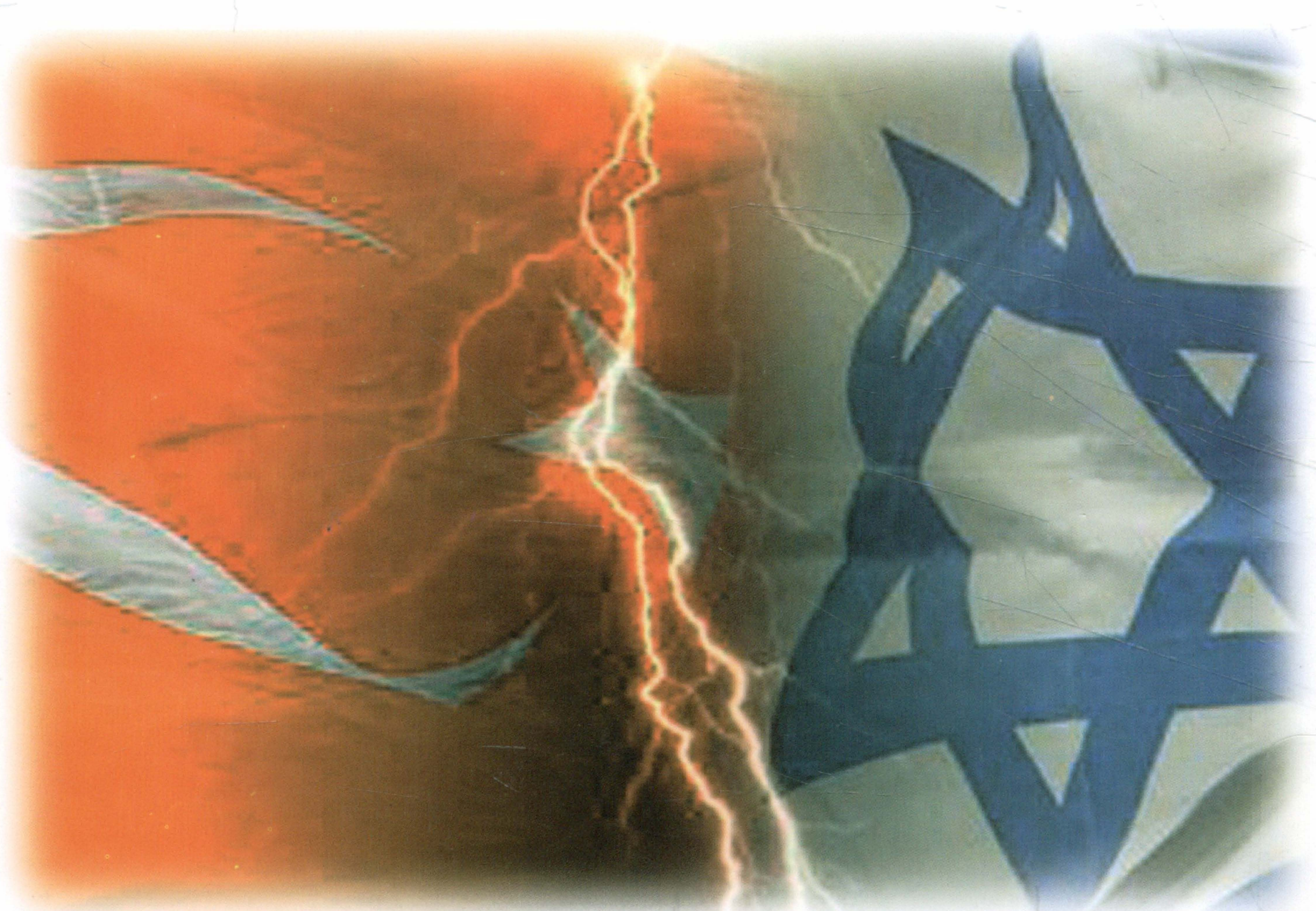
الأستاذ الدكتور
عبد الكريم كاظم عجيل

العلاقات التركية - الاسرائيلية

في ضوء الإستراتيجية التركية الجديدة





العلاقات التركية – الإسرائيلية

في ضوء الإستراتيجية التركية الجديدة

الأستاذ عبد الكريم كاظم عجيل

العلاقات التركية – الإسرائيلية

في ضوء الإستراتيجية التركية الجديدة



الطبعة الأولى

2014م -2015

المملكة الأردنية الهاشمية رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2754/ 7/ 2013)

327.30564

عجيل، عبد الكريم كاظم

العلاقات التركية الإسرائيلية / عبد الكريم كاظم عجيل

- عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2013

( ) ص.

ر.إ.: (2013/7/2754).

الواصفات:/ العلاقات الدولية// السياسة الخارجية// تركيا// إسرائيل/

* يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

ISBN 978-9957-02-520-5 (ردمك)

دار مجدلاوي للنشر والتوزيع

تليفاكس: ٥٣٤٩٤٩٧ - ٥٣٤٩٤٩٩

ص. ب ١٧٥٨ الرمز ١١٩٤١

عمان - الاردن



Dar Majdalawi Pub.& Dis.

Telefax: 5349497 - 5349499

P.O.Box: 1758 Code 11941

Amman- Jordan

www.majdalawibooks.com

E-mail: customer@majdalawibooks.com

- الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر الدار الناشرة.

الإهداء

إلى والِديَّ العزيزين

عنوان المحبة والحنان

إلى اخي طارق

قدوتي في العطاء

إلى أخوتي

سر بهجتي وسروري

قائمة المحتويات

الموضـــــوع	الصفحة

الموضـــــــوع	الصفحة

الموضـــــوع	الصفحة

ت	الكلمة	معناها
1	إسرائيل	أين ما وردت كلمة إسرائيل في هذا المؤلف، فهي تعني من الناحية السياسة الكيان الصهيوني، ومن الناحية الجغرافية، الأراضي الفلسطينية المحتلة.
2	الدونمة	هي كلمة تستعمل كصفة مشتقة من المصدر التركي (دونمك) donmek بمعنى العودة والرجوع، وهي صفة تعني العائد، اي الذي اسلمَ بعد ان كان يدينُ باليهودية، ثم أصبحت تعني اصطلاحا المسلم ظاهراً، اليهودي فعلا وباطناً. وتفيد الدونمك النهي أيضا بمعنى لا ترجع ولا تعد، اي أنهم لن يقبلوا ديناً غير دينهم، وكلمة الدونمة، تعني التنبيه أنهم لم يتركوا اعتقاداتهم القديمة. وفي مصدر أخر ان الدونمة تعني (المبدل لدينه).الدونمة في المعنى الخاص هو الاسم الذي أطلقه العثمانيين على جماعة اليهود التي تعيش في سلانيك، وأظهروا إسلامهم...ولها الكثير من المعاني التي لا تخرج عن هذا المضمون.
3	وعد بلفور	وهو كتاب موجه من (ارثر بلفور) وزير خارجية بريطانيا نيابة عن حكومته، صدر في عام 1917، تعهدت بموجبه الإمبراطورية البريطانية بتأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، والجدير بالذكر ان فلسطين وقت صدور هذا الوعد كانت لا تزال تحت السيادة العثمانية، ولم تكن لانجلترا أية سلطة عليها، سواء كانت قانونية أو تاريخية حتى تتصرف في هذا الإقليم.
4	الميغالو ايديا	وتسمى ايضا الفكرة العظيمة، وهي نظرية تدعوا الى بعث الحضارة الهيلينية من جديد، وإعادة السيطرة على الجغرافيا التي كانت تنتشر فيها، وتضم معظم أراضي غرب تركيا وأجزاء واسعة من البلقان، تأسيسا لإمبراطورية رومانية شرقية من جديد.

وهو مفهوم أطلقه الرئيس السابق تورغوت أوزال، كانت ملامح المفهوم السياسي "العثماني الجديد" قد بدأت غداة تفكك الاتحاد السوفيتي وانفتاح عوالم جديدة بصورة مفاجئة امام تركيا امتدت من البلقان الى القوقاز واسيا الوسطى مرورا بالشرق الأوسط، وبرزت في المقاربات الحاجة الى استلهام الصيغة العثمانية المتعددة القوميات علاجا للفورة القومية الاثنية ولظاهرة التطهير العرقي والبيئة الجيوسياسية المحيطة بتركيا.	العثمانية الجديدة	5
الإستراتيجية بالنقل الحرفي للكلمة الانجليزية Strategy، هي خطط أو طرق توضع لتحقيق هدف معين على المدى البعيد اعتماداً على التخطيط والإجراءات، والإستراتيجية الوطنية: هي مجمل الخطط البعيدة المدى لتطور الدول في مختلف المجالات وحمايتها من كافة الأخطار واستعدادها لمواجهة المستقبل....	الإستراتيجية	6

حملت بدايات الألفية الثانية متغيرات وأحداث، كان لها معطيات جيوستراتيجية انعكست آثارها على الواقع التركي في الداخل، وكذلك على موقع تركيا في المعادلات الإقليمية والدولية، وهو ما ألقى بظلاله على مجمل علاقات تركيا الخارجية ومن ضمنها العلاقة مع إسرائيل[1].

ففي الداخل، إنفرد حزب ذو جذور إسلامية بأكثرية في المؤسستين التشريعية والتنفيذية، في سابقة تاريخية، وهو ما وضع سلطات الدولة المتجذرة – المؤسسة العسكرية – في حالة استنفار حول ثوابت تركيا التاريخية.

أما في الخارج، فكانت ذروة التحول بأحداث الحادي عشر من أيلول 2001 حيث انكشف العالم الإسلامي، بذريعة الحرب على الإرهاب، أمام عودة الاستعمار العسكري المباشر للمنطقة (أفغانستان والعراق) [2].

هذا وأمام جدلية الداخل والخارج بالنسبة لتركيا من جهة، وفي ظل المتغيرات الإقليمية والدولية من جهة أخرى، فُرضَ واقع جديد على تركيا، كان لابد لها فيه من ان تقوم بمراجعة شاملة لإستراتيجيتها (داخليا وخارجيا)، وعلى اثر ذلك جاءت الإستراتيجية التركية الجديدة لتشكل انعطافا جديدا للدور التركي، فكان العام 2003 بداية للخروج من المشكلات المزمنة، وعام 2004 منطلقا لمضاعفة التأثير التركي في المؤسسات الإقليمية والدولية، هذا وسط بدء مفاوضات العضوية مع أنقرة للانضمام للاتحاد الأوربي في 17 كانون الأول 2004، وهو ما انعكس على إظهار تركيا كقوة إقليمية مرشحة للقيام بدور ابعد من إقليمي، وبعد تصفير اغلب خلافاتها مع الدول المجاورة وإقامة علاقات جديدة معها.

---

(1) ملاحظة: أين ما وردت كلمة إسرائيل في هذا الكتاب، فهي تعني من الناحية السياسية الكيان الصهيوني، ومن الناحية الجغرافية، الأراضي الفلسطينية المحتلة.

(2) حول جدلية الهوية التركية انظر: محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، رياض الريس للكتب والنشر، ط1، بيروت، 2008، ص15.

وهنا تقاطعت تركيا مع المصالح الإسرائيلية، في المنطقة، مما جعل العلاقات التركية – الإسرائيلية تدخل مرحلة جديدة، اتسمت بالتوتر المتصاعد.

ووسط هذه المتغيرات نشأة الحاجة لمعرفة طبيعة العلاقات التركية – الإسرائيلية، عبر متابعة الحركة بين الجانبين، لاسيما وان تركيا قد انسلخت في السابق عن مسؤولياتها في العالم الإسلامي، مقابل دخولها في المنظومة الغربية، وفتحها لعلاقات تعاون مع إسرائيل، تمخضت بالنهاية عن ولادة التحالف الاستراتيجي، (التحالف العسكري عام 1996)، الذي كان موجهاً لضرب طوق على بعض الدول العربية والإسلامية. والذي نقل العلاقة بين الطرفين (تركيا واسرائيل) الى مستوى الشراكة الإستراتيجية التكاملية.

ثم جاءت الإستراتيجية التركية الجديدة لتفتح عهدا جديدا من العلاقات مع العالم العربي والإسلامي، في ظل ما انتهجه حزب العدالة والتنمية، من انفتاح على الشرق الأوسط ولعب دور قيادي في العالم العربي والإسلامي، وطرحه مشروعاً إسلامياً معتدلا كصورة اسلامية بعيدة عن التطرف، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على واقع العلاقات التركية – الإسرائيلية، دافعا بها الى التموضع في جو من التوتر والتنافر.

فأمام المتغيرات الإقليمية والدولية التي مر ويمر بها الشرق الأوسط، وفي أجواء التبدل الواضح في المشهد السياسي التركي منذ العام 2002، ومع تقرير تركيا لإستراتيجية جديدة، متبنية (سياسة الدوائر المتعددة) والتي أعادت العلاقات بين تركيا والعالم الإسلامي والعربي الى مسارها الطبيعي.

جاءت نقطة التحول في المنهج السياسي التركي، بعد ان كانت تركيا تنطلق في سياسة مبنية على (سياسة الدائرة الواحدة) المنفتحة على الغرب وإسرائيل.

كل هذه المعطيات والإحداث ألقت بظلالها على العلاقات التركية – الإسرائيلية وطرحت بذلك مجموعة من التساؤلات والإشكاليات التي يمكن تشخيصها بالاتي :-

أولا:- ما هي معالم الدور المحوري الذي تلعبه تركيا عبر إستراتيجيتها الجديدة في

المنطقة وتأثيره على المواقع التي يمكن ان تحتلها في مستقبل الشرق الأوسط.

ثانيا:- ما هي حقيقة الانفتاح التركي على دول العالم العربي والإسلامي، وما أثرها على علاقتها بإسرائيل، وما هو حقيقة ومستقبل دور الوسيط الذي تلعبه تركيا في المنطقة، لاسيما في الصراع العربي – الإسرائيلي.

ثالثا:- ما مدى إمكانية استمرار التحالف الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل وانعكاسه على واقع المنطقة في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية. وما موقع ومستقبل إسرائيل في الإستراتيجية التركية الجديدة.

ان هذه التساؤلات تتطلب منا تبياناً وتحليلاً لمجموعة من الوقائع والمفاعيل، حتى نقف على حقيقة هذا المتغير وتحليله عبر نظرة إستراتيجية نستطيع عبرها تكوين صورة قريبة للواقع عن المستقبل الذي ستكون عليه هذه العلاقات، وهو ما يتطلب الإجابة على مجموعة من الأسئلة أهمها:-

- تحديد طبيعة التغير في المشهد السياسي الداخلي لتركيا، ومحاولة فهم التحولات في السياسة التركية الداخلية (المتمثلة بالتجاذبات الإسلامية – العلمانية) وأثرها على العلاقة مع إسرائيل.
- ضرورة الوقوف على مفاصل السياسة التركية الجديدة، وأبعادها الإقليمية والمستقبلية. وانعكاسها على استمرار العلاقة مع إسرائيل.
- تحليل ابرز الوقائع والإحداث التي يستشف منها معنى التجاذب في السياسات التركية والإسرائيلية، للوقوف على جدلية العلاقات التركية – الإسرائيلية في ظل المتغيرات المختلفة، (داخلية – إقليمية – دولية).
- تقييم العلاقات التركية – الإسرائيلية المعاصرة ورسم صورة مستقبلية لها من خلال المعطيات الجديدة.

من هنا جاءت نقاط البحث لأستقصاء أسس هذه العلاقة وأبعادها وتحديد طبيعتها وتأثيرها على الأوضاع في الشرق الأوسط، والمدى الذي يمكن ان يحتله تحليل هذه المعطيات وانعكاساتها على العلاقات التركية – الإسرائيلية استشرافاً لتوجهاتها المستقبلية.

ان أهم ما دفعنا لاختيار هذا الموضوع رغم قلة المصادر، وسرعة المتغيرات المرتبطة به، هو حداثة الموضوع، ولارتباطه ارتباطاً مباشراً بقضيتنا العربية الأولى – القضية الفلسطينية – حيث أصبحت تركيا لاعباً أساسياً في المنطقة، خصوصا بعد ان دخلت بقوة في الملفات العربية وعلى أكثر من صعيد، ولذلك جاء اختيارنا لهذا البحث عسى ان نضيء الدرب على هذا الموضوع. وعليه قسمنا هذا البحث لقسمين وبالشكل الآتي:-

القسم الأول :- العلاقات التركية – الإسرائيلية النشأة والمفاعيل.

القسم الثاني :- موقع إسرائيل في الإستراتيجية التركية الجديدة.

القسم الأول

العلاقات التركية – الإسرائيلية النشأة والمفاعيل

- الفصل الأول : نشأة العلاقات التركية – الإسرائيلية
- الفصل الثاني : أطوار ونتائج العلاقات التركية – الإسرائيلية

القسم الأول

العلاقات التركية - الإسرائيلية النشأة والمفاعيل

ان أي باحث يحلل واقع علاقة معينة، وفقا لأسس منهجية، يسعى عبرها استشراف مستقبل هذه العلاقة، والوصول لنتائج قريبة من الواقع والمنطق، لابد له من التعرف على جذور هذا العلاقات وعلى الحقائق السياسية والإستراتيجية والاقتصادية التي أثرت في هذه العلاقات وسيرتها في مختلف المراحل.

ان هذا الدافع هو الذي حدا بنا لتخصيص القسم الأول لنتعرف فيه على نشأة العلاقات التركية – الإسرائيلية والمفاعيل التي آثرت فيها ومن ثم نحلل هذه المعطيات، وسنعالج هذا القسم في فصلين كالأتي:-

الفصل الأول: نشأة العلاقة التركية – الإسرائيلية.

الفصل الثاني: أطوار ونتائج العلاقات التركية – الإسرائيلية.

الفصل الأول

نشأة العلاقات التركية – الإسرائيلية

ما من شك في ان البحث في أية علاقة بين طرفين، يوجب البحث في جذورها، وتحليل أهم الدوافع والغايات التي قادت لنشوء هذه العلاقة، مرورا بتحليل دوافع هذه العلاقات لدى الطرفين، حتى تتكون لدى الباحث أرضية علمية ومعطيات واقعية يبني عليها تصوراته لشكل هذه العلاقات في الحاضر وما ستكون عليه في المستقبل، ويكون البحث في العلاقة بين تركيا وإسرائيل موجبا لبيان، تاريخ علاقة الأتراك باليهود في مبحثٍ أول، ودوافع العلاقات التركية – الإسرائيلية، في مبحثٍ ثانٍ.

المبحث الأول

تاريخ علاقة الأتراك باليهود

يمكن لنا في هذا المبحث ان نقسم تاريخ علاقة الأتراك بالمجموعات اليهودية الى مرحلتين، المرحلة الأولى: في عصر الإمبراطورية العثمانية، حيث كان اليهود يتوزعون بشكل مجموعات يهودية غير واضحة التوجه والشكل من الناحية السياسية. والمرحلة الثانية: فهي علاقتهم بعد ان اخذوا شكل تجمع سياسي واضح المعالم والأهداف والذي تمثل بالحركة الصهيونية، كما أخذت الإمبراطورية العثمانية شكل الجمهورية – التركية – التي كانت علمانية التوجه، على اثر انتهاء الحرب العالمية الأولى، وعلى النحو الآتي:-

الفقرة الأولى: علاقة الدولة العثمانية باليهود.

الفقرة الثانية: علاقة تركيا العلمانية بالصهيونية.

الفقرة الأولى: علاقة الدولة العثمانية باليهود:-

خلال فترة الوجود الإسلامي بالأندلس نزح عدد كبير من اليهود من مختلف بقاع العالم الى اسبانيا، وشاركوا بالنهضة العلمية التي كانت في ظل الإسلام، فمنحهم العرب حرية العمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية، فانتشروا في ميادين الزراعة والصناعة والمال، كما دخلوا في ميدان العلوم، فتركوا أثارا مهمة في مجالات العلم والفلسفة، كما منحهم العرب حرية التنقل والتجارة وأعادوا لهم أراضيهم. كما أعادوا لهم أبنائهم الذين كانت الكنيسة قد أخذتهم لتربيهم تربية مسيحية، وسمحوا لهم ببناء معابدهم والاستقلال القضائي في القضايا الشرعية[1].

لقد عاشت الأقليات اليهودية آمنة في القسطنطينية وسالونيك واسيا الصغرى وسوريا وفلسطين والجزيرة العربية ومصر وشمال أفريقيا واسبانيا عندما كانت تحت حكم العرب[2].

وكان اليهود في القرن الرابع عشر يمتهنون تجارة الرقيق، وقد ساعدتهم هذه المهنة على الانتقام من المسيحية، حيث كانوا يبتاعون الأسرى الأسبان ويبيعونهم بأسعار باهضة في الأقطار الأخرى[3]. وعندما انتهى عصر اسبانيا الإسلامي، وعاد الحكم المسيحي الى البلاد مرة أخرى، بين عامي (1085م و1492)، كان بعض

1- احمد نوري النعيمي، اليهود والدولة العثمانية، دار البشير، الأردن، 1997م، ص 9- 22. محمد بحر عبد المجيد، اليهود في الأندلس، المكتبة الثقافية، العدد 237، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة 1970م، ص13- 17.

2- ويل ديوارنت، قصة الحضارة، ج26، مج13، الإصلاح الديني، ترجمة عبد الحميد يونس، شركة نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 2001، ص 131.

3- يمقت المسيحيون واليهود بعضهم بعض لأسباب تسود بينهم باستمرار لعل أهمها: الصراع الحاد بين العقائد الدينية حيث كان اليهود يشكلون تحديا ثابتا للمعتقدات المسيحية الأساسية. فاحتقروا اليهود، المسيحيين بوصفهم مشركين يؤمنون بالخرافات. كما احتقرا المسيحيون، اليهود على أنهم كفرة غرباء لا يؤمنون. هذا واستترت المنافسات الاقتصادية وراء العداء الديني، وأضافت الروح القومية نغمة جديدة الى أنشودة البغض والكراهية. لمعلومات أكثر راجع، ويل ديوارنت، المرجع السابق، ص 143- 155.

اليهود يشغلون المناصب الكبرى في اسبانيا المسيحية، منهم القائمون على شؤون المال، ومنهم الدبلوماسيون، ومنهم الوزراء[1].

غير ان هذا الوضع تغير عندما حكم اسبانيا الملك فرديناند وزوجته الملكة إيزابيلا، عام (1492م=898هـ) حيث كانا كاثوليكيين شديدي التعصب للمسيحية. يبغضان اليهود، ولذلك أرادا الملك وزوجته وضع نهاية لهؤلاء اليهود وإعمالهم التخريبية ضد المسيحية، فخيروهم بين الدخول في المسيحية او ان يتم نفيهم من البلاد[2].

وعلى اثر ذلك شرعت اسبانيا الى تطهير البلاد من اليهود، (وكذلك من المسلمين) فخيروهم بين تغيير دينهم او المغادرة، لذلك قرر القسم الأكبر من اليهود ان لا يغامروا ويجازفوا بحياة المنفى، وبالتالي ارتضوا اعتناق المسيحية. اما الذين حافظوا بصورة سرية على دينهم مع التظاهر باعتناق المسيحية، فقد قضى قسم كبير منهم على يد محاكم التفتيش الكاثوليكية المقدسة، اما الذين فضلوا الموت يهوداً على ان يعيشوا مسيحيين، فقد قرروا الهجرة من اسبانيا الى دول أخرى، وقد كان عددهم يقارب 300 الف يهودي، وقد وصل منهم الى تركيا حوالي مائة الف يهودي[3].

ويمكن ان نقسم هذه الفقرة الى نقطتين على الشكل الآتي:-

أولا: بدء العلاقة:-

كان ظهور الدولة العثمانية في القرن الرابع عشر، وحلولها محل الإمبراطورية البيزنطية في الأناضول وشرق أوروبا، بمثابة طوق النجاة الذي عثر عليه اليهود

1- وهدى درويش، العلاقات التركية اليهودية (وأثرها على البلاد العربية منذ قيام يهود الدونمة 1648 م الى نهاية القرن العشرين)، ج1، دار القلم، ط1، دمشق، 2002، ص27.

2- احمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص24. هدى درويش، المرجع السابق، ص29.

3- محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات، ط1، رياض الريس للكتاب والنشر، بيروت، 1997، ص177. عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي كماشة التركية الإسرائيلية، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 1997، ص 323.

المهاجرون من اسبانيا، فقد فتحت الدولة العثمانية أبوابها على مصراعيها أمام اليهود مرحبةً بهم، بينما انغلقت أمامهم معظم الأبواب الأوروبية المسيحية، وعاش اليهود في ظل التسامح الإسلامي العثماني حقبة طويلة امتدت خمسة قرون، حققوا فيها استقراراً لم يسبق له مثيل في تاريخهم[1].

وعلى هذا النحو وجد يهود اسبانيا المأوى والرفاهية والحرية التامة في ممارسة شؤونهم الدينية، حتى ان قرارات ومراسيم الحاخام اليهودي كانت تصادق عليها الحكومة العثمانية، لدرجة ان هذه القرارات تحولت في ما بعد الى قانون خاص باليهود[2]، حتى قال الكاردينال بول " ان الأتراك لا يلزمون الآخرين باعتناق عقيدتهم. ولهذا الذي لا يهاجم ديانتهم، عليه ان يفصح عن اي عقيدة يعتنقها، فهو آمن ". فقد جعل السلطان سليمان القانوني من إمبراطوريته مأوىً أمناً لليهود الفارين من محاكم التفتيش في اسبانيا والبرتغال[3].

حتى ان احد اليهود قد تم تعيّنه في منصب المتحدث باسم الطائفة اليهودية، كما خرج في هذه المرحلة من بين اليهود من لعب ادوار بارزة في الحياة السياسية والاقتصادية في الدولة العثمانية أمثال (ياسيف ناسي الذي يعرف باسم دون جوان ميغيز)، وقد ساعدتهم للاضطلاع بهذه الأدوار معرفتهم باللغات الغربية، وعلاقاتهم في أوروبا، والشركات التي يملكونها[4]، حيث أصبحوا من كبار أصحاب المحلات التجارية في أزمير وسلانيك وفي استانبول[5]، حيث مكنتهم هذه العوامل من استلام وظائف مهمة بالدولة العثمانية.

1- احمد عثمان، تاريخ اليهود، ج3، مكتبة الشرق، القاهرة، 1994م، ص7.

2- احمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص37.

3- ول ديورانت، مرجع سابق، ص 110- 125.

4- محمد نور الدين، اليهود في تركيا- أرقام ومعطيات، شؤون تركيا، عدد3، تشرين الثاني- نوفمبر، 1992، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ص47.
عايدة سري الدين، دول المثلث، مرجع سابق، ص 323.

5- محمد سرحان، النظام العثماني (الهجرة اليهودية في فلسطين 1492- 1952)، دار دمشق، 1993، ص13.

وقد كان أول اليهود القادمين من اسبانيا الى الدولة العثمانية، هم اليهود الذين كان يطلق عليهم اسم "المارانوا"[1]، ثم تدفقت بعد ذلك مجموعات يهودية من ألمانيا، كما تدفقت مجموعات يهودية فرنسية على اثر طردها من فرنسا عام 1394م – 797 هـ واستقرت في مدينة أدرنة التركية[2].

ثانيا: تنامي العلاقة:-

وسط هذا المناخ من الايجابية، بدأ اليهود حياتهم في الدولة العثمانية، بحيث اعتبر القرن السادس عشر (الحقبة الذهبية) في تاريخ اليهود في تركيا. وفيما كان يهود الدولة العثمانية يعيشون حياة تتسم بالحرية والعطاء وفرها لهم المسلمون، بحيث أصبحت اسطنبول أهم مدن اليهود في العالم، كان يهود أوروبا يقاسون شظف العيش ويتعرضون لمختلف أنواع الاضطهاد والقمع[3].

ومع بدء تراجع دور الارتقاء العثماني، بدأت أيضا مرحلة العد العكسي للنفوذ اليهودي في السلطنة العثمانية، وذلك في مطلع القرن السابع عشر، خاصة بعد ظهور حركات تحرير يهودية تدعو الى هجرة اليهود الى الأرض الموعودة في فلسطين مما انعكس توترا على العلاقات العثمانية اليهودية، بل ان بعض السلاطين مثل مراد الثالث (1574- 1595م = 982- 1004هـ) عبر عن وضع اليهود في تلك الفترة بقوله: "ما الذي يحصل لو قطعت رؤوس جميع هؤلاء"، وهكذا دخل اليهود في الدولة العثمانية مرحلة الانحطاط طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ولم يعاودوا نشاطهم إلا في مطلع القرن العشرين[4].

1- يهود المارانوا هم اليهود الذين قدموا الى الدولة العثمانية، واعتنقوا الإسلام طوعية دون إجبار، انظر عبد الوهاب المسيري، اليد الخفية، دار الشروق، بيروت، 1998، ص 100.

2- احمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص 29- 22.

3- محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مرجع سابق، ص177. عايدة سر الدين، دول المثلث، مرجع سابق، ص323

4- هدى درويش، مرجع سابق، ص 37. محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مرجع سابق، ص 178.

ولم يمنع ما تقدم الدولة العثمانية من منح اليهود في القرن التاسع عشر حقوقا قانونية متساوية مثل حق المساواة إمام القانون وحرية العبادة وحركة تكوين التنظيمات وحق التعيين في المناصب الإدارية[1].

وفي مجال العبادة وعلى الرغم من ظهور بدع يهودية في تلك الفترة داخل الدولة العثمانية، كان من أهمها وأخطرها أثرا في العلاقات اليهودية التركية فيما بعد، حركة سباتاي او ما أطلق علية بـ " مسيح بني إسرائيل[2]"، لم تتعامل الدولة العثمانية مع هذه الحركة بالقمع والتقييد، وإنما تعاملت معها بخصوصية دلت على تسامح العثمانيين الديني واستقلالية اليهود في الدولة[3].

حيث بقي سبتاي صفي، "يسرح ويمرح" مدة من الزمن دون تدخل السلطات العثمانية في شؤونه، وذلك لحرية الاعتقاد التي كانت سائدة، إلا ان الهياج المستمر لإتباعه واختلاف الحاخامات حوله، جعلت الدوائر الرسمية تحسم أمرها، وبعد ان فاض الكيل، أمر رئيس الوزراء العثماني "فاضل احمد باشا" باعتقاله[4].

1- محمد نور الدين، اليهود في تركيا، مرجع سابق، ص 48.

2- ويدعى سباتاي زيفي ولد سنة 1626م - 1675م وهو يهودي أسباني الأصل، تركي المولد والنشأة، وكان ذلك سنة 1648م حين أعلن أنه مسيح بني إسرائيل ومخلصهم الموعود واسمه الحقيقي "موردخاي زيفي" وعرف بين الأتراك باسم قرامنتشته، وحين استفحل خطر سباتاي اعتقلته السلطات العثمانية وناقشه العلماء في ادعاءاته ولما عرف أنه كاذب، تقرر قتله، لكنه أظهر رغبته في الإسلام، وبهذا تحول من مسيح مزيف الى مسلم مزيف في 15 أيلول – سبتمبر عام 1666م، وتسمى باسم (محمد أفندي) وخصص له السلطان محمد الرابع، ريع وظيفة رئيس البوابين في القصر السلطاني. لكنه واصل دعوته الهدامة من موقعه الجديد كمسلم، ثم قام بتقديم طلب للسلطان بالسماح له بدعوة اليهود للإسلام، وعندما إذن له أمر مريديه بالدخول الى الإسلام، فلبوا دعوته ولبسوا الجبب والعمائم، فكانوا في الظاهر مسلمين، وفي الباطن يهود، وكان عددهم حينئذ حوالي مائتي أسرة، استقرت في سلانيك. أطلق عليهم لفظة يهود الدونمة. واتضح للحكومة بعد أكثر من 10 سنوات أن إسلام سباتاي كان خدعة فنفته إلى ألبانيا ومات بها. لمعلومات أكثر انظر: احمد نوري النعيمي، يهود الدونمة، دار البشير، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1995م، ص10- 24.

3- هدى درويش، مرجع سابق، ص 76.

4- مجموعة باحثين، مجموعة أبحاث ومقالات، الصهيونية والبانتركية وقضية غارا باغ، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ط1، بيروت، 2002، ص 103.

لقد كان ليهود الدونمة دوراً بارزاً في الميزان الاقتصادي التركي، وذلك من خلال النقود الاسبانية والنمساوية التي جلبها تجارهم الى تركيا، فكان الأتراك يفضلون هذه العملات على أية عملات أخرى، وكانت تستخدم في شراء سلع باهضة الثمن، وكانت الشركات اليهودية والأوروبية والأميركية ترسل لليهود من الخارج معونات مالية أحدثت انتعاشا في الحركة الاقتصادية في تركيا[1].

كما كان لليهود الدونمة تأثير سياسي في حياة الدولة العثمانية أيضا، حيث نبع هذا الدور مما كان يراود اليهود، من أحلام كانت تتلخص مجملها بحلم جمع اليهود في مكان وتأسيس دولة لهم، وعلى اثر ذلك كانوا ينتهزون أية فرصة تحقق لهم هذا الحلم، وكان للدولة العثمانية النصيب الأكبر من هذه التحركات خصوصا وان فلسطين، تقع ضمن ممتلكات الدولة العثمانية.

ففي القرن العشرين بدأ البحث عن ادوار وتأثيرات الدونمة في إضعاف وتقسيم الإمبراطورية العثمانية، وقد تم رصد هذا الدور الذي لعبه الدونمة في حركة (جون ترك) و (جمعية الاتحاد والترقي) و (واقعة 31 مارت) حيث كانت الدونمة والماسون على رأس التشكيلات التي بذلت جهدا كبيرا للقضاء على السلطان عبد الحميد بقيادة رئيسهم الدونمي (رمزي بك)[2].

وقد تشكلت في عام 1889 جمعية الاتحاد والترقي، بغرض القضاء على السلطان عبد الحميد، بزعامة رجل ماسوني الباني يدعى (إبراهيم تيمو)[3].

وقد أصبحت جمعية الاتحاد والترقي في عام 1908م، هي صاحبة السلطة الحقيقية في الدولة العثمانية، وكان لليهود الدور البارز والمهم في تسييرها والتأثير عليها بما يخدم مصالحهم وأهدافهم[4].

وتوضح لنا الرسالة التي بعثها السفير البريطاني في استانبول الى وزير

1- محمد سرحان، مرجع سابق، ص 17.

2- هدى درويش، مرجع سابق ص102.

3- نفس المرجع، ص108.

4- احمد نوري النعيمي، يهود الدونمة، مرجع سابق، ص 169.

خارجيته في أب – أغسطس سنة 1910م، حجم التدخل اليهودي في الحياة السياسية في الدول العثمانية، فقد جاء في نص هذه الرسالة: "ان لجنة الاتحاد والترقي تبدو في تشكيلها الداخلي تحالفا يهوديا تركيا مزدوجا. فالأتراك يمدونها بالمادة العسكرية الفاخرة، ويمدها اليهود بالعقل المدبر، ان اليهود الذين يبدون ألان في الموقف الملهم والمسيطر على الجهاز الداخلي للدولة. يعملون على السيطرة الاقتصادية والصناعية على تركيا الفتاة، ولكي يصل اليهود الى مكان النفوذ في تركيا الفتاة، فأنهم يشجعون الاتجاهات القومية التركية"[1].

لقد كان ليهود الدونمة دورهم البارز داخل جمعية الاتحاد والترقي في اغتيال السلطان عبد العزيز، وذلك لأنه كان يفضل الأرمن على اليهود، وكان يبعد اليهود عن المراكز الحساسة في الدولة، فتآمروا عليه وأزاحوه عن السلطنة، والسلطان عبد العزيز هو حفيد مراد الثاني الذي فتح لهم البلاد على مصراعيها عند طلبهم الهجرة إليها، واستبدلوه بمراد الخامس، ومن بين هؤلاء كان مدحت باشا حاكم ولاية الطونة (الدانوب) ابن حاخام هنغاري، وهو الذي أنشأ المدارس اليهودية في الشرق، وفي عام 1908م هاجر عدد كبير من يهود الدونمة الى استانبول، حيث مارسوا هناك سياسة الضغط السياسي والاقتصادي على العثمانيين[2].

ومن خلال ما تقدم يتضح لنا ان الدولة العثمانية، كان بمثابة الملاذ الآمن لليهود الذين كانت الدول المسيحية تضطهدهم، فقد فتحت الدولة العثمانية ابوابها مرحبة باليهود، وقد منحتهم كافة الحقوق، ولاسيما الحقوق الدينية، لكن هذا التواجد اليهودي وبعد ان برع في الجانب الاقتصادي، اخذ طابع التغلغل في الحياة السياسية للدولة العثمانية، بغية تعزيز مكانتهم ووجودهم بالدولة العثمانية، تمهيدا لتحقيق حلمهم بتأسيس دولة لهم، وقد اخذ هذا التوجه والتغلغل يأخذ طاب الحركة السياسية على مستوى يهود العالم، والذي تبلور بما عرف في ما بعد بالحركة

1- احمد نوري النعيمي، اثر الأقلية اليهودية في سياسة الدولة العثمانية تجاه فلسطين، منشورات مركز الدراسات الفلسطينية، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1982، ص 129.

2- هدى درويش، مرجع سابق، ص120.

الصهيونية.

الفقرة الثانية : علاقة تركيا العلمانية بالصهيونية[1] :-

يمكننا ان نتناول هذه الفقرة عبر توزيعها على ثلاث نقاط وبالشكل الآتي:-

أولا : حراك الحركة الصهيونية اتجاه الأتراك :-

نشأت الحركة الصهيونية السياسية رسميا في عام 1897، وذلك عند انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بال في سويسرا برئاسة تيودور هرتزل.

وطرحت الصهيونية السياسية نفسها كحل للمسألة اليهودية منطلقة من اعتبار اليهود عنصر متميزا مستقلا، غير قابل للاندماج او العيش بسلام مع المجتمعات غير اليهودية، وذلك لتأصل نزعة العداء والرفض لدى هذه الشعوب تجاه كل ما هو يهودي، كما ان المزايا الخاصة للشعب اليهودي لا يمكن لها النمو والازدهار إلا في مجتمع او كيان يهودي مستقل، وبالتالي لا حياة لليهود إلا على ارض مستقلة تجمع شمل يهود العالم حيث تقام الدولة اليهودية[2].

وبذلك تحركت الصهيونية بقيادة تيودور هرتزل لتحقيق هدفها، فقامت بجولات أوروبية، لكن هرتزل أيقن ان الطريق الى فلسطين لا يكون إلا عن طريق الدولة العثمانية، حيث كانت فلسطين تقع ضمن ممتلكاتها، وبذلك ركز نشاطه باتجاه الدولة العثمانية، فالتقى بالسلطان عبد الحميد الثاني بوساطات مختلفة كانت اغلبها يهودية متنفذة في الدولة العثمانية. ففي 18 حزيران سنة 1896م، التقى

1- قامت الحركة الصهيونية كحركة سياسية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. كحل للمسألة اليهودية التي أخذت إشكال مختلفة تبعا للتطور التاريخي والوضع الاجتماعي القائم آنذاك. فكانت تبدو كمشكلة دينية. كما هو الحال في فترة العصور الوسطى في أوروبا او كمشكلة دستورية سياسية تتعلق بقضايا الحرية والمساواة كما هو الحال في غرب أوروبا وفي فرنسا بالذات بعد الثورة الفرنسية عام 1789. وهي الفترة التي اختمرت فيها حركة الاستنارة والتحرر في أوروبا. انظر : غسان العطية، الصهيونية حركة عنصرية واستعمارية، أبحاث المؤتمر الفكري حول الصهيونية (الصهيونية والعنصرية) بغداد 8- 2 تشرين الثاني (نوفمبر) 1976، مج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، 1977، ص 47.

2- غسان العطية، الصهيونية حركة عنصرية واستعمارية، مرجع سابق، ص 47.

بالسلطان عبد الحميد وعرض عليه 20 مليون ليرة ثمنا لفلسطين، حيث كانت الدولة العثمانية بأمس الحاجة لها، ولكن كان رد السلطان: " لا اقدر ان أبيع ولو قدما واحدا من البلاد، لأنها ليست لي بل لشعبي" [1].

وإمام هذا التحرك الصهيوني اتجاه الدولة العثمانية للاستيطان في فلسطين، شعر السلطان عبد الحميد بحجم الخطر الصهيوني، لذلك اصدر ثلاثة فرمانات بخط يده (كتبها في 21و28و29 من ذي العقدة لسنة 1308هـ/ 1891م) بأنه يكتفي برفض العروض والمقترحات التي قدمت أليه من اليهود وزعمائهم بشأن فلسطين. كما أصدرت الدولة العثمانية في 15 تشرين الأول / أكتوبر1900م القرار رقم (2409) لمنع أقامت اليهود الإسرائيليين الدائمة في فلسطين وبمنع الهجرة الجماعية اليهودية الى أراضي الدولة العثمانية [2].

ولا ضرر للإشارة الى ان هرتزل كان يهتم دائماً بالخطط البديلة فحين يئس من الحصول على موافقة عثمانية رسمية لنيل فلسطين كان يضع الخطط لإقامة كيان في منطقة العريش في جزيرة سيناء وفي أوغندة، ولاسيما أن السياسة البريطانية كانت تتفهم أبعاد خططه البديلة.

ولا يهمنا الآن التحدث عن (بدائل) فلسطين والمساعي البريطانية لتحقيق ذلك ولكن تهمنا الإشارة إلى فكرة الخطط (البديلة) نفسها تلك التي لم يشر إليها هرتزل في يومياته، ولكن يمكن اكتشافها من خلال ربط الحوادث التاريخية الواحد منها بالأخرى واستقراء نتائجها، وبذلك يتضح لنا ان فلسطين لم تكن الخيار الوحيد للصهيونية، لكن يمكن القول اذا صح التعبير أنها كانت أفضلها [3].

ولم تتوقف جهود هرتزل عند هذه المساعي واللقاءات بل استمر في جهوده،

1- محمد مصطفى الهلالي، السلطان عبد الحميد الثاني بين الإنصاف والجحود، دار الفكر، دمشق، 2004 ص83- 87.

2- محمد مصطفى الهلالي، مرجع سابق، ص100.

3- مرشد الزبيدي، الجذور التاريخية للتحالف التركي الصهيوني، مجلة الفكر السياسي، العدد الرابع والخامس، شتاء 1998- 1999، دمشق، ص 152.

مكثفاً الوساطة والمغريات، فزار استانبول في الفترة من 1896 و 1902 خمس مرات من اجل مقابلة السلطان، غير انه لم يتمكن من مقابلة السلطان غير مرتين فقط[1]. لكنها كانت دون اي نتيجة تذكر.

وفي 3 أيار / مارس 1902 حاول الاتصال بالحكومة العثمانية طالبا منها تأسيس جامعة يهودية في القدس يتلقى فيها الشباب العثماني صنوف العلم المختلفة عوضا عن السفر الى أوروبا فيتأثروا بالأفكار الأوروبية الثورية منها والديمقراطية والاشتراكية، لكن السلطان رفض هذا الطلب. ثم زار هرتزل استانبول في 25 تموز 1902 لكنه لم يقابل السلطان عبد الحميد، فاجتمع بالصدر الأعظم سعيد باشا، فكان الاجتماع على غرار الاجتماعات الأخرى فلم يتوصل الى نتيجة تذكر بسبب تشبث الطرفان بموقفهما[2].

بعد ذلك سعى هرتزل الى كسب تأيد إمبراطور ألمانيا "غليوم الثاني" الذي كان صديقا شخصيا للسلطان عبد الحميد الثاني، ولكن كل هذه الجهود فشلت في كسب تأيد ألمانيا للتوسط لدى السلطان عبد الحميد لإنشاء دولة يهودية في فلسطين، وأعلن قيصر ألمانيا بعد زيارته للدولة العثمانية ومفاوضاته مع السلطان انه إذا أعلنت ألمانيا تأييدها لليهود فهذا معناه إثارة شكوك السلطان تجاه الصداقة الألمانية – للدولة العثمانية[3].

فلم يكن إمام اليهود بعد وفاة هرتزل في عام 1904م. وبعد فشل جميع المساعي والإغراءات والعروض التي قدموها للسلطان، سوى المؤامرات والدسائس من اجل عزل السلطان عبد الحميد عن الحكم، حتى يفسح الطريق أمامهم لتحقيق رغباتهم في استيطان فلسطين[4].

1- اورخان محمد علي، السلطان عبد الحميد الثاني، دار الوثائق، الكويت، 1986م، ص249.

2- محمد مصطفى الهلالي، مرجع سابق، ص91- 93.

3- حسان علي حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، دار الهدى، ط2،جامعة بيروت العربية، 1990م. ص 154- 156.

4- هدى درويش، مرجع سابق، ص347.

وبذلك لجأ الزعماء الصهاينة الأوائل الى تحريك عملائهم وجواسيسهم داخل السلطنة بهدف إحداث تغيير في رأس السلطنة السياسية العثمانية، وبالفعل فان عناصر يهودية عديدة كانت قد تمكنت من التغلغل داخل المؤسسات السياسية والإدارية العثمانية[1].

كانت الحركة الصهيونية تفضل ان يتم خلع السلطان من الداخل، وبذلك بدأت بتحريض ودعم المناوئين له، وذلك بنشاطات تآمرية، فقد عملت الصهيونية على محاور متعددة كانت أهمها:-

1. تأييد الأرمن ودعم حركاتهم ضد السلطان عبد الحميد.
2. دعم وتأييد كل حركة انفصال عن الدولة العثمانية، ومنها تأييد الحركة القومية في البلقان.
3. تأييد الحركة القومية الكردية التي ظهرت عام 1880م، والذي وبدأ بمحاولة توحيد ثلاثين عشيرة كردية متناحرة.
4. دعم وتشجيع قوى حركة الاتحاد والترقي، ودفعها الى قلب الأوضاع السياسية في الدولة[2].

وتحقق الاختراق الأكبر للصهيونية والذي تمثل بنفوذهم المؤثر داخل (جمعية الاتحاد والترقي)، التي شكلت في الواقع تحالفا يهوديا – تركيا مزدوجا، فقد مد اليهود هذه الحركة بالمال وبالنفوذ الصحفي القوي في أوروبا[3].

وهنا برز دور اليهود بشكل واضح حيث كانوا العقل المحرك والممول لحركة الانقلاب عام 1908م، كما برز دورهم ثانية في حادثة خلع السلطان بعد الحميد الثاني عندما مارس الاتحاديون الضغط على مفتي الإسلام محمد ضياء الدين،

1- محمد عبد الحميد بيضون وآخرون، العلاقات التركية الإسرائيلية: مخاطر وتحديات، الناشر الحركة الثقافية في لبنان، ط1، بيروت، 1999، ص35- 36.

2- مذكرات السلطان عبد الحميد، ترجمة د. محمد حرب، دار القلم، ط3، دمشق، 1991، ص 55.

3- بيضون وآخرون، مرجع سابق، ص36.

لإصدار فتوى الخلع، ثم أوفدوا هيئة مكونة من بعض زعماء اليهود أمثال قرا صوه (رئيس المحفل الماسوني في سلونيك)، لإبلاغ السلطان نبأ الخلع، وكانت مشاعر التأثر والانزعاج بادية على السلطان حيث قال: ما هو عمل هذا اليهودي (يقصد قرا صوه) في مقام الخلافة[1].

ثانيا: تطور العلاقة :-

ان بمجرد استلام الاتحاد والترقي الحكم عقب ثورة نيسان 1908م، سارع الصهاينة بافتتاح مكتب لهم في اسطنبول، وبمجرد تأليف حكومة الاتحاديين بمساعدة اليهود، كان على الاتحاديين ان يبقوا أوفياء لأصدقائهم، ففتحوا لهم أبواب اسطنبول والمدن التركية الكبرى الأخرى، وحتى أبواب فلسطين أيضا، ليهاجروا إليها ويستوطنوا فيها[2]. ثم زاد النفوذ اليهودي في شؤون الدولة العثمانية، وبدأت الهجرة اليهودية تتدفق الى فلسطين مع إلغاء القيود التي كانت مفروضة عليهم من قبل الحكومة العثمانية[3].

وتوصف الأعوام التي تلت خلع السلطان عبد الحميد بأنها العصر الذهبي لليهود، فعن طريق جمعية الاتحاد والترقي احتل الصهاينة مراكز الصدارة في توجيه الدولة بعد ان شغل رجالهم المراكز الحساسة بالدولة، وأصبح التحالف بين اليهود والاتحاديين واضحا للغاية، وأصبح اليهود مسيطرين على جهاز الدولة الاقتصادي والصناعي، فزاد عدد المؤسسات اليهودية، وخصوصا الشركات الاستثمارية والمصرفية اليهودية التي لعبت دورا بارزا في تعزيز الصهيونية في فلسطين[4].

لقد كان الإطار الفكري العام الذي ساد في تركيا العثمانية على عهد الاتحاد

1- عبد الوهاب الودود شلبي، جنرالات تركيا لماذا يكرهون الإسلام؟ وهل الإسلام عقبة في طريق النهضة والتقدم؟، دار النصر للطباعة الإسلامية، القاهرة، 2001، ص35- 36.

2- محمد طه الجاسر، تركية ميدان الصراع بين الشرق والغرب، دار الفكر، دمشق، 2002، ص 85- 86.

3- هدى درويش، مرجع سابق، ص381.

4- هدى درويش، مرجع سابق، ص 391- 392.

والترقي هو الإطار الطوراني، وكان قسم من الأعضاء البارزين في الجمعية يدعون إلى فكرة الجامعة الطورانية، وهي فكرة قومية تدعو إلى توحيد الجنس التركي في مختلف الأقطار، داخل الدولة العثمانية وخارجها في وحدة سياسية واحدة، ومن سمات هذه الدعوة عند هؤلاء سياسة التتريك التي اتبعوها إزاء الأقاليم التي فيها غالبية من غير الأتراك.

ولم تكن الأصابع اليهودية بعيدة عن تشجيع تلك النزعة الطورانية، لمحاربة فكرة الجامعة الإسلامية التي دعا لها السلطان عبد الحميد الثاني أولاً، ولدق أسفين بين العرب والأتراك ثانياً، وذلك كله من أجل تحقيق المخططات الصهيونية ولتسهيل الاستيطان اليهودي في فلسطين العربية.

ويمكن لنا ان نستنتج مما سبق أن اليهود كان لديهم تأثير مباشر وغير مباشر في جمعية الاتحاد والترقي والتي حكمت الدولة العثمانية فعلياً ابتداءً من عام 1908 حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، وكان الدور اليهودي واضحاً للعيان خلال تلك الحقبة التاريخية، وإذا كانت بدايات التغلغل الصهيوني الفعلي والمؤثر قد بدأت على عهد السلطان عبد الحميد دون أن تتمكن الحركة الصهيونية من تحقيق أهدافها الاستيطانية في فلسطين، فقد ازداد نفوذها في أثناء حكم الاتحاد والترقي، بل إن أبرز العناصر القيادية الاتحادية كان من أصول يهودية، وإن مفاهيم القومية الطورانية الموجهة ضد الإسلام أصلاً كانت تتضح بدفع يهودي لأن أبرز منظري الطورانية هم من اليهود[1].

ففي ظل وصول الحركة الصهيونية الى حالة من النضوج في كل الجوانب الذاتية والمحلية والدولية، والتي تزامنت مع المتغيرات الدولية الكبيرة، المتمثلة بانهيار الدولة العثمانية، اثر هزيمة جيوشها وتمزقها داخليا نتيجة للحركات الإصلاحية، استطاعت الحركة الصهيونية ان تسجل تقدمين حاسمين تمثل **التقدم الأول:** بحصولها على وعد بلفور البريطاني، إما **التقدم الثاني:** فقد تمثل بتأثير اليهود والصهاينة الفاعل على مسار الإحداث في تركيا نفسها، وتوجيه سياستها في الاتجاه الذي ينسجم مع

1- مرشد الزبيدي، مرجع سابق، ص 154.

مخططاتهم الإستراتيجية في إقامة دولتهم الكبرى[1].

وبذلك أثبتت الحركة الصهيونية قدرتها على ربط مصلحتها في فلسطين بمصالح الإمبراطورية البريطانية، واستغلال ظروف الحرب العالمية الأولى وقوة علاقتها بالحلفاء، فحصلت على وعد بلفور البريطاني، وأملت شروط الانتداب على فلسطين، وأمنت ظهرها بوضع (هربرت صمويل) على رأس حكومة الانتداب في فلسطين، وأخذت الالتزام الدولي بإدراجهما في معاهدة سيفر[2].

فعندما وقعت بريطانيا عام 1919م معاهدة سيفر بينها وبين تركيا، نصت هذه المعاهدة على تنفيذ وعد بلفور، في المادة (95) منها والمصرحة بالاتي:-

1. العمل على تشكيل مجلس يهودي دائم في فلسطين وفروع له في (اسطنبول) والبلدان الاستعمارية الأخرى.
2. تسهيل الهجرة للاستيطان في فلسطين بعد ان رفض السلطان عبد الحميد الهجرة إلا بشروط.
3. جعل اللغة العبرية اللغة الرسمية في البلاد، وفتح الجامعات العبرية.
4. تنازل السلطان النهائي عن الأراضي العربية للحركة الصهيونية وبريطانيا وفرنسا...[3].

ثالثا: آثار العلاقة:-

مع بدء وبروز حركة مصطفى كمال(اتاتورك)، القريبة من الغرب والحركة الصهيونية، لمواجهة " حكومة الأستانة "، عرض مصطفى كمال على دول الحلفاء استعداده للتنازل عن كل الولايات العربية التي كانت تحت سيادة الدولة العثمانية مقابل الاعتراف به بدلاً من الخليفة في الأستانة، وهذا يتضح من خلال تعليمات

1- انظر: بيضون وآخرون، مرجع سابق، ص 37.

2- محمد الخير عبد القادر ، نكبة الأمة العربية بسقوط الخلافة العثمانية، مكتبة وهبة، القاهرة، 1985م، ص214- 215.

3- غير ان الحركة الوطنية عارضت هذه المعاهدة، ومن ثم حلت محلها معاهدة لوزان عام 1923. انظر: هدى درويش، مرجع سابق، ص 238- 242.

مصطفى كمال الى الوفد التركي المفاوض في معاهدة لوزان 1923 والتي جاءت كما يلي: "ان تركيا تتنازل كليا ونهائيا عن ارث السلطنة العثمانية في العالم العربي شرط ان تصبح دولة ذات سيادة مطلقة على أراضيها وان تجلو عنها جميع الجيوش الأجنبية التي دخلتها أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها".

وبهذا تمكنت الحركة الصهيونية من كسب تخلي مصطفى كمال عن فلسطين التي كانت من ارث الدولة العثمانية الى جانب وعد بلفور من بريطانيا، وباشرت بتأسيس مكتب في اسطنبول للإشراف على هجرة اليهود من أوروبا الشرقية الى فلسطين[1].

لم يكن الكماليون[2]، والاتحاديون إلا فرعاً لدوحة واحدة: تقاسمت العمل على مرحلتين للإجهاز على الدولة العثمانية والخلافة. وفتح الطريق أمام الصهيونية العالمية لتصل الى فلسطين[3].

فكان للاتجاه نحو الغرب اثر واضح في سياسة تركيا الخارجية حيث أملى عليها هذا التوجه التزامات عديدة كان من نتيجتها ان سمحت تركيا في فترات لاحقة بهجرة أعداد كبيرة من اليهود الى فلسطين ولا يخفى ما أحدثته ظاهرة الهجرة الى فلسطين من اختلال سكاني بين العرب واليهود، وكيف انعكس ذلك على مستقبل

1- عايدة العلي سر الدين، دول المثلث، مرجع سابق، ص 341.

2- جاءت الاتاتوركية (1922- 1938) كمشروع جذري، كان إلغاء الخلافة المكون الرئيسي في المشروع الاتاتوركي لتجذير العلمانية والقومية، وبداء المشروع بإلغاء السلطنة في الأول من نوفمبر عام 1921، ثم إعلان الجمهورية في 29 من أكتوبر عام 1923. ثم ألغيت= =الخلافة في 3 من مارس عام 1924. انظر: رضا هلال، السيف والهلال: تركيا من أتاتورك الى اربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي، دار الشروق، ط1، القاهرة، 1999، ص 85.

3- شلبي، مرجع سابق، ص35.

الصراع العربي الصهيوني[1].

وبعد تأسيس الجمهورية التركية في عام 1923، واعتراف معاهدة لوزان بحقوق وامتيازات الأقليات التي بقيت في تركيا ومنها الأقليات اليهودية، انتعش وضع اليهود في الدولة، في ما عدا (ضريبة الوجود)[2]. التي أثرت على الحياة الاقتصادية لليهود في تركيا، مما اضطر بعضهم الى بيع ما يملك لتسديدها، حيث انتهى الأمر بهم الى الإفلاس، اما من امتنع عن الدفع فقد أرسل الى مراكز الاعتقال، وهو ما اضطر البعض منهم الى الهجرة الى فلسطين، حيث كان عدد اليهود في تركيا عام 1935 يقدر بـ (87,730) أصبح في عام 1945 حوالي (26,965)[3]. ورغم هذا فقد عُدت هذه الفترة فترة ذهبية لليهود ولنشاط الحركة الصهيونية وتقدمها في تحقيق مشروعها الاستيطاني في فلسطين.

لقد كانت سياسة أتاتورك تتصف بعدم الاهتمام بما يسمى القضية اليهودية، وكان يردد دائما بأنه: "لا توجد في تركيا قضية اسمها القضية اليهودية"، لكن مجيء عصمت اينونو الى الحكم عام 1938م، اثر وفاة أتاتورك كان نقطة تحول مهمة بالنسبة للنشاط الصهيوني في تركيا، فقد امتاز بعدائه السافر للعرب، حيث تدهورت العلاقات التركية العربية في عصره تدهورا كبيرا، وهو ما هيأ الأجواء الملائمة للنشاط الصهيوني داخل وخارج تركيا، وعلى اثر ذلك تطورت العلاقات بشكل كبير بين تركيا والحركة الصهيونية.

والجدير بالملاحظة هنا مشاركة تركيا بالمعرض الذي افتتح في تل أبيب في نيسان

1- حسين حافظ وهيب العكيلي، العلاقات التركية الإسرائيلية وأثرها على الأمن القومي العربي للفترة من (1980- 1996)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، بإشراف الأستاذ الدكتور خليل إبراهيم السامرائي، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2001، ص 13.

2- وهي ضريبة تطال جميع دافعي الضرائب، إلاّ أن الأسماء سجلت تبعا لانتماءاتها الدينية، وبلغت النسبة المفروضة على المسلمين 5٪ وعلى اليهود 10٪. وقد ألغيت في عام 1944م، لكن أثارها استمرت على المجتمع اليهودي في تركيا.

3- محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مرجع سابق ص 178- 187. و هدى درويش، مرجع سابق، ص95.

عام 1939م، ومن جهة أخرى سجلت الفترة من (1939- 1944) زيادة ملموسة في هجرة اليهود الأتراك الى فلسطين حيث بلغ عددهم في تلك الفترة (4044) يهوديا[1].

لقد كان موقف تركيا بمثابة تحول كبير من العرب، فبعد ان وقفت تركيا الى جانب الأقطار العربية عندما رفضت قرار تقسيم فلسطين عام 1947، اعتبر العرب انتخاب تركيا ومعها بريطانيا وفرنسا كلجان توفيق ثلاثية، لغرض تنمية الصلات بين "إسرائيل" وعرب فلسطين بموجب قرار الجمعية العامة رقم 194 لسنة 1948، بمثابة موقف مخيب لأمال العرب الذين كانوا قد صوتوا ضد هذا قرار.

ثم اخذت تركيا تبحث عن الاعتراف بالكيان الصهيوني، وبالفعل جاء الاعتراف التركي بالكيان الصهيوني في (28 مارس 1949) وبهذا تكون تركيا اول دولة اسلامية تعترف بالكيان الصهيوني، وقد كان هذه الاعتراف اعترافا واقعيا، ليلحقه في عام 1950، الاعتراف القانوني الكامل، ونتيجة لذلك قامت العلاقات الدبلوماسية بين تركيا والكيان الصهيوني[2].

لقد كانت السمة المميزة للسياسة الخارجية التركية منذ عقد الخمسينات هي السياسة البرغماتية، سواء على صعيد علاقة تركيا بمحيطها الاقليمي، او الدولي، فأصبحت الرؤية الاستراتيجية التركية تستند على مبادئ ثلاث اساسية هي[3]:

1. البحث عن أمن تركيا لاسيما بعد التمخضات التي اسفرت عنها نتائج الحرب العالمية الثانية وبروز القطبين العظيمين وضمن توازن ثابت يميله الموقع الجغرافي المتاخم لدول حلف وارشو.
2. معجلات التنمية الاقتصادية لاسيما بعد الموروث الاقتصادي المتخلف عن الدولة العثمانية السابقة واثر ذلك في السياسة الخارجية والتطلع الاقليمي.

1- العكيلي، مرجع سابق، ص 14.

2- انظر: احمد نوري النعيمي، تركيا والوطن العربي، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، ليبيا، 1998، ص44- 47.

3- انظر: احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف الشمال الاطلسي، المطبعة الوطنية، الاردن، 1981، ص35.

3. التوجه نحو الغرب ومحاولة الاندماج في المجموعة الاوروبية.

وبذلك سعت تركيا جاهدة لنيل رضى الغرب والولايات المتحدة الاميركية، واعتبرت ان التعاون بينها وبين "إسرائيل" وسيلة لتحقيق هذه الاستراتيجية، وبالفعل كانت المكافئة لتركية من قبل الغرب والولايات المتحدة، هو الموافقة على استكمال عضويتها في حلف شمال الاطلسي عام 1951.

لقد منح اعتراف تركيا "بإسرائيل" مجالا جديدا للنشاط الإسرائيلي على مستوى الشرق الاوسط، كان من اولى بوادره امتناع تركيا عن التصويت الى جانب الاقطار العربية ضد طلب انضمام إسرائيل الى المنظمة الدولية عام 1949. وبذلك اخذ التعاون بين تركيا وإسرائيل يتطور تدريجيا[1].

لقد نجح اليهود في الوصول الى هدفهم، بعد ان عبدت الحركة الصهيونية، القوة الضارية لليهود، الطريق لمشروعهم الاستراتيجي والمتمثل بالاستيطان في فلسطين، فبعلاقاتها العالمية والإقليمية والمحلية، وبوسائلها المختلفة غير الشرعية والمشبوهة، تمكنت من اختراق جبهة الدولة العثمانية وخلع وإسقاط من كان يمانع مشروعها، وصولا الى تفككها، حتى ولادة دولة جديدة (تركيا) تسير بهوى الغرب الحاضن لليهود ولمشروعهم، حتى باتت تركيا من اشد حلفائها المساهمين في هجرة اليهود واستيطانهم في فلسطين.

1- حسين حافظ وهيب العكيلي، مرجع سابق، ص 17- 18.

المبحث الثاني

دوافع العلاقات التركية - الإسرائيلية

بناءً لما تقدم، يتبين ان هنالك ثمة دوافع ومبررات تسعى كل من تركيا وإسرائيل لتحقيقها من وراء علاقاتهما، وهو ما يدفعنا لان نتناولها عبر تقسيمها لثلاث فقرات على الشكل الآتي:

الفقرة الأولى: الدوافع التركية. **الفقرة الثانية:** الدوافع الإسرائيلية. **الفقرة الثالثة:** الدوافع المشتركة.

الفقرة الأولى: الدوافع التركية:-

يمكن لنا ان نقسم الدوافع التركية الى دوافع داخلية وأخرى خارجية، وكما يلي:-

أولا: دوافع البيئة الداخلية لتركيا:-

تعتبر علاقات تركيا الإستراتيجية مع إسرائيل من ضمن قضايا السياسة الخارجية التركية، غير ان تفاعلها مع الهموم الداخلية لتركية، تتصف بالفاعلية المستمرة وبعد الأثر، وبذلك أصبحت العلاقات المتنامية بين تركيا وإسرائيل موطن صراع على التوجه القومي لتركيا، كما انها مصدر أخر من مصادر القطبية بين قطاعات المجتمع المتصارعة[1].

لذلك سنتعرف هنا على اثر البيئة الداخلية لتركية في توجيهها للتقرب من إسرائيل، فهناك عوامل داخلية تحكمت بتوجهات السياسة الخارجية التركية ودفعتها باتجاه إسرائيل ومن أهمها ما يلي:-

---

1- م. هاكان يافوز، العلاقات التركية الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية، دراسات عالمية، العدد 29، تصدر عن مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، ابو ظبي، 2000، ص 8.

1. نزعة العلمنة والتغريب:-

عندما اعتنق الأتراك الإسلام في مستهل القرن العاشر الميلادي أضحت قوة الأتراك العسكرية، وشخصيتهم القتالية موجهة تماماً نحو نشر الدين الإسلامي. وظلت الدولة العثمانية تتوسع وتمتد بفضل جيوشها تحت راية الخلافة الإسلامية، حيث كان ينظر الى الدولة العثمانية على أنها الكيان الشرقي الإسلامي الذي يواجه الغرب المسيحي[1]. حيث اعتمدت الإمبراطورية العثمانية خلال حكمها الذي دام قرابة 600 عام، على تشكيل حكومات دينية، يكون فيها السلطان وحكومته أصحاب السلطة والنفوذ فيها[2].

وعلى الرغم من كل مظاهر الحضارة الإسلامية في الإمبراطورية العثمانية، كان خيار التوجه نحو الغرب قد حسم منذ زمن، وأصبح على سلم أولويات معظم القيادات وخصوصا الليبرالية[3].

فقد اعتبر البعض ان تنظيمات 1839و1856 ودستور 1876، عبارة عن إرهاصات على طريق أوروبا، تدفع بها نزعة التوجه نحو الغرب، أكثر من ان تكون مواكبه للتقدم او مجرد إصلاحات لتحسين إدارة الدولة ومنعها من الانفجار الداخلي. فكل هذه الخطوات كانت عبارة عن تمهيد للتوجه نحو أوروبا بما هي عليه من قيم

1- علي حسين باكير، وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، منشورات مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، بيروت، 2010، ص 66.

2- مراد مرجان، دور الأحزاب السياسية في العمليات الديمقراطية حزب العدالة والتنمية في تركيا، توثيق فعاليات المؤتمر (الأحزاب السياسية في العالم العربي الواقع الراهن وأفاق المستقبل) الذي عقد في عمان 12- 13 حزيران 2004، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، 2004، ص129.

3- حسن بكر احمد، العلاقات العربية – التركية بين الحاضر والمستقبل، دراسات استراتيجية، العدد 41، تصدر عن مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، ابو ظبي، 2000، ص60.

ثقافية وسلوك[1].

ثم زاد التوجه نحو الاوربه (من أوروبا) بعد تأسيس الجمهورية التركية، نظرا لمجموعة عوامل كان أهمها عاملان كان **العامل الأول**: عبارة عن نتاج للتوجه السياسي للنخب الاتاتوركية، بينما تمثل **العامل الثاني**: بالضرورات التي وفرتها اعتبارات الجيوبولتيك وأخرى ارتبطت بالحرب الباردة. وقد كان لهذه العوامل تأثيرها الكبير على السياسة الخارجية التركية التي بقيت أسيرة هذه العوامل مدة طويلة[2].

وعلى الرغم من تحكم جدلية (الاستيعاب و الاستبعاد) في توجه مسارات العلاقات التركية – الأوروبية، منذ تأسيس تركيا الحديثة 1923، إلا ان الرغبة الاتاتوركية العلمانية مازالت تسعى للذوبان في أوروبا والاندماج في حضارتها، بكل المعاني التي يحملها مفهوم الاندماج من النواحي السياسية والاقتصادية، بل حتى نمط الحياة الاجتماعي[3].

لذلك عملت المؤسسة العسكرية التركية - التي تمثل مركز القوة والنفوذ داخل الساحة التركية - على تحجيم التيارات الإسلامية، وتغليب الطابع العلماني لتركيا مجسدة بذلك توجهات تركيا للبقاء في الدائرة الغربية سياسيا، فالجيش التركي يعتبر نفسه المسؤول عن العلمانية التركية والأمين على التراث الكمالي. ومن ثم فان المؤسسة العسكرية التركية لا تتردد في التدخل المباشر في مواجهة أي محاولة

1- محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط1، بيروت، 1998، ، ص25.

2- م. هاكان يافوز، مرجع سابق، ص9.

3- بيضون، وآخرون، مرجع سابق، ص 9. ولمعلومات أكثر حول هذا الموضوع انظر: ابراهيم البيومي غانم، جدلية الاستيعاب والاستبعاد في العلاقات التركية الأوروبية، بحث منشور ضمن، تركيا بين تحديات الداخل ورهان الخارج، مرجع سابق، ص 169.

لتغيير النمط العلماني للدولة التركية[1].

وإمام استمرار عدم تقبل أوروبا لتركيا من جهة، وزيادة نفوذ التيار الإسلامي في تركيا من جهة أخرى، وحتى لا يعترف العلمانيون المتشددون والعسكريون الأتراك بهزيمة فلسفتهم الكمالية، في ما يتعلق بالتكامل مع أوروبا، لجئوا الى تعزيز التعاون مع إسرائيل[2].

فكانت النخب الحاكمة في تركيا ترى ان التقرب والاعتراف بإسرائيل سيغير الانطباع المعادي لدى الغرب المسيحي تجاه تركيا المسلمة، وانه خطوة منطقية في سعيها للتقرب من الدول الغربية، وسوف يساعدها على الظهور كدولة علمانية متمدنة جديرة بالاهتمام والمساعدة من جانب الولايات المتحدة الأميركية والغرب سياسيا واقتصاديا[3].

كما ان هذا التقارب والتعاون سوف يجعل تركيا تستفيد من الخبرات الإسرائيلية في مجال تحجيم ومقاومة التيارات الإسلامية، حيث ترى المؤسسة العلمانية ان النشاطات الإسلامية تمثل تهديدا حقيقيا لتوجهاتها العلمانية وخطرا على علاقتها مع الغرب[4]. كما يمكن لإسرائيل الضغط على الاتحاد الأوروبي لتوثيق صلاته بتركيا[5].

ومن خلال هذه العلاقة كذلك يمكن كسب ومساندة الولايات المتحدة واللوبي

1- انظر: جاسم يونس الحريري، الإبعاد الإستراتيجية للتحالف التركي – الإسرائيلي لعام 1996 وانعكاساته على الأمن القومي العربي، سلسلة الدراسات الخاصة 3، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، الدوحة، 2004، ص6- 12.

2- محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مرجع سابق، ص 212- 213.

3- وصال العزاوي، تطور التحالف التركي – الإسرائيلي والأمن العربي، مجلة دراسات شرق أوسطية، إصدارات مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، السنة الخامسة، العدد 12، عمان، صيف 2000، ص25.

4- معين احمد محمود، إسرائيل واختراق جبهة آسيا رؤية جيو – إستراتيجية، إصدار باحث للدراسات، بيروت، 2009، ص98.

5- بيضون، وآخرون، مرجع سابق، ص9.

الصهيوني في مسعاها هذا[1]. وخلال هذه المرحلة من الصراع كان سعي التيار العلماني في تركيا الى تطوير العلاقات مع إسرائيل (الحليف الاستراتيجي الأول لأميركا في الشرق الأوسط) باعتبار ذلك ضمن أمور أخرى – وسيلة لتأكيد الطابع العلماني الغربي للدولة التركية[2].

وبذلك تكون إسرائيل ضمن هذه المعطيات حليف طبيعي لتركيا في توجهاتها الغربية وفي مواجهة التيارات الإسلامية الراديكالية، التي تهدد نظامها العلماني[3].

2. المحافظة على وحدة الكيان التركي:-

كان بإمكان اتفاقية هدنة موندروس 20 أكتوبر 1918م، التي حملت معنى استسلام الدولة العثمانية، ان تفتح الباب إمام تقاسم الإرث العثماني بين فرنسا وبريطانيا وروسيا. لكن اندلاع الثورة الروسية قبل ذلك بعام وخروج روسيا من الحرب، جعلا الدول الحليفة في مؤتمر باريس للسلام عام 1919م، تدعم فكرة إعطاء الأراضي العثمانية التي كانت ستكون من حصة روسيا الى كل من أرمينيا والأكراد ليقيموا عليها دولهم المستقلة، ثم جاءت معاهدة سيفر 1920م، لتؤكد هذه الفكرة، في ما عدا ما نصت عليه من حيث منح الأكراد حكما ذاتيا. وعلى اثر ذلك بدأت حركة المقاومة التركية في الأناضول بقيادة مصطفى كمال التي استطاعت عقد معاهدة لوزان مع الحلفاء وتأسيس الجمهورية التركية[4].

ومنذ لملمة ما تبقى من الدولة العثمانية في جمهورية تركيا، وعوامل التفكك

1- الحريري، مرجع سابق، ص19.

2- وليد رضوان، العلاقات العربية – التركية دور اليهود والتحالفات الدولية والإقليمية و PKK في العلاقات العربية – التركية العلاقات السورية – التركية نموذجا، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، بيروت، 2006، ص275.

3- هدى درويش، العلاقات التركية اليهودية، ج2، مرجع سابق، ص 376.

4- محمد نور الدين، حجاب وحراب الكمالية وأزمات الهوية في تركيا، رياض الريس للكتاب والنشر، ط1، بيروت، 2001، ص94- 95.

والانفصال كامنة في قلب الكيان التركي، وتعد المسألة الكردية هي الأبرز والأخطر، حيث مثلت معضلة حية ومزمنة، ما ان تهدأ حتى تتفجر من جديد. وعلى اثر ذلك قامت العديد من الثورات والانتفاضات، غير انها سحقت بدموية من قبل الجيش التركي، وكانت أخر محاولات التعبير عن الهوية الكردية في تركيا هو تأسيس حزب العمال الكردستاني، (اختصاره PKK)، عام 1978 [1].

ولذلك مارس الأكراد مختلف الوسائل (العسكرية والسلمية) من اجل التعبير عن هويتهم، رافضين سياسة التتريك التي انطلقت مع أتاتورك [2].

وتؤثر القضية الكردية أيضا في مفهوم انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، ففي النهاية تطالب بروكسل بقوة ان تقبل أنقرة الأكراد باعتبارهم أقلية عرقية لهم حقوق ثقافية ولغوية متميزة، وهذا ما لا تتقبله القيادات التركية [3].

كما كان لأوضاع الاكراد في دول الجوار والتغييرات التي طرأت عليها، أثرا مباشرا على الدولة التركية، ففي عام 1979 قام اكراد ايران بثورة تزامنت مع الثورة الاسلامية في ايران ضد الشاه وأدى ذلك الى رفع سقف طموحات الاكراد بتركيا وحدوث اضطرابات على المناطق الحدودية بين الجانبين، وكذلك عندما منح اكراد العراق في منتصف السبعينات حقوقا اجتماعية وثقافية لا يتمتع بها اكراد تركيا، كان نتيجة ذلك ان طالب اكراد تركيا بمنحهم مزيد من حقوقهم المهدورة أسوة بإخوانهم بالعراق [4].

وبذلك كان الخطر الكردي على وحدة الدولة التركية من ضمن الدوافع التي

1- محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مرجع سابق، ص 95.

2- صبحي عبد الوهاب الهندي، معجم الحدود العوامل الجغرافية في الصراعات الدولية، دار جروس برس، ط1، طرابلس- لبنان، 2006، ص186.

3- فيليب غوردون وعمر تاسبينا، تركيا على الحافة، ترجمة فرج الترهوني، مجلة الثقافة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عداد 147، سنة 26، مارس/ابريل، الكويت، 2008، ص29.

4 -Phillip Robins, The Overloaded State: Turkish Policy and the Kurdistan Issue, International Affairs, October, 1993, P670.

وجهت بوصلة تركيا باتجاه إسرائيل، حيث سعت تركيا للاستفادة من خبرات إسرائيل الفنية والأمنية والعسكرية والمعلوماتية، لتحديد نشاط حزب العمال PKK، للقضاء عليه خصوصا وان إسرائيل تتمتع بخبرة كبيرة في محاربة حركات المقاومة[1].

وما تزال المسألة الكردية هي الأخطر من ضمن المسائل الداخلية، على وحدة الدولة التركية منذ تأسيسها، بالإضافة لعوامل أخرى ما زالت كامنة في قلب الكيان التركي، مثل المسألة العلوية والارمنية، وقضية الاسكندرون.

3. جماعات الضغط اليهودية:-

ان لدور الأقلية اليهودية في تركيا وخصوصا (يهود الدونمة) أهمية استثنائية كعامل داخلي شديد الأهمية، الذي تولى منذ فترة ليست قصيرة على تهيئة الأجواء نفسيا واقتصاديا واجتماعيا، داخل الساحة التركية لدفع تركيا لتوثيق عرى التحالف مع إسرائيل[2].

ان لوجود الجاليات اليهودية في تركيا والتي لها ثقل نوعي خصوصا وان غالبية أبنائها يتولون مفاتيح مؤثرة وفاعلة في المجتمع التركي، لاسيما في المجالين الصناعي والتجاري. وبسبب قوة اللوبي الصهيوني وكذلك الحركة الماسونية في تركيا، لذلك كان لهما الدور والأثر المباشر في اعتراف تركيا بإسرائيل رسميا بعد اقل من عام على قيامها، مع أقامة علاقات دبلوماسية معها[3].

لقد ارتبطت هذه الجماعات اليهودية في تركيا بالحركة الصهيونية العالمية، وشكلوا إحدى الوجوه الضاغطة على الدولة التركية، لتتقرب من إسرائيل، من خلال تأثيرهم في توجهات السياسة الخارجية التركية إزاء الشرق الأوسط، وتمارس

1- معين احمد محمود، مرجع سابق، ص 98.

2- الحريري، مرجع سابق، ص 12.

3- بيضون، وآخرون، مرجع سابق، ص 8. بلال شرارة، تركيا وإسرائيل أسئلة وأجوبة قلقة، دار عالم الفكر، ط1، أيلول/سبتمبر، بيروت، 2004، ص50.

هذه المجموعات نشاطها من خلال:-

أ. التأثير على السلطة التنفيذية بواسطة شبكة علاقات، تقرباً الى العناصر المؤثر وخاصة ممن يتعاطفون مع الكيان الصهيوني.

ب. التأثير على السلطة التشريعية والمجلس الوطني التركي، عن طريق إيصال الأعضاء المتعاطفين مع اليهود او المؤيدين للسياسة الصهيونية، في المنطقة العربية فضلا عن المنتمين للمحافل الماسونية او اليهود الأتراك.

ت. التأثير على الرأي العام التركي عبر وسائل الإعلام التي يسيطر عليها اليهود[1].

كما يمكن ليهود تركيا التأثير في اللوبي اليهودي في أميركا، الذي يسيطر على المؤسسات الإعلامية العالمية، والذي يستطيع تحسين صورة تركيا دوليا، من خلال التقليل من الحملات الإعلامية التي تستهدف صورة تركيا، وخصوصا التي تتعلق بحقوق الإنسان[2].

لذلك تهدف تركيا من تعاملها مع إسرائيل إرضاء المجموعات اليهودية في تركيا، وخصوصا رجال الإعمال اليهود الأتراك الذين اتسع نفوذهم وأصبحوا يشكلون لوبيا سياسيا في الداخل[3].

ثانيا: دوافع البيئة الخارجية لتركيا:-

ان أهم عوامل البيئة الخارجية التي دفعت بتركيا لتلتقي بإسرائيل وتشكل نقاط تحفيز للتحالف والشراكة معها، وهي:-

1. تدعيم القوة التركية:-

تملك تركيا طبيعة سكانية واقتصادية وسياسية وعسكرية ذات اثر كبير في

1- العكيلي، مرجع سابق، ص46- 47.

2- جهاد عودة، التحالف العسكري التركي – الإسرائيلي، السياسة الدولية، تصدرها مؤسسة الأهرام بالقاهرة، العدد 153 – يوليو، 2003، ص 326.

3- حسن بكر احمد، مرجع سابق، ص63.

كل من أسيا وأوروبا، إضافةً الى موقعها الاستراتيجي، لكن تركيا أدركت منذ عقود بأن التكنولوجيا والعلوم هي الميدان الأوسع لسباق الأمم، وهي الطريق الأسلم للتقدم والازدهار في المجالات كافة، لذلك بدأت توثق علاقاتها مع الدول المتقدمة " أوروبا وأميركا "، لكنها سعت وركزت على إقامة علاقات إستراتيجية متطورة مع إسرائيل المتقدمة تكنولوجيا وعسكريا، من اجل الاستفادة من هذه الميزات التي تتمتع بها إسرائيل، واستغلالها لما يخدم مصالح وقوة تركيا أولاً [1].

وبذلك ترى تركيا بأنها تستطيع التغلب على التهديدات الداخلية والخارجية، من خلال تطوير وتحديث جيشها ليصبح قادرا على مواجهة تلك التهديدات بفاعلية. وكان بإمكان الولايات المتحدة الأميركية ان تقوم بتطوير وتحديث الجيش التركي، لان مصدر 80٪ من أسلحته منها. غير ان تركيا واجهت صعوبات في الحصول على الأسلحة الأميركية المتطورة نظرا لاعتراضات جماعات حقوق الإنسان الأميركية، بحجة انتهاكها حقوق الإنسان، إضافة الى اعتراضات جماعات الضغط والمجموعات المعارضة لتركيا، وبخاصة اليونانية [2].

1- صالح لافي المعايطة، تركيا بين الموقع الاستراتيجي والدور القادم، مجلة الأردن للشؤون الدولية، تصدر عن المعهد الدبلوماسي الأردني، المجلد 2، العدد 4- 5، شتاء/ صيف 2009، ص 26- 27.

2- علما بأن تعداد الجيش التركي يبلغ نحو نصف مليون جندي نظامي ونحو 400 الف احتياطي، ولديه 4300 دبابة، و 450 طائرة. وهذا يعد جيشا كبيرا من ناحية العدد وفقا للمفاهيم العسكرية، وبخاصة اذا ما قورن بالجيوش الموجودة في منطقة الشرق الأوسط. ولكن اغلب أسلحته من الأنواع القديمة وتحتاج الى تطوير، ويضاف الى ذلك ضعف في القدرات العسكرية التركية ضد أسلحة الدمار الشامل، وكذلك في نظام الاتصالات ووسائل النقل الضرورية. ولذلك وضعت تركيا خططها العسكرية لتطوير جيشها وتحديثه ليصبح قادرا على ان= =يكون في طليعة الجيوش في منطقة الشرق، وحتى على المستوى العالمي. واهم ما جاء في تلك الخطط المستقبلية، إنفاق نحو 150 مليار دولار أمريكي لتحديث الجيش التركي خلال 25 عاما، من بينها 65 مليار دولار لتطوير السلاح الجوي، و60 مليارا للقوات البرية، و25 مليارا للقوات البحرية. انظر: معين احمد محمود، مرجع سابق، ص 99- 100.

كما تسعى تركيا من خلال تعاونها مع إسرائيل، توسيع الدور الأمني لقواتها، كما يحمل الدعم التكنولوجي العسكري والاستخباراتي الإسرائيلي أهمية كبيرة لتركيا[1]. كما تستطيع إسرائيل تزويد تركيا بالأسلحة المتطورة[2].

فتركيا ترغب في الاستفادة من التقدم التكنولوجي الإسرائيلي في تطوير وتحديث سلاحها الجوي[3]. فالأسلحة الإسرائيلية تتميز بارتفاع مستواها التقني وفاعليتها في المعارك، فهي تضاهي نظيرتها الأميركية[4].

وفي تقرير لمركز التقويم الاستراتيجي الأمريكي يتحدث عن الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة العسكرية التركية، ان علاقات تركيا مع إسرائيل قد تحقق لتركيا أهدافا مهمة في المنطقة ومنها التحول الى قوة نووية عام 2020[5]. وكل هذه العوامل مجتمعة شكلت دافعا قويا لتركيا لتوطد علاقاتها مع إسرائيل.

2. وجود تركيا في حلف شمال الأطلسي:-

لقد كان الهدف الرئيسي من إنشاء الحلف هو الدفاع عن المصالح السياسية والاقتصادية للدول الاوروبية الغربية الاعضاء فيه، وذلك عن طريق مواجهة الاتحاد السوفيتي ودول اوروبا الشرقية، خاصة بعد بروز الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى في العالم، وتغلغل الافكار الشيوعية في دول اوروبا الشرقية ودول العالم الاخرى.

وقد ابدت تركيا اهتماما كبيرا بالاشتراك في حلف شمال الاطلسي، وقد كان

1- هدى درويش، ج2، مرجع سابق، ص 376.

2- بيضون، وآخرون، مرجع سابق، ص9.

3- أشرف عبد الحميد كشك، الاتفاق التركي – الإسرائيلي وأثره في الأمن القومي العربي، شؤون الأوسط، العدد 52، حزيران / يونيو، 1996، ص 69.

4- إبراهيم عبد الكريم، الصناعات العسكرية الإسرائيلية: المحددات – البنية – الصادرات، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، ابو ظبي، 2004، ص131- 132.

5- عبد الفتاح علي الرشدان، التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل ومخاطرة على الوطن العربي، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 106، يونيو/حزيران، 2001، ص131.

هدف تركيا من الاندفاع الكبير نحو الانضمام الى حلف هو ان تصبح جزءاً من منظومة الامن الاوروبي والغربي، وبعد اعتراضات كبيرة من قبل اعضاء الحلف، تمكنت تركيا من الحصول على موافقة مجلس حلف شمال الاطلسي، على الانضمام في أيلول/سبتمبر 1951، وأصبحت عضوا كاملا في 18 شباط/فبراير 1952[1].

لقد كان لدخول تركيا الى حلف الناتو مكسباً استراتيجياً غير عادي، حيث أدخل تركيا بعمق اكبر الى النظام الغربي وهياكله المؤسساتية. واصبحت تركيا بالتالي "دولة غربية" ناضجة، وهذا الحدث له اهميته النفسية الهائلة بالنسبة الى النخب الكمالية المتغربة، حيث تعززت هويتهم وسلطتهم[2].

وقد كان اعتراف تركيا بالكيان الصهيوني قد جاء على اثر اعتراف الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا بهذا الكيان، ومن وجهة نظر تركيا ان اقامة العلاقات الديلوماسية من قبل هذه الدول مع الكيان الجديد، بات لزاماً على تركيا التي تعد (اقصى الغرب) ان تقدم على الخطوة نفسها، وعلى ذلك يمكن الى حد كبير ان نعد السياسة الشرق اوسطية لتركيا في تلك الحقبة امتداد لسياستها المنحازة الى الغرب التي ترسخت بانضمام تركيا الى حلف شمال الاطلسي[3].

لقد كان حلف الشمال الاطلسي نقطة الالتقاء المهمة بين تركيا والولايات المتحدة الامريكية، والتي باتت خلال الحرب الباردة وما بعدها من اهم واكبر القوى العظمى في العالم، والتي طرحت مشروعها بالسيطرة على العالم وصد والقضاء على اي قوى اخرى، وباتت تركيا وإسرائيل اهم حليف للولايات المتحدة الاميركية في الشرق

1- محمد ياس خضير الغريري، الدور الامريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الاوروبي 1993- 2010، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص50- 52.

2- جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، دراسات مترجمة 36، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، ابو ظبي، 2009، ص165.

3- انظر: احمد نوري النعيمي، تركيا والوطن العربي، مرجع سابق، ص51.

الاوسط، لتطبيق هذا المشروع، سواء عبر الاحلاف التي تجتمع معهم بها (كحلف الشمال الاطلسي) او عبر الاتفاقيات الثنائية.

وفي ظل هذا الاصطفاف من قبل تركيا وإسرائيل ضمن المشروع الغربي، وتطبيقا لاهداف حلف الشمال الاطلسي، والتي تمثلت بتقويض تقدم نفوذ الاتحاد السوفيتي من جهة، وتطويق الدول العربية المصطفة ضمن هذا المعسكر. باتت على تركيا ان تكون اكثر انسجاما مع هذا التوجه، وذلك بالارتقاء بعلاقاتها مع إسرائيل الى مستويات متقدمة، والتي كانت بدعم من الولايات المتحدة الاميركية، والتي تجلت في اوضح صورها بالاتفاق الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل عام 1996، والذي سوف نتناوله فيما بعد.

وبذلك يتبين لنا ان وجود تركيا في حلف الشمال الاطلسي، الذي تقوده الولايات المتحدة الاميركية، عراب إسرائيل وحاميها، كان له تأثير مباشر على تطور العلاقات التركية – الإسرائيلية، حتى وصولها الى العلاقات الاستراتيجية.

3. المحيط التركي: المعادي والمتنافس:-

منذ تفكك الدولة العثمانية والهواجس والاعتبارات الأمنية تتحكم بالسلوك التركي الخارجي، فتركيا كانت على وشك التشرذم والتقاسم الشاملين في ما لو طبقت اتفاقية سيفر 1920، كما لعب انقسام العالم بعد الحرب العالمية الثانية الى معسكرين وانضمام تركيا الى المعسكر الغربي، (من اجل المحافظة على حدودها الدولية)، حيث جعل هذا الاصطفاف تركيا تتقاطع مع مصالح وتوجهات محيطها المعادي لها أصلاً[1].

ونتيجة لذلك عانت تركيا من مشاكل عديدة ومعقدة مع دول جوارها، وبخاصة مع روسيا واليونان وإيران وسوريا والعراق وأرمينيا، وهو ما جعلها، وسط ظروف مقلقة وفي وضع صعب.

وهذا ما قاد وزير خارجية تركيا حكمت تشتين الى القول: " لقد تحولت تركيا الى دولة مواجهة على جبهات متعددة، وذلك نظرا لموقعها الجيوسياسي

1- انظر: محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مرجع سابق، ص 207- 208.

والجيوستراتيجي الذي يضعها في اقل مناطق العالم استقرارا، وأكثرها تقلبا وغموضا. ومن الممكن للازمات والنزاعات التي تقع في هذه المناطق ان تمتد في أي لحظة لتطوق تركيا"[1].

ولذلك يمكننا ان نقسم الدول التي تحيط بتركيا وتشكل مصدر قلق وتحدي لها الى جبهتين شرقية إسلامية وغربية مسيحية، لنحدد أهم المعطيات التي تؤثر في ملف علاقات تركيا الخارجية مع محيطها، والذي شكل بمجمله واحداً من اهم الدوافع التي دفعت تركيا لإقامة علاقات مع اسرائيل:-

أ. الجبهة الشرقية والإسلامية (العراق - سوريا - إيران):-

أثناء العقدان الأولان من عمر الدولة التركية الحديثة برزت الى السطح مشكلتين إقليميتين رئيسيتين. الأولى تناولت التنازع بين تركيا والعراق حول وضع الموصل. والثانية بين تركيا وسوريا حول لواء اسكندرون، او هاتاي، كما دعي باللغة التركية في وقت لاحق، وأدت المشكلتان الى نقاش مرير آنذاك[2]. وحاليا تعد أزمة المياه والمسألة الكردية من أهم النقاط التي ما زالت تشكل تحدي على مستوى علاقة تركيا مع كل من العراق وسوريا.

واعتبرت تركيا ان تقاربها مع إسرائيل، هو من أهم أدوات الضغط على سوريا والعراق لتقبل الشروط التركية خصوصا بشأن مياه دجلة والفرات وبشأن المسألة الكردية[3].

اما دائرة الصراع التركي – الإيراني فهو ليس وليد عصر من العصور بل انه يمتد

1- انظر: مالك مفتي، الجرأة والحذر في سياسة تركيا الخارجية، دراسات عالمية، عداد 27، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابو ظبي، 1998، ص9. معين احمد محمود، مرجع سابق، ص98.

2- وأن لم تكن لهما بالضرورة أهمية سياسية مركزية في الوقت الحاضر، إلا فأنهما تحملان توترا حفيا كبيرا، ومستمرتان في توليد الشك والحقد نحو تركيا لدى الدولتين العربيتين المعنيتين. انظر: فليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، مكتبة مدبولي، ط1، القاهرة، 1993، ص29- 30.

3- الحريري، مرجع سابق، ص19.

حتى قبل عصر السلاجقة والبويهيون، الذي اتسم بأنه عصر صراع على المنطقة العربية وبالذات العراق، والذي انتهى الى أفول نجم البويهيون (الفرس) وسيطرة السلاجقة الترك 1055م[1].

ونجد ان ساحات هيمنة الصفويين، الذين اعتمدوا على العناصر الطورانية التي دخلت ايران لاحقا وانتشرت من بلاد الرافدين الى بلاد ما وراء النهر والهند، حولت التوازن العثماني – الصفوي الى تنافس أدى الى تمزيق الوحدة الداخلية لهذه الصفة الجيوسياسية التي طوقت جنوب قارة أورآسيا، على نحو يشبه التوازن البيزنطي – الساساني. وقد أدت الخيارات المذهبية المختلفة للدولتين الى تشكيل توازن تنافسي دائم، يتقاطع عنده التنافس الجيوسياسي والديني. ومنذ ذلك التاريخ والعلاقات بين تركيا وإيران بين مد وجزر[2].

ان أهم النقاط التي انتقدت فيها إيران تركيا هي: العلاقات التركية - الإسرائيلية واهتمام تركيا بالأقلية الاذرية في إيران. هذا إضافة الى الحضور التركي في آسيا الوسطى والقوقاز فقد شكل ذلك مجالا للتنافس بين البلدين[3].

ولذلك فلا بد لميدان الاهتمام المباشر لتركيا في الشرق الأوسط ان يكون مع الدول المتاخمة لها أي سوريا وإيران والعراق. فمن وجهة نظر تركيا، تشترك هذه الدول الثلاث بخصائص مثيرة للمشاكل، وان من أهما :-

1) ان اغلب هذه الدول لها طموحات إقليمية قيادية، وهذا يعني ان هنالك اتجاها لدى هذه الدول، حيث تنظر الى تركيا، وهي قوة إقليمية كذلك، كدولة رابعة منافسة لها على النفوذ الإقليمي.

2) لهذه الدول حدود مشتركة مع تركيا وهذا يعني احتمال نشوء مشاكل حدودية

1- العكيلي، مرجع سابق، ص 59- 60.

2- احمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، بيروت، 2010، ص465.

3- علي حسين باكير، وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سابق، ص 228- 229.

وحركات لتصحيح الحدود، ذلك هو الوضع بالنسبة لسوريا، ثم العراق ولو الى درجة أدنى. إضافة الى وجود علاقات قربى وصلات نسب تتجاوز الحدود. وخير مثال على ذلك وجود الأكراد داخل الدول الأربع، وهذا يعني أيضا بكل تأكيد، انه من السهل على القوى المجاورة ان تثير القلاقل داخل الحدود التركية.

3) كذلك فأن هذه الدول من حيث طبيعتها واتجاهاتها معادية للغرب. ثلاثتها تتذكر بأنها كانت في تاريخها الحديث خاضعة للسيطرة الغربية، وهذا العامل يثير الحقد العميق للإطراف، خصوصا وان الموقف الغربي ما زال يؤكد ذلك من خلال الدعم المباشر لإسرائيل بمختلف الوسائل من جهة. ومن جهة أخرى تركيا ما زالت ضمن الجسم الغربي، فتركيا جزء لا يتجزأ من المنظومة الغربية وامتدادها الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط. وهو ما يجعلها تتقاطع في التوجهات الإستراتيجية مع دول المنطقة في بعض الأماكن[1].

ان هذه الاحتمالات والحقائق كانت دافعا أساسيا لتركيا في ان تعثر على شريك إقليمي التوجه في الجملة وله عداوات مع الوطن العربي ومع الأصولية الإسلامية وليس هناك انسب من الكيان الصهيوني لتحقيق هذا الدور[2].

٠. الجبهة الغربية والمسيحية (اليونان - أرمينيا – روسيا):-

تعتبر اليونان بنظر المخططين الإستراتيجيين الأتراك منازعا لتركيا على الأرض وهي مصدر تهديد خارجي رئيسي، فقد اعتبر رئيس وزراء تركيا أجاويد: اليونان

1- انظر: فليب روبنس، مرجع سابق ص62- 64. العكيلي، مرجع سابق، ص59- 70. علي حسين باكير، وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سابق، ص134.

2- كاظم هاشم نعمة، التعاون التركي – الإسرائيلي: قراءة في الدوافع الخارجية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العداد 220، حزيران، بيروت، 1997، ص 12. العكيلي، مرجع سابق، ص69.

بأنها مصدر القلق الأمني الأول لتركيا[1].

على الرغم من ان تركيا واليونان عضوان في حلف الأطلسي، إلا ان الحرب بينهما خيار لم تتمكن الهوية الأطلسية من دفنه، وإنما أجلته[2].

ولا نغالي إذا قلنا: ان الملف التركي – اليوناني يتضمن من المشكلات ما يتطلب حلها نوعا من المعجزات، وغالبا ما تكون القضايا عصية على الحل عندما تتدخل في نسجها عوامل تاريخية ودينية وحضارية وجغرافية. ويمكن لنا تشخيص ابرز القضايا التي تؤثر في ملف العلاقات التركية – اليونانية في الآتي[3]:-

1) تحسس تركيا من نظرية (الفكرة العظيمة) او (ميغالو ايديا)، التي ما تزال حاضرة في الواقع السياسي والاجتماعي اليوناني.

2) النزاع حول المياه الإقليمية والمجال الجوي وتسليح الجزر وتحديد الجرف القاري (المتصل بمسألة التنقيب عن النفط). إضافة الى مشكلتي قبرص[4] ومسلمي تراقيا الغربية.

3) الصراع على ممتلكاتهما السابقة في البلقان، حيث يرشح الخبراء ان تكون

1- مالك مفتي، مرجع سابق، ص9.

2- كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص8.

3- انظر: محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مرجع سابق، ص291- 295.

4- قضية قبرص هي من المشكلات المستعصية بين تركيا واليونان، فهي مقسمة الى قسمين: قسم تابع لليونان ويطلق علية اسم "القبارصة اليونانيين"، اما القسم الاخر فهو تابع لتركيا ويطلق علية اسم "القبارصة الاتراك". المشكلة القبرصية بتعقيداتها وتداعياتها بدأت منذ السبعينات، ولاسيما بعد الانقلاب اليوناني في الجزيرة في تموز/يوليو 1974، وما أعقبه من تدخل عسكري، ثم إعلان قيام جمهورية قبرص التركية الشمالية في شباط/فبراير 1975 وإخفاق المباحثات التي كانت برعاية الامم المتحدة بين القبارصة الاتراك واليونانيين في التوصل الى تسوية لهذه المشكلة. انظر: خليل علي مراد، الازمة القبرصية الاولى وانعكاساتها على علاقات تركيا مع الولايات المتحدة الامريكية، دراسات تركية، السنة 1، العدد 1، كانون الثاني/يناير 1991، ص45- 62. نقلا عن: محمد ياس خضير الغريري، مرجع سابق، ص59.

منطقة البلقان مسرحا لصدام حضارات قطباه الأساسيان: تركيا واليونان.

4) اقدام اليونان على عقد تحالفات مع مجموعة من الدول سعيا منها لتطويق تركيا، فقد وقعت اتفاقيات مع بلغاريا وسوريا وروسيا وأرمينيا وأقامت علاقات مع إيران[1].

5) إضافة الى ان اليونان تنازع تركيا على الموارد الطبيعية في بحر ايجة، فان تركيا ترى أنها تقف عائق لها لدخول الاتحاد الأوروبي.

وبذلك فان الإجابة عن سؤال: ما هو أفضل سبيل للتعامل مع هذه الحقيقة الأمنية؟ يأخذنا الى البحث في العلاقات التركية – الإسرائيلية[2]، لان اقتراب تركيا من إسرائيل إشارة الى اليونان بأن تركيا ستكون مستعدة للتفاوض على مستقبل أتراك قبرص دون خشية تهديدات داخلية وخارجية. وحينها سيكون الثقل الحقيقي للقوة التركية في مواجهة اليونان في معادلة ليست لصالح الأخيرة، والأكثر من هذا ان إسرائيل ستكون قوة ضاغطة في الولايات المتحدة في وجه التعاطف مع اليونان في السياسة الأميركية[3].

اما **المسألة الارمنية**: فعلى الرغم من أنها نامت أربعين عاما في ظل السلطة السوفيتية، لكنها سرعان ما استيقظت مع انهيار الاتحاد السوفيتي، واستقلال أرمينيا، لتحمل الى الحاضر كل موروثات الماضي المزمنة: الجغرافية والدينية والعرقية، المتصلة جميعها، بالعلاقات مع تركيا والشعب التركي، وما تزال تخيم نقطتان على ملف العلاقات التركية – الارمنية وهما: عدم تخلي الأرمن عن المطالبة بأراضي موجودة حاليا داخل الأرضي التركية. وكذلك استمرار اتهام الأرمن للأتراك بارتكاب مذابح ضدهم عام 1915. كما لا يمكننا ان نفصل (قضية قره باغ) عن مجمل العلاقات التركية – الارمنية[4].

1- انظر: مالك مفتي، مرجع سابق، ص19.

2- كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص8.

3- المرجع نفسه، ص 17.

4- انظر: محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مرجع سابق، ص 296- 300.

لقد حاولت تركيا تهديد أرمينيا في عام 1994، لكنها تراجعت عن ذلك بعد تلقيها ردا شديدا من وزير الدفاع الروسي آنذاك بأن "الاعتداء على أرمينيا هو اعتداء على روسيا" وقد قررت أرمينيا على اثر شعورها بالتهديد المستمر من تركيا وأذربيجان، الانضمام الى رابطة الدول المستقلة عام 1992، ووقعت معاهدات امن جماعي من اجل ضمان أمنها جماعيا، فقد سمحت أرمينيا للجيش الروسي بالانتشار في أراضيها ومراقبة حدودها مع تركيا وإيران، وما تزال العلاقات التركية – الارمنية يسودها الكثير من التوتر والحذر بين الحين والأخر[1].

اما **المؤثر الروسي**: فعلى الرغم من تفكك الاتحاد السوفيتي، إلا انه ما يزال شديد التأثير على تركيا، فقد تباينت شدة هذا المؤثر منذ العام 1920، فرغم إبرام اتفاقية الصداقة والتعاون عام 1920، وترسيم الحدود بشكل دائم بينهما، وعقد اتفاقية (مونترو) عام 1936 حيث أتاحت لتركيا السيادة المطلقة على المضايق (البوسفور والدردنيل)، وكذلك اعتراف الاتحاد السوفيتي بالأراضي التركية التي تمكنت من إخضاعها لسيطرتها بعد حرب التحرير التركية[2].

لكن ليس ثمة دليل على انتهاء التاريخ الحافل بالخصومة والنزاع بين أنقرة وموسكو، والذي يعود الى سنين طويلة. فما يزال الحضور المؤثر الروسي قوي في السياسة الخارجية التركية.

فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية واستمراراً لهواجسها الأمنية من موسكو اختارت أنقرة الاصطفاف ضمن الجبهة الغربية، فكانت جزءاً من حلف شمال الأطلسي، حيث تحددت حركتها الإقليمية حتى حرب الخليج الثانية بهذه العضوية[3].

1- بوغوص مارديروسان، الكويت وأرمينيا: المصير المشترك للدول الصغيرة في العلاقات الدولية، مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية في جامعة الكويت، سلسلة الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، العدد 5، أكتوبر، الكويت، 2004، ص7.

2- كمال المنوفي، تطور العلاقات السوفيتية – التركية، السياسة الدولية، العدد 224، القاهرة، 1971، ص14.

3- محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مرجع سابق، ص 14.

فروسيا تسعى الى: استغلال الصراعات الإقليمية وتوجيهها لإعادة الجمهوريات السوفيتية السابقة الى منطقة نفوذها. بالإضافة الى تنافسهما الجيوسياسي على منطقة القوقاز، حيث تتنافس كل من تركيا وروسيا على الثروات الاقتصادية بالمنطقة، كما تختلف أنقرة وموسكو أيضا على الكيفية التي سيُصدر بها نفط بحر قزوين: شمالا عبر روسيا او غربا عبر تركيا[1].

ويشكك العديد من المحللين الروس ان الطموحات التركية في أذربيجان تعكس تصميما أوسع نحو تقويض نفوذ موسكو على امتداد الحدود الجنوبية لروسيا، كما يتهم قادة الروس تركيا بدعم الانفصاليين الشيشان. بالنتيجة تبنت روسيا من جانبها القضية الكردية وسمحت في 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1994 بتأسيس الاتحاد الكونفيدرالي للمنظمات الكردية في كومنولث الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق[2].

وفي هذه المعطيات وخصوصا في ظل ما يحيط بتركيا من محيط غير مستقر ومتصارع ومعادي في اغلبه، كما ما يزال التاريخ والجغرافية والدين حاضر و يضغط بقوة على كل ملف يربط علاقات تركيا بجيرانها وبالعكس، وفي ظل التغيرات الدولية والإقليمية كذلك، كل هذه العوامل دفعت بتركيا الى البحث عن حليف يشترك معها ويتقاطع مع مصالح أعدائها ومنافسيها، فما كان غير إسرائيل لتكون هذا الحليف والشريك، لما تتمتع به إسرائيل من ميزات جعل تركيا تدير قبلتها صوبها.

4. الدوافع الاقتصادية:-

عانت تركيا من مشكلات اقتصادية، منها ارتفاع العجز في الموازنة العامة وانخفاض دخل الفرد، وزيادة معدل التضخم، هذه الأزمة الاقتصادية تعرقل جهود

1- انظر: مالك مفتي، مرجع سابق، ص 14- 15.

2- المرجع نفسه، ص 15- 16.

تركيا على صعيد توفير الشروط اللازمة لتطوير علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي[1].

وبذلك وجدت تركيا ان علاقتها مع إسرائيل ستكون مدخلا لتحسين أوضاعها الاقتصادية[2].

ويمكن لإسرائيل ان تساعد تركيا من خلال:-

أ. تعزيز العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل حليف الولايات المتحدة الأول في المنطقة، سيعزز من وضع تركيا في مفاوضاتها مع مؤسسات التمويل الدولية للحصول على قروض تدعم الإصلاح الاقتصادي التركي، ويفتح باب الاستثمارات الغربية في الداخل[3].

ب. ان أفضل سبيل لدخول الى الكونغرس الأمريكي والى المساعدات[4] والموازنة هو عبر إسرائيل وعبر إرضاء الطموحات الإسرائيلية[5].كما ان تركيا بحاجة للدعم الإسرائيلي للحصول على مساندة الولايات المتحدة الأميركية لتمديد خطوط انابيب النفط من بحر قزوين الى ميناء الاسكندرونة في تركيا[6].

ت. الاستفادة من الخبرات الإسرائيلية في دعم قطاع الزراعة، وكذلك تسهيل وصول تركيا الى الأسواق والمؤسسات المالية العالمية، والتي يمارس فيها رجال الإعمال

1- نظام مارديني، تركيا: موقع وادوار، شؤون الأوسط، العدد 123، صيف 2006، ص173. بيضون وآخرون، مرجع سابق، ص9.

2- الرشدان، مرجع سابق، ص 131.

3- محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مرجع سابق، ص 265. هدى درويش، ج2، مرجع سابق، ص103.

4- حصلت تركيا على مساعدات من الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة بين 1945- 1948 ما قيمته 81 مليون دولار، في حين حصلت على ما قيمته 778 مليون دولار في الفترة الواقعة بين 1949- 1952. وهذا الفارق يوضح حجم تأثير اللوبي الصهيوني في أمريكا الذي جاء انعكاسا العلاقات التركية – الإسرائيلية المتميزة خصوصا بعد اعتراف تركيا بأسرائيل واقعيا وسياسيا. انظر: وليد رضوان، مرجع سابق، ص 105.

5- بيضون، واخرون، مرجع سابق، ص17.

6- م. هاكان يافوز، مرجع سابق، ص 16.

اليهود دورا رئيسيا[1].

ث. وكذلك يمكن لتركيا ان تستفيد من تدفق ألاف السياح الصهاينة الذين سيقصدون تركيا[2].

ج. ترغب تركيا في توظيف المياه كسلعة تجارية مثل النفط، لذا فهي تود التعاون مع إسرائيل ضمن إطار تنفيذ أنبوب السلام المائي[3].

ويشدد الدكتور حسن قرني الخبير في العلاقات الدولية، الى ضرورة ان تستفيد تركيا من موقع اليهود المهم في مجال التجارة العالمية، ويرى أيضا ان تركيا يمكنها ان تدخل الى المؤسسات المالية ومجال التسويق العالمي، عن طريق صداقتها لإسرائيل خصوصا وان منطقة الشرق الأوسط مقبله على تنمية اقتصادية كبيرة[4].

وبذلك شكل العامل الاقتصادي، وفي ظل ما تتمتع به إسرائيل من إمكانيات، ولما تعانيه تركيا من مشاكل اقتصادية، حافزا يضاف الى الحوافز الآخرة، دفع بتركيا لتوثيق علاقاتها بإسرائيل

الفقرة الثانية: الدوافع الإسرائيلية :-

اما الدوافع بالنسبة للجانب الإسرائيلي وإن كانت لا تتقاطع مع الدوافع التركية في اغلبها، إلاّ أن لها طموحات كبيرة وبعيدة، وهذا يعزا للوضع الخاص الذي يحيط بإسرائيل خصوصا من حيث نشأتها، ويمكن لنا ان نقسم الدوافع الإسرائيلي الى ما يلي:-

أولا: الدوافع الإستراتيجية:-

ان من ضمن أهداف إسرائيل منذ قيامها عام 1948 هو توسيع رقعة تحالفاتها وتعميق أسس التعاون مع الدول الإسلامية غير الناطقة بالعربية بهدف تحجيم الدور

1- جهاد عودة، مرجع سابق، ص327.

2- الحريري، مرجع سابق، ص20.

3- بيضون، واخرون، مرجع سابق، ص 10.

4- حسن بكر احمد، مرجع سابق، ص63.

العربي، لذلك كانت إسرائيل تنظر الى أهمية قيام علاقات ثنائية مع تركيا[1]. ذلك لما تتمتع به تركيا من مميزات استراتيجية كبيرة، حيث يعتبرها الإسرائيليين عنصرا مهما من عناصر الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية، فهي تمثل ثقلا مضادا لإيران والعراق على السواء، وفي حال الضرورة ثقلا مضادا لسوريا، فتركيا حليف للولايات المتحدة وحليف الأطلسي، ولتركيا مشاكلها مع إيران بالإضافة لاختلافهما المذهبي، وتركيا قادرة على الضغط على سوريا، وبين تركيا وإسرائيل مصالح ومنافع كثيرة ومتبادلة[2]. والتي شكلت بمجملها دوافعاً حدت بإسرائيل للتحالف مع تركيا، ومن أهم الدوافع الإسرائيلية الإستراتيجية اتجاه تركيا هي:-

1. إن التحالف سيضع الاسرائيليين على "خط الفتنه" من خلال التلاعب بخيوط المسألة الكردية المتشابكة كما سيضعهم على "خط النفط"، إن وجودهم على تخوم منابع النفط العربي وفي اواسط أسيا سيعطيهم موقعاً مؤثرا على هذا الصعيد. كما أن هذا التعاون يندرج في اطار استراتيجية اسرائيل التقليدية الرامية إلى بناء علاقات مع دول متاخمة لأعدائها المجاورين.
2. تسعى اسرائيل من خلال هذا التعاون إلى إكمال مشروع إقامة سوق شرق أوسطية تكون المستفيدة الكبرى منه وقطع الطريق على سوق عربية يستفيد منها كل العرب. كما تمهد إسرائيل لصناعة أسلحة اسرائيلية واسعة في تركيا ولتحقيق خرق في سوق تجارة السلاح العالمية لتخليص صناعة السلاح الإسرائيلية من المقاطعة التي تفرضها العديد من الدول على اسرائيل، كما تأمل إسرائيل بتضييق الخناق على سورية واجبارها على تقليص الاحتياطي الاستراتيجي السوري على اتجاه الجولان والتوقيع على معاهدة سلام بالشروط التي تضعها

1- بلال شرارة، مرجع سابق، ص 49- 50.

2- هيثم الكيلاني، التعاون العسكري العربي – العربي في ظل تنامي القدرات العسكرية لدول الجوار الجغرافي، مركز الدراسات العربي – الاوروبي، ط2، بيروت، 1997، ص 168-169.

اسرائيل وتتبناها وتدافع عنها امريكا[1].

3. ويرى الإسرائيليون ان العلاقات الإستراتيجية مع تركيا يمكن ان تحقق غايات كثيرة مثل الخروج من العزلة التي فرضتها المقاطعة العربية على اسرائيل، وكسر الحصار العربي، والانطلاق من تركيا كقاعدة عسكرية لخدمة الأهداف الإسرائيلية في الدول العربية والإسلامية.

4. التعاون والتنسيق المشترك للسيطرة على المنطقة والتحكم بثرواتها. واستفزاز الدول العربية من خلال إثارة مشاكل الحدود والمياه والأقليات.

5. فهناك دافع جيواستراتيجي لإسرائيل في توثيق روابطها مع تركيا، وهو تحقيق مصالحها على المدى الطويل في الحصول على المياه التركية[2]. وفي هذا الصدد يقول شيمون بيريز رئيس الوزراء الإسرائيلي: انه من غير الممكن التوصل الى اتفاق مع سوريا دون التوصل الى اتفاق حول الموارد المائية في مرتفعات الجولان، وقال ان حل هذه المسألة يكمن في استمرار السيادة الإسرائيلية على موارد المياه في الجولان، حتى وإن تم الانسحاب منها وتركها لسوريا، وكذلك من خلال تعويض سوريا بمياه من الموارد المائية التركية. أي ان اسرائيل، وفق هذه الرؤية، ستواصل حتى بعد عقد اتفاقية مع سوريا سيادتها على الموارد المائية في مرتفعات الجولان، أهم مصدر للمياه في المنطقة، ومصدر تغذية بحيرة طبرية بالمياه، التي توفر بدورها 30٪ من مصادر المياه في إسرائيل، ومن هنا تأتي النظرة بعيدة المدى لتعميق العلاقات مع تركيا[3].

6. إقامة نظام أمن إقليمي، على حساب الأمن القومي العربي، معاد للبلدان العربية والإسلامية وتوجهه تركيا وإسرائيل ضد سورية التي تطالب بالحصول على

1- مصطفى طلاس، التعاون التركي الاسرائيلي، مجلة الفكر السياسي، تصدر عن اتحاد الكتاب العرب في دمشق، العدد الاول، دمشق، 1998، ص 42- 43.

2- خليل ابراهيم الطيار، التعاون العسكري التركي – الإسرائيلي ومخاطرة على الامن القومي العربي، شؤون عربية، العدد 97- مارس / اذار 1999، 42.

3- انظر: احمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، مرجع سابق، ص461.

حقوقها من مياه الفرات والجولان بموجب حقوق السيادة والاستقلال ومبادئ القانون الدولي.

7. إمكانية ضرب أهداف منتخبة في إيران انطلاقاً من الأراضي التركية، والتصدي لأي خطر يمكن أن يشكله العراق ومواجهته عبر الأراضي التركية[1].

8. الاستفادة من المميزات العسكرية والإستراتيجية التي تتمتع بها تركيا، فتتميز الأراضي والمياه والأجواء التركية بالاتساع والتنوع، إضافة الى أنها مشابهة وقريبه لمثيلاتها في إيران وسوريا والعراق، بحيث يمكن ان تستغلها إسرائيل لتدريب ملاكاتها العسكرية، نظرا لقلة توفرها لديها، مما يسهل على الطيارين الإسرائيليين ضرب الأهداف بدقة في تلك الدول مستقبلا[2]، وقد عبرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" الاسرائيلية، عن هذه الميزة بقولها: "إنه يعطي فرصة نادرة لسلاح الجو الاسرائيلي للتحليق في الساحة الخلفية لسوريا"[3].

وبذلك مثلت مجمل هذه الميزات الجيواستراتيجية لتركيا، حافزا قويا دفع بإسرائيل الى تسخير جميع إمكانياتها في سبيل ربط نفسها بعلاقات متميزة مع تركيا، وقد حصل لها هذا في ما بعد، والذي نعزوه الى تقارب وتلاقي المصالح لدى الطرفين في الترابط في علاقات إستراتيجية، كان للنخب السياسية من كلا الطرفين وللظروف والواقع الإقليمي والدولي الدور الكبير في تحقيقها.

ثانيا: الدوافع السياسية:-

لقد شعرت إسرائيل منذ نشأتها بأنها باتت حبيسة شريط ضيق في المنطقة، وتواجه أزمة أمنية خطيرة، ووضعت هذه الحقيقة في بؤرة معاييرها الإستراتيجية، وحددت ثلاثة شروط أساسية من اجل تأمين وجودها وتأثيرها في المنطقة:

1- غازي حسين، تركيا والعرب وإسرائيل، مجلة الفكر السياسي، العدد 4- 5، شتاء 1998- 1999، ص 136- 142.

2- معين احمد محمود، مرجع سابق، ص 103.

3- مصطفى طلاس، مرجع سابق، ص 42.

- **الشرط الأول:** الحصول على الدعم الأمني الدولي، والأساس الشرعي والقانوني.
- **الشرط الثاني:** الحصول على الدعم الفاعل من القوى غير العربية في الشرق الأوسط، او على الأقل تحييدها إزاء مشكلة الشرق الأوسط، والتي تبدو للوهلة الأولى مشكلة عربية – إسرائيلية.
- **الشرط الثالث:** التحكم في إيقاع التوازنات بين الدول العربية، من خلال المناورات التي من شأنها الحيلولة دون تحول الدول العربية الى معسكر واحد.

لقد تحقق لها **الشرط الأول**، من خلال الدعم الأميركي الفاعل، وتوجيه الولايات المتحدة للمنظمة لتعزيز هذا الدعم، واستخدام الولايات المتحدة لحق الفيتو حيال كثير من قرارات الأمم المتحدة ضد إسرائيل.

اما **الشرط الثاني**، فقد تحركت إسرائيل نحوه بكل ما تملك من إمكانيات، يماناً منها بما تحمله هذه العلاقات في حال تطورها – العلاقات مع الدول غير العربية – من أهمية كبرى من حيث إمكانيات تشكيل سياسات إقليمية مستقرة نسبياً، وهو ما تحقق لها في ما بعد عبر (حلف الإطار الخارجي Periphery Pact)، الذي جمعها مع كل من تركيا وإثيوبيا وإيران في زمن الشاه.

اما **الشرط الثالث** لهذه الإستراتيجية الإقليمية المتعلق بأن لا تصبح الدول العربية معسكرا واحداً، فقد تحقق من خلال الديناميات الداخلية للسياسة العربية، والاستخدام الفعال للروابط الدولية، والخلافات الثنائية القائمة بين الدول العربية.

ان وجود علاقات تركية – إسرائيلية متميزة يعزز هذه المرتكزات الثلاثة بالنسبة لإسرائيل، فدخول تركيا، وهي واحدة من اهم القوى في المنطقة، في علاقات وثيقة مع إسرائيل، سوف يدعم جهود إسرائيل الرامية للحصول على الشرعية الدولية. وان دخول دولة غير عربية واقعة في المحيط الخارجي للشرق الأوسط خصوصا تركيا، في تعاون مع إسرائيل، سيولد مناخاً معادياً لتركيا في أوساط الرأي العام العربي، يلفت الانتباه الى ان ساحة الخلاف في الشرق الأوسط، لا تمثل فقط في العلاقات الإسرائيلية – العربية، بل ان من الممكن ان يحدث تدهور مشابه في العلاقات

التركية – العربية [1].

ولذلك سعت إسرائيل الى إخضاع العلاقات الدولية والإقليمية لصالح تعزيز أمنها وتحقيق أهدافها القومية الإستراتيجية، فهي تسعى الى بناء التحالفات وعقد الاتفاقيات على هذا الأساس [2].

فقد استند بن غوريون، رئيس الوزراء الإسرائيلي الأول، في حل معضلة البقاء والوجود الى أربعة مبادئ أساسية يتمحور حولها الأمن القومي الإسرائيلي ويندرج في طيات كل واحد منها العديد من المبادئ الهامة، وقد جاء على رأس هذه المبادئ مبدأ (التحالف) وخصوصا مع القوى العظمى والدول الكبرى الإقليمية [3]. وقد شكلت هذه المبادئ في معظمها، مرتكزات للسياسة الخارجية الإسرائيلية في تعاطيها مع الشأن الداخلي والخارجي.

فقد اعتمدت إسرائيل، في سبيل تخطي الصعوبة الأولى، والتي تمثلت بالطوق العربي والحصار الدولي على كيانه، بما عرف " بسياسة القفز فوق الحواجز الإقليمية " أي انه ربط الدولة العبرية الجديدة بأوثق العلاقات مع إيران وتركيا وإثيوبيا، كثلاث محطات رئيسية يمكن بواسطتها إقامة جسور سياسية وأمنية واقتصادية تساعد على التخفيف من وطأة الحصار العربي [4].

وفي ضوء ما تقدم يمكن ان نجمل اهم الدوافع السياسية التي دفعت بإسرائيل لإقامة علاقات مع تركيا بالاتي:-

1. ان للعلاقات المتميزة مع تركيا أهمية خاصة بوصفها الدولة الإسلامية غير العربية

1- انظر: احمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، مرجع سابق، ص456- 458.

2- احسان أديب مرتضى، الأمن القومي الإسرائيلي: في تطوراته المفهومية والعملانية، باحث للدراسات، ط2، بيروت، 2006، ص37.

3- ان المبادئ الأربعة هي :- مبدأ التحالف مع القوى العظمى، ومبدأ التحكم في المنطقة، ومبدأ التفوق العسكري، ومبدأ الردع والحرب الوقائية. وعلى هذه المبادئ بلورت إسرائيل بعض جوانب سياستها الخارجية وعقيدتها العسكرية. انظر: احسان اديب مرتضى، مرجع سابق، ص 43- 44.

4- معين احمد محمود، مرجع سابق، ص9.

الأهم في المنطقة والعلاقات الجيدة معها من شأنها ان تساهم في تحييد البعد الديني عن الصراع العربي – الإسرائيلي[1]. كما من شأن هذه العلاقة ان يدعم دور إسرائيل الإقليمي في المجالات السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية، فان مثل هذه العلاقة تمنحها بطاقة دخول رسمية أخرى، غير معاهدات السلام العربية – الإسرائيلية، الى منطقة الشرق الأوسط واسيا الوسطى، عبر دولةٍ إسلامية، وكذلك سيمنحها القدرة على التصدي لقوى إقليمية أخرى مثل إيران، سوريا ومصر مستقبلاً[2].

2. ان تركيا دولة إسلامية كبرى على المستوى الإقليمي، ولها تأثير في المنظمات الإسلامية، كما ان هناك سباق لبسط النفوذ على الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى[3]. ويمكن لإسرائيل النفاذ من خلال تركيا الى الجمهوريات الإسلامية الواقعة جنوب روسيا والغنية بالبترول والغاز الطبيعي، وكذلك تحجيم النفوذ الإيراني في هذه الجمهوريات[4]. حيث ساد انطباع بوجود فراغ امني في منطقة القوقاز واسيا الوسطى خصوصا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي[5].
3. ان التحالف مع تركيا سيؤدي الى تخفيف المسؤوليات الأمنية للولايات المتحدة في المنطقة وخصوصا مع تزايد القوة الإيرانية، فأن لتركيا دور مهم في ضبط التوازنات الإقليمية وموازنة الإسلام الأصولي في إيران وفي باقي المنطقة العربية، فإسرائيل تهدف الى عزل إيران ومحاولة ردعها خصوصا بعد النجاح الثورة الإيرانية 1979[6].

1- رندة حيدر، مستقبل العلاقات بين تركيا وإسرائيل: دراسة إسرائيلية، مجلة معلومات، تصدر عن المركز العربي للمعلومات، العدد 73 (بعنوان عودة تركيا..)، كانون الأول / ديسمبر 2009، بيروت، ص111.
2- معين احمد محمود، مرجع سابق، ص 103.
3- أشرف عبد الحميد كشك، مرجع سابق، ص67- 68.
4- بيضون، وآخرون، مرجع سابق، ص 12.
5- الحريري، مرجع سابق، ص21.
6- الرشدان، مرجع سابق، ص133.

لذلك ترى إسرائيل في علاقاتها مع تركيا، فوائد سياسية كبرى، خصوصا في المراحل الأولى لاحتلالها ونشأتها على الأراضي الفلسطينية، فتركيا بما تحمل وتتمتع به، من طبيعة جيوثقافية وجيوتاريخية وجيوسياسية في المنطقة، تجعلها في تشابك مباشر او غير مباشر مع الدول العربية الرئيسية التي ترى إسرائيل فيها التهديد المباشر على أمنها واستمرارها، ولذلك فان العلاقة مع تركيا لها طبيعة خاصة جدا، بحيث يمكن لها ان تجعل الصراع العربي – الإسرائيلي يأخذ منحى وصور جديدة على المستوى الإقليمي والدولي وعلى مختلف الصعد.

ثالثا: الدوافع العسكرية والأمنية:-

يختلف تحديد مفهوم الأمن القومي من دولة الى أخرى، وفقا لأوضاع هذه الدولة سياسيا وعسكريا واقتصاديا واجتماعيا وتنمويا ... الخ[1]. فالدلالة العامة للأمن القومي الإسرائيلي تعني مجموعة التدابير والاحتياجات النظرية والعملية الخاصة بحماية المجال الإقليمي للكيان، وان المجال الإقليمي هنا لا يعني الرقعة الجغرافية من الأرض فقط، بل يشمل الثروات الطبيعية والاقتصادية والايدولوجيا السياسية والأهداف التوسعية والتدابير الواجب اتخاذها لتكريس السيادة الصهيونية على الأراضي المحتلة، وبالتالي فنظرية الأمن القومي الإسرائيلي لا تتضمن تعزيز القوة العسكرية وحسب، بل تشمل أيضا السياسة الخارجية والتقدير الاستراتيجي للواقع الجيوبوليتيكي المحيط بالكيان[2].

وانطلاقا من هذا المبدأ فسر الصهاينة الصراع العربي – الإسرائيلي، منذ ان وجدت "الدولة العبرية" على ارض فلسطين، على انه صراع وجود، او صراع بقاء، وعلى ذلك أسسوا نظريتهم الأمنية في أطوارها المختلفة على أساسين رئيسيين هما:

- الحفاظ على كيان " الدولة العبرية " وأمنها، وبذل أقصى الجهود لتحقيق ذلك.

1- ياسين سويد، إستراتيجية التحالف الإسرائيلية وخطرها على الأمن القومي العربي، شؤون الأوسط، العدد70، آذار/مارس1998، ص101.

2- احسان أديب مرتضى، مرجع سابق، ص41.

- تأمين الدعم من إحدى الدول الكبرى على الأقل، والحفاظ على روابط متينة معها.

ولهذا سعت إسرائيل، منذ قيامها عام 1948، الى استقدام اليهود من مختلف أنحاء العالم، تحقيقا لفكرة (أرض الميعاد)، وتطوير إمكاناتها العسكرية والتقليدية وغير التقليدية، والدخول في تحالفات عسكرية إقليمية ودولية، منها ما هو معلن ومنها ما هو غير معلن، لتعويضها عن العمق الاستراتيجي بأبعاده المختلفة، السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية[1].

فمن خلال التحالف مع تركيا، تصبح سوريا بين فكي كماشة، ويصبح العراق مهددا من الشمال، اذ تصبح إسرائيل على الحدود الشمالية للعراق. كما تصبح كل من سوريا والعراق وكذلك إيران مهددة بسلاح الجو الإسرائيلي، في حالة أقامة قواعد جوية على الأراضي التركية وبالقرب من حدود هذه الدول[2].

وعلى كل حال، فإنه حتى من دون قيام تحالف عسكري كامل، فإن التحالف التركي- الإسرائيلي يحمل في طياته قيمة استراتيجية هامة. وليست هنالك حاجة لقيام القوات التركية والقوات الإسرائيلية بالقتال معاً كي لا يثيرا خصومهما، فالهدف الاستراتيجي الرئيسي للتحالف التركي - الإسرائيلي هو ردع الحرب التي تُشنّ ضد أحدهما وليس كسب الحرب. وهنالك إجراءات أخرى يمكن القيام بها: فتركيا، على سبيل المثال، لن تدخل في أعمال عدائية مباشرة ضد سورية تنعكس ضدها. وهنا يمكن الاستشهاد بما قاله "مايكل آيزنشتادت" من معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى:

"إن تركيا تكسب قليلاً من دعمها العلني للمجهود الحربي الإسرائيلي، مما يجعلها بالتالي هدفاً للانتقام السوري (أي المزيد من الأعمال الإرهابية) والنقد السياسي العربي. لذا فمن المحتمل أن تقدم تركيا مساعدةً للمجهود الحربي

1- منيب شبيب، نظرية الامن الاسرائيلية في ظل التسوية السلمية في الشرق الاوسط، باحث للدراسات، بيروت، 2009، ص15.

2- ياسين سويد، مرجع سابق، ص 106.

الإسـرائيلي بصـمت، ومعلومـات اسـتخباراتية، ومعلومـات تتعلـق بالإنـذار المبكـر للصواريخ، والملجأ للطائرات الإسرائيلية أو السفن التي تصاب في أثناء القتال. وبهذه الطريقة، تستطيع تركيا مساعدة إسرائيل في معاقبة جارٍ مزعج وكسب ودّ القادة الإسرائيليين السياسيين والعسكريين من دون أن تتعرض لمجازفات كبيرة".

كما أن التفكير من قبل سورية بخوض حرب على جبهتين سواء ضد إسرائيل أو ضد تركيا أو ضد كليهما، فإنها [أي سورية] تشعر بالقلق من ظهور المحور التركي - الإسرائيلي، أكثر من أي دولة أخرى في المنطقة. فمثلا قيام الطائرات والسفن الحربية الإسرائيلية بمجازفة الهجوم على حدود سورية الشمالية والجنوبية يجبر سورية على إعادة تنظيم دفاعاتها ونشر قواتها بشكل مبعثر، وهو ما يجعلها في موقف عسكري وامني حرج جدا، يصب في صالح العدو الصهيوني.

إن هذا التفكير الإسرائيلي ليس من الناحية الأمنية فقط. فالإسرائيليون على الدوام يبحثون عن أصدقاء في منطقة تعجّ بالأعداء. وهم تواقون إلى إنهاء وضعهم الإقليمي كشعب "منبوذ". وفي هذا المجال يقول المحلّل السياسي "دانييل بايبس": "إن الصداقة مع تركيا سوف تدكّ جداراً من الرفض، كما يمكن أن تكون مثالاً يُحتذى للروابط بين إسرائيل ودول إسلامية أخرى". إن إسرائيل بتحالفها مع دولة مسلمة، على الرغم من كونها علمانية، يمكن أن تبعث رسالةً بأن صراعها ليس مع المسلمين، وإن المسلمين واليهود يمكنهم أن يكونوا أصدقاء حقاً"[1].

وبذلك تتضح لنا الأهمية الكبيرة ولاسيما من الناحية الأمنية التي تمثلها تركيا، لإسرائيل خصوصا وان الأولى تشتبك بحدود مباشرة مع كل من سوريا والعراق وإيران والتي تعتبرها إسرائيل مصدر التهديد المباشر لها، والى حتى فكرة وجودها على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

1- انظر: دوف واكسمان، تركيا وإسرائيل: ميزان قوى جديد في الشرق الاوسط، ترجمة صبحي الجلبي، مجلة الفكر السياسي، العدد السابع، صيف 1999، ص 53- 55.

رابعا: الدوافع الاقتصادية:-

ان مستقبل إسرائيل الاستراتيجي متوقف بشكل أساسي على قوة اقتصادها[1]، ولذلك يعد الجانب الاقتصادي من ضمن العوامل والمرتكزات الأساسية المؤثرة في توجيه وتحديد سياسات الأمن القومي، وذلك لارتباطه الأساسي باحتياجات الدولة الاقتصادية او بقدرتها اتجاه الدول الأخرى، فهي تشعر بأهمية ما تملكه من إمكانيات اقتصادية تستطيع استخدامها كورقة ضغط لتحقيق أمنها، ويشمل الجانب الاقتصادي كذلك في هذا النطاق مجالا واسعا يتجاوز إمكانيات الدولة الفعلية ومجموع نشاط الإفراد ليشمل العلاقات الداخلية والخارجية، وذلك من خلال استغلال العوامل الاقتصادية لمباشرة النفوذ في ميدان العلاقات الدولية، من خلال أساليب معينة وفقا لما تمليه عليه سياستها[2].

لقد نظرت إسرائيل الى تصدير الأسلحة على انه قد يكون أداة ناجحة في خدمة سياستها الخارجية، على الصعيدين الإقليمي والعالمي، فقد شكل قطاع الصناعات العسكرية من خلال إسهام صادرات الأسلحة الى توطيد علاقة إسرائيل مع الدول المستوردة، فبالإضافة الى المكاسب المالية الكبيرة، شكلت هذه الصادرات جسورا لإنشاء علاقات بين إسرائيل والكثير من الدول ، وبذلك استطاعت إسرائيل كسب تأييد دول لمواقفها، في المحافل الدولية ومنظمات الأمم المتحدة، من خلال عقد صفقات أسلحة معها[3].

لقد أيقنت إسرائيل ان تركيا تقع ضمن هذه الدول التي هي بأمس الحاجة للأسلحة المتطورة التي تستطيع ان تحصل عليها بدون التعقيدات والإجراءات والموافقات، كما هما هو الحال في صفقات الأسلحة التي تشتريها من الولايات المتحدة الأميركية، والتي تخضع لكثير من التعقيد. وبذلك إسرائيل تستطيع ان

1- مستقبل إسرائيل الاستراتيجي، مركز أربيل للبحوث السياسية، سلسلة اعرف عدوك، ترجمة وإصدار مركز باحث للدراسات، ط2، بيروت، 2006، ص 74.

2- احسان أديب مرتضى، مرجع سابق، ص23- 24.

3- إبراهيم عبد الكريم، مرجع سابق، ص 125- 129.

تحصل على مكاسب سياسية وعسكرية وكذلك اقتصادية جراء تحالفها مع تركيا.

كما ان ضعف السوق الداخلي الإسرائيلي[1]، جعل إسرائيل تنظر الى تركيا على أنها سوق طبيعية لها، نظرا لقربها منها، كما أنها تستطيع ان تقيم معها نوعا من التكامل الاقتصادي، وذلك بتصدير المنتجات والسلع المصنوعة إليها، واستيراد المواد الأولية منها[2]. فتركيا ذات الكثافة السكانية الكبيرة تعد سوقا ممتازة للمنتجات والصادرات الإسرائيلية في العديد من المجالات[3].

لذلك يتيح التحالف مع تركيا تحقيق أهداف اقتصادية عديدة لإسرائيل من أهمها:-

1. تستطيع إسرائيل بالمال اليهودي والتكنولوجيا المتطورة ان تقوم باستثمارات كبيرة في تركيا[4]. حيث توجد في تركيا إمكانيات اقتصادية كبيرة تتمثل في الزراعة والمياه، وإسرائيل بأمس الحاجة للحصول على المواد الأخيرة، كما تأمل بان تصدر خبراتها الاقتصادية، وبخاصة الزراعية، الى تركيا، حتى تجلب لها الفوائد المالية الكبيرة[5].
2. تهدف إسرائيل الى فتح أسواق جديدة لها في تركيا، وخصوصا في مجال الصناعات الجوية[6]. فأن أي توطيد العلاقات العسكرية مع تركيا، من شأنه ان يفتح أسواق جديدة لمنتجات إسرائيل العسكرية، والتي سوف توفر لها دخلا ماليا مهما، وبالتالي فان بيع الأسلحة والتكنولوجيا الإسرائيلية الى تركيا سيؤدي الى إنعاش الاقتصاد الإسرائيلي الذي يعتمد في بعض جوانبه الرئيسية على تلك

1- مصطفى أغيللي، اتفاقية الكويز وتكامل الاقتصاد الإسرائيلي، شؤون الأوسط، العدد 122، ربيع 2006، ص28.

2- وصال العزاوي، مرجع سابق، ص26.

3- محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مرجع سابق، ص214.

4- محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مرجع سابق، ص269.

5- معين احمد محمود، مرجع سابق، ص 103- 104.

6- أشرف عبد الحميد كشك، مرجع سابق، ص68.

الصادرات[1].

3. ان التعاون بين إسرائيل وتركيا سيسهم في جعلهما الركنين غير العربيين في إعادة هندسة الشرق الأوسط، وترتيب الأوضاع الأمنية والاقتصادية وممارسة الهيمنة العسكرية والاقتصادية في المنطقة، وذلك من خلال تفوقهما العسكري والاقتصادي وتحكمهم بالمياه، وامتلاك التقنية الحديثة والخدمات المصرفية وشبكة العلاقات الدولية، فإسرائيل تبحث عن ادوار شرق أوسطية جديدة تلتقي فيها مع تركيا في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية[2].

4. يعتبر المجال السياحي مجالا هاما لإسرائيل، خصوصا وان للقدس أهمية خاصة في السياحة الدينية، نظرا لان تركيا تتمتع بكثافة سكانية مسلمة كبيرة. وان العلاقة والتقارب مع تركيا يمكن ان يشجع السياح الأتراك لزيارة القدس، وبذلك سيشكل هذا القطاع موردا اقتصاديا مهما لإسرائيل[3].

وبذلك وجدت إسرائيل ان هنالك عوامل ودوافع جيواستراتيجية واقتصادية كبيرة لدى تركيا، وهو ما جعلها تسعى الى ان تقيم معها علاقات، وصفها الباحثين في ما بعد بشراكة إستراتيجية كبيرة وعلى مختلف المجالات.

الفقرة الثالثة: الدوافع المشتركة:-

في ضوء ما تقدم من عرض وتحليل لدوافع كل طرف في الغاية والمصلحة من اقامته علاقات مع الطرف الثاني، يتبين لنا ان هنالك أهداف مشتركة لدى الطرفين، وان هذه الأهداف المشتركة عند تحليلها، نجد انها كانت تعمل – وعملت في ما بعد - كعوامل مساعدة لها اثر كبير ومباشر في دفع الطرفين الى الانتقال في علاقاتهما الى الطبيعة الإستراتيجية، ويمكن لنا هنا ان نلخص الأهداف والدوافع المشتركة للطرفين (تركيا وإسرائيل) بالنقاط الآتية:-

---

1- معين احمد محمود، المرجع السابق، ص101.

2- الرشدان، مرجع سابق، ص 134.

3- هدى درويش، ج2، مرجع سابق، ص 114- 115.

اولا: العامل الأمني:-

وجدت كل من تركيا وإسرائيل إنهما محاطتان بدول معادية، وترى هذه الدول في تركيا وإسرائيل، دول مغتصبة الى أراضيها وثرواتها، فتركيا وكما اشرنا سابقا وبعد ان أخذت شكل الجمهورية التركية ساد الهاجس الأمني بل وسيطر على حركتها في الساحة الإقليمية والدولية، فمعاهدة سيفر كانت على وشك ان تقطع الدولة التركية فيما لو طبقت، هذا وما تزال هذه الدول – خصوصا اليونان وأرمينيا - التي تحيط بتركيا ترى فيها حقوقا جغرافية وتاريخية وطبيعية، يجب ان تعود لها.

اما إسرائيل فمن البداية بنت مؤسساتها وكيانها على أساس التهديد المستمر وعملت على عسكرت المجتمع بشكل كامل، هذا لأنها على يقين كامل، ان محيطها العربي لم ولن يتصالح معها أبدا، خصوصا وان هذا الصراع يحمل في طياته طابعا دينيا، يستلهم الضمائر الحية باستمرار، فحتى اذا تخاذلت معها بعض الحكومات العربية، فمن المستحيل ان تذهب شعوب هذه الدول بنفس هذا الطريق الذي ذهبت به حكوماتهم، ولذلك فالصراع العربي – الصهيوني يحمل في داخله مكامن تجدده، هذا ويصنف المتخصصون الصراعات التي تحمل طابعا دينيا على أنها من أصعب الصراعات القابلة للحل.

ولذلك فإسرائيل ترى في محيطها تهديدا مستمرا ومباشرا لا هوادة فيه. وما زالت حتى هذه اللحظة عاجزا عن توظيف جميع إمكانياتها لتأمين ما تزعم انه محيطها الأمني، فحركات المقاومة كل يوم هي في مكسب جديد، يضع العدو امام واقع مرتبك يذهب به الى أعادة حساباته من جديد.

ويشترك كلاهما بمحاربة ما يطلقون عليه المنظمات الإرهابية، فتركيا منذ أكثر من نصف قرن وهي إمام تحدي مستمر والمتمثل بالمسألة الكردية، خصوصا بعد ان أخذ طابع المقاومة المسلحة والتي تمثلت بحزب العمال الكردستاني.

اما فصائل المقاومة المختلفة، فتعتبرها إسرائيل التهديد المباشر لأمنها، وما زالت حتى هذه الساعة عاجزة من الحد من تهديدها او القضاء عليها.

وعلى هذا الأساس وجدت كل من تركيا وإسرائيل أنها تشترك بصفة المحيط المعادي والمهدد، وان بعض هذه الدول هي عامل قلق مشترك لكلاهما – مثل سوريا –

وامام هذا الواقع وجدوا ان التعاون فيما بينهم أمر طبيعي بل وضروري يعود بالمصلحة لكلاهما، للمحافظة على كيانهما، او لمحاربة المنظمات الإرهابية (كما يسمونها).

ثانيا: الإطماع التوسعية في الأراضي والثروات العربية:-

تشترك كل من تركيا وإسرائيل، بأنهما تحتلان أراضي عربية. فتركيا مازالت تحتل لواء الاسكندرونة السورية، وترى في ارض الموصل العراقية، انها جزء من الأراضي التركية، فقدتها عندما كانت ضعيفة على خلفية المتغيرات الدولية – الحرب العالمية الأولى – وتدعو باستمرار الى أعادة ترسيم الحدود مع العراق بشكل يضمن ويعيد لها السيطرة على لواء الموصل.

ومن جهة أخرى مازالت تعتبر نهرا دجلة والفرات من الأنهار الداخلية لتركيا، وترفض تقاسم مياههما مع كل من سوريا والعراق بشكل عادل وفقاً للقانون الدولي. وبذلك تكون تركيا في موقف المحتل للأراضي العربية من جهة والمغتصب للحقوق العربية من جهة أخرى، ناهيك عن النزعة التوسعية في الأراضي العربية. وهي بذلك تلتقي مع إسرائيل في هذه الصفات ...

فإسرائيل أقامت كيانها على احتلال الأراضي العربية – فلسطين – بالإضافة الى احتلالها أراضي عربية أخرى – مثل سوريا ولبنان - هذا بالإضافة الى أنها تطرح فكرة ان حدودها هي من الفرات الى النيل، في تعبير عن أهدافها التوسعية.

ومن جهة أخرى، فهي تحتل وتغتصب المياه العربية في كل من لبنان وسوريا والأردن، وترفض حتى التفاوض عليها، فترى في الموارد المائية في مرتفعات الجولان ثروات لا يمكن التفاوض عليها باعتبارها مصدرا يغذي 30 ٪ من المياه للكيان الصهيوني. وتطرح فكرة انه حتى في حال إعادة الجولان الى سوريا تبقى – إسرائيل – مسيطرة ومتحكمة بمصادر المياه فيها[1].

وبذلك تكون كل من تركيا وإسرائيل قد تلاقت في فات الاحتلال والتوسع والاغتصاب، اتجاه الدول العربية، وعلى هذا الأساس يكون تعاونهما وخصوصا في ظل وجود حكومات ذات التوجه الغربي والعسكري – خصوصا تركيا – آمراً

1- انظر: احمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، مرجع سابق، ص461.

ضروريا يحقق لهما صفة الاستمرار في تحقيق مشاريعهم غير الشرعية.

ثالثا: المعاداة للإسلام:-

تشترك تركيا العلمانية وإسرائيل، بتطابق وجهات النظر اتجاه الإسلام، وذلك باعتباره مصدراً لتهديد مباشر لنظامهما السياسي، وتنطلق القوى البيروقراطية – العسكرية - نحو نسج علاقاتهما من خلال اشتراكهما في هذا العامل المهم.

فقد كان الهدف الأساسي الذي يبحث عنه (أتاتورك)، هو السعي لربط تركيا بالمجتمعات الغربية، ولما كان الدين الإسلامي يقف عامل تفرقة بين تلك المجتمعات والمجتمع التركي، فقد وجد أن أسهل الحلول لتلك المشكلة هو القضاء على الدين الإسلامي في تركيا، علماً أن المسلمين كانوا ومازالوا يؤلفون ما نسبته 98٪ من مجموع سكان تركيا، ومعنى ذلك أن المبدأ العلماني الذي دعا إليه مصطفى كمال لم يكن هو (فصل الدين عن الدولة) كما هو الحال في الدول العلمانية الأخرى، وإنما هو محاربة الدين الإسلامي على نحو علني..[1].

اما إسرائيل فتجد في الدين الإسلامي القوة الروحية التي تمد الفصائل المقاومة بالعزيمة للاستمرار في الجهاد لتحرير الأراضي المحتلة رغم أصعب الظروف، وبذلك تجد ان محاربة الدين الإسلامي هو عبارة عن ضرب الفصائل المقاومة في صميم قوتها، وما عمليات الاغتيال التي تنظمها إسرائيل لاستهداف رجال الدين المقاومين، غير مشروع صهيوني لإفراغ الحركات المقاومة من الطاقات الحيوية المتجددة التي تمد المقاومين بروح العزيمة والنصر، للاستمرار في مقاومة العدو الصهيوني. ويكفي فقط النظر للفصائل المقاومة الرئيسية للعدو الصهيوني، لوجدت أنها حركات مقاومة إسلامية، يعد الدين العنصر الأساسي والحيوي في تحركها واستمرارها، فهو جوهر وسر نجاحها وصبرها. فكل عمل لا يحمل عقيدة لا يمكن ان يكتب له النجاح.

ومن هنا تلاقى الطرفان في محاربتها للإسلام من اجل تحقيق أهدافهما، وهذا العامل – الديني – يعد من العوامل الأساسية التي تدفع للتقارب والتلاقي في العلاقات

1- مرشد الزبيدي، مرجع سابق، ص 156.

بين تركيا وإسرائيل، وخصوصا بين مؤسساتهما العسكرية.

رابعا: الاصطفاف ضمن المعسكر الغربي والتحالف مع الولايات المتحدة:-

هنالك إجماع كامل على ان إسرائيل هي صنيعة الغرب، وهي الحليف الاستراتيجي الأول للولايات المتحدة الأميركية، كما ان من أهم وظائفها رعاية المصالح الغربية في الشرق الأوسط، وتنفيذ المشاريع الأميركية.

كما لا يخفى على الجميع، ان تركيا ومنذ تأسيس الجمهورية التركية عام 1923، خلعت ثوبها الإسلامي ولبست لباس الغرب، وان كل السياسات التي اتخذها الكماليين كانت تصب في طمس الهوية الإسلامية للشعب التركي، والذهاب به غربا، حتى جعلت العلمانية أيدلوجيتها وفوضت الجيش لحمايتها.

وكان للمتغيرات الدولية التي أنقسم العالم على أثرها الى معسكرين، فرصة أتاحت لتركيا ان تُجذر هذا التوجه في المؤسسات الغربية – مثل الانضمام للحلف الأطلسي - وان تقيم مع الولايات المتحدة الأميركية امتن العلاقات، وهنا تلاقت تركيا وإسرائيل في نفس الدور الذي أعطيّ لهما من قبل المعسكر الغربي، والمتمثل بتنفيذ المخططات الغربية في المنطقة، وصد الخطر السوفيتي، ومحاربة الإسلام الأصولي.

هذا وكان لتركيا وإسرائيل الميل لتشكيل منطقة الشرق الأوسط وفق الصيغ التي تخدم مصالحهما المشتركة خصوصا بعد الدعوات لإقامة سوق شرق أوسطية وهذا ما يتيح للكيان الصهيوني على وجه التحديد رفع القيود العربية التي فرضت منذ قيامة، ومقاطعة شركاته ومنتجاته، فأن السوق الشرق أوسطية ستفتح الأسواق العربية على مصارعها لتقبله، وبالتالي فأن ذلك سيوفر له استثمارات وأسواق تديم عجلة اقتصاده.

وبذلك مثلَ اصطفاف تركيا وإسرائيل واندماجها ضمن المشروع الغربي، من جهة وتلاقيهما في أقامت علاقات إستراتيجية مع الولايات المتحدة من جهة أخرى، من اهم العوامل التي شكلت دافعا مهما دفع بتركيا وإسرائيل الى بلورة علاقات إستراتيجية تتلاقى بها فيما بعد مع المنظومة الغربية التي تقودها الولايات المتحدة، لتشكل لها مرجعا سيطر وتحكم في مجمل سياستهما الخارجية إقليميا ودوليا.

الفصل الثاني

أطوار ونتائج العلاقات التركية – الإسرائيلية

أتسمت العلاقات التركية – الإسرائيلية بسمة واضحة وهي التقلب حيث مرت بمراحل عديدة بين مد وجزر، كان ورائها مجموعة عوامل داخلية وخارجية تحكمت بالسلوك الخارجي لتركيا وأعطته هذه الصفة، والتي كان لها لاحقا نتائج كبيرة على كلاَ الطرفين.

ولذلك قسمنا هذا الفصل الى مبحثين لنستطيع ان نتتبع المراحل التي مرت بها العلاقات التركية – الإسرائيلية، ومن ثم تحليل نتائجها وانعكاساتها، وكما يلي:-

المبحث الأول: أطوار العلاقات التركية – الإسرائيلية.

المبحث الثاني: نتائج العلاقات التركية – الإسرائيلية.

المبحث الأول

أطوار العلاقات التركية – الإسرائيلية

من خلال تتبع الأطوار التي تبلورت عليها العلاقات التركية – الإسرائيلية منذ نشأتها الأولى، يتبين لنا أنها سارت ضمن مسارات محددة، لذلك يمكن لنا ان نعالجها معالجتها في فقرتين وعلى الشكل الأتي:-

الفقرة الأولى: مرحلة التقلب.

الفقرة الثانية: مرحلة التحالف الاستراتيجي.

الفقرة الأولى: مرحلة التقلب:-

على الرغم من ان تركيا كانت أول دولة مسلمة تعترف بإسرائيل، ومع ان المظلة

الغربية كانت تجمع الدولتين لمواجهة الخطر الشيوعي والكتلة السوفيتية، إلا ان علاقة تركيا بإسرائيل لم تعرف مسارا ثابتا، بل تعرضت لمد وجزر مستمرين، ويمكن تقسيم مراحل تقلب العلاقات بين البلدين الى مرحلتين :-

أولا : مرحلة النشأة :-

سوف نقسم هذه المرحلة على ثلاث حقب وبالشكل الآتي:-

1. مرحلة الاعتراف:-

كانت سياسة تركيا منذ تأسيس الجمهورية التركية تدعم مبدأ تقرير المصير[1]، لذلك ومع بدايات طرح مسألة الكيان الإسرائيلي على الأمم المتحدة كانت تركيا تقف بالضد منه، داعية لتطبيق مبدأ تقرير المصير، ورافضةً الاعتراف بالدولة اليهودية، فقد دعت الى منح الفلسطينيين الاستقلال الكامل، كما عارضت في 29/11/ 1947 القرار (181) الداعي الى التقسيم، وكانت من بين 13 دولة التي عارضته، وبذلك تكون تركيا قد صوتت ضد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقا[2].

لكن تغيرت السياسة التركية نظرا لعوامل عديدة، خصوصا العوامل التي تتعلق بمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتي فرضت على تركيا أقامت علاقة خاصة مع الولايات المتحدة الأميركية، لمواجهة المتغيرات الدولية والإقليمية الجديدة، وخصوصا التهديد الروسي والخطر الشيوعي الذي عدته تركيا من أهم التحديات التي تواجهها.

1- فيليب روبنس، مرجع سابق، ص93- 94.

2- الدول التي صوتت ضد القرار هي : العراق، لبنان، تركيا، إيران، باكستان، أفغانستان، كوبا، الهند، اليونان، سوريا، السعودية، مصر، واليمن. انظر: الأمم المتحدة، منشأ القضية الفلسطينية وتطورها (نيويورك: الأمم المتحدة، 1990)، ص175. جلال عبد الله معوض، العلاقات التركية – الإسرائيلية حتى نهاية الثمانينات، شؤون عربية، عدد 88، كانون الأول/ ديسمبر 1996، ص127.

فكانت أنقرة في أسس المواقف التي تتخذها، تنطلق مما تعتقده في مصلحتها القومية[1]. ونتيجة لذلك تعاملت تركيا بسياسة براغماتية مع الملف الإسرائيلي نظراً لحساسية هذا الملف من جانب تعلقه بعلاقتها مع الغرب من جهة والعرب من جهة أخرى.

لذلك حاولت تركيا امتصاص جانب من النقمة العربية جراء تبدل مواقفها، عبر مشاركتها في تقديم مشروع قرار رقم (302- 5) لتأسيس منظمة غوث اللاجئين الفلسطينيين وتأمين الحماية لهم ومساعدتهم، الى حين عودتهم الى وطنهم. كما كانت تركيا احد الأعضاء العشر الذين تألفت منهم (الانروا) في 1949/12/8، ثم صوتت الى جانب القرار رقم (194- 3) الذي يدعو الى تأليف لجنة توفيق في فلسطين، وقد شاركت تركيا كعضو في هذه اللجنة الى جانب فرنسا وأميركا، وقد اعتبر العرب مشاركة تركيا في هذه اللجنة عبارة عن انتقالا من موقعها المؤيد للعرب الى موقع أخر (المحايد)، والذي يأتي ضمنيا لمصلحة الغرب وإسرائيل[2].

وقد اتبعت تركيا أسلوب التدرج في استكمال الخطوات التي تجسد اعترافها بإسرائيل. كالتالي:

- 28 آذار / مارس 1949: الاعتراف بإسرائيل اعترافا واقعيا.
- 16 تشرين الأول / أكتوبر 1949: تعيين إسرائيل قنصل عام لها في تركيا.
- 9 آذار / مارس 1950: الاعتراف القانوني، وافتتاح سفارة لها في تل أبيب.
- 1952: التحاق أول سفير تركي بمركز عمله في تل أبيب[3].

ولما كانت تركيا ذات موقع جغرافي مجاور للعرب، فقد أعطى الكيان

1- محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، ص273.

2- ميشال نوفل وآخرون، العرب والأتراك في عالم متغير: الجزء الأول وجهة النظر العربية، مركز الدراسات والإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط1، بيروت، 1993، ص118- 120.

3- عايدة العلي سري الدين، دول المثلث، مرجع سابق، ص328.

- Jacob Abadi, " Israel and Turkey: from covert to overt relation " The Hournal of confilet studies, University of New Branswiek, Canaga full, 1995, p. 104.

الإسرائيلي أهمية لهذا الاعتراف، وازدادت أهمية تركيا في نظر الإسرائيليين فلقد اعتبر الساسة الصهاينة في مطلع كيانهم ان الحصول على اعتراف كهذا هو انجاز من الدرجة الأولى، واحتلت العلاقات مع تركيا المرتبة الأولى في سلم الأهداف الإسرائيلية، لما لهذا من مدلولات بالنسبة الى وجودها في وسط بحر عربي مسلم مُعاد لفكرة وجودها، كذلك اعتبر انجازا مهما قبول تركيا استقبال ملحق عسكري إسرائيلي في العاصمة أنقرة، في وقت لم تستقبل سوى واشنطن ولندن وباريس ملحقا عسكريا إسرائيليا[1].

بعد الحرب العالمية الثانية كانت القوة العالمية الصاعدة هي الولايات المتحدة الأميركية، فتطلعت إليها أنظار أنقرة، خاصة بعد تأسيس حلف الشمال الأطلسي في نيسان 1949، في هذا الإطار جاء اعتراف تركيا بإسرائيل التي شكلت رأس حربة، وامتدادا للمعسكر الغربي، ليشكل من وجهة أنقرة، عنصر توازن مضاد للإطماع السوفيتية في المحيط الإقليمي الجنوبي لتركيا، وحليفا محتملا في إطار المنظومة الأمنية والسياسية الغربية في الشرق الأوسط[2].

ولان تركيا تريد ان تؤكد أنها جزء من المعسكر الغربي من خلال اعترافها بدولة إسرائيل لذلك تلقفت إسرائيل هذا المتغير التركي وعملت على ان تكون العلاقات التركية الإسرائيلية، علاقات ذات قاعدة وأسس ترتكز على شبكة من المصالح الواسعة: سياسية واقتصادية وعسكرية وأمنية، بحيث يشعر كل طرف بأنه بحاجة الى الطرف الأخر[3].

كما ان إسرائيل انتهجت منذ تأسيسها، سياسة إقامة التحالفات مع دول المنطقة غير العربية، لفك عزلتها، ومحاولة تطويق العالم العربي، وقد نجحت في ذلك مع تركيا الكمالية – وإيران الشاه – أثيوبيا هيلاسيلاسي، على قاعدة الولاء للغرب والعداء للعرب، وكان هذا التحالف يتطور كلما ساءت علاقة هذه الدول مع المحيط

1- عايدة سري الدين، دول المثلث، المرجع السابق، ص328.
2- محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مرجع سابق، ص194- 195.
3- اثر الدور التركي المتغير على العلاقة مع إسرائيل وأميركا، حوار غير منشور أجراه الباحث مع د. محمد نور الدين بتاريخ 27 أيار 2010.

العربي.

وقد بررت تركيا اعترافها بإسرائيل بأن غايته كسب حليف شرق أوسطي لمواجهة الخطر الشيوعي بعد الحرب العالمية الثانية، غير ان بعض المتخصصين بالشأن التركي يعزون هذا التوجه الى مجموعة عوامل تصب في مصلحة تركيا.

وفي هذا الصدد يعتبر، د. حسن قرني أستاذ العلاقات الدولية في كلية العلوم السياسية في أنقرة: ان الاعتراف التركي وتوثيق العلاقة مع إسرائيل جاء من اجل كسب دعم اللوبي اليهودي العالمي ضد اللوبيين الارمني واليوناني، وكذلك رغبة تركيا في دخول الأسواق والمؤسسات المالية العالمية التي كان مفتاحها إسرائيل[1].

لقد عُدت العلاقة مع إسرائيل بمثابة جزء من علاقة تركيا الجديدة بعد الحرب العالمية الثانية مع الغرب، ومن العوامل التي دفعت تركيا لتوجهها نحو الغرب، ومن ضمنها إسرائيل. نظام الحكم العلماني الموجود في تركيا والذي يرى في الحركات الإسلامية خطرا عليه إذ كان هذا احد العوامل الداخلية. لكن أيضا هناك عامل خارجي أساسي هو وجود كتلة شيوعية على عداء مع التوجهات التركية والتي حكمت أيضا بأن تكون لتركيا علاقة مع الغرب، ومن ثم عضو في التحالف الأطلسي وإقامة علاقة مع إسرائيل، كون إسرائيل جزء من هذا الغرب في مواجهة الاتحاد السوفيتي[2].

ومن خلال هذه العوامل وغيرها بدأت العلاقات تشهد تنامياً مُطرداً بين الطرفين، حتى ان تركيا لم تضع أية عراقيل على هجرة اليهود الأتراك، الى الكيان الصهيوني، بل شجعتهم[3].

1- هدى درويش، ج2، مرجع سابق، ص129- 130.

2- محمد نور الدين، اثر الدور التركي المتغير، المرجع السابق.

3- وبموافقة الحكومة التركية هاجر حتى أوائل 1954 ما يقارب 34 الف يهودي تركي، وارتفع هذا الرقم الى 36 الف مهاجر في عام 1960. ولم يكن الدافع من وراء هذه الهجرة سوى الأوضاع الاجتماعية او الاقتصادية، او الاضطهاد السياسي، إنما كان الدافع نفسيا بالأساس، واستجابه للدعاية الصهيونية القائلة بأن أي يهودي يعيش خارج إسرائيل يعتبر ملحدا. انظر: صالح زهر الدين، مشروع (إسرائيل الكبرى) بين الديموغرافيا والنفط والمياه، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، ط1، بيروت، 1996، ص187.

2. مرحلة ما بعد الاعتراف وحتى عام 1959:-

لقد كان لهذه العلاقة المتنامية مع إسرائيل أثرها المباشر على علاقات تركيا مع العرب، فقد تقاطعت تركيا مع المواقف العربية لصالح إسرائيل في كثير من المواقف، فعلى سبيل المثال في عام 1951 وقفت تركيا بجانب الغرب محتجة على قرار مصر منع مرور السفن الإسرائيلية عبر قناة السويس، والذي جاء ضربة للعلاقات التركية المصرية، والذي أثار انتقاداً مريراً في الدول العربية[1].

وكما تطورت العلاقات السياسية والأمنية بين تركيا وإسرائيل خلال هذه الفترة، تطورت كذلك العلاقات الاقتصادية والثقافية، التي كانت موضع اهتمام مسئولي البلدين.

فعلى **المستوى الاقتصادي:** عقدت في شهر حزيران يونيو 1950 اتفاقية تجارية بين الطرفين تلاها إبرام اتفاق نقل جوي في شباط فبراير 1951[2]. وفي تصريح للقنصل العام الإسرائيلي في استانبول (أدلى به في 1954/12/24) تحدث: عن أثر زيادة حجم التجارة بين البلدين، من (9) ملايين ليرة تركية عام 1951 الى (13) مليون ليرة عام 1952 و (65) مليون ليرة عام 1953، وهذا كان على اثر الاتفاقيات التجارية التي عقدت بين تركيا وإسرائيل[3].

اما على **المستوى الثقافي:** فقد قام تعاون علمي بين جامعة الشرق الأوسط للتكنولوجيا في أنقرة، وبين المعهد الزراعي التابع للجامعة العبرية كما تم إنشاء قسم للتخطيط الإقليمي، والمشاركة في برنامج البحوث الجامعية، وإجراء البحوث بالتعاون مع الحكومات الطرفين. وكل هذا دليل على ان الاعتراف التركي بالكيان الصهيوني من الأساس كان بمثابة شراكة إستراتيجية[4].

1- فليب روبنس، مرجع سابق، ص95.

2- عايدة سري الدين، دول المثلث، مرجع سابق، ص 329.

3- معوض، مرجع سابق، ص 128. هدى درويش، ج2، مرجع سابق، ص131.

4- عايدة سري الدين، دول المثلث، مرجع سابق، ص 329.

لقد أسفرت النشاطات الإسرائيلية في تركيا، من خلال المباحثات التي أجراها السفير الإسرائيلي في أنقرة مع وزير الخارجية التركي في تشرين الثاني 1954، بالاتفاق على عدة مبادئ أساسية تضمنت:

- قيام تعاون دفاعي بين الطرفين.
- تطوير العلاقات الاقتصادية الثنائية.
- تبادل البعثات العسكرية والثقافية.
- تعهد تركيا بدعم آية تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي.

كما زاد التعاون بين تركيا وإسرائيل خلال الفترة التي شهدت نشاطا كبيرا لحلف بغداد وارتباط هذا الحلف وأطرافه: تركيا وإيران والعراق بمنظومة الغرب العسكرية، فوصلت قيمة التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل الى نحو (2,5) مليون دولار في أواسط الخمسينات من القرن الماضي، فقد شهدت فترة حكم الحزب الديمقراطي في تركيا والممتدة من سنة 1950 حتى الانقلاب العسكري في أيار 1960، محاولات لتعزيز ارتباط تركيا بالغرب وإسرائيل، وعَد ذلك من دعائم السياسة الخارجية التركية[1].

ففي نيسان 1956 أرسلت تركيا (25) طائرة من نوع (داكوتا) الى إسرائيل لإصلاحها وفقا لاتفاق سابق عقد في كانون الثاني 1955[2].

استمرت العلاقات الدبلوماسية على مستوى سفير بين تركيا وإسرائيل لمدة أربع

1- ابراهيم خليل العلاف، نحن وتركيا: دراسات وبحوث، سلسلة شؤون إقليمية رقم (18)، إصدارات مركز الدراسات الإقليمية في جامعة الموصل، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، ط1، بغداد، 2008، ص207.

2- ومن ضمن أهم البنود التي تضمنها هذا الاتفاق: 1) يقوم بين الطرفين تعاون عسكري لرد اي اعتداء ضد المنطقة او الطرفين 2) تعاون عسكري يضمن لإسرائيل عدم الاعتداء عليها من إحدى الدول الواقعة في محيط الشرق الأوسط. 3) تقوم تركيا ببذل مساعي حميدة بغية تسوية النزاع العربي الإسرائيلي، لدى جامعة الدول العربية. 4) تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية وتبادل البعثات العسكرية والثقافية والاقتصادية. انظر: وصال العزاوي، تطورات التحالف التركي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص26. العلاف، المرجع السابق، ص 209.

سنوات، لكن عندما شنت فرنسا وبريطانيا وإسرائيل العدوان الثلاثي على مصر في 29 تشرين الأول – أكتوبر 1956. وتحت ضغوط الرأي العام الإسلامي التركي في الداخل، وخشيتها من التورط في مواقف حساسة خارج أراضيها، وهو ما يشكل خروجا على احد المبادئ الكمالية في الانعزال الذاتي في السياسة الخارجية انطلاقا من مبدأ " السلام في الوطن، السلام في العالم " يبدو ان تركيا قد وجدت في العدوان الثلاثي مناسبة مواتية لترسل الى الدول العربية إشارة الى ان اعترافها بإسرائيل لم يكن موجها ضدهم بل لاعتبارات متصلة بالعلاقات بالاتحاد السوفيتي[1].

لذلك أظهرت تركيا علامات تغيير في التوجه حيث شجبت إسرائيل باعتبارها " الخطر الأكبر على السلام والهدوء في الشرق الأوسط " ثم سحبت سفيرها من تل أبيب ردا على الغزو الإسرائيلي لشبه جزيرة سيناء سنة 1956، وبعد ذلك خفضت التمثيل الدبلوماسي الى رتبة مندوبية[2].

ان تركيا وحتى أمام اتخاذ هذه المواقف اتجاه إسرائيل كانت حذرة جدا في التعامل مع هذا المتغير في المنطقة، (اي العدوان الثلاثي)، حيث لم تربط الخارجية التركية سحب سفيرها من تل أبيب بالعدوان الثلاثي على مصر بل بررته بعدم حل قضية فلسطين " الأمر الذي يسبب عدم استقرار في منطقة الشرق الأدنى " لذا قررت تركيا سحب سفيرها على ألا يعود ألا بعد حل القضية الفلسطينية حلا عادلا ونهائيا، وتأكيدا على هذا الموقف صرح سفيرها من تل أبيب قبل المغادرة، ان هذا القرار " غير موجه ضد إسرائيل " وان حكومته لا تنوي الإساءة الى علاقات الصداقة بين البلدين[3].

غير ان الوجه الأخر لهذا الموقف كان السعي للمحافظة على حلف بغداد الذي تنتمي تركيا إليه، وخصوصا بعدما اتُهمت من جانب مصر، بوصفها عضوا في الحلف مع بريطانيا، بأنها مشاركة في العدوان الثلاثي بشكل او بآخر[4].

وبذلك تكون تركيا من خلال هذا الموقف قد مسكت العصا من المنتصف، فهي وقفت مع أميركا في توجهاتها من جهة، واسترضت وهدأت من مواقف العرب

1- مشال نوفل وآخرون، مرجع سابق، ص 120.

2- فليب روبنس، مرجع سابق، ص 96.

3- العكيلي، مرجع سابق، ص 22.

4- مشال نوفل وآخرون، مرجع سابق، ص 121.

اتجاهـا، وفي نفس الوقت أبقت على علاقتها مع إسرائيل والمنظومة الغربية بكل توجهاتها وأحلافها. وبذلك تكون تركيا قد أقامت علاقات متوازنة – من منطلق براغماتي – خصوصا مع العرب وإسرائيل.

وتأكيدا لاستمرار العلاقات الوثيقة بين أنقرة وتل أبيب، اصطفت تركيا في صيف 1957، اي بعد أشهر عدة فقط على انتهاء العدوان الثلاثي على مصر، مع إسرائيل وكانت طرفا مركزيا في التوتر الذي شهده حدودها مع عدوة إسرائيل، سوريا، كما جاءت لتؤكد معاداتها للعرب، وانتمائها للمعسكر الغربي، في 13 شباط 1957، عندما امتنعت عن التصويت لصالح استقلال الجزائر[1].

لقد كانت الرابطة الوحيدة بين تركيا وبلدان المشرق العربي هو حلف بغداد، والتي انقطعت مع خروج العراق من الحلف إثر ثورة 14 تموز/ يوليو 1958، وهنا بدأت رحلت انفتاح تركية كاملة على الغرب وخصوصا أميركا وإسرائيل[2].

لقد شهدت تلك الفترة أيضا تطورا في المجال الأمني بين البلدين، حيث عقد اجتماع بين مسئولي المخابرات لكلا البلدين في حزيران سنة 1958، وبعد سلسة من الاجتماعات السرية، وقع الطرفان على حلف سري أصبح يعرف باسم التحالف المحيطي او تحالف دول الطوق[3].

كما عقدت اتفاقية جديدة عام 1958 بين تركيا وإسرائيل وإيران، والتي كانت تنص على تبادل المعلومات الأمنية وعقد اجتماعات دورية بين رؤساء أجهزت استخبارات البلدان الثلاثة، والتي عرفت فيما بعد باتفاقية (الرمح الثلاثي)[4].

وقد قيل ان الهدف من هذه التحالفات هو توكيد مسألة، هي ان (الشرق الأوسط) لا يمكن ان يعد على الدوام منطقة عربية صرفة او إسلامية صرفة، لان (الأتراك والفرس واليهود) يشكلون رقم كبير في الشرق الأوسط، ولذلك لا يمكن عد

1- محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مرجع سابق، ص 196- 197.

2- مشال نوفل وآخرون، مرجع سابق، ص 121.

3 -Abadi,Op. cit, P. 110.

4- اتضح أمر تلك الاتفاقية بعد استيلاء الإيرانيين على وثائق للمخابرات المركزية الأمريكية إبان احتجاز الرهائن الأمريكيين في السفارة الأمريكية بطهران، وبموجب تلك الاتفاقية أنشئ الموساد الإسرائيلي مركزا استخباريا في تركيا انظر: معوض، مرجع سابق، ص 128. وصال العزاوي، تطورات التحالف التركي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص 27.

الشرق الأوسط حكراً على الهيمنة العربية، لذلك من الضروري تحقيق تحالف بين هذه الشعوب للوقوف ضد حلم العرب في إقامة دولة موحدة تمتد من المحيط الأطلسي حتى الخليج العربي[1].

3. العلاقات من عام 1960 الى عام 1979:-

رغم ما شهده بداية العام 1960 من تطور ولاسيما على المستوى التجاري والزراعي، ففي آذار 1960 ابرم الطرفان اتفاقية تجارية لتطوير حجم التجارة الزراعية[2]، وفي أب 1964 وضعت صيغة للتعاون الإسرائيلي - التركي في شؤون الزراعة وتبادل المساعدات الفنية والخبراء، غير ان هذا التعاون، لم يحل دون دخول العلاقات مرحلة البرود، والتي بدأت بوادرها مع الانقلاب العسكري التركي الأول عام 1960[3].

فإذا جاز لنا وصف العقد الخامس من القرن العشرين بأنه عصر الحقبة الإسرائيلية في السياسية التركية[4] يمكننا ان نصف العقد السادس بأنه عصر

---

1 -Abadi, Op. cit , P. 110.

2 -Abadi, Op. cit , P. 112.

3- العلاف، مرجع سابق، ص 215.

4- ان تطور العلاقات التركية – الإسرائيلية في تلك الفترة واكبته مواقف عديد من جانب تركيا معارضة للمصالح العربية والتي أهمها:

أ. التصويت في الأمم المتحدة عام 1957 ضد استقلال الجزائر.

ب. دورها في دعم مشروعات الغرب (الأمنية) في الشرق الأوسط، مثل حلف بغداد.

ج. قيامها بحشد قواتها على الحدود العراقية على اثر ثورة 1958 التي أطاحت بالنظام الملكي العراقي.

د. تغاضيها عن استخدام الولايات المتحدة قاعدة (انجرليك) للتدخل في لبنان عام 1958.

هـ. تعبيرها عن قلقها من وحدة مصر مع سوريا عام 1958، وسرعة اعترافها بحكومة الانفصال في سوريا في سبتمبر/ أيلول 1961.

و. معارضتها للقرار الذي طالبت به منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد بالرباط عام 1969 والمتضمن قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل بسبب أقدامها على حرق المسجد الأقصى ف 11 أب 1969.

وهنا يفسر الباحث التركي (اورال ساندر) تلك المواقف في ضوء (مخاوف تركيا الأمنية من الاتحاد السوفيتي، وحاجتها الى المعونات والقروض الغربية، والاضطرابات المستمرة في منطقة الشرق الأوسط في ظل الحرب العربية – الإسرائيلية والحرب الأهلية الأولى في لبنان، وتدفق الأسلحة السوفيتية الى العديد من دول المنطقة التي دعمت ارتباطها بالاتحاد السوفيتي). انظر: العلاف، مرجع سابق، ص213. معوض، مرجع سابق، ص129.

الحقبة العربية في السياسة التركية، وقد جاء هذا التحول في الموقف التركي جراء مراجعة شاملة لسياسة تركيا الخارجية بالإضافة الى المتغيرات الجديدة.

واهم ما فيها هو خذلان الغرب ولاسيما أميركا، لتركيا في صراعها مع اليونان حول القضية القبرصية، خصوصا بعد إعلان الرئيس الأمريكي جونسن في 5 حزيران1965 برسالته الموجهة الى الرئيس التركي عصمت انيونو، والتي ذكره فيها بنص المادة الرابعة من المعاهدة الأميركية التركية والتي تنص على ان استخدام التجهيزات العسكرية الأميركية خاضع لحدود وشروط عديدة، وان أميركا ترفض بشكل كامل استخدام السلاح الأمريكي في اي تدخل محتمل من قبل تركيا في الجزيرة القبرصية[1].

ومع ظهور المشكلة القبرصية، ورغبة تركيا في نيل التأييد العربي والإسلامي في صراعها مع اليونان، ومع دخول الحركة القومية العربية، إثر انهيار الوحدة بين مصر وسوريا، (المحاذية جغرافيا لتركيا)، مرحلة من الاعتدال السياسي[2]. وبروز العامل الداخلي المتمثل برغبة النظام الانقلابي الجديد، الذي استولى على السلطة في تركيا في 27 ايار1960، في تخفيف الاحتقان مع العرب[3].

لذلك طرأ بعض التحسن على علاقات تركيا بالعالم العربي، مما انعكس على العلاقات التركية – الإسرائيلية التي سادها نوعا من البرود والتي بدأت خجولة في كثير من المواقع.

وقد برر بعض الباحثين هذا التحول بثلاث عوامل هي: عدم مساندة الغرب للموقف التركي في الأزمة القبرصية، وحدوث تحولات داخلية في تركيا تمثلت بوصول حزب العدالة الى السلطة الذي تبنا سياسة تدعو الى التقارب مع العرب، وكذلك حاجة تركيا الى الأسواق العربية، وهكذا بدأت تركيا التقرب من العالم العربي، حيث أظهرت تعاطفا واضحا لقضاياه القومية وخاصة قضية فلسطين[4].

وكان لتطور الصراع العربي الإسرائيلي واندلاع حرب حزيران عام 1967 فرصة مناسبة للاتراك لتغيير اتجاه سياستهم الخارجية من العرب. وكان من ضمن نتائج

1- العكيلي، مرجع سابق، ص26.

2- ميشال نوفل، وآخرون، مرجع سابق، ص 121.

3- محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مرجع سابق، ص 197.

4- العلاف، مرجع سابق، ص 215.

حرب (1967 – 1973) احتلال إسرائيل شبه جزيرة سيناء والضفة الغربية وقطاع الجولان، ورغم ان الموقف الرسمي التركي لم يحمل إسرائيل مسؤولية العدوان إلا ان وزير الخارجية التركي جاغليا نغيل دعا في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 22 حزيران 1967 الى انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها وتطبيق قرارات مجلس الأمن. كما صوتت مع قرار الأمم المتحدة الذي عد ضم إسرائيل إداريا للقدس الشرقية باطلا، وكذلك صوتت تركيا على جانب العديد من القرارات التي تقدمت بها المجموعة العربية للأمم المتحدة، كما صوتت الى جنب القرار الشهير 242 بتاريخ 22 تشرين الثاني 1967 الذي يدعو الى انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة[1]. وهو ما استنكرته إسرائيل[2].

لقد كان لاندلاع حرب أكتوبر 1973، وما شهده الصراع العربي الإسرائيلي من تطور، واعتماد تركيا على النفط العربي[3] أثره الكبير في تعميق التوجه التركي نحو العرب، ونتيجة لذلك التوجه، تجاهلت تركيا طلبا تقدمت به الولايات المتحدة الأميركية لاستخدام قواعد تركيا العسكرية لمساعدة إسرائيل في حرب 1973، وهو ما أثار غضب كل من إسرائيل والولايات المتحدة[4].

كما ان تركيا رفضت في كانون الثاني 1968 الانضمام للحلف الذي ضم إيران

1- انظر: العكيلي، مرجع سابق، ص 27.

2- استنكرت إسرائيل الموقف التركي إزاء حرب 1967، وتقدم بعض اليهود بطلب الى الحكومة التركية لإسقاط الجنسية التركية عنهم، وقاموا بمغادرة تركيا قبل موافقة السلطات لهم، واعتبرت تركيا ان موقف هؤلاء اليهود يمس شرفها، فقرر مجلس الوزراء التركي نزع الجنسية عن (118) شخصا من الذين غادروا الأراضي التركية. انظر: شحادة موسى، علاقة إسرائيل مع دول العالم، منظمة التحرير الفلسطينية، 1971، ص370. ورد في هدى درويش، ج2، مرجع سابق، ص136.

3- خلال العام 1973 حدثت هزة عنيفة في أسعار النفط، فقفزت فاتورة النفط التركية ثلاثة أضعاف في أربعة أعوام، لتبلغ ستة بلايين دولار سنة 1977، فكان لزاما على تركيا تغيير سياستها الإستراتيجية والاقتصادية تجاه إسرائيل. انظر: فليب روبنس، مرجع سابق، ص 121. هدى درويش، ج2، مرجع سابق، ص 137.

4 -Abadi, Op. cit , P. 114.

وباكستان والسعودية، للدفاع عن الخليج، حتى لا تعيش تجربة حلف بغداد مرة أخرى، كما اعترفت تركيا في كانون الثاني 1975 بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني وتبع ذلك افتتاح مكتب لها في أنقرة في تشرين الأول 1979[1] كما سمحت بمرور الطائرات السوفيتية في أجوائها حيث كانت تحمل الإمدادات للعرب في حرب 1973، وفي العام 1975 أيدت تركيا قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبار الصهيونية شكلا من اشكال العنصرية، وكان هذا الموقف التركي مسار قلق واحتجاج من جانب إسرائيل[2].

ويذهب د.احمد نوري النعيمي، في تفسير سبب تقرب الأتراك من العرب في هذه الفترة لثلاث أسباب هي:-

1. تأثير زيادة سعر النفط. 2. فرض الحظر العسكري الأمريكي على تركيا.
3. ركود العلاقات بين تركيا والسوق الأوروبية المشتركة[3].

وانسجاما مع هذا الموقف التركي، صوتت تركيا عامي 1980 و 1982 لصالح القرارات الدولية التي عارضت ضم إسرائيل للقدس ولمرتفعات الجولان. وهنا يمكن القول ان عقد السبعينات كان عقد الانفتاح الواسع بين تركيا والعالم العربي، وعقد توتر وجمود بين تركيا وإسرائيل[4].

1- محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مرجع سابق، ص 199- 200.

2- هدى درويش، ج2، مرجع سابق، ص137.

3- لقد تبلور الموقف التركي من الصراع العربي – الصهيوني، منذ ان تبنت الجمعية العامة للامم المتحدة في 13 فبراير 1975، قرار يدعو لانسحاب القوى العسكرية الاجنبية كافة من قبرص، ولقيت تركيا انذاك تأييدا لها من لدن بعض الاقطار العربية، مثل ليبيا والعراق والسعودية، ولكن عند التصويت على القرار صوتت 117 دولة ضد تركيا، وبرزت عزلة تركيا في السياسة الدولية من جديد بسبب صراعها مع اليونان حول بحر إيجة ومسألة الارهاب الدولي، وقد دفعت هذه الامور جميعها تركيا الى ان تغير موقفها من الصراع العربي – الصهيوني. انظر: احمد نوري النعيمي، تركيا والوطن العربي، مرجع سابق، ص147-156.

4- محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، المرجع السابق، ص 199.

وإمام هذا الانفتاح التركي على العرب، سعت تركيا الى إبقاء نوع من التوازن في علاقتها مع إسرائيل، فهذا الانفتاح لم يمنع تركيا من الاستمرار في علاقاتها السياسية والاقتصادية وكذلك الأمنية مع إسرائيل، فقد شهدت هذه الفترة محاولة لتحقيق نوع من (التعاون العسكري المحدود)، فأثناء عملية الإنزال التركي في قبرص عام 1974 وبعدها، اشترت تركيا أسلحة إسرائيلية كصواريخ (شافير) لقواتها الجوية ودبابات ومدافع ورشاشات خفيفة لقواتها البرية وعينت تركيا آنذاك مستشارا عسكريا في إسرائيل لتسهيل هذه المشتريات[1].

ان الإستراتيجية التركية التي تمثلت بالحفاظ على علاقات مع إسرائيل وتقديم الدعم السياسي للقضية الفلسطينية، انما كانت محكومة بدافع الموازنة بين اهتمامات تركيا الأمنية ومصالحها وحاجاتها الاقتصادية[2].

وبذلك واصلت تركيا في الثمانينات من القرن الماضي، سياسة التقارب مع العالم العربي، وان كانت بدرجة اكبر من المرحلة السابقة، مع الحفاظ في نفس الوقت على علاقتها بإسرائيل[3].

ومن هنا نلاحظ ان هذه المرحلة لم تعرف مسارا ثابتا، وهذا يدل على ان تركيا

1- انظر: خليل ابراهيم محمود، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية – التركية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، غير منشورة (بغداد: معهد البحوث والدراسات العربية، 1988) ص219.

2- وصال العزاوي، تطورات التحالف التركي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص29.

3- فبالإضافة الى تطوير علاقتها مع العرب في مجالات اقتصادية عديدة كالتجارة والنفط والإنشاءات والاستثمارات وغيرها، فهي كذلك اتخذت خطوات سياسية مهمة منها: 1. اعلانها عام 1980 عدم الاعتراف بقرار إسرائيل بشأن اتخاذ إسرائيل القدس عاصمة للدولة العبرية. 2. خفض تمثيلها في سفارتها بتل أبيب الى درجة سكرتير ثاني. 3. تصويتها ضمن 188 دولة لصالح قرار الأمم المتحدة في 1980/12/11 بشأن عدم الاعتراف بمشروعية كافة القرارات والتدابير الإسرائيلية المتخذة لتغيير وضع الأراضي المحتلة. 4. تنديدها بقصف إسرائيل للمفاعل النووي العراقي في حزيران 1981. غيرها من المواقف الأخرى. انظر: معوض، مرجع سابق، ص135- 136.

لم تكن لديها مبادئ ثابتة في تعاملها ليس مع إسرائيل فقط بل حتى مع العرب، فقد كان المبدأ الثابت والأساسي في السياسة التركية، هو المبدأ البراغماتي الذي يسعى الى كسب اكبر قدر من المنافع لتركيا، التي يخيم عليها مخاوف الهاجس الأمني، ويسيطر على قرارها طبقة سياسية تدفع بالبلاد نحو الارتماء في الحضن الغربي، بكل ما يحمل من معاني وقيم وسلوك، ونلاحظ كذلك ان اغلب العوامل والظروف التي سادت هذه الفترة، كان تسير نحو بناء قنوات تشكل دافعا نحو المزيد من تجذير العلاقات مع إسرائيل بشكل يدفع الى التكامل، غير ان بعض الظروف سارت بعكس هذا التوجه مما فرض على تركيا الانحراف قليلاً نحو القبلة العربية، لتحقيق بعض المصالح الضرورية لتركيا، لكنها في نفس الوقت كانت مستمرة في توجهها الغربي، والذي تأتي إسرائيل كأمر واقع مترابط معه.

ثانيا: مرحلة الاستقرار النسبي:-

في أيلول – سبتمبر 1980 حَدَت تركيا من علاقتها الدبلوماسية مع إسرائيل الى ادنى حد، رغبة منها بالحصول على مزيد من المساعدات العربية، لكنها لم تحقق ما كانت ترغبه. ومع انخفاض أسعار النفط، وضعف احتمال اتخاذ النفط سلاحا ضدها، بالإضافة الى التدهور الاقتصادي في أسواق الشرق الأوسط، الأمر الذي أدى بتركيا للسير نحو تقوية علاقتها بإسرائيل[1]

وخلال الغزو الإسرائيلي للبنان في صيف 1982، لم تتخذ تركيا اي موقف ملموس، حرصا منها على عدم تأزيم العلاقات القائمة بينها وبين إسرائيل، كما قامت إسرائيل بتزويد تركيا بوثائق استولت عليها من قواعد منظمة التحرير الفلسطينية، تثبت صلة المنظمة بالجماعات الإرهابية التركية وخاصة الجيش الارمني السري لتحرير أرمينيا، وادعاء إسرائيل العثور على (29) إرهابيا تركيا بين المقاتلين الفلسطينيين الذين أسرتهم، والذين ينتمون الى منظمة يسارية تركية ممن هربوا من تركيا بعد انقلاب 1980، وعلى اثر ذلك بدأت المخابرات التركية

1- هدى درويش، ج2، مرجع سابق، ص138.

والإسرائيلية برنامجا للتعاون المشترك في مجال مكافحة الإرهاب[1].

في عام 1985 شهدت العلاقات تناميا ملحوظا حيث رفع التمثيل الدبلوماسي الى درجة مفوضية ثم الى تعيين سفير لتركيا في إسرائيل، وفي أواخر الثمانينات شهدت العلاقات حالة من الاستقرار نتيجة للدور الذي قامت به إسرائيل في تحريك الأوساط اليهودية الضاغطة في الولايات المتحدة للعدول عن مناصرتها لليونان، كما نجحت إسرائيل في إفشال القرار الذي عرض أمام مجلس الشيوخ الأمريكي عام 1990 بدعم القضية الأرمينية[2].

وفي **الإطار الاقتصادي:** فعلى خلاف ما اتصفت به العلاقات الاقتصادية من وضوح وعلانية في العقد الأول من العلاقة بين تركيا وإسرائيل، والتي جاء تنظيمها وفقا لاتفاقية متبادلة بين الطرفين كالاتفاقية التجارية لعام 1960 والتي ألغتها تركيا من جانب واحد في 1969، فقد افتقدت هذه العلاقة في الثمانينات من القرن الماضي للوضوح، وهو ما يفسر خشية تركيا في التأثير على علاقاتها المتنامية مع العالم العربي، فهنا جاء طابع السرية على علاقتها الاقتصادية بإسرائيل، وهو ما فرض على الباحث صعوبة الوصول الى بيانات دقيقة خصوصا في مجال التجارة[3].

ورغم ذلك يمكن الإشارة الى البيانات الآتية:-

- زاد حجم التبادل التجاري بين البلدين عامي 1987 – 1988 بنسبة (47,7 ٪)

1- معوض، المرجع السابق، ص 139. هدى درويش، ج2، المرجع السابق، ص139.

2- توجهات السياسة التركية وانعكاساتها، مركز زياد للتنسيق والمتابعة، ط1، الإمارات، 2001، ص13.

3- وقد ساعدت مجموعة مؤثرات على استمرار العلاقات التجارية وتطورها أهمها: 1. أداء دور الطرف الثالث من جانب ألمانيا الغربية، في التسوية لآية مشكلات اقتصادية بين تركيا وإسرائيل، للحيلولة دون تدهورها لصالح علاقات تركيا الاقتصادية مع العرب. 2. قيام الشركات الصهيونية والأميركية المتعاطفة مع إسرائيل باستثمارات كبيرة في تركيا بقصد التأثير إيجابا في العلاقات التركية – الإسرائيلية. 3. فضلا عن تأثير الاقتصادي والسياسي للجالية اليهودية في أميركا وتركيا. انظر: خليل ابراهيم محمود، مرجع سابق، ص 210-211.

من (61,367) مليون دولار الى (90,635)مليون دولار.

- زاد عدد الشركات الإسرائيلية الخاصة العاملة في تركيا من شركة واحدة استثمارها 50 الف دولار في عام 1984 الى (4) شركات استثمارها (220) الف دولار في عام 1986. وفي نهاية 1988 ارتفع عدد هذه الشركات الى (9) شركات استثماراتها (1,124) مليار ليرة تركية[1].
- نشطت بعض الوكالات الخاصة في تركيا في الربع الأخير من عام 1988، إبان الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، في عملية إرسال عدد من العمال الأتراك للعمل في إسرائيل لتقليل اعتمادها على العمالة الفلسطينية وقدرت مصادر تركية غير رسمية هذا العدد في 1989/1/25 بنحو ثلاث آلاف عامل[2].
- سعي القيادة التركية لإشراك إسرائيل في مشروع مياه السلام قبل طرحه رسميا في 1987/6/25، عن طريق مد الأنبوب الغربي حتى الضفة الغربية لنهر الأردن، لكنها تخلت –تكتيكيا- عن هذه الفكرة نتيجة معارضة الدول العربية المعنية بالمشروع[3].

ومنح بدء العملية السلمية في مدريد، كنتاج لمرحلة ما بعد الحرب الباردة وما بعد حرب الخليج الثانية، تركيا فرصة اكبر لتحسين علاقاتها بإسرائيل، كما ساعدتها في فتح نافذة جديدة للعلاقات مع الدولة الصهيونية. عندما جاءت الذكرى الـ 500 للجوء اليهود السفارديم الى السلطنة العثمانية، بعدما أرغموا على مغادرة اسبانيا، حيث أقيمت الاحتفالات المهيبة في اسطنبول والتي شارك فيها الرئيس الإسرائيلي حاييم هرتزوغ، لتساهم في تحسين العلاقات، وخصوصا انه كان الرئيس الإسرائيلي الأول الذي يزور تركيا. وقد قوبلت سياسة تركيا هذه بالتقدير العالي في أوساط اليهود الأميركيين، الأمر الذي كان له تأثيره الطبيعي على موقف القيادة

1- جدير بالذكر ان سعر الصرف الليرة التركية في نهاية 1988 بلغ (1420,76) ليرة للدولار.
2- العلاف، مرجع سابق، ص 223- 224
3- معوض، مرجع سابق، ص142- 143.

الإسرائيلية من تركيا[1].

لقد سعت تركيا خلال المرحلة السابقة، على إتباع سياسة (متوازنة) بين إسرائيل والدول العربية، عبر اتخاذ قرار من هنا أو موقف من هناك، إلا ان هذه السياسة سجلت رجحانا واضحا لكفة الانحياز الى إسرائيل والغرب، في مرحلة كانت الحركة العربية، ذات طابع قومي، ثوري ممتلئة بالأحلام والطموحات وتكن كرها شديدا للدول الغربية التي كانت تقف في طريق تحقيق آمال التحرر والتوحد والرخاء[2].

كان لانعقاد مؤتمر مدريد، وما سبقه من اعتراف مصر بإسرائيل (قبل ذلك بأكثر من 12 سنة) وما تلاه من اعتراف الأردن والفلسطينيين بإسرائيل، ودخول دول " متشددة " مثل سوريا مفاوضات التسوية مع إسرائيل، حيث كانت تسقط امام تركيا أخر الحواجز نحو إقامة علاقات عادية وطبيعية مع إسرائيل، فقد شكلت هذه المتغيرات لتركيا، إجازة مرور واضحة الى نسج العلاقات التي تريدها مع الكيان الصهيوني دون تحسس من الموقف العربي[3].

وعلى اثر ذلك أرسيت أسس التعاون السياسي والأمني والعسكري والاقتصادي، والسياحي، بين الطرفين، وفي 1991 رفعت العلاقات الدبلوماسية الى مستوى السفارة، وفي حزيران – يونيو 1992 بدأت اتصالات رسمية في عدة مجالات أهمها توقيع اتفاقية التعاون السياحي[4]، كما زاد حجم التبادل التجاري عام 1993الى (187) مليون دولار[5].

كما تم تشكيل مجموعة العمل التركية الإسرائيلية والتي قامت بأعداد برنامج

1- جنكيز تشاندار، التقارب التركي – الإسرائيلي، شؤون الأوسط، العدد 51 نيسان /ابريل – أيار/ مايو 1996، ص35.

2- ميشال نوفل، وآخرون، مرجع سابق، ص 122.

3- محمد نور الدين، تركيا الحائرة، مرجع سابق، ص 202- 203.

4- أدت الى رفع عدد السياح الإسرائيليين من 150 الف سائح عام 1993 الى 330 الف عام 1994 بينما وصل عدد السياح الأتراك الى إسرائيل الى 15 الف تركي.

5- هدى درويش، ج2، مرجع سابق، ص144- 145.

العمل المشترك، كما تبادل المسئولون من رؤساء الجمهورية وحكومة ووزراء وغيرهم الزيارات المتبادلة، وفي 31 آذار/مارس 1994 وقع الطرفان اتفاقية " الأمن والسرية " ثم بدأت المناورات المشتركة بين البلدين وتزويد تركيا بوسائل عسكرية من صناعة إسرائيلية، كما توصل الطرفان لاتفاق بإجراء تدريبات في الأراضي التركية واتفاق أخر ينص على تعاون وثيق بين سلاحي الجو للطرفين[1].

ويجمع المراقبون على ان مرحلة التسعينيات من القرن الماضي، مثلت العصر الذهبي للعلاقات بين تل أبيب وأنقرة حيث سعت تركيا الى شق دور جديد لها في الشرق الأوسط وكان التحالف الاستراتيجي مع إسرائيل عام 1996 تتويجا لهذا الهدف[2]. ويستحق هذا التحالف في حد ذاته دراسة معمقة (لذلك سوف نعالجه في الفقرة التالية).

وفي ضوء ما تقدم نستخلص ان العلاقات التركية - الإسرائيلية لم تعرف مسارا ثابتاً، لكن السمة البارزة هي انها أخذت شكل الصعود ثم النزول ثم العودة من جديد الى الصعود.

انا هذا التموج ان دل على شيء فإنما يدل مدى تحكم المؤثرات الإقليمية والدولية من جهة، وانعكاسات البيئة الداخلية التركية – خصوصا من الناحية الاقتصادية – من جهة ثانية، في توجيه وصياغة المواقف التركية. وهو دليل على فقدان التخطيط الاستراتيجي العالي للدولة وقصوراً في النظر، للمتغيرات والأحداث، فبدل من التأثير بها، يكون الفعل العكس وهو التأثر بها ومن ثم التخبط في رسم سياسة مؤقتة تعالج هذه المتغيرات، في مسعى لتجنب اقل الخسائر.

ان ابرز ما ميز مرحلة النشأة عن مرحلة الاستقرار النسبي، هو ان تركيا اخذت، خلال مرحلة الاستقرار النسبي، حساسية العرب من إسرائيل بعين الاعتبار، ولذلك طبعت علاقاتها المختلفة مع إسرائيل (خصوصا الاقتصادية) بنوع من السرية، حتى لا تثير حفيظة العرب ضدها، خصوصا وانها باتت بحاجه لهم نظرا لما شهده الموقف

1- جهاد عودة، مرجع سابق، ص 325.

2- توجيهات السياسة التركية وانعكاساتها، مرجع سابق، ص 13.

الغربي من تغير بما يخص نزاعها على قبرص، هذا ويضاف له التغيرات العالمية في اسعار النفط، وحاجتها للنفط العربي.

غير ان السمة البارزة والتي لازمت كلتا المرحلتين هي ان تركيا بقيت متمسكة في علاقاتها مع إسرائيل، وهذا الأسلوب طبيعي اذا ما نظرنا للمساعي التركية، للانصهار في المنظومة الغربية، والتي ما زالت عاجزة عن بلوغه حتى الآن...

الفقرة الثانية : مرحلة التحالف الاستراتيجي :-

شهدت العلاقات التركية – الإسرائيلية نقلة نوعية نتيجة لمجموعة عوامل ومتغيرات من أهمها :

على الصعيد الخارجي: تمثل بانهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك المنظومة الاشتراكية وانتهاء الحرب الباردة وما تلاها من أزمة ثم حرب الخليج الثانية، ثم بدء مفاوضات التسوية على المسارات الثنائية ومتعددة الأطراف بين العرب والإسرائيليين[1].

اما على الصعيد الداخلي: فهناك عوامل داخلية دفعت تركيا لإقامة شراكة حقيقة مبنية على رؤية جيوإستراتيجية بعيدة، ومن هذه العوامل: نزاعها حول مسألة المياه مع سوريا، والتي قادت الى تعاون عراقي – سوري في هذا المجال، وموقف عربي موحد، والذي فسرته تركيا على انه تعبير عن الموقف التقليدي العربي المعادي لتركيا، الأمر الذي أدى الى إعادة إحياء مشاعر النفور، بالإضافة للدعم والمساعدات اللوجستية التي تقدمها سوريا لحزب العمال الكردستاني. ساهم كل ذلك في إعداد الأرضية لتبرير الاتفاقية العسكرية مع إسرائيل، والتي جاءت الازمة الداخلية لتركية السياسية والحكومية معززةً لها من خلال فقدان الثقة بالطبقة السياسية المدنية وتزايد وزن العسكر في عملية صنع القرار.

ان السياسة التركية المتبعة منذ فترة طويلة في المنطقة، أخذت تنهار منذ حرب

1- احمد السيد النجار وآخرون، إسرائيل من الداخل ألان .. ومنذ نصف قرن (صراعات داخلية وطموحات خارجية)، مركز دراسات الغد العربي، ط2، دمشق، 2003، ص 486.

الخليج. فقد انتبهت الدولة التركية لحقيقتين، الأولى عززتها حرب الخليج وما نجم عنها من تقسيم العالم العربي، ان مفهوم "كتلة عربية" يجب إلا يؤخذ بجدية. والثانية على الصعيد الاقتصادي ان التجارة مع العالم العربي انخفضت انخفاضا حادا، وتدنت الصادرات التركية الى الدول العربية من 47٪ من مجموع صادراتها سنة 1982 الى 12٪ فقط سنة 1994. كما وفرت الجمهوريات التركية في آسيا الوسطى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي مصدرا بديلا محتملا للنفط والغاز والأسواق للسلع التركية[1].

وبذلك أعطت هذه العوامل والمتغيرات وغيرها مرونة اكبر للسياسة الخارجية التركية في إدارتها لملف الشرق الأوسط، خصوصا في علاقتها مع إسرائيل، ويتضح لنا ان أهم العوامل التي دفعت تركيا للدخول مع إسرائيل في شراكة إستراتيجية قوية، هي اعتراف مجموعة من الدول العربية بإسرائيل وكذلك دخول الدول الأشد عداوة معها في مباحثات سلام، وهو ما حدا بوزارة الخارجية التركية لإصدار تصريحات فحواها ان لا مبرر لأن نكون "عربا أكثر من العرب".

غير ان التقارب التركي الإسرائيلي وخصوصا الأمني ليس وليد هذه المرحلة، فقد مر التقارب القوي بين الجانبين بأربعة مراحل تتعلق جميعها باعتبارات تركية أمنية عسكرية[2].

---

1 -Ihsan Gurkan, " Turkish-Israeli and the Middle East peace process", Turkish Review of Middle East Studies, NO. 7(1993), P.123.

2- وتقع المرحلة الأولى بين أواسط الثمانينات وحرب الخليج 1991 وهي مرحلة التي سادها تعاون سري بين الجيش التركي والمخابرات الإسرائيلية. اما المرحلة الثانية فكانت بعد انتهاء حرب الخليج الثانية التي دفعت القيادة العسكرية التركية الى البحث عن شريك موثوق لا يحمل الكثير من الشكوك من اجل تنفيذ برنامج تحديث طموح للجيش يستجيب لخططه الإستراتيجية المتغيرة في المنطقة. وجاءت المرحلة الثالثة بعد التوقيع على اتفاقات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في سبتمبر 1993 والتي رافقتها تصاعد في الإخطار الداخلية من حزب العمال الكردستاني، وهو ما شجع القيادة العسكرية على إبرام هذا التحالف. وكانت المرحلة الرابعة والأخيرة في 1995 عندما تجمع خطر الانفصاليين الأكراد و خطر الإسلاميين في حزب الرفاه، فتعززت قناعة المؤسسة العسكرية التركية بضرورة التوقيع على الاتفاقات مع إسرائيل. انظر: توجهات السياسة التركية وانعكاساتها، مرجع سابق، ص 17.

ويعد هذا التحالف بمثابة رؤية بعيدة المدى، تقع في سياقين أساسيين:

السياق الأول: هو موقع هذا التحالف من الإستراتيجية الأميركية في المنطقة الممتدة من البلقان الى حدود الصين، حيث الحضور التركي المؤثر وقابليته للقيام بأدوار أساسية انطلاقا من عوامل عرقية ودينية (على رغم علمانية النظام) وعسكرية وجغرافية، ما يضمن تشديد قبضة واشنطن على منابع الطاقة في القوقاز واسيا الوسطى والشرق الأوسط، واحتواء التيارات الإسلامية المعارضة للتوجهات الأميركية (إيران أساسا)، ومنع عودة الروس الى الجمهوريات الجنوبية للاتحاد السوفيتي سابقا.

اما السياق الثاني: للتحالف التركي – الإسرائيلي، فإنه يبدو متصلا بقضايا تعني كلاً من أنقرة وتل أبيب في جوارهما الإقليمي، وأبرزها القضايا الأمنية وما يرتبط بها من مشاريع لجهة إعادة تشكيل خريطة الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز، حيث لا تكاد هذه المناطق تنتهي من توتر حتى تدخل في توتر أخر[1].

وفي هذه المرحلة شهدت البيئة الإستراتيجية لإسرائيلية تحولات جذرية وايجابية لها، أول تلك التحولات تمثل بالتحول البنيوي الذي ارتبط بانتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، والذي وفر فرصاً، ودعماً للمواقف الإستراتيجية لإسرائيل في المنطقة، في المقابل أدت تلك التحولات الى تراجع الموقف الاستراتيجي للدول العربية – خاصة الدول الراديكالية – بسبب افتقادها الى الحليف السوفيتي، ويذهب البروفسور انوش ايتشامي الى اعتبار: ان في الوقت الذي تراجع فيه الموقف الاستراتيجي للدول العربية بفقدانها حليفا خارجيا، فقد تحسن الوضع الاستراتيجي لإسرائيل بشكل مطلق، وهو ما فرض على الدول العربية إعادة صياغة سياستها القومية، وسياستها الخارجية بما يتوافق والمصالح الغربية. هو ما يعني تحقيق إسرائيل

1- محمد نور الدين، سياسة " حافة الهاوية " التركية: مقاربة للدوافع والاستهدافات، شؤون الأوسط، العدد 76 تشرين الأول/ أكتوبر 1998، ص 8.

لأول مرة تفوقا سياسيا واستراتيجيا على منافسيها العرب[1].

ومع إبقاء إسرائيل على تحالفها مع الولايات المتحدة، التي اضطلعت بالدور المهيمن على المنطقة، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، فأنها ذهبت الى ابعد من ذلك من خلال استغلال هذه الظروف لتعزيز موقعها الاستراتيجي في الشرق الأوسط بطريق الشراكة الإستراتيجية مع تركيا.

وقد سجلت زيارة رئيسة الحكومة التركية، تانسو تشيلر، الى إسرائيل في الفترة 3- 5 تشرين الثاني/نوفمبر 1994 نقطة تحول في العلاقات التركية الإسرائيلية. وخلال الزيارة شددت على اتفاقية التجارة الحرة، وكذلك وقع الطرفان اتفاقيات تعاون في ميادين الاتصالات البعيدة، والخدمات البريدية، ومكافحة الاتجار بالمخدرات، إلا إن أهمية هذه الزيارة كانت سياسية، حيث أنها كانت خطوة لم يجرؤ اي رئيس حكومة تركي على اتخاذها، كما وصفها رابين رئيس حكومة إسرائيل.

ولم يتضح مدى هذا التغيير إلا بعد مضي أكثر من عام، عندما عُلم في نيسان/ابريل 1996 ان اتفاق تعاون وتدريب عسكري بين تركيا وإسرائيل قد وقع في 23 شباط / فبراير 1996[2].

لقد شكل هذا الاتفاق نقلة نوعية ذات دلالات وأبعاد سياسية وعسكرية تطال مجمل الوضع الإقليمي في المنطقة، فقد عدت هذه الخطوة على المنحى العام لمسار الحكومة التركية الجديدة وانسياقها مع الرغبات الأميركية – الإسرائيلية في مسارات تتعارض مع ما أظهرته النتائج النيابية الأخيرة في تركيا، التي أعطت حزب

1- حسن برادى، أمن إسرائيل وصراعات الايدولوجيا السياسية، كراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، السنة الرابعة عشر، العدد 143 – سبتمبر 2004، ص15.

2- انظر: حاقان ياووز. العلاقات التركية – الإسرائيلية من منظور الجدل بشأن الهوية التركية، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت، العدد 33، شتاء 1998، ص 61- 62.

الرفاه الإسلامي أعلى نسبة من الأصوات وتبدو الحكومة الجديدة كمن اختار الهروب الى الإمام في تأكيد علاقاتها الأميركية الإسرائيلية هذه المرة ولو على حساب الانتماء الطبيعي لتركيا الى المحيط الشرقي الإسلامي الواسع، كما شكل الاتفاق إساءة كبرى لعلاقات تركيا مع دول كبيرة ومجاورة وأساسية لها هي سوريا والعراق وإيران[1].

لقد جاء هذا الاتفاق في لحظة حساسة من علاقات تركيا مع دول جوارها الجغرافي، وخصوصا اليونان وسوريا، كما عد هذا الاتفاق تقدما إسرائيليا نحو النظام الشرق أوسطي الجديد الذي تحاول واشنطن بلورت ملامحه، ووضع ركائزه الاقتصادية والأمنية. ويمر في بعض جوانبه، عبر محاربة الأصولية والقوى الرافضة له، وفي مقدمتها إيران وسورية[2].

ومن ضمن ابرز النقاط التي تضمنها التحالف التركي – الإسرائيلي نورد البنود الآتية[3]:-

- إنشاء (مجلس امني مشترك بين الطرفين) يقوم بمهمة تقييم التطورات العسكرية في المنطقة.
- قيام تركيا بالسماح للطائرات العسكرية الإسرائيلية باستخدام المجال الجوي التركي وذلك من خلال طلعات جوية تدريبية في سماء تركيا لمدة أسبوع وعلى مدى أربع مرات يوميا.

1- عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، دار الأفاق الجديدة، ط1، بيروت، 1997، ص217.

2- انظر: محمد نور الدين، اتفاق تركيا وإسرائيل في إطار إستراتيجية أنقرة، مجلة معلومات، يصدرها المركز العربي للمعلومات، بيروت، العدد 25/ تموز- 1996، ص14- 15.

3 -Robert Olson, "Israel and Turkey – Consolidating Relations", Middle East International, No. 547, April 4, 1997, p. 16.

- ولمعلومات أكثر انظر: العلاف، مرجع سابق، ص 185. هدى درويش، ج2، مرجع سابق، ص357- 375. العكيلي، مرجع سابق، ص138- 146. عايدة سري الدين، العرب والفرات، مرجع سابق، الفصل الثاني والثالث.

- السماح للطائرات الإسرائيلية باستخدام القواعد العسكرية التركية.
- السماح للأجهزة السرية الإسرائيلية باستخدام الأراضي التركية للتجسس على سوريا وإيران.
- قيام تعاون وثيق بين الطرفين في مجال إجراء المناورات الجوية المشتركة
- تبادل الزيارات والخبرات العسكرية والمعلومات بين الطرفين.
- التعاون في مجال التصوير والأفلام العسكرية.
- استقبال القطع البحرية لكل من البلدين في موانئ البلد الأخر.
- قيام تعاون بين الصناعات العسكرية في كل من البلدين.
- قيام إسرائيل بمساعدة الأتراك على تحديث جيشهم وتزويدهم بالمعدات العسكرية المتطورة.
- قيام إسرائيل بتقديم مبلغ 600 مليون دولار لتركيا من اجل تطوير صناعة طائرات الفانتوم.

يرسل كل طرف الى الأخر مراقبين لحضور التدريبات والمناورات العسكرية والقيام بمناورات عسكرية مشتركة.

وبذلك يتيح هذا التعاون الوثيق بين القوات الجوية التركية والإسرائيلية، لإسرائيل إمكانية احتفاظ سلاح الجو الإسرائيلي بتواجد دائم في القواعد الجوية التركية (قونية، وانجرليك وإسكي شهر)[1].

وبذلك نرى ان العلاقات التركية – الإسرائيلية استمرت بالتطور حتى في ظل ازدياد النفوذ الإسلامي في تركيا: اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، وبخاصة بعد تسلم نجم الدين اربكان، رئاسة الحكومة في الفترة من حزيران 1996 إلى حزيران 1997، وكان اربكان زعيم حزب الرفاه من المعادين لإسرائيل والغرب، ومن دعاة التقارب مع العالم الإسلامي، لكن التيارات السياسية العلمانية بعامة، وقيادة الجيش

---

1 -Popert Alson, The Turkey–Israel Agreement and The Kurdish Question, Middle East International14 May1996. Pp. 18-19.

بخاصة، قد مارست عليه شتى أنواع الضغوط السياسية والإعلامية والعسكرية، مع العلم بأن العلاقات الخارجية مع إسرائيل كانت تدار من قبل جنرالات الجيش التركي، مما أجبر اربكان على تغيير مواقفه من إسرائيل، وأخذ يبرر التعاون العسكري مع إسرائيل بأنه في مصلحة تركيا[1].

واذا كانت سياسة تركيا الخارجية قد أصبحت أسيرة القلق الأمني في الداخل والخارج، حيث تشير بعض التقديرات الى ان مجموع ما توصلت إليه إسرائيل وتركيا من اتفاقات عسكرية واستخبارية وأمنية يبلغ حتى ألان أكثر من 22 اتفاقاً[2]، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ما برهنته العلاقة مع إسرائيل على أنها مفيدة خصوصا فيما يتعلق بالإنتاج العسكري ونقل التكنولوجيا، لذلك وضمن هذه المعطيات والاتفاقيات المختلفة المبرمة بين الطرفين، والتي شكلت أساسا متينا واصلت خلاله العلاقات التركية – الإسرائيلية تطورها في عدة مجالات، كما زادت كثافة الاتصالات بينهما وعلى مختلف وأعلى المواقع المدنية والعسكرية، لدعم تعاونهما في كافة الاتجاهات، مُشكلة بذلك شراكة إستراتيجية ذات رؤية بعيدة تزداد صلابة مع ما تمر به المنطقة من تغيرات جيو – سياسية وجيو- استراتيجية، نتيجة لإعادة صياغة نظام عالمي جديد في ظل القطبية الأحادية التي أفرزتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

1- هشام فوزي عبد العزيز، دور التحالف التركي – الإسرائيلي في التصدي للنفوذ الإسلامي وعمليات الأكراد المسلحة في تركيا، مجلة البصائر – (جامعة البتراء الأردنية)، م4، عداد2، أيلول 2000، ص23- 29.

2- ويعد اتفاق شباط 1996 من أخطرها وأهمها على صعيد الطرفين لما يشتمل علية من بنود هامة. انظر: احمد السيد النجار وآخرون، مرجع سابق، ص488.

المبحث الثاني

نتائج العلاقات التركية – الإسرائيلية

سوف نعالج في هذا المبحث النتائج التي تمخضت عن العلاقات التركية – الإسرائيلية، وذلك من خلال تشخيص أثارها على مصالح الطرفين الداخلية والإقليمية والدولية، لنتوقف بعد ذلك عند تقييمها.

وبذلك سوف نقسم هذا المبحث على ثلاثة فقرات، وبالشكل الآتي:-

الفقرة الأولى: أثار العلاقات البينية على مصالح الطرفين.

الفقرة الثانية: أثار العلاقات البينية على علاقات الطرفين الإقليمية والدولية.

الفقرة الثالثة: تقييم العلاقات البينية للطرفين.

الفقرة الأولى: أثار العلاقات البينية على مصالح الطرفين:-

سوف نتناول في هذه الفقرة أثار العلاقات البينية على مصالح كل من تركيا وإسرائيل خصوصا وان العلاقات التركية – الإسرائيلية، في مراحلها الأخيرة قد أخذت طابعا استراتيجيا شمل تطوراً في العلاقات على مختلف القطاعات في كلا الدولتين، ولذلك قسمنا هذا الفقرة الى نقطتين:-

أولا: أثار العلاقات على المصالح التركية.

ثانيا: أثار العلاقات على المصالح الإسرائيلية.

أولا: أثار العلاقات على المصالح التركية:-

لقد كان للعوامل الداخلية التركية وللظروف الدولية والإقليمية أثارها الدافعة لإقامة تركيا علاقات مع إسرائيل والتي أخذت بالتنامي منذ اعتراف تركيا بالكيان الصهيوني عام 1949، فقد أثمرت الجهود التركية والإسرائيلية خلال الفترة ما بين عامي1990- 1995 عن تطورات جذرية في العلاقات السياسية والاقتصادية

والعسكرية وأخذت بالتطور في الفترة اللاحقة[1]، والتي يمكن ان نبوبها بالشكل الأتي:-

1. **المجال السياسي:-**

واصلت العلاقات التركية – الإسرائيلية نموها في ظل المحفزات المختلفة، التي كان للعوامل الداخلية والإقليمية والدولية دور كبير فيها، فقد وصلت من الناحية الدبلوماسية الى أعلى مستويات التمثل عبر تبادل السفراء، بالإضافة لتبادل الزيارات التي شملت هرم النظام السياسي – المدني والعسكري - حتى بات اقل ما يمكن ان توصف به العلاقات البينية " بالعلاقات الإستراتيجية والتكاملية " غير ان هذا التطور كان له مستويين من التأثير، مستوى على البيئة الداخلية، وأخر على البيئة الإقليمية والدولية[2].

فمن الناحية الداخلية: جاءت هذه العلاقات بشكلها المتقدم، كرد فعل من المؤسسة العسكرية في سعي منها لخلق نوع من التوازن – كأقل أجراء –، أمام امتداد التيار الإسلامي، الذي احتل مستويات متقدمة في الخارطة السياسية لتركيا قادته للجلوس على كرسي رئاسة الوزراء، فكان الذهاب بالعلاقات التركية – الإسرائيلية الى هذه المستويات المتقدمة، لا ثبات ان المؤسسة العسكرية مازالت تمسك بزمام المبادرة، والى ان التوجه العلمانية هو الخيار الوحيد للجمهورية التركية. بالإضافة لوضع التيار الإسلامي في موقف محرج امام قاعدته الجماهيرية، فقد وصلت العلاقات مع إسرائيل الى حد التكامل في فترة استلام التيار الإسلامي لرئاسة الوزراء في تركيا.

اما آثار هذه العلاقات على **المستوى الخارجي:** فقد تمثل في تأزم كبير في محيط

1- إدجار أو بالانس، الارتباط الإسرائيلي – التركي، الحرس الوطني (الرياض)، عدد 197، سنة 20، كانون الأول / ديسمبر 1998، ص60- 62.

2- نزار عبد القادر، العلاقات التركية – الإسرائيلية بين التحالف الاستراتيجي والقطيعة تركيا تتوسع شرقا على حساب إسرائيل والغرب، مجلة الدفاع الوطني، بيروت، العدد 74، تشرين الاول/ اكتوبر 2010، ص13.

تركيا الإسلامي والعربي، الذي شجب هذه العلاقات، غير ان النتيجة كانت معاكسة في المعسكر الغربي، فقد رحبت الدول الغربية والولايات المتحدة بهذا التطور، وسوف نبحث الآثار الإقليمية والدولية في الفقرة الثانية بشيء من التركيز والتخصص.

وبذلك أصبحت علاقة تركيا العسكرية بإسرائيل وسيلة للصراع الداخلي بين الإسلاميين والمؤسسة العسكرية التركية، فقد وجد العسكريون في عهد رئيس الوزراء اربكان ان من المفيد استخدام علاقتهم الإستراتيجية المتنامية مع إسرائيل في إرباك اربكان المعادي لإسرائيل وإجباره على الدخول معها في علاقة أوثق، وهو ما جعله يقدم استقالته من منصبه في 18حزيران 1997 [1]. وبذلك منحت العلاقات العسكرية التركية مع إسرائيل قادة الجيش التركي قوة دفع، ووسائل مناسبة للتصدي لمختلف النشاطات الإسلامية في تركيا، كما وفرت لهم المعلومات المناسبة عن الارتباطات الخارجية لتلك النشاطات [2].

2. المجال العسكري والأمني:-

لقد كان **التعاون العسكري** أكثر العناصر لفتا للأنظار وإثارة للجدل في علاقات تركيا المتنامية مع إسرائيل، فقد ازدهر التعاون في تسعينيات القرن الماضي حينما فتحت إسرائيل الباب كمصدر حيوي للتقنية العسكرية غير المتاحة من الولايات المتحدة الأمريكية او أوروبا اللتين قُيدت سياستهما بمخاوف تتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية في تركيا. فكانت العلاقة مع إسرائيل ذات قيمة خاصة لتركيا في وقت كانت القوات العسكرية التركية قد باشرت بمشروع جديد للتحديث العسكري بقيمة (150) مليار دولار خلال فترة 25 عاما، وقد لعبت التقنية الإسرائيلية والاستثمار المالي الجدي في تركيا دورا حيويا في هذا الجهد [3].

1- جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، مرجع سابق، ص165.

2- عبد العزيز، دور التحالف التركي – الإسرائيلي، المرجع السابق، ص 14- 10.

3- جراهام فولر، المرجع السابق، ص163- 164.

ووفقا لذلك تنوعت مبيعات الأسلحة الإسرائيلية إلى تركيا، فمنها الأسلحة الخفيفة والثقيلة، والأسلحة التي تضم قطاعات الجيش التركي البرية والجوية والبحرية. ففي **مجال الأسلحة الخفيفة**: فان إسرائيل زودت تركيا ببنادق من نوع "جليل" Galil، ورشاش "عوزي" Ozi، إضافة إلى الأسلحة الثقيلة، كمدافع الهاون، ومختلف أنواع العتاد والقذائف[1]. وفي **مجال الصواريخ**: زودت إسرائيل تركيا بصواريخ من نوع بوباي 2Popey –جو – أرض، والذي يصل مداه إلى70 كم، ويستخدم في تسليح الطائرات الأمريكية من طراز(F-16) بلغ عددها عام 1997، 40صاروخا، وعام 1998، 60 صاروخاً. كما باعت إسرائيل لتركيا صواريخ جو- جو من طراز بايثون 4–Python الذي يتميز بفاعلية جيدة، ومخصص لضرب الطائرات في حالة حدوث تلاحم جوي على مسافات قريبة. وزودت إسرائيل تركيا بصواريخ وقذائف ذكية موجهة بالليزر وتسمى بـ Harc-Nap، وقنابل من طراز تال[2].

وفي **مجال القوة الجوية**: أدرك الأتراك ضرورة تحديث أسطولهم الجوي لمجاراة التطورات العسكرية الجوية التي تجري على المستويين الإقليمي والدولي[3]. ولذلك سعت تركيا من خلال علاقتها مع إسرائيل لتحقيق خطوات بعيدة المدى وخصوصا في مجال نقل التكنولوجيا العسكرية ودعم بحوث التطوير التي تقوم بها شركات صناعة السلاح الجوي الإسرائيلي بصفة خاصة، فقد اتفق الطرفان على قيام إسرائيل بتحديث 54 طائرة تركية من طراز (أف- 4) وبتكلفة 632 مليون دولار، قدمت البنوك الإسرائيلية الائتمان اللازم لها[4]. كما اتفق الطرفان كذلك على قيام

1- اوري لوبراني، العلاقات بين إسرائيل ودول الجوار المحيطة بالعالم العربي: تركيا وإيران وأثيوبيا، في ندوة الموقف الإسرائيلي من الجماعات الأثينية والطائفية في العالم العربي، ترجمه عن العبرية الدار العربية، الدار العربية، القاهرة، 1997، ص15.

2- هيثم الكيلاني، الاتفاق التركي – الإسرائيلي، الحرس الوطني (الرياض)، عدد 204، أكتوبر 1999، ص30.

3- معين احمد محمود، مرجع سابق، ص133.

4- النجار وآخرون، مرجع سابق، ص491.

إسرائيل بتحديث الطائرات التركية من نوع سوبر كوبرا وذلك أوائل عام 1995، إذ زودت تلك الطائرات بشبكة رؤيا ليلية، كما حصلت إسرائيل على عقد في ذلك العام لتحديث طائرات الفانتوم التركية، بتزويدها بأجهزة لمراقبة الحرارة في محركاتها، كما وقعت الصناعات الجوية الإسرائيلية مع تركيا عقد عام 1997، لتزويد 48 طائرة تركية من نوع (أف- 5) برادارات متطورة، وأجهزة إلكترونية، وأنظمة رؤيا ليليه، وتحسين مهماتها القتالية، مقابل 75 مليون دولار[1].

كما تم الإعلان عن اتفاق بين الدولتين عام 1997، تقوم بمقتضاه إسرائيل بتحديث نحو 300 دبابة من نوع 1م- 60، بهدف إطالة عمرها القتالي الافتراضي. وتتمثل عملية التحديث، تزويد تلك الدبابات بمدافع من عيار 120 ملم، وأجهزة كومبيوتر لإدارة النيران ومراقبة القذائف المطلقة والأهداف، والرؤية الليلية، وبنظام متطور للتدريع، بغية زيادة فاعليتها[2].

كما قامت إسرائيل في أيار 1997 بتزويد تركيا بمعلومات فنية مهمة حول إمكانيات طائرات (ميغ- 29) الروسية، بعد دراستها لثلاث طائرات منها تلقتها من ألمانيا، حتى تستغل تركيا هذه المعلومات في تحديث النظام الجوي والتسليحي لطائرات (أف- 16)، بهدف تحييد ميزة المرونة التي تتمتع بها طائرات (ميغ- 29) في اي " اشتباك مستقبلي " مع سوريا التي تمتلك هذه الطائرات – وتقدر بأربعين طائرة – وهي أفضل مقاتلات لديها[3].

وامتد التعاون العسكري الإسرائيلي - التركي إلى مجال آخر هام يتمثل في إنشاء صناعات عسكرية مشتركة، تبدأ من أجراء البحوث، ومشاريع التطوير الى إنتاج الأسلحة الحديثة مع التركيز على الصناعات الهامة، وبخاصة الصواريخ، والطائرات، والدبابات.

اما في **مجال التعاون الامني:** فقد كانت العلامة البارزة في هذا الميدان هو التعاون

1- معين احمد محمود، المرجع السابق، ص133.

2- عبد العزيز، العلاقات العسكرية الإسرائيلية – التركية، مرجع سابق، ص 13.

3- معين احمد محمود، مرجع سابق، ص125.

الاستخباراتي لمكافحة الارهاب، فقد نجم عن وصل العلاقات الاستخباراتية بين الطرفين الى مستوى متقدم جدا، حيث قدم خبراء إسرائيليون في مجال (مكافحة الإرهاب) دعما كبيرا لتركيا ضد قيادات حزب العمال الكردستاني المعارض لتركيا، وقدمت إسرائيل وفقا لاتهامات عناصر كردية في داخل وخارج تركيا، مساعدة في عملية اختطاف زعيم حزب العمال الكردستاني (عبد الله أوجلان) من كينيا الى تركيا، حيث تستمد هذه الاتهامات قوتها من حقائق التعاون الأمني والاستخباري الوثيق بين إسرائيل وتركيا وإسرائيل وكينيا –هذا ولم تؤكد اسرائيل هذا التعاون- [1].

كما عد تخلي سوريا عام 1998 عن دعم حزب العمال الكردستاني والإصلاح التام لسياساتها المعادية لأنقرة، واحد من انجازات التحالف العسكري بين تركيا وإسرائيل، الذي مثل قوة (فك كماشة) مشتركة بين الطرفين ضد سوريا[2].

كما عدت تركيا الشريط الحدودي الذي أقامته إسرائيل في جنوب لبنان نموذجا واجب الاحتذاء بالنسبة لها، لمواجهة الحرب التي يشنها حزب العمال الكردستاني ضدها، ومن هنا تحولت حملات التمشيط العسكرية المستمرة الى وجود امني دائم في شمال العراق، في منطقة يتراوح عمقها ما بين 5 و 30 كم. ويعسكر فيها ما لا يقل عن ثمانية ألاف جندي تركي، وقد استندت هذه الخطوة على ما قامت به الولايات المتحدة وإسرائيل من مساعدة تركيا على نشر وتركيب أجهزة استطلاع ومراقبة وإنذار مبكر على حدودها مع العراق، وقد أوضح وزير الدفاع السوري ذلك بقوله: " ان وجود القوات التركية على جزء من شمال العراق هو ثمرة من ثمار التحالف التركي الإسرائيلي "[3].

1- لمعلومات أكثر راجع: حامد محمود عيسى، القضية الكردية في تركيا، مكتبة مدبولي، ط1، القاهرة، 2002، ص347، النجار وآخرون، مرجع سابق، ص 487.

2- جراهام فولر، مرجع سابق، ص165.

3- النجار وآخرون، مرجع سابق، ص491.

3. المجال الاقتصادي والتجاري:-

وفي ما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية والتجارية، فقد نجحت إسرائيل في توسيعها لتتماشى مع تصاعد التعاون العسكري والأمني بينهما، وتمثلت ابرز الملامح هذا التعاون في توقيع الطرفان اتفاق التجارة الحرة في آذار 1996، والذي أعفى السلع والمنتجات المتبادلة من الضرائب والرسوم الجمركية، كما ان الاتفاق قد مكن تركيا من تنمية تجارتها مع الولايات المتحدة وكندا وأميركا الوسطى عبر إسرائيل التي تحتفظ معها بمعاملة تجارية تفضيلية. كما استعانت تركيا بخبراء إسرائيليين لإصلاح نظامها المالي. وهناك عرض تركي مستمر بتزويد إسرائيل بالمياه التركية بملايين الأمتار المكعبة سنويا، وهناك لجنة مشتركة بالفعل بينهما تبحث في إمكانية مد أنبوب مياه في أعماق البحر المتوسط بين البلدين بطول 300 كيلومتر، وخصوصا من مياه نهر مانوجات التركي [1].

كما ارتفع عدد الشركات الإسرائيلية العاملة في تركيا، حيث بلغ عددها في عام 1991، أحدى عشر شركة، كما ان هناك شركات تركيا تعمل في إسرائيل وهي كثيرة إلا ان أصحابها لا يرغبون في الإفصاح عنها بسبب تعاملاتهم مع الشرق الأوسط، كما قدر عدد العمال الأتراك الذين يعملون في إسرائيل عام 1991 حوالي (3) ألاف عامل. وقد زاد حجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل من (54) مليون دولار عام 1987 الى (187) مليون دولار عام 1993 [2]. ثم ارتفعت عام 1996 الى (500) مليون دولار، وقد توقع الطرفان في ظل توقيع اتفاقية التجارة الحرة عام 1996 ان يرتفع حجم التبادل التجاري بينهما الى (2) بليون عام 2000 [3].

وفي مجال التعاون الزراعي: فقد أعجبت تركيا بسياسة إسرائيل الزراعية التي قوامها: ارض أقل- ماء اقل- إنتاج أكثر. ولذلك رأت تركيا تطبيق التكنولوجيا الزراعية المتطورة في إسرائيل في مشروع منطقة الـ (جاب)، وبالفعل جرت مناقشات

1- النجار وآخرون، مرجع سابق، ص 514- 515.

2- هدى درويش، ج2، مرجع سابق، ص106- 146.

3- المرجع السابق، ص 109.

حول قيام استثمارات مشتركة بين البلدين تتعلق بالري ونظم البذور والمسح عن طريق الكمبيوتر وخدمات الهندسة[1].

وفي قطاع السياحة: أدت الاتصالات المتبادلة بين الطرفين الى توقيع مجموعة من الاتفاقيات، نتج عنها رفع معدل السياحة بينهما، حيث وصل عدد السياح الإسرائيليين الذين قصدوا تركيا عام 1994، الى أكثر من (330) الف سائح إسرائيلي[2]. وقد احتل السائحون الإسرائيليون في تركيا المرتبة الثالثة بين سياح الدول الأجنبية لجهة الإنفاق أثناء زيارتهم، فقد بلغت نسبة إنفاقهم عام 1990 حوالي (250) مليون دولار[3].

ويذلك نلاحظ ان اثار العلاقات مع إسرائيل قد امتدت الى معظم ان لم تكن جميع القطاعات والمرافق التركية، وان النقطة البارزة فيها انها اخذ تسير بمستوى تصاعدي، مجذرة هذا التصاعد بعقد الاتفاقيات والمعاهدات بين الطرفين، مقابل الذهاب بالعلاقات التركية – العربية نحو المزيد من التأزم والتشنج.

ثانيا: أثار العلاقات على المصالح الإسرائيلية:-

لقد عملت إسرائيل على توثيق علاقاتها مع تركيا منذ اغتصاب ارض فلسطين، حيث ترى إسرائيل في تركيا ميزات كثير تجعلها قريبا منها ومن توجهاتها الإستراتيجية، فقد أقامت إسرائيل علاقات في مختلف المجالات السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية ... الخ، حتى وصلت الى أقامت شراكة إستراتيجية بعيدة المدى مع تركيا، خصوصا وان هذه الأهداف تتلاقى مع الأهداف والتوجهات الأمريكية في المنطقة، حيث دعمت أميركا هذا التقارب وسعت الى تطويره بمختلف الوسائل.

1- محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مرجع سابق، ص 268- 269.

2- عايدة سري الدين، دول المثلث، مرجع سابق، ص 344.

3- محمد نور الدين، العلاقات التركية – الإسرائيلية: زراعة وسياحة وأكراد، شؤون تركيا، عدد9، خريف، 1993، ص16.

ووفقا لذلك أثمرت الجهود الإسرائيلية – التركية خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي، عن تطورات جذرية في مختلف العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية، حيث شهدت هذه الفترة انطلاقة جديدة في حجم ونوعية العلاقة بينهما، والذي تجسد بعقد مجموعة من الاتفاقيات وعلى مختلف الصعد والقطاعات، ففي المجال الأول رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين الى مستوى السفراء عام 1991. ثم استتبع هذا التطور جميع القطاعات والمجالات، والتي يمكن تناولها في النقاط التالية:-

1. المجال الأمني والعسكري:-

ففي **مجال الأمن القومي الإسرائيلي:** فإسرائيل تنظر الى تركيا بوصفها إحدى الدول المهمة التي تحيط بالدول العربية، ومن الممكن توظيف هذه العلاقة في صراعها مع العرب، بما يخدم مصالحها الإستراتيجية في المنطقة، مستغلة ارتباط تركيا بالغرب، كونها عضوا في حلف شمال الأطلسي[1].

وقد نجحت إسرائيل عام 1990 بالحصول على موافقة تركيا لإنشاء محطات للتجسس الأمني والاستخباري على الدول المجاورة وبخاصة العراق وسوريا وإيران[2]. وفي أثناء أزمة الخليج عام 1991، سمحت تركيا للطائرات الإسرائيلية باستخدام مطاراتها العسكرية لأغراض التجسس على العراق[3].

كما أتاح **الاتفاق العسكري** الذي وقع في شباط 1996، للطائرات الإسرائيلية بالتحليق في أجواء تركيا، وكذلك إجراء تدريبات ومناورات جوية مشتركة، وقد أتاحت تلك المناورات المجال إمام الطيارين الإسرائيليين، من استخدام مناطق وحقول تدريبية مختلفة وواسعة لم تكن متاحة لهم في إسرائيل، فمنحتهم فرصة التدريب على

1- عوني عبد الرحمن السبعاوي وعبد الجبار مصطفى النعيمي، العلاقات الخليجية – التركية معطيات الواقع وأفاق المستقبل، دراسات إستراتيجية، العدد43، ط1، 2000، تصدر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ص17.

2- اوري لوبراني ، مرجع سابق، ص 11- 21 .

3- وصال نجيب العزاوي " أبعاد التعاون العسكري التركي – الإسرائيلي ، دراسة في الدوافع والأهداف " ، دراسات إستراتيجية (بغداد) ، عدد 5 ، 1998م ، ص 259- 260 .

أهداف مستقبلية، كمهمات محتملة ضد إيران وسوريا لتشابه أجوائهما مع الأجواء التركية.

كما فتحت العلاقة مع تركيا أسواق جديدة **للمنتجات العسكرية الإسرائيلية**: فقد استقطبت السوق التركية نسبة كبيرة من صادرات الأسلحة الإسرائيلية خصوصا في ظل التحالف العسكري والاستراتيجي بين الدولتين، فقد شهد النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي نموا في استثمارات الصناعات العسكرية الإسرائيلية من جراء صفقاتها مع تركيا، ففي أواخر عام 1995، فازت (شركة تاعا) بعقد لترميم 54 طائرة فانتوم تابعة لسلاح الجو التركي، بقيمة قدرت بنحو 632 مليون دولار، لقد كانت هذه الصفقة واحدة من صفقات شملها عشرون اتفاق تعاون عقدت خلال عامي 1995و1996 بين البلدين في مجالات إستراتيجية وعسكرية، وتوالت الاتفاقات لاحقا، فوقعت (شركة رفائيل) عقدا لتزويد الجيش التركي بصواريخ بوباي بنحو 500 مليون دولار. وفي عام 2000 فازت إسرائيل بمناقصة لتحسين دبابات تركية من نوع باتون M60A يتراوح عددها بين 160- 200 دبابة، بقيمة تتراوح بين 170- 400 مليون دولار[1]. ويقدر العالم الإسرائيلي إفرايم إنبار بأن إجمالي مبيعات الأسلحة الإسرائيلية لتركيا في الفترة بين عامي 2000 و2004 قد تجاوز المليار دولار[2].

2. **المجال الاقتصادي والتجاري:-**

ففي المجال الاقتصادي: أتاح اتفاق التجارة الحرة الذي وقع بين البلدين في آذار 1996، لشركات المنسوجات والملابس الخاصة الإسرائيلية إنشاء مشروعات مشتركة مع تركيا، لكسب مزايا تفضيلية مثل استغلال انخفاض تكلفة العمل في تركيا وهو الأمر الذي يضمن لإسرائيل الوصول الى تغطية حصتها في السوق الأمريكية من هذه المنتجات والتي تقدر بمليار دولار، وقد تم بالفعل إنشاء مصنع تركي- إسرائيلي- أردني مشترك لإنتاج المنسوجات القطنية في مدينة الحسين

1- ابراهيم عبد الكريم، مرجع سابق، ص 159- 160.

2- جراهام فولر، مرجع سابق، ص164.

الصناعية في الاردن، بتكلفة 160 مليون دولار وأخذت المنتجات طريقها الى الأسواق الأمريكية منذ أيلول 1999. وكذلك استفادت إسرائيل من تركيا، ففي إطار سياسة إسرائيل للاستغناء عن العمالة العربية الفلسطينية فقد استعانت إسرائيل بالعمال الأتراك[1]، حتى لا تصبح القوة العاملة الفلسطينية، العنصر الأساسي في سوق يد العمل الإسرائيلي، والذي يمكن ان يشكل قوة فيما بعد يهدد انسياب الإنتاج الإسرائيلي، في حال إضراب العمال او أثارتهم للشغب، او الاعتصام، كنتاج لافرازات الصراع العربي – الإسرائيلي.

كذلك امتد التعاون الإسرائيلي مع تركيا الى المناطق التركية التي كانت في الاتحاد السوفيتي السابق، حيث رأت إسرائيل في تركيا جسرا ثمينا الى هذه المنطقة في إعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي، ومن ثم قامت تركيا بتسهيل دخول إسرائيل الى تلك المنطقة، وتنقل إسرائيل الى المنطقة ثمار علاقتها الوثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة الى خبرتها الفنية، وقد وقعت واشنطن وتركيا وإسرائيل اتفاقية عام 1994 لتدشين مشروع زراعي مشترك في أوزبكستان وتركمانستان، وتبقى لدى إسرائيل رغبة في إمكانات تركيا لنقل الطاقة من القوقاز واسيا الوسطى لاستعمالها في إسرائيل. ويعتبر تنفيذ خط أنابيب نفط باكو – جيهان من أذربيجان الى تركيا خطوة أولى في هذا الاتجاه[2]. والذي تعول إسرائيل بان تتبعه الخطوة الثانية بمد خط أنابيب من تركيا الى إسرائيل، عبر جيهان الى ميناء عسقلان الإسرائيلي.

فإسرائيل ترى في تركيا جسرا للعبور الى المنطقة الإسلامية التي تمتد من البحر الأسود حتى الصين، ومن الخليج العربي حتى جزر اندونيسيا، كما تراها أيضا قوة مؤثرة في خطوط تدفق النفط في المنطقة، الى جانب كونها مركزا للعلاقات الثقافية والتجارية مع دول أسيا الوسطى، بالإضافة الى سيطرتها على منابع نهري دجلة والفرات[3].

1- النجار وآخرون، مرجع سابق، ص 515.

2- جراهام فولر، المرجع السابق، ص166.

3- هدى درويش، ج2، مرجع سابق، ص 127.

كما استفادة إسرائيل من تركيا، بسبب موقعها الجغرافي وأهميتها التاريخية، كممر لليهود الذين نزحوا الى إسرائيل، حيث اختار اليهود الهاربون من إيران وبلغاريا والعراق وسوريا، تركيا كمحطة لهم للسفر الى إسرائيل، كما أصبحت تركيا أكثر أهمية بالنسبة ليهود الاتحاد السوفيتي سابقا وبعض إنحاء أوروبا الشرقية، الذين غادروا الى إسرائيل، حيث نجحت إسرائيل في استغلال علاقتها بتركيا لتجعل منها محطة ينتقل منها اليهود الى إسرائيل[1].

وفي مجال السياحة: أدت الاتفاقيات التي عقدتها إسرائيل مع تركيا، الى رفع معدل السياحة، حيث زاد عدد السياح الأتراك الذين قصدوا إسرائيل عام 1994 الى أكثر من (15) الف سائح تركي، فإسرائيل تدرك جيدا ان تركيا ذات العدد السكاني الكبير والمسلم، تمثل القدس لهم من أهم الأماكن الدينية، ولذلك عملت إسرائيل على عقد الاتفاقيات من اجل تنمية مجال السياحة مع تركيا وخصوصا السياحة الدينية والتي تمثل لها موردا اقتصاديا مهما[2].

هذه ابرز نتائج اثار العلاقات التركية – الإسرائيلية البينية على المصالح إسرائيل، والتي نرى انها كانت تصب جميعها في خدمت المشروع الصهيوني في المنطقة.

الفقرة الثانية: أثار العلاقات البينية على علاقات الطرفين الإقليمية والدولية :-

ان العلاقات البينية بين تركيا وإسرائيل لا بد ان يكون لها انعكاسات وأثار إقليمية ودولية، على علاقات ومصالح الطرفين في النطاق الإقليمي والدولي.

ومن اجل معرفة أثار هذه العلاقة فقد قسمنا هذه الفقرة الى نقطتين، وكما يلي:-

أولا: أثار العلاقات على الوضع الإقليمي والدولي لتركيا.

ثانيا: أثار العلاقات على الوضع الإقليمي والدولي لإسرائيل.

1- فليب روبنس، مرجع سابق، ص 105.

2- انظر: محمد نور الدين، العلاقات التركية – الإسرائيلية: زراعة وسياحة وأكراد، مرجع سابق، ص16.

أولا : أثار العلاقات على الوضع الإقليمي و الدولي لتركيا :-

أدركت تركيا ان النظام الشرق أوسطي الجديد – الذي سيتبلور بعد تفكك الاتحاد السوفيتي - هو نظام محكوم بالغلبة الإسرائيلية كونه امتدادا للنظام العالمي الجديد المحكوم بالغلبة الأميركية. وبالتالي فأن حجم الدور التركي في النظام الشرق أوسطي الجديد محكوم الى حد بعيد بالإستراتيجية الأميركية - الإسرائيلية[1].

وعلى اثر ذلك أخذت العلاقات التركية – الإسرائيلية تسلك طريق الشراكة الإستراتيجية، والتي رسمت داخل إطار الاتفاق العسكري الذي عقد في شباط 1996، فقد عد هذا الاتفاق واحد من اخطر الاتفاقات التي عقدت في إطار إعادة ترتيب أوضاع المنطقة العربية من خلال أطروحة "النظام الشرق أوسطي" على نحو يضمن لتركيا دورا إقليميا بارزا ومؤثرا في المنطقة بما يخدم مصالحها وأهدافها إقليميا ودوليا[2].

غير ان هذا الدور وهذه العلاقة مع إسرائيل كان لها أثار كبير على وضع تركيا الإقليمي والدولي، والذي يمكن لنا حصره في دائرة النقاط التالية:-

1. الدائرة الإسلامية والعربية:-

ففي اطار الدائرة الإسلامية والعربية، فقد شكلت هذه العلاقة – العلاقات التركية الإسرائيلية- إساءة كبرى لعلاقات تركيا مع دول كبيرة ومجاورة وأساسية لها هي سوريا والعراق وإيران، وهذه الدول لها حدود طويلة ومصالح متشابكة وضخمة مع تركيا وبما لا يقاس بمصالح تركيا مع إسرائيل. وفي اقل تقدير اذا كانت تركيا ترغب في علاقات جيدة مع إسرائيل فلا ينبغي ان توجه هذه العلاقة بما يسيء ويهدد الأمن الإقليمي للدول الأخرى الفاعلة في المنطقة[3].

1- محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مرجع سابق، ص 238.

2- ثامر كمال محمد و نبيل محمد سليم، مرجع سابق، ص 55.

3- عايدة سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، مرجع سابق، ص217- 218.

فقد اهتمت **إيران:** بالعلاقات التركية – الإسرائيلية، لكونها ترى ان مثل هذه العلاقات تستهدفها، ومن شأنها أن تشكل خطراً عليها. فقد أعلنت شجبها لتلك العلاقة[1]. كما عدت كل من سوريا ولبنان ان قيام تركيا علاقات تحالف إستراتيجية مع إسرائيل، في الوقت الذي تحتل فيه الأخيرة هضبة الجولان وجنوب لبنان، يعني دعماً غير مباشر للاحتلال الإسرائيلي لهاتين المنطقتين، وهو ما أثار الحساسيات وضاعف من التوترات والعداوات بين تركيا وكل من سوريا ولبنان[2].

وأكدت وزارة الخارجية **السورية**: خطورة " الاتفاق الاستراتيجي لعام 1996 " على دول الجوار وعلى الأمن القومي العربي وأمن الدول الإسلامية، وأن توقيعه من شأنه أن يزيد حدة التوتر في المنطقة ويتناقض مع الجهود الدولية من أجل إقامة السلام العادل والشامل[3].

ووصف **العراق:** العلاقات التركية – الإسرائيلية بشكلها الذي اخذ طابع التحالف الاستراتيجي لعام 1996، بالعمل الاستفزازي ضد الأمة العربية، وإنها لا تساعد في استقرار منطقة الشرق الأوسط، غير ان موقفه لم يتعدَّ التنديد والشجب من خلال التصريحات الإعلامية، ويبرر سبب ضعف الموقف العراقي، للمشاكل الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية التي كان يعاني منها في تلك الفترة بسبب الحصار الذي كان مفروضا عليه[4].

اما من منظور **دول الخليج العربي:** فقد اعتبرت ان للتحالف انعكاسات خطيرة على امن المنطقة، فالتعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة الأميركية، سوف يخلق بيئة تتصف بالتوتر، وسوف يخل بتوازنات المنطقة، وسينقل

---

1 -http://sh.rewayat2.com/public/Web/5965/014.htm وقت المشاهدة 2010- 08- 10

2- محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مرجع سابق، ص217.

3- غازي حسين، مرجع سابق، ص 140.

4- جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 242- 243.

العلاقات الحساسة بين تركيا وإيران، الى مراحل جديدة. وان مثل هذا الوضع سيؤثر سلبيا في امن واستقرار الخليج العربي[1].

اما موقف **منظمة المؤتمر الإسلامي:** من العلاقات التركية – الإسرائيلية، فخلال مؤتمر القمة الذي عقد في طهران خلال شهر كانون الأول 1997، والذي شاركت فيه معظم الدول الإسلامية، تجسد موقفها في البيان الختامي للمؤتمر، والذي إدانة تركيا، حتى ان الوفد التركي الذي ترأسه الرئيس سليمان دميرل قد تعرض لانتقادات شديدة، ولم يستطع الاستمرار في المؤتمر إلى نهايته[2].

اما **جامعة الدول العربية:** فقد أولت موضوع العلاقات العسكرية الإسرائيلية - التركية عناية الخاصة، منذ ان بدأت تلك العلاقة تتخذ ابعاداً جديدة، وبخاصة بعد التوقيع على الاتفاقية العسكرية والأمنية في شباط 1996، وعلى أثر ذلك أدانت الجامعة الاتفاقية باعتبارها تهديداً للدول العربية وخصوصاً المجاورة لتركيا[3]. كما أعربت عن قلقها من هذا الاتفاق واصفةً إياه بأنه "حلف عدواني جديد".

اما **الموقف المصري:** فقد جاء على لسان أسامة ألباز مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية الذي وصف الاتفاق بأنه:" يشكل عدم توازن في العلاقة في المنطقة مما يؤدي الى عدم الاستقرار الذي يؤدي الى وجود مناخ لنزاعات مسلحة في المستقبل".

ونتيجة لذلك فقد ألحقت علاقة تركيا بإسرائيل، ضرراً بالغاً في علاقاتها بالعالم العربي، غير ان هذه السياسة يعتبرها الأتراك تسير في سياق المصالح الحيوية لتركيا، والتي يقصر العرب عن قراءتها بصورة موضوعية[4].

1- احمد شكارة، إيران والعراق وتركيا: لأثر الاستراتيجي في الخليج العربي، سلسلة محاضرات الإمارات 75، ط1، إصدارات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2003، ص 23- 24.

2 -http://sh.rewayat2.com/public/Web/5965/014.htm وقت المشاهدة 2010-08- 10

3 -John king , " Turkey and Israel ", Middle East International , No. 524, 26 April 1996, P. 11.

4- محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مرجع سابق، ص 279.

2. الدائرة الغربية والمسيحية:-

اما في إطار الدائرة الغربية، فقد تركت التحسينات اللافتة في العلاقات التركية – الإسرائيلية انطباعا قويا بأن المؤسسة العسكرية التركية تكاد تتولى المسؤولية الكاملة عن هذه السياسة. وهذه السياسة التي تلقى تشجيعا من واشنطن، أضرت بصورة تركيا في الشرق الأوسط بالإيحاء بأنها غدت جزءا من المحور الاستراتيجي الأمريكي – الإسرائيلي، ودلت على هيمنة العسكريين على صناع القرار المدنيين، وهذه علامة سلبية في سعي تركيا للانضمام الى عضوية الاتحاد الأوروبي، فقد كان التصور الدولي عن العلاقة بين تركيا وإسرائيل - رغم العدد الكبير لعناصرها المدنيين – أنها تمثل هيمنة العسكريين في تحديد السياسات، وهي صفة اعتبرت غير مرغوبة في الديمقراطية التركية، وفي عملية الإصلاح، وفي طموحات الانضمام للاتحاد الأوروبي[1].

وكذلك من ضمن النتائج التي افرزها التحالف التركي – الإسرائيلي انه اخل بتوازن الأمن القومي وخصوصا لدول المحيط التركي، وعلى اثر ذلك سارعت اليونان في خريف 1995 الى تجديد توقيع اتفاق سري مع سوريا، كان قد ابرم سابقا في عام 1985، والذي يسمح للطائرات اليونانية باستخدام المجال الجوي السوري في حال نشوب حرب بين تركيا واليونان، وقد وصف الشرع وزير خارجية سوريا هذا الاتفاق بأنه " واسع جدا "[2].

ورغم كل هذه الآثار غير الايجابية على مصالح وعلاقات تركية الإقليمية والدولية، والتي كانت نتيجة لعلاقاتها مع إسرائيل، الا ان تركيا سعت الى المحافظة على هذه العلاقات وتطويرها، لان تركيا ترى ان دورها وموقعها في الإستراتيجية الغربية اخذ بالتراجع مع انتهاء الحرب الباردة، وهذا ما جعلها تسعى الى إعادة بناء موضع جديد لها في الساحة الدولية، ومن خلال بوابة علاقاتها الإستراتيجية بإسرائيل.

فهناك قضايا جديدة نشأت في المنطقة تعتبر اشد خطرا بالنسبة للدولة التركية،

1- جراهام فولر، مرجع سابق، ص167.

2- محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، المرجع السابق، ص 279.

تتطلب منها إعادة صياغة إستراتيجية جديد للتعامل معها، منها المياه وتكاثر الأسلحة الحديثة غير التقليدية والصورايخ ذات المدى البعيد والمتوسط، وتغيير مهمة حلف الناتو، وتردد الأسرة الأوروبية في قبول تركيا، كل هذه القضايا تضغط على تركيا بأن تصبح عضوا أكثر اندماجا بنظام الشرق الأوسط، وهو ما يجعلها تعيد صياغة سياستها الخارجية بدول المنطقة وخصوصا بإسرائيل[1].

فخلال سني الحرب الباردة كان تزاوج المصالح الأوروبية والأمريكية في العلاقات مع تركيا، أقوى مما هي عليه منذ التغيرات التي شهدتها الساحة السياسية الدولية أوائل عقد التسعينيات من القرن الماضي، فأخذت أميركا تنظر الى تركيا على اعتبارها إحدى أدوات احتواء إيران والعراق، وتدعيم عملية السلام المحتضرة في الشرق الأوسط عن طريق توسيع التعاون التركي – الإسرائيلي، ومراوغة روسيا وإيران والالتفاف حولهما في عملية إيصال الكميات الكبيرة من ثروات آسيا الوسطى الى الأسواق، اما بالنسبة الى الأوروبيين فان العلاقات مع تركيا حافظت على قيمتها، لكنها بقيت محددة بعبارات اعم واقل دقة، مثل اضطلاع البلد بوظيفة الجسر مع العالم الإسلامي او مع آسيا الوسطى، او مهمة الحاجز المانع ضد تقدم الأصولية الإسلامية المهددة[2].

وعلى اثر هذه التغيرات جاء الموقف السياسي والاقتصادي والعسكري التركي منذ تسعينيات القرن الماضي، معبرا عن توافق كبير للإرادة السياسية التركية مع إرادة الولايات المتحدة الأميركية والكيان الإسرائيلي ومنسجما مع خططهما في توجيه ضربة عسكرية ضد العراق. فقد وفرت حرب الخليج الثانية عام 1991 الفرصة لتركيا لكي تثبت نفسها باعتبار ان وجودها الاستراتيجي مهم في الدفاع عن مصالح الغرب في الشرق الأوسط. فقد اعتبر النظام السياسي التركي حرب الخليج

1- فليب روبنس، مرجع سابق، ص 138.

2- هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد التحدي الماثل امام كل من أوروبا والولايات المتحدة، تعريب فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، ط1، الرياض، 2001، ص376- 377.

فرصة لاستعراض أهمية تركيا الإقليمية أمام الولايات المتحدة الأميركية، وضمان موقع مؤثر لأنقرة في منطقة الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. والواقع ان الدور الذي قامت به تركيا خلال حرب الخليج الثانية لم يكن سوى فصل من دور كبير واعم، آلت على نفسها الاضطلاع به جريا وراء البحث عن تعويض دورها في الجناح الجنوبي لحلف شمال الأطلسي، الذي تراجع وانحسر مع تراجع دور الاتحاد السوفيتي السابق وانحسار خطر التهديد الشيوعي[1].

وقد كانت العلاقات الكبيرة مع إسرائيل إحدى أدوات أنقرة لإبراز دورها الجديد، رغم كل الآثار التي خلفتها هذه العلاقات على مصالحها وعلاقاتها الإقليمية والدولية.

ولذلك فنحن نرى ان العلاقات التركية – الإسرائيلية ليست مجرد مصلحة او طموحاً تركياً محدوداً، بقدر ما تراه أنقرة اداة ضغط فاعلة يمكن من خلاله ان تكون حجراً أساسياً في بناء النظام الإقليمي الجديد، فتركيا التي لم تقبلها أوروبا أوروبية، ترى أنها دولة محورية بالنسبة الى واشنطن وإنها قادرة على الاضطلاع بدور مهم ومؤثر في المنطقة نظرا لموقعها الجغرافي - كجارة لإيران وسوريا - ولوزنها الديمغرافي، إضافة الى أنها تمثل بالنسبة الى الغرب النموذج الأفضل للإسلام الذي يمكنه التعامل معه، وكل هذا يجعل علاقتها واتفاقها مع إسرائيل إعلاناً لعودتها ولحضورها في شؤون المنطقة من جديد، كما يرى ذلك القادة الأتراك[2].

ثانيا : أثار العلاقات على الوضع الإقليمي و الدولي لإسرائيل :-

ان أي علاقات تكون بحجم العلاقات التركية - الإسرائيلية، وبحجم وثقل وتأثير كل من تركيا وإسرائيل وفي منطقة كمنطقة - الشرق الأوسط - لابد ان

1- ثامر كمال محمد و نبيل محمد سليم، العلاقات التركية – الأمريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة، دراسات إستراتيجية، العدد 95، ط1، تصدر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2004، ص 50- 52.

2- عايدة سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، مرجع سابق، ص218.

تكون لهذه العلاقات مفاعيل وانعكاسات كبيرة وخطيرة على المنطقة. وعلى اثر ذلك كانت هناك انعكاسات وأثار على وضع إسرائيل الإقليمي والدولي، خصوصا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وهو ما نقف عليه من خلال الدوائر الآتية:-

1. الدائرة الغربية والمسيحية:-

لقد دعمت **الولايات المتحدة الأميركية**: تطور العلاقات الإستراتيجية بين تركيا وإسرائيل، وعدته امتداداً لسياساتها الإقليمية، خصوصا وانها اتبعت إستراتيجية الحزم مع إيران وروسيا، وتسعى لإجهاض الأنشطة الاقتصادية لإيران مع الدول التي استقلت في آسيا الوسطى، ويمثل تعاون تركيا مع إسرائيل فرصة لتغلغل إسرائيل عبر تركيا التي المرتبطة بعلاقات قوية مع هذه الدول، لتوازن النفوذ الإيراني والروسي هنا[1].

كما يوفر هذا المنظور الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية آلية فاعلية لخدمة مصالحها وأهدافها، من خلال علاقات التحالف التي تربطها بتركيا وإسرائيل، فأميركا تعتبر الراعي والمحفز الرئيسي في قيام العلاقات بين تركيا وإسرائيل. فهي ترى ان مصلحتها من هذه العلاقات ستكون ابعد من مجرد تشكيل قوة ردع ثلاثية في مواجهة سوريا وإيران والعراق، وإنما قد تشمل أيضا التدخل مستقبلا في أي أزمة قد تنشب في منطقة الخليج العربي[2].

وما من شك في ان العلاقات الإستراتيجية بين أنقرة وتل أبيب تعتبر تقدما إسرائيليا نحو النظام الشرق أوسطي الجديد الذي تحاول واشنطن بلورة ملامحه، ووضع ركائزه الاقتصادية والأمنية. والذي يمر في بعض جوانبه عبر محاربة الأصولية والقوى الرافضة له، وفي مقدمتها إيران وسوريا[3].

---

1 -http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Printable&id=1609&lang وقت المشاهدة، 2010- 8- 1.

2- السبعاوي، مرجع سابق، ص 17- 18.

3- محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مرجع سابق، ص 279.

لكن تخشى بعض الدول الأوروبية وخصوصا اليونان وأرمينيا من مسار تطور العلاقات التركية - الإسرائيلية والتي بلغت مستوى الشراكة الإستراتيجية، كما تخشى هذه الدول من البعد الإسرائيلي والأمريكي في السياسة الخارجية التركية. فاليونان وأرمينيا تبديان قلقهما إزاء الاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي وقلقهما ينبع بالدرجة الأولى من خلافاتهما مع تركيا بشأن عدة قضايا مزمنة[1].

فقد عبرت **اليونان**: عن انزعاجها الشديد من التحالف التركي – الإسرائيلي ووصفه وزير الخارجية اليوناني في أوائل عام 1998، بأنه (تحالف بين الأوغاد) و(تنظيم إجرامي)، كما احتجت على المناورات البحرية الثلاثية بين تل أبيب وواشنطن وأنقرة، التي جرت في أوائل عام 1998، وقامت اليونان بالفعل بإلغاء مناورات بحرية مشتركة كان من المقرر ان تجري في نفس الفترة مع إسرائيل، وذلك طبقا لمذكرة التفاهم الأمني بين اليونان وإسرائيل التي تم التوصل إليها في نهاية عام 1994. وأكثر من ذلك فقد ألغت زيارة كانت مقررة لوزير الدفاع الإسرائيلي في عام 1997 لليونان، كما احتجت اليونان وقبرص[2] على تعاون أنقرة وتل أبيب في مجال التكنولوجيا

1- خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، اتحاد الكتاب العربي، دمشق، 1999، ص67- 68.

2- يمكننا الاشارة هنا الى ان إسرائيل نجحت في ما بعد في توسيع نطاق ساحة مناورتها في ما يتعلق بالمسائل الامنية، ففيما كانت إسرائيل تجري مباحثات للتعاون الامني مع تركيا، كانت في الوقت نفسه تعرض على قبرص اليونانية بيعها طائرات تجسس تعمل بالتحكم عن بعد، وحاملات جنود مصفحة، وانظمة اتصالات إلكترونية، ومن اللافت للنظر هنا ان إسرائيل تحتل المرتبة الثانية من حيث توريد السلاح لقبرص اليونانية، بعد روسيا وفرنسا. وبذلك نجد ان علاقات إسرائيل مع قبرص اليونانية قد شهدت تطورا ايجابيا واضحا، توسعت الى مجال يشمل تجارة السلاح، فقد سعى المسؤولون الاسرائيليون الى إدارة علاقة إسرائيل – تركيا؛ واسرائيل – قبرص اليونانية – اليونان، عبر خطين مستقلين عن بعضهما البعض، على اعتبار ان هذا النهج يمثل خيارا صائبا لهم، وهو خيار يمكن تفهمه بالنسبة للاسرائيليين الذين يدركون ان اليونان وقبرص اليونانية هما رأس الاتحاد الاوروبي المتجه نحو منطقة شرق المتوسط، ويتمتعان بمرونة تمكنهما من متابعة التأثير الاقليمي المتبادل وإدارته. انظر: احمد داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي، مرجع سابق، ص459- 461.

المضادة للصورايخ[1].

لكن في نفس الوقت وجدت **الدول الأوروبية**: في هذا التحالف التركي – الإسرائيلي، قيمة إستراتيجية كبيرة، لأمنها ولسياستها في المنطقة، فقد أعطى التحالف العسكري 1996، امتيازًا لإسرائيل للحضور في الحدود الإيرانية، وهيأت المجال للحصول على معلومات أمنية عن هذا النظام، الذي تعتبره أوروبا مصدر الإسلام الراديكالي المهدد لمصالحها وأمنها وثقافتها.

وبذلك يمكن ان يوصف التأثير في الدائرة الغربية بالايجابي بأقل تقدير لمصالح إسرائيل، رغم بعض الاعتراضات غير المباشرة من بعض الدول الأوروبية، كاليونان وأرمينيا، والتي نجحت إسرائيل في تخطيها في ما بعد.

2. دائرة آسيا الوسطى:-

لقد كان للعلاقات التركية - الإسرائيلية أثار ايجابية كبيرة في تطور علاقات إسرائيل مع هذه الدول، حيث تتفق وجهتا النظر الإسرائيلية والتركية على وجود فراغ في آسيا الوسطى، ولذلك سعت إسرائيل عبر المحاولات الدبلوماسية للنفاذ الى دول منطقتي القوقاز واسيا الوسطى، عبر البوابة التركية، فتركيا لها علاقات مؤثرة مع هذه الدول، كما ان تركيا لا ترى ثمة تناقضا في هذا التوجه مع مصالحها الإستراتيجية هناك، بل على العكس من ذلك عدت هذا التوجه بمثابة خلق نوع من التوازن أمام التوجه الروسي والإيراني في هذه المنطقة، لذلك عملت على تقريب إسرائيل من هذه الدول[2].

فقد استطاعت إسرائيل ان تدخل مباشرة الى عمق آسيا الوسطى، وتقيم علاقات دبلوماسية مع اغلب دولها، من خلال علاقاتها مع تركيا المتعددة الجوانب، فقد افادتها هذه العلاقات كثيرا في فتح الطريق الى العمق الأسيوي، وكون تركيا تمتلك علاقات قوية مع هذه الدول، فقد نجحت إسرائيل من إقامة علاقات وخصوصا مع كازاخستان التي تمتلك ما يقارب ربع احتياطي العالم من اليورانيوم الخام، حيث

1- النجار، وآخرون، مرجع سابق، ص 492.

2- السبعاوي، مرجع سابق، ص 20.

تنظر إسرائيل الى هذه الثروات على اعتبارها مصدر تهديد في ظل وجود دول وتيارات إسلامية معادية لها في تلك المنطقة، فسعت مباشرة إلى شراء مجمع لمعالجة اليورانيوم في كازاخستان والذي يعتبر من أكبر مجمعات اليورانيوم في العالم[1]. وبذلك تكون إسرائيل قد استخدمت علاقتها مع تركيا كجسر تعبر فوقه الى جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة[2].

3. الدائرة الإسلامية والعربية:-

أضحى مسار العلاقات التركية – الإسرائيلية، مسارا سلبيا على الأمن القومي الإسلامي بشكل عام والأمن القومي العربي بشكل خاص، فقد كان لهذه العلاقات انعكاسات مهمة وخطيرة، جراء الوضع الإسرائيلي الجديد والمتفوق في المنطقة.

ففي ظل المعطيات الإقليمية والدولية، عد اتفاق التعاون العسكري التركي – الإسرائيلي، من أهم الاتفاقيات التي عقدت، والتي تؤثر في إطار ترتيب أوضاع المنطقة العربية، من خلال مشروع "النظام الشرق أوسطي"، حيث يتيح لإسرائيل هامشا اكبر من المناورة والضغط على الدول العربية المشاركة في عملية السلام، وفي فرض هيمنتها على المنطقة[3].

فالحلف الجديد يزيد من قوة إسرائيل ويعطيها عمقاً استراتيجياً ويعزز هيمنتها على دول المنطقة. وانطلاقاً من أخطار الحلف على الأمن والاستقرار والازدهار في المنطقة دانت القمة العربية وقمة طهران الإسلامية وقمة عدم الانحياز في عام 1998 في جنوب أفريقيا التحالف العسكري التركي- الإسرائيلي واعتبروه مصدراً لعدم

---

1 -http://www.palestine-info.info/arabic/shoonalkaian/kamos/derasat/derasat5.htm. وقت المشاهدة2010- 8 - 1

2- هدى درويش، ج2، مرجع سابق، ص 157- 159.

3- السبعاوي، مرجع سابق، ص 17- 18. ثامر كمال محمد و نبيل محمد سليم، مرجع سابق، ص 55.

الاستقرار في المنطقة[1].

كما اعتبرت **سوريا**: هذا الاتفاق خطر على الأمن القومي العربي وعملت على حشد دعم عربي ضده، كما عملت على توطيد علاقاتها مع إيران وبدرجة أقل مع اليونان وأرمينيا كخطوات "كابحة" أو "موازنة" لتطور التحالف التركي الإسرائيلي[2].

حتى أن **مصر**: قد تأثرت في لعبة توازن القوى الناشئة هذه، فاقتربت أكثر فأكثر من سورية والمملكة العربية السعودية. لكن إسرائيل لا تعول كثيرا من تطور هذه العلاقات " العلاقات العربية – العربية " فهي ترى ان الدول العربية فشلت في الماضي في محاولاتها العديدة من أجل تشكيل تحالف ضدها، فهنالك العديد من العوائق والمشاكل تمنع مثل هذا التحالف، خاصة بعد انقسام العالم العربي في أعقاب غزو صدام حسين لدولة الكويت، فهي وحتى تركيا لا تقيم وزناً لتهديد آتٍ من "كتلة عربية"[3].

فإيران: تعتبر الاتفاق العسكري التركي- الإسرائيلي تهديداً لأمنها، خاصة وأن الاتفاق يفتح المجال الجوي التركي أمام السلاح الجوي الإسرائيلي مما يعني إمكان إسرائيل القيام بتوجيه ضربة عسكرية لإيران ومنشآتها العسكرية ولم يستبعد عدد من المسئولين الإسرائيليين القيام بمثل هذه الضربات ضد إيران على غرار ما فعلته إسرائيل ضد العراق عندما ضربت المفاعل النووي العراقي[4].

وبذلك يتضح لنا من المعطيات السابقة ان تطور العلاقات التركية – الإسرائيلية، قد أعاد صياغة خريطة المنطقة من جديد عبر تقارب وتحالف دول المنطقة من اجل موازنة الوضع الجديد الذي عد تفوقا كبير لكل من إسرائيل وتركيا في المنطقة، فقد تلاقت سوريا مع كل من اليونان وأرمينيا، كما سجل هنا تلاقي مميز بين

1- غازي حسين، مرجع سابق، ، ص 143.
2- خورشيد حسين دلي، مرجع سابق، ص67
3- دوف واكسمان، مرجع سابق، ص 54.
4- خورشيد حسين دلي، المرجع السابق، ص67- 68.

سوريا ومصر (رغم انه لم يدم طويلا بسبب المتغيرات الإقليمية)، في مسعى لخلق نوع من التوازن، مقابل التحالف التركي – الإسرائيلي.

غير ان كل هذه الإحداث والمتغيرات تجعل وضع إسرائيل الدولي والإقليمي في موضع جديد، ومن الملاحظة انه لصالح إسرائيل، لاسيما في موضع الصراع العربي – الإسرائيلي، خصوصا في ظل رعاية الولايات المتحدة لهذا التحالف ودعمه، مقابل بقاء حالة الانقسام العربي، غير ان هذا الوضع يتطلب من الدول العربية المزيد من الوحدة والتضامن، ورفع مستوى الجهوزية لقواتها العسكرية.

الفقرة الثالثة: تقييم العلاقات البينية للطرفين:-

تعرضت ثوابت السياسة الخارجية التركية للاهتزاز على مختلف المستويات، على اثر انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج وعملية التسوية السلمية العربية- الإسرائيلية، فبعد أن حسمت تركيا خيارها الاستراتيجي لصالح الارتباط بالغرب وانكفأت عن أي توجه للارتباط بالدائرة الحضارية الإسلامية. عادت تركيا من جديد واكتشفت أنها ليست دولة أوروبية فقط بل دولة شرق أوسطية وآسيوية وبلقانية وقفقاسية، وبدت لها خريطة تركية جديدة تمتد من البحر الأدرياتيكي إلى حدود الصين، ومع هذه التحولات شهدت تركيا تغييرات سياسية في الداخل تجسدت في وصول التيار الإسلامي ممثلاً بحزب الرفاه "الفضيلة لاحقاً" إلى الواجهة السياسية التركية. وقد أضحى هذا التيار عاملاً مهماً في صياغة السياسة الخارجية التركية.

ومع هذه المتغيرات وجدت تركيا نفسها أمام ضرورة أعادت تقييم لسياستها الخارجية، وكذلك إسرائيل فهي ترى أنها ليست بعيدة عن هذه المتغيرات، وتجد من الضروري أعادت تقييم لدورها وموضعها في ظل هذه المتغيرات.

ولذلك خصصنا هذه الفقرة لتقييم العلاقات البينية للطرفين وتحليلها:-

أولا: التقييم التركي للعلاقة:-

لم يكن اندفاع تركيا لإقامة علاقات مع إسرائيل شيئاً طبيعيا في مجال العلاقات الدولية، وذلك لخصوصية إسرائيل ونشأتها، فقد كانت هناك مجموعة عوامل وأهداف سبق ذكرها، وجدت تركيا انه يمكن تحقيقها من خلال التقرب من إسرائيل، وإقامة علاقات معها، وقد جاء الوقت لتقييم هذه العلاقات، نظرا لمجموعة من العوامل والمتغيرات التي جعلت تركيا ترى نفسها أنها أمام دور جديد وموقع جديد، يتطلب منها إعادة نظر في هذه العلاقة وتقييمها. ومما لا شك فيه ان أي عمل لا بد ان يشتمل على نتائج وهذه النتائج بالضرورة تتوزع بين اتجاهين اما ان تندرج بين موضع الربح او موضع الخسارة، ليأتي من ثم التقييم في النهاية لما هو أكثر ربحا، خصوصا وان العلاقات الدولية مبنية على الربح والمصلحة، فأما الاستمرار او القطيعة، او الجمود.

1. الأرباح التركية:-

لقد حققت تركيا مجموعة أرباح من علاقتها مع إسرائيل، تمثلت بما يلي:-

أ- وجدت تركيا في إسرائيل حليفاً استراتيجياً لها، خصوصا في ظل الخطر الروسي المتجدد، فقد كانت تركيا مضطرة لزيادة الإنفاق العسكري لإعداد جيش حديث وقوي عدة وعددا[1]. وهنا مثلت إسرائيل الحليف الذي اعتمدت عليه تركيا في مجال تزويدها بالأسلحة المتطورة من جهة، وكذلك في مجال كسب التأييد الأمريكي والغربي عبر اللوبي اليهودي المتنفذ من جهة أخرى.

ب- لقد أصبح لتركيا من جراء علاقتها مع إسرائيل، موقف أكثر قوة وأكثر مرونة على الجبهة السورية، فقد عد وقف سوريا لدعم حزب العمال الكردستاني، بعد إجبارها على توقيع اتفاق اضنة في 1998/10/20، هو

1- محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مرجع سابق، ص290.

إحدى النتائج للعلاقات التركية - الإسرائيلية[1].

ت- ومن بين ايجابيات هذه العلاقات ايضاً، عملية القبض على أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني، من جراء التعاون الاستخباري بين تركيا وإسرائيل، وكذلك منح إسرائيل الجيش التركي قوة اكبر في مراقبة تحركات حزب العمال الكردستاني على طول الحدود العراقية، بعد التسليح الحديث زائد وسائل المراقبة المتطورة التي زودت إسرائيل تركيا بها، مما جعل الجيش التركي أكثر قوة في التصدي للإعمال التي يشنها الحزب العمال.

ث- كما استطاعت تركيا الحصول على مساعدات كبيرة من الولايات المتحدة الأمريكية عبر البوابة الإسرائيلية، بالإضافة الى كسب الموقف الأميركي، بدعم قبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، حيث مازلت أميركا تمارس الضغط على الدول الأوروبية لقبول عضوية تركيا[2].

ج- لقد استطاعت تركيا من خلال علاقتها مع إسرائيل تحقيق نوع من التوازن العسكري في المنطقة - وقد عدهُ البعض تفوق - عبر نقطتين الأولى من خلال تحديث الجيش التركي بأحدث الأسلحة المتطورة، والثاني عبر الاتفاق العسكري لعام 1996 الذي عد بمثابة شراكة إستراتيجية، منح الطرفان تفوقاً كبيراً على دول المنطقة، وعلى مختلف المستويات الديموغرافية والجيوسياسية والجيوستراتيجية.

ح- كما استطاعت تركيا من دخول المؤسسات المالية والحصول على القروض الدولية، عبر الوساطة الإسرائيلية، فقد كانت تركيا بأمس الحاجة لهذه الأموال لدعم اقتصادها ولمعالجة مشاكلها المالية والاقتصادية.

1- لمعلومات أكثر حلول هذا الاتفاق انظر: هدى درويش، ج2، مرجع سابق، ص 206.

2 -Julianne Smith, Turkey and Europe: A Widening Gap? In Turkeys Evolving Dynamics: Strategic Choices for US – Turkey Relations, CSIS, March 2009,P21.

2. الخسائر التركية:-

رغم كل هذه الإرباح التي حققتها تركيا من علاقتها مع إسرائيل لكنها في نفس الوقت فقدت منافع وادوار كبيرة كان يمكن ان تضطلع بها في المنطقة، لو لم تكن لها علاقات متطورة مع إسرائيل، ويمكن لنا ان نرصد أهم الخسائر التي نشأت جراء تطور العلاقات التركية – الإسرائيلية، على مصالح تركيا بهذه النقاط:-

أ- لقد مثل التوجه الغربي لتركيا مجالا للخلاف بينها وبين العالم العربي، اذ ان مسعى تركيا للانتماء للغرب او على اعتبارها دولة غربية قد فُسر في أفضل الأحوال على أنه محاولة من جانب تركيا لعزل نفسها عن العرب، وفي أسوأ الأحوال بأنه معاداة كلية للعرب، وبذلك نسلم بأن التوجه الغربي والعلاقة مع إسرائيل، كان عاملاً للفرقة بين تركيا والعرب[1]، مما جعلها تفقد الدعم العربي في المؤسسات الدولية، لدعم موقفها في الصراع على قبرص، وكذلك جعلها تفقد الكثير من المساعدات والنفط العربي والأموال والاستثمارات.

ب- ان مضي تركيا في علاقات وثيقة مع إسرائيل ووقوفها في موقف الطرف من الصراعات الشرق أوسطية، في ظل تعثر عملية السلام، جعلها بعيدة عن هدفها الأساس في القيام بدور إقليمي مؤثر في اي نظام إقليمي جديد، وفي تحولها الى قوة إقليمية عظمى من أول شروطها البقاء على مسافة واحد من جميع إطراف الصراع. وبالتالي فان دخول أنقرة في تحالف عسكري وسياسي مع تل أبيب قلل من هامش المناورة أمامها في الساحة الإقليمية[2]، وذلك لانها عضو في حلف الناتو وموالية له، فهي العضو الوحيد فيه من المنطقة، وفوق كل ذلك فهناك الخوف من تنامي قدراتها العسكرية، والتي تعززت بقدر كبير بعد حرب الخليج الثانية، لتصبح ثاني اكبر قوة عسكرية بعد الولايات المتحدة الأمريكية في حلف الناتو. وبذلك تحولت أنقرة لقاعدة لوجستية غربية أمريكية

1- أوفرا بنجيو و جنسر أوزكان، مرجع سابق. ص 20.

2- محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مرجع سابق، ص217.

في المنطقة. وبهذه المعطيات، فقد أثبتت تركيا تفضيلها في المحصلة النهائية (البديل الأطلسي) على البديل (الإسلامي الشرق أوسطي)، وهذه العوامل والمخاوف دفعت العرب لعدم إشراك تركيا في اي نظام إقليمي جديد[1].

ت- ان إسرائيل وكذلك أميركا لم تبد اي اهتماما كبيرا بقلقها الرئيسي من الإرهاب المتمثل في حزب العمال الكردستاني، والواقع ان إسرائيل أظهرت دائما بعض التعاطف الخفي مع أزمة الأكراد في العالم، وتجنبت مشاركة أنقرة في التعاون ضد حزب العمال الكردستاني، معتبرة الوضع في الأساس قضية تركية داخلية[2].

3. نتائج التقييم التركي:-

في ضوء ما تقدم يمكن ان نقيم هذه العلاقات، فمن منظور بعض الأتراك من دعاة التقارب مع العرب، يرون ان اتفاقية التعاون الأمني بين تركيا وإسرائيل اذا ما كانت ستسلم بالمفهوم الأمني الإقليمي لإسرائيل، وهو مفهوم يقوم على بناء المسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية على أساس امتلاك القوة الأمنية الرادعة المهددة، فان ذلك سينعكس سلبيا على تركيا نفسها في الوقت القريب جدا، إذ ان الكيان الإسرائيلي لن يقبل بوجود دولة إقليمية أخرى تقاسمه او تنافسه المصالح والتركات في المنطقة. ويتساءل هؤلاء (دعاة التقارب مع العرب): اذا كان الطرح القائم اليوم هو السلام الإقليمي الشامل والنظام الشرق أوسطي الجديد المتكامل، فلماذا تعقد مثل هذه الاتفاقيات الثنائية؟ وهل سيؤدي إبرامها الى تقارب تركيا مع الدول العربية؟ أم انه سيكسبها أعداء جدد هي في غنى عن زيادة عددهم وتوسيع رقعتهم؟[3].

ان العوامل الجغرافية تجعل من أولى شروط العلاقات المميزة والجيدة بين تركيا والعالم العربي، إقامة علاقات جيدة مع جيرانها المباشرين من العرب. والمقصود هنا

1- أوفرا بنجيو و جنسر أوزكان، المرجع السابق. ص 31- 32.

2- جراهام فولر، مرجع سابق، ص169.

3- ثامر كمال محمد و نبيل محمد سليم، مرجع سابق، ص 59- 60.

بالتحديد كل من سوريا والعراق، ان هاتين الدولتين بالضبط هما بوابة تركيا الى العالم العربي، وان علاقات التحالف بين تركيا واسرائيل موجهة ضد سوريا وضد وحدة أراضي العراق لن تخدم أية علاقات جيدة بين تركيا والعالم العربي، وبالتالي لن تتيح لتركيا ممارسة دور فاعل في اي نظام إقليمي جديد، واذا أضفنا تردد أوروبا بقبول انضمام تركيا إليها، وعدم جدوى الوحدة الجمركية بين تركيا والاتحاد الأوروبي في تحقيق أية مكاسب للاقتصاد التركي، بل على العكس إصابته بخسائر تقدر بعد سنة ونصف على بدء تطبيقها بأحد عشر مليار دولار، اذا أضفنا ذلك الى الاحتقان التركي – العربي، لأدركنا ان تركيا بتحالفها مع إسرائيل العنصرية والاستيطانية والمعادية لمحيطها العربي والإسلامي، تكون قد اختارت الطريق الخطأ وأكملت إغلاق نوافذ النور على مستقبلها[1].

وبرغم استمرار قوة الجوانب الاقتصادية والفنية في العلاقات التركية – الإسرائيلية، فقد تعرضت الجوانب الإستراتيجية من هذه العلاقات لضعف كبير، ولاسيما مع انتهاء التهديدين السوري والعراقي لتركيا، مما قلل كثيرا من أهمية إسرائيل الإستراتيجية بالنسبة الى أنقرة بوصفها نقطة ضغط. كما ان دور تركيا الجديد في صالح سورية يسهم في تعقيد العلاقات التركية مع إسرائيل. وقد شعرت تركيا بالقلق إزاء النشاطات الإسرائيلية في العراق بعد الحرب، وبالأخص في كردستان، حيث قدمت الدعم التدريبي لقوات البشمرجه واستخدمت المنطقة قاعدة للعمليات الاستخباراتية ضد إيران[2].

ان هذه العلاقات لم تحقق لتركيا، وهي من الدول ذات العمق التاريخي والجغرافي في المنطقة، دورا فاعلا في عملية السلام بالشرق الأوسط، فقد أدت ايضا الى ان تبدو تركيا وكأنها عنصر مهمل في هذه العملية وكانت الوسيلة التي يمكن لتركيا ان تحتوي بها التوترات التي شهدتها من الدول الاخرى في المنطقة خلال المرحلة الأولى من العلاقات التركية – الإسرائيلية، ان تحتل تركيا موقعا ذي ثقل دبلوماسي لدى كل

1- محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مرجع سابق، ص217- 218.

2- جراهام فولر، مرجع سابق، ص168.

من الطرفين، اي العرب وإسرائيل. الا انها لم تتمكن ايضا من تحقيق ذلك.

إضافة لذلك لم يكن لتركيا من دور مركزي في الاجتماعات ذات المحتوى الاقتصادي والسياسي والمتعلقة بإعادة بناء الشرق الأوسط، ولم تظهر حتى في موقع من يستشار بخصوص مباحثات السلام، ويضع مثل هذا الموقف تركيا فعليا خارج الدائرة، لاسيما فيما يتعلق بالموضوعات الاقتصادية. فقد شاركت تركيا في دفع كلفة مشروعات امنية متعددة في المنطقة، بغية التحكم والسيطرة في شؤون بعض دول المنطقة مثل العراق وسوريا وإيران، بيد انها لم تتبوأ مكانا فاعلا في القمم الاقتصادية التي استهدفت إعادة توزيع ثروات الشرق الأوسط.

لقد كان انعدام التوازن بين التكاليف الأمنية والمصالح الاقتصادية من الخصائص الأساسية للعلاقات التي اقامتها تركيا مع المعسكر الغربي. في الماضي، تحملت تركيا الأعباء الأمنية للجناح الجنوبي في حلف الناتو، ولكنها حرمت لسنوات طويلة من إيرادات الاتحاد الأوروبي، ومن المصادر والمكاسب الاقتصادية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بالرغم من انها الدولة التي حملت الأعباء الأمنية لإسرائيل وللدول الغربية في الشرق الأوسط.

ان على تركيا ان تتساءل عن سبب استدعائها الى المقدمة في قضايا الترتيبات الأمنية، أكثر من وجودها داخل المحافل الاقتصادية في ترتيبات الشرق الأوسط الجديد، لقد أضحت تركيا مجبرة الى التخلص من الصورة السلبية التي ولدتها علاقتها مع إسرائيل، كما باتت في حاجة الى إعادة تقييم هذه العلاقات في إطار السياسة العامة للشرق الأوسط، ونتائجها المتعلقة بمساحات التأثير الإقليمي المتبادل. وبات ضروريا ايضا ان تتحول العلاقات الثنائية التكتيكية التي أقيمت دون تطوير لاستراتيجيات شاملة حيال المنطقة ككل، الى محور استراتيجي، وأن تسفر عن نتائج محددة للوضع الدولي والدينامي، وتحمل التطورات المتسارعة في الشرق الأوسط اليوم خصائص من شأنها ان تحقق لتركيا تأثيراً أكبر من اي وقت مضى[1].

ان اهمية العلاقة مع إسرائيل لن تستعيد أهميتها الإستراتيجية، إلا اذا نهضت دول

1- انظر: احمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، مرجع سابق، ص458- 462.

شـرق أوسـطية رئيسـية بحيـث تشـكل تهديـداً خطـيراً ومباشـراً للأمـن القـومي التركي[1].

ومما تقدم أعلاه يتضح لنا ان تركيا لم تحقق طموحاتها وأهدافها – خصوصا الإقليمية – وهذا ما حدا بها للبحث عن طريق جديد، يحقق لها أهدافا تتسم مع مكانتها وارثها التاريخي، ولذلك ما كان منها غير طرح إستراتيجيتها الجديدة، ساعدتها في ذلك المعطيات الجديدة والمتغيرات حيث باتت تركيا مطالبة بأعادت ترتيب أوراق سياستها الخارجية، وإعداد إستراتيجية جديدة لها، وبالتأكيد هنا سيكون للعلاقات التركية – الإسرائيلية مكان كبير في هذا الصياغة الجديدة.

ثانيا: التقييم الإسرائيلي للعلاقة:-

يخيم الجانب الأمني على علاقات إسرائيل الخارجية، بل أكثر من ذلك، حيث تعطي إسرائيل الملف الأمني الأولوية على جميع الملفات سواء على الصعيد الداخلي او الخارجي، وذلك للوضع غير الطبيعي لإسرائيل سواء من حيث نشأتها او مستقبل استمرارها، ولذلك فهي كثيرة المراجعة والتقييم لإستراتيجيتها ولعلاقاتها الإقليمية والدولية. وتشغل العلاقات التركية – الإسرائيلية مكانه كبيرة في الإستراتيجية الإسرائيلية، التي تستند بالأساس على تثبيت أسس الكيان والسعي لاحتلال ما يمكن من الأراضي العربية وبناء المستوطنات بها، بالإضافة الى بناء الأحلاف وتطويق الدول الإسلامية والعربية والعمل على انقسامها، لأنها تمثل مصدر التهديد الأساسي لإسرائيل، ويمكن الوقوف على التقييم الإسرائيلي لعلاقاتها بتركيا من خلال النقاط الآتية:-

1. الأرباح الإسرائيلية:-

لقد استطاعت إسرائيل ان تجني أرباحاً كثيرة، نتيجةً لعلاقتها مع تركيا، يمكن تحديدها بما يلي:-

أ- لقد أضاف تحالف إسرائيل مع تركيا ميزات إستراتيجية كبيرة لإسرائيل

1- جراهام فولر، مرجع سابق، ص170.

جعلتها في موقع المتقدم في محيطها من خلال ما أضاف لها من ميزات جيو – إستراتيجية، فقد فتحت أمام إسرائيل الأراضي والأجواء التركية، للتجسس على إيران وسوريا والعراق، كما وضع التحالف سوريا بين فكي كماشة، فقد أصبحت محاصرة عسكريا في ظل التنسيق العسكري بين الدولتين[1].

ب- لقد استفادت إسرائيل من تركيا كثيرا، فقد كان لها دور أساسي في تسهيل إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية بين الكيان الصهيوني والجمهوريات الإسلامية التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي[2].

ت- لقد مثل تحالف إسرائيل مع تركيا، اختراقا للأمن القومي العربي والإسلامي، لان تركيا دولة ذات أغلبية سكانية مسلمة، وكذلك فان إسرائيل وتركيا تمثلان اكبر قوتين في المنطقة خارج النسق العربي، وان تعاونهما وتحالفهما سيعمل على منع ظهور اي قوة عربية في المنطقة تمارس سياسة مهددة لأمن كل منهما، بل أصبح بمقدورهما ان يعملان على إحداث انقسامات وتشتت للقدرات العربية[3].

ث- تولي إسرائيل أهمية كبرى لعلاقتها مع تركيا، حيث تعتبر إسرائيل علاقتها مع تركيا عنصرا مهما في المخطط الأعم للعلاقات الدبلوماسية والإستراتيجية الشرق – أوسطية. حيث تعتبر إسرائيل علاقتها بتركيا علاقة العمل الجوهرية الوثيقة والوحيدة بينها وبين اية دولة إسلامية، وحينما تلقى هذه العلاقة تأييد الرأي العام التركي، فأنها ستكتسب أهمية كبيرة بوصفها نموذجا - لعلاقات إقليمية ثنائية مثمرة – تتجاوز المصالح الإستراتيجية البحتة والضيقة، وتتبنى علاقات اقتصادية وتقنية جوهرية مفيدة للطرفين[4].

ج- كما حققت إسرائيل فوائد اقتصادية وسياحية كبيرة من تركيا، فقد مثل

1- معين احمد محمود، مرجع سابق، ص144.

2- عايدة سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، مرجع سابق، ص94.

3- معين احمد محمود، المرجع السابق، ص144.

4- جراهام فولر، مرجع سابق، ص168- 169.

السوق التركي وخصوصا في المجال العسكري، سوقا مهم لصادرات إسرائيل العسكرية، فقد حصلت إسرائيل على عقود مهمة لتسليح وتجهيز وصيانة وتطوير الجيش التركي، حيث بلغت أكثر من مليار دولار بين الأعوام 2000 الى 2004[1].

ومهما يكن من ازدهار للعلاقات التركية – الإسرائيلية فان العلاقة ادنى بكثير مما كان يتطلع إليه المسؤولون في تل أبيب وواشنطن، فقد لاحظ المراقبون الإسرائيليون ولفترة طويلة انقساما في أنقرة حول القضايا الإستراتيجية والأمنية، فالمؤسسة العسكرية والاستخبارية ومؤسسات الشرطة تبنت موقفا متشددا أكثر انسجاما مع الرؤى الإسرائيلية، بينما كانت وزارة الخارجية ومكتب رئيس الوزراء ووزارة المالية وحتى الرأي العام أكثر غموضا حول درجة التهديد من الدول الإقليمية المتشددة، ومن ثم حرصت على اعتماد موقف متوازن من دول الشرق الأوسط عموما[2].

2. الخسائر الإسرائيلية:-

اذا كان يمكن ان نسجل من خسائر تعرضت لها إسرائيل، كنتيجة لعلاقاتها مع إسرائيل، فان الموضع البارز في هذا المقام هو ما يلي:-

أ- تعرضت له علاقات إسرائيل مع اليونان وقبرص اليونانية، التي عبرت عن امتعاضها من تطور العلاقات التركية – الإسرائيلية، وكتعبير موازي لهذا الحدث عملت هذه الدول على رفع مستوى علاقاتها مع سوريا مثلا، كنوع من خلق التوازن اتجاه التحالف التركي – الإسرائيلي، (غير ان إسرائيل استطاعت من تجاوز هذه النقطة فيما بعد، كما بيناه سابقا)[3].

ب- ان إسرائيل في ظل عملية مشروعها، لن تقبل لتركيا أكثر من دور ملحق لدورها هي - كقائد للنظام الجديد – وبذلك تشكل خشية إسرائيل من

1- انظر: ابراهيم عبد الكريم، مرجع سابق، ص 159- 160.

2- جراهام فولر، المرجع السابق، ص169.

3- انظر: احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي، مرجع سابق، ص459- 460.

المنافسة الاقتصادية التركية، كابحا هاما لدور تركي أساسي في النظام الإقليمي الجديد، وهو ما لا ترضاه تركيا[1].

ت- لقد أصبحت إسرائيل كما تركيا، مكونا أساسيا في سياسة الاحتواء الجديدة، وهي التي خرجت من الحرب الباردة، كما تركيا قوة عسكرية إقليمية قد يكون مطلوبا منها، في إطارها، العمل منفردة في مواجهة التهديدات المباشرة والتي قد تكلف بها، وهو وضع غير مريح بالنسبة إليها، في منطقة قادرة على خوض الحرب بمقياس معدلات المواعيد ومستويات النمو الاقتصادي والرفاهية.

3. نتائج التقييم الإسرائيلي:-

وبذلك نجد ان التقييم الإسرائيلي يختلف كثيرا عن التقييم التركي، فإسرائيل جنت أرباحا كثيرة جراء علاقتها مع تركيا، بل كان لهذه العلاقة وخصوصا في بداية نشوئها أهمية كبيرة، حيث كانت تمثل حلم لطالما راود القادة الصهاينة، لما تتمتع به تركيا من مميزات كثيرة باعتبارها دولة إسلامية علمانية غير عربية ذات ديمغرافية كبيرة، ينظر قادتها للعرب كما ينظر لهم القادة الصهاينة، على أنهم أعداء وخونه، فقد استطاعت إسرائيل من خلال هذه العلاقة كسر الطوق الذي فرضته عليها الدولة العربية والإسلامية.

كما ان التحالف الصهيوني مع تركيا يتصدى للكثير من التهديدات والمتغيرات، والاهم انه يسهم في تغذية عملية إنتاج عدو بديل عن الشيوعية. إذن توجد لدى كل طرف من الطرفين المتحالفين، تركيا وإسرائيل من السمات والظروف، ما جعل التحالف ضرورة لكليهما قبل او بعد ان يكون ضرورة أطلسية – أميركية مؤكدة[2].

غير ان مصالح إسرائيل لم تعد متوازية مع مصالح تركيا آليا الى الدرجة التي

1- محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، ص 242.

2- معين احمد محمود، مرجع سابق، ص123- 124.

تلبي هدف إسرائيل في إضعاف دول إسلامية وتجزئتها ، لقد شعرت إسرائيل وكذلك أميركا بعدم الارتياح حيال الانتقادات التركية العلنية للسياسة الإسرائيلية ، فان أيا من العاصمتين لم تسع لكبح طموحات تركيا الإقليمية الجديدة تماما على أمل أنها ستعود ببعض الفائدة. (كلعب دور الوسيط مع المتشددة)، فتكاد تعتبر تركيا الحليف الإقليمي الوحيد ، لكلتا الدولتين، والذي يتمتع بمصداقية لدى معظم الدول العربية وإيران.

ان إسرائيل ما زالت تنظر الى تركيا باعتبارها حليفا استراتيجيا مهما ، فهي تسعى الى تطوير هذه العلاقات، لان إرباحها أكثر بكثير من خسائرها ، هذا اذا كان هناك خسائر لهذه العلاقة. غير ان ازدياد نفوذ القوى الإسلامية في تركيا يثير الكثير من القلق لدى الصهاينة ، حول الشكل الذي سوف تأخذه هذه العلاقات في المستقبل. وتجد إسرائيل نفسها في ضوء المعطيات الجديدة للداخل التركي (المتمثل بصعود حزب العدالة والتنمية)، وامام تحول حركات المقاومة في المنطقة، الى قوة ذات عمق إقليمي، يتمتع بهامش كبير من المناورة على المستوى الداخلي والإقليمي، ويضاف الى هذه العوامل العامل الإيراني الذي بات على مشارف الحصول على القوة النووية. أنها أمام بيئة جديدة يتطلب منها أعادة تقييم العلاقات مع تركيا. خصوصا وان تركيا لا ترى في هذه العوامل تهديدا مباشرة عليها ، فهي لا تشاطر إسرائيل بما تذهب اليه حيال هذه التهديدات. ولذلك فإسرائيل يجب ان تطرح استفهامات كثير حول شكل وجدوى علاقاتها مع تركيا.

وختاما لما تقدم يمكن لنا ان نستخلص رجحان الكفة الإسرائيلية ، على الكفة التركية ، فتركيا رغم الأرباح التي جنتها من هذه العلاقة (والتي كانت منسجمة مع الأحداث الإقليمية والدولية) سرعان ما باتت (العلاقة) تشكل عبئاً ، حمل خسارةً كبيرةً لها.

غير اننا نجد في الكفة الأخرى (كفة إسرائيل) رجحاناً للأرباح اذا ما قورنت بالخسائر ، والتي تمكنت إسرائيل من تخطي معظمها ، ولذلك يجب على تركيا ان تعيد النظر بهذه العلاقة جذريا وبما ينسجم مع المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية...

القسم الثاني

موقع إسرائيل في الإستراتيجية التركية الجديدة

- ❖ الفصل الأول: الإستراتيجية التركية الجديدة ومفاعيلها في العلاقات الدولية
- ❖ الفصل الثاني: مواطن ومستقبل التأثر الإسرائيلي بالإستراتيجية التركية الجديدة

القسم الثاني

موقع إسرائيل في الإستراتيجية التركية الجديدة

بعد ان تعرفنا في القسم الأول على العلاقات التركية – الإسرائيلية من حيث النشأة والمفاعيل، والتي استطعنا ان نكون عبرها خلفية علمية عن مجمل ما يتعلق بالعلاقات التركية – الإسرائيلية، وعن سياسة تركيا في تعاملها مع إسرائيل، والتي أملتها الإحداث والظروف التي مرت بها تركيا خلال الفترة السابقة.

وبعد هذه الخلفية التي بحثناها في القسم الأول. جاء تخصيصنا للقسم الثاني من هذا البحث، لنتناول به الإستراتيجية التركية الجديدة ومفاعيلها في العلاقات الدولية، لننتقل بعد ذلك لبحث موقع إسرائيل في هذه الإستراتيجية عبر تحليل وتفحص المواطن المباشرة وغير المباشرة التي تأثرت بها إسرائيل وفقا لهذه الإستراتيجية. لتكون لنا بعد هذا البحث والتحليل معطيات كافية نستطيع عبرها رسم واستشراف مستقبل هذا العلاقات. ولذلك وزعنا هذا القسم على فصلين بالشكل التالي:-

الفصل الأول: الإستراتيجية التركية الجديدة ومفاعيلها في العلاقات الدولية.

الفصل الثاني: مواطن ومستقبل التأثر الإسرائيلي بالإستراتيجية التركية الجديدة.

الفصل الأول

الإستراتيجية التركية الجديدة ومفاعيلها في العلاقات الدولية

سنبحث في هذا الفصل الإستراتيجية التركية الجديدة التي انتهجها حزب العدالة والتنمية منذ وصوله الى السلطة عام 2002، ومفاعيلها في العلاقات الدولية، لنرى انعكاساتها وفعل ورد الفعل حول تموضعها في العلاقات الدولية، من خلال تحليل المؤثرات الإقليمية والدولية على أعادة التموضع التركي، لذلك قسمنا هذا الفصل الى مبحثين:-

المبحث الأول: الإستراتيجية التركية الجديدة.

المبحث الثاني: المؤثرات الإقليمية والدولية على إعادة التموضع التركي.

المبحث الأول

الإستراتيجية التركية الجديدة

سوف نتناول في هذا المبحث الفقرات التالية:

الفقرة الأولى: أسباب مراجعة تركيا لإستراتيجيتها.

الفقرة الثانية: معالم الإستراتيجية التركية الجديدة

الفقرة الثالثة: نماذج من التجسيدات العملية للإستراتيجية التركية الجديدة.

الفقرة الأولى: أسباب مراجعة تركيا لإستراتيجيتها:-

ان لموقع تركيا الجغرافي ولأيدلوجيتها - الديموغرافية والسياسية – من حيث كونها دولة ذات أغلبية مسلمة، ونظامٍ علماني، جعلها دولة مؤثرة ومتأثرة مباشرةً بجميع الاحداث والتغيرات الإقليمية والدولية. فأحداث ما بعد انتهاء الحرب الباردة وما

تبعتها من متغيرات واحداث داخلية وخارجية – إقليمية ودولية – جعل تركيا تتخبط بالبحث عن – هوية وموقع ودور ومكانة – لها في النظام الدولي الذي تفردت به الولايات المتحدة الأميركية، فقد كانت السياسة الخارجية التركية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة غير واضحة المعالم وتفتقر للأسس الثابتة وما زاد من هذا التوجه، هو سرعة الاحداث والمتغيرات من جهة، وعدم التماسك الداخلي والذي تمثل بالصراع بين العلمانية والإسلام، من جهة اخرى، والذي كثيرا ما أنتج حكومات ائتلافية ضعيفة الرؤى خصوصا في الشؤون الخارجية. فكثيرا ما انشغلت تركيا بالبحث عن هوية لها خصوصا بعد ان انكشاف العالم (التركي) الإسلامي إمامها، على خلفية استقلال دول الاتحاد السوفيتي، بالإضافة لعدم تقبل وهضم أوروبا لها، على إنها دولة أوروبية.

ولكن هناك مجموعة عوامل أخرى بالإضافة للعوامل السابقة الذكر، ألحت وسرعت من ضرورة مراجعة تركيا لإستراتيجيتها الخارجية، ولعل من أهمها:-

أولا: الأسباب الإستراتيجية:-

تعاني تركيا من هاجس فقدان الأهمية الإستراتيجية، وهو الهاجس الذي بدأ واضحا بعد نهاية الحرب الباردة، وانكشاف عوالم جديدة في أسيا الوسطى والقوقاز والبلقان واختلال موازين الشرق الأوسط، وتعزز هذا الهاجس بعد توسع حلف الناتو الى دول أوروبا الشرقية، وتكرس بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، لذلك راح التفكير التركي البرجماتي يقلّب الأوراق جيدا بعدَ قراءة متأنية للواقع الإقليمي والدولي، فما كان من أنقرة الا ان حثت الخُطا باتجاه الاستفادة من عوامل القوة الجغرافية والسياسية والاقتصادية التي تمتلكها[1].

بدأت تركيا تبحث عن مكامن قوتها وتسعى لتوظيفها لخدمة مصالحها القومية، فهي تدرك ان الولايات المتحدة ترى فيها لاعبا جيو- استراتيجياً في منطقتي

1- احمد دياب، تركيا وإسرائيل .. أزمة عابرة أم منافسة قادمة؟، السياسة الدولية، العدد 158- أكتوبر 2004، ص167.

البلقان والشرق الأوسط، وكذلك محوراً جيوبوليتيكياً مهماً يعول عليه الأمريكيون لتحقيق عدة أهداف إستراتيجية، فالمصالح الهائلة الممتدة من أسيا الوسطى حتى الخليج العربي تتطلب وجودا عسكريا وحليفا مباشرا في السيطرة على قوس النفط الكبير الممتد من أسيا الوسطى وبحر قزوين حتى الخليج العربي، وإحكام تطويق إيران، وتركيا هي الديمقراطية المسلمة العلمانية الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط، ويعتقد الأمريكيون ان نوع الإسلام المتسامح الذي تعتنقه يمكن ان يكون نموذجا يقتدى به[1].

لكن تركيا تدرك ان دورها يصب معظمه باتجاه تعميق مكانتها إقليميا بما يؤمن لها درجات أعلى من الازدهار الاقتصادي والنفوذ السياسي والتأثير المعنوي في الساحة الإقليمية وبالتالي العالمية، لكن هذا الخط العام للطموحات والأهداف التركية في المنطقة لم يتبلور الا مؤخرا، مع تبلور معطيات داخلية وإقليمية ودولية، اما قبل ذلك فكانت طموحات أنقرة الإقليمية مغايرة[2].

ان تركيا لا تريد ان تخوض من جديد في هذه المرحلة - معادلة عدم التوازن - بين الكلفة الأمنية والمصلحة الاقتصادية التي كانت موجودة في سياستها السابقة[3].

فتركيا تدرك المتغيرات التي قد تحصل في الخريطة الجيو- سياسية للشرق الأوسط مع إطلالة العهد الأميركي الجديد من جهة، ومع استئناف الانطلاقة الروسية باتجاه الشرق الأوسط من جهة ثانية، ومع التحفز الأوروبي أيضا باتجاه هذه المنطقة من جهة ثالثة، وهي بالتالي تحرص على حجز مكان مرموق لها عشية هذه

1- عبد العظيم محمود حنفي، اتجاهات جديدة في السياسية الخارجية التركية، السياسة الدولية، العدد 156، ابريل 2004، ص 134.

2- سامح راشد، دور تركيا الإقليمي.. أفاق ما بعد غزة، شؤون عربية، العدد 137، ربيع/ 2009، ص 70.

3- احمد داوود أوغلو، تركيا والديناميات الأساسية للشرق الأوسط، شؤون الأوسط، بيروت، العدد 116، خريف/2004، ص52.

المتغيرات[1].

ان احداث 11 سبتمبر 2001 وما تبعها وضعت تركيا امام تحدي جديد، حيث نقلت الولايات المتحدة المعركة الى داخل العالم الإسلامي بذريعة مكافحة الإرهاب، ولان تركيا من الدول الإسلامية الرئيسية في المنطقة من جهة، ولاستهداف أميركا لدول تقع في صميم المحيط التركي، بحجة مكافحة الإرهاب من جهة أخرى، جعل تركيا من أكثر الدول تأثرا، وفرض عليها مراجعة لخطط أمنها القومي بشكل كامل، وأعادةً لصياغة إستراتيجية جديدة، تأخذ بالحسبان التغيرات الجيو- سياسية والجيو- إستراتيجية التي ستمر بها المنطقة، والتي لن تكون تركيا بعيدة عنها[2].

فلهذا الواقع الجديد مخاطر كبيرة على الأمن القومي التركي وخصوصا على وحدة الأراضي التركية، فحدثان بارزان شكلا بعد ذلك ركائز اهتمام تركي واسع وعملي بمنطقة الشرق الأوسط: الأول احداث 11 سبتمبر، والثاني احتلال العراق مارس 2003.

فقد إربك **الحدث الأول** العالم كله وفي القلب العالم الإسلامي، وتحول العالم الإسلامي كله الى ساحة للعدوان على كل من يخالف السياسات الأمريكية تحت ذريعة محاربة الإرهاب الإسلامي، ولم تكن تركيا، كونها بلدا مسلما بمنأى عن تأثيرات الحرب الأمريكية على الإسلام، والتي أنتجت حربين كبيرتين في أفغانستان والعراق.

أما **الحدث الثاني**، فقد كان الأخطر على تركيا ، فاحتلال العراق خلق واقعا جديدا غير مسبوق في منطقة الشرق الأوسط، وكان له نتيجتان: الأولى تدمير دولة مركزية في الشرق الأوسط وهو حدث يعد الأول من نوعه منذ نشوء الدولة القومية –

1- شفيق المصري، تركيا الشرق الأوسطية، الاقتصاد والإعمال، العدد 30- حزيران 2008، ص 164.

2- محمد نور الدين، تركيا والعالم العربي..علاقات محسوبة، السياسة الدولية، العدد 169، يوليو 2007، ص 183.

الأمة في المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى، وتركيا هي احد نماذج الدول المركزية في المنطقة، التي تشعر بالخطر من امتداد هذه النزعة التدميرية إليها والى غيرها من دول المنطقة المركزية.

والنتيجة الثانية، هي نشوء كيان فدرالي كردي في شمال العراق بصورة رسمية، منصوص عليه في الدستور العراقي الجديد لصادر عام 2005، وله معظم حيثيات الدولة المستقلة، وهو ما يمثل بحسب استراتيجيات أنقرة خطرا حياتيا بالغا على وحدتها يفوق خطر حزب العمال الكردستاني[1].

لكن سيكون من الخطأ قراءة التحولات في السياسة الخارجية الجديدة لتركيا في ضوء التطورات العراقية والأميركية فحسب فهي مرتبطة في صور وثيقة برؤية جديدة حملها حزب العدالة والتنمية لدى وصوله الى السلطة في خريف 2002. وترتبط هذه الرؤية أكثر باسم البروفسور احمد داوود أوغلو حيث يقول: ان احداث 11 سبتمبر نقلت العالم الى مرحلة جديدة، وبدلا من خطاب الحريات الذي ظهر بعد انتهاء الحرب الباردة، حل خطاب الأمن الذي تجسد في حربي العراق وأفغانستان، ويوزع أوغلو هذه الحقبة الى 3 مراحل: المرحلة النفسية وجسدتها حرب أفغانستان والمرحلة الإستراتيجية وتجسدت بالحرب على العراق، ومن ثم مرحلة التأسيس نظام جديد والتي قد تستمر، تبعا للولايات المتحدة من 10- 15 سنة. وفي هذا السياق كانت تركيا تتقدم على طريق الإصلاح السياسي، وكان لابد لكي تخرج رابحة ان تتبع سياسة خارجية مؤثرة وديناميكية ومتعددة الابعاد، ترسي موقعا مركزيا لتركيا في الساحة الدولية[2].

غير ان المحلل الاستراتيجي الدكتور أمين حطيط، يذهب – بحق- الى ابعد من هذه العوامل في تبرير إعادة التموضع التركي، حيث يرى ان الرفض الأوروبي المتمادي

1- محمد نور الدين، تركيا... الى أين؟ دور وتحديات، المستقبل العربي، العدد 364- حزيران 2009، ص41.

2- محمد نور الدين، استراتيجيا تركية جديدة، شؤون الأوسط، العدد 116- خريف 2004، ص2- 3.

لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، كان قاسيا على أنقرة، فقد كانت من ضمن الذرائع المختلفة التي أفصح عنها بعض ممن يجرأون على قول الحقيقة من غير دبلوماسية هي: " لن يقبل الاتحاد الأوروبي في صفوفه دولة إسلامية "، خاصة تركيا ذات الحجم والتاريخ المعروفين، وهنا التقطت تركيا الرسالة وبدأت تبحث عن دورها في المنطقة والعالم الذي تنسب له - شرق أوسط وإسلام ...- وهنا بدأ التحول الاستراتيجي التركي، الذي يحتاج لنجاحه لعناصر أساسية ثلاثة لا بد منها: أولها حسن الجوار مع المحيط، والثاني الاهتمام بالقضية المركزية في الشرق الأوسط(القضية الفلسطينية)، والثالث تجنب القطيعة او الجفاء مع أميركا او أوروبا خاصة في مرحلة الابتعاد التدريجي عن موقع التابع او على الأقل الحليف غير المتكافئ[1].

ثانيا: الأسباب السياسية:-

يمكن ان نشخص اهم الأسباب التي حدت بتركيا لطرح استراتيجية جديدة، بالأسباب السياسية التي تنحصر بالدائرة الداخلية لتركيا، والتي تمثلت بصعود التيار الاسلامي، لكن باسم وفكر ونظرة جديدة في التعاطي مع الأحداث والمتغيرات، والذي تمثل بحزب العدالة والتنمية ويمكن لنا من خلال تتبع الاحداث السياسية الداخلية لتركيا، خصوصا تلك التي رافقت الانتخابات البرلمانية المبكرة، من ان نفهم ما الذي تغير بتركيا وما الذي حفزها لطرح استراتيجية جديدة.

وقبل تتبع هذه الاحداث لابد لنا ان نعود قليلا لنسلط الضوء على الحركة الاسلامية السياسية في تركيا، والتي كان لانتقالها من الهامش الى المركز من اهم الاسباب في طرح تركيا لاستراتيجيتها الجديدة.

ان تركيا هي الدولة الاسلامية الوحيدة في المنطقة التي يقر دستورها بالعلمانية

1- أمين محمد حطيط، تركيا: إلغاء مناورة أم إعادة تموضع؟، جريدة السفير، 2009/10/16، ورد في مجلة معلومات العدد 73- ديسمبر 2009، ص 124.

كمادة لا يمكن حذفها من الدستور[1]، وتفرض هذه العلمانية على كل من يريد ممارسة الحياة السياسية الابتعاد عن استخدام الدين، في الحياة السياسية بأي شكل كان وإلا اعتبر ذلك انتهاكا للدستور وقانون العقوبات. فجميع الاحزاب الاسلامية التي انشأها نجم الدين اربكان – على سبيل المثال – تم إغلاقها وإبعادها عن الحياة السياسية بسبب اتهامها بخرق الدستور وعدم احترام العلمانية.

كما تعرض المئات من السياسيين الاسلاميين للسجن والحظر على نشاطهم السياسي إما بسبب تصريحات دينية صريحة لهم أو الاستشهاد بما تم تأويله من نصوص او حتى إشارات دينية، وقد تعرض سابقا رئيس الوزراء الحالي رجب طيب اردوغان نفسه، ذلك حين استخدم أبياتا للشاعر التركي (ضيا جو كالب) اشتم فيها العلمانيون ما اعتبروه استخداما لرموز دينية. بيد ان الحقيقة التي لا يمكن لأي باحث تجاهلها هي كون الحضور الإسلامي في تركيا لم يختف من المسرح رغم هذه العلمانية الصارمة[2].

لقد عكست القوى المتنامية للاحزاب الاسلامية في تركيا الدمقرطة السياسية،

1- المادة الثانية من الدستور التركي ينص القانون على علمانية الدولة، حيث يصف الجمهورية التركية بأنها ديمقراطية علمانية اجتماعية، وانها تحكم بالقانون، وتعبر عن مفاهيم العدالة والسلام العام والتضامن القومي والعدالة وتحترم حقوق الانسان وتدين بالولاء للقومية الاتاتوركية، وفي المادة الرابعة والعشرون التي اشارت لحرية المعتقد والتفكير الديني، اشارت الى ان التعليم الديني سيكون اجباريا حتى التعليم الثانوي وسيكون تحت رقابة الدولة وسيطرتها وانتهت بالاشارة الى انه يستحيل تطبيق القواعد الدينية ولو جزئيا في كيان الدولة السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني، ولا يجوز لاي كان إطلاقا إساءة استخدام المشاعر الدينية وقيمها المقدسة بغرض تحقيق مآرب سلطوية او سياسية او مصلحية شخصية. راجع The Constitution of the Republic of Turkey Ankara: (1995, 2 print) p.6,10. نقلا عن: علي حسين باكير، وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سابق، ص122.

2- علي حسين باكير، وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سابق، ص109.

والاجتماعية والاقتصادية التدريجية للبلاد، وشملت هذه العلمية انفتاح اوزال الاقتصادي في ثمانينات القرن العشرين، الذي زاد الاستثمار الاجنبي، والصيرفة الاسلامية، والتجارة الخارجية، وفرص المشاريع الخاصة، والازدهار الداخلي العام، وهو ما ساعد على ظهور مجموعات، اثبتت في ما بعد انها المصدر الرئيسي للدعم المالي للاحزاب الاسلامية التركية.

كما شهد ثمانينات القرن الماضي انتشار للاعلام الاسلامي في تركيا، وشهد منتصف التسعينيات القرن الماضي تمثيلا اسلاميا متناميا في البرلمان، وانتصارات انتخابية اسلامية في بلديات رئيسية بما في ذلك أنقرة واسطنبول، ورغم حظر حزب الرفاه بعد ان أرغم الجيش اربكان على ترك السلطة عام 1997، فإنه تجسد سريعا في شكل حزب الفضيلة، وبدورهم فارق الاصلاحيون الاسلاميون الليبراليون اربكان ليكونوا حزب العدالة والتنمية، وبعدها شكلت بقية إسلامية قديمة تابعة لاربكان حزب السعادة الذي كان له نفوذ محدود.

وبذلك فان حزب العدالة والتنمية لم ينبثق من العدم، فقد نشأ من سلسلة من الحركات والاحزاب الاسلامية في تركيا تطورت وتعلمت وتغيرت على مدى فترة 35 عاما، لكن حزب العدالة والتنمية كان اول حزب يتحرر من النفوذ الاسلامية الاكثر تقليدية لنجم الدين اربكان (التي كانت توصف بالمتطرفة على الاقل بالنسبة للمعايير التركية)، الذي قاد اربعة احزاب اسلامية متتالية خلال الفترة 1970-1997، مع حظر كل منها في نهاية المطاف، لقد كان حزب العدالة والتنمية يعتبر الاكثر اعتدالا ومهنية ونجاحا في هذه السلسلة الطويلة من الاحزاب الاسلامية في تركيا، وبذلك استطاع هذا الحزب ان ينتقل بالحركة الاسلامية من الهامش الى مركز السلطة في مختلف المؤسسات السياسية في تركيا[1].

فعندما أجريت الانتخابات العامة في تركيا في 3 تشرين الثاني 2002 في ظل أجواء داخلية مضطربة، ووسط أوضاع إقليمية ودولية غاية في الحساسية، حتى أضحت تلك الانتخابات بمثابة الملجأ امام الشعب التركي نحو تجاوز أزماته السياسية

1- انظر: جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة، مرجع سابق، ص 71- 73.

ومشاكله الاقتصادية، والتي طالما أثقلت كاهله منذ سنوات، وان إجراء الانتخابات العامة قبل ثمانية عشر شهر من موعدها المقرر، كان يفصح بشكل واضح ان أوضاع البلاد على مختلف الأصعدة لم تكن على ما يرام[1]. فهذه الأوضاع وغيرها قادت الى إفلاس سياسي لجميع الأحزاب القائمة دون استثناء[2].

فقد كانت الدورة البرلمانية 1999- 2002 قد انتهت بصورة فوضوية عبر ائتلاف ثلاثي غير متجانس يذهب من أقصى اليمين الى اليسار القومي وينقصه برنامج واضح المعالم، حيث تميزت هذه السنوات بعجز حكومي مزمن، وبطبقة سياسية فاقدة للمصداقية، بسبب توالي الفضائح وتفشي الفساد الإداري والمالي، والوضع الاقتصادي الذي يعاني من الانهيار شبه التام، وقد أسفر هذا الوضع الكارثي عن رفض كثيف للطبقة السياسية الحاكمة عبر الانتخابات المبكرة التي جرت في 3 تشرين الثاني 2002، حيث أصبح حزب العدالة والتنمية القوى السياسية الأولى في

1- بشير عبد الفتاح، الانتخابات التركية .. دوافع وحدود التغيير السياسي، السياسة الدولية، العدد 151، يناير 2003، ص 164.

2- فثمة مؤشرات ووقائع كانت تؤكد صحة هذا القول من أهمها:-

أ. إخفاق اقتصادي انعكس في أزمات متتالية، افقدت المواطن التركي في ظرف سنتين ما يقرب من 40٪ من دخله، بحساب القدرة الشرائية الحقيقة.

ب. وجود حكومة ائتلافية بثلاثة أحزاب، والتي يرأسها بولنت أجاويد الذي كان يناهز 70 عاما ويعاني من مشاكل صحية، ولم يكن يجمع إطرافها سوى الرغبة في الاستمرار في السلطة والاستمتاع بمزاياها.

ج. غياب القرار السياسي الواضح، فلم يكن هناك توافق او تطابق بالرؤى بين مؤسسات الدولة، بالإضافة لغياب الإجماع الشعبي عن دعم سياسة الحكومة، إزاء قضايا خارجية أهمها تلك المجموعة من التداعيات التي تلت إحداث 11 سبتمبر 2001، واتجاه الغضب الأميركي للانتقام نحو منطقة الجوار الإقليمي لتركيا وما حولها، خاصة العراق.

د. تخبط إداري على المستويات التنفيذية العليا والدنيا، والذي قاد الى تآكل سلطة الدولة وهيبتها في المجتمع.

- انظر: ياسر احمد حسن، تركيا البحث عن مستقبل، الدار المصرية اللبنانية، ط1، القاهرة، 2006، ص 197.

البلاد بعد حصوله على 34٪ من الأصوات و 363 نائبا من أصل 550 تضمهم الجمعية الوطنية، وللمرة الأولى منذ 1987 يتولى حزب تركي المسؤوليات الحكومية من دون ان يضطر الى تشكيل تحالف[1].

ولم يشكل فوز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات النيابية العامة، فوزا عاديا او حتى بارزا، بل كان استثنائيا بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، إذ لم يسبق ان شهدت الانتخابات التركية هذا المستوى من النتائج المثيرة مثل ما أسفرت عنه هذه الانتخابات، حيث أسفر الانتصار الساحق لحزب العدالة والتنمية عن تصفية طبقة سياسية بكاملها بصورة غير مسبوقة بما يمكن تشبيهه بـ(افلاس سياسي كبير)، حيث لم يستطع سوى حزب الشعب الجمهوري من تعدي العتبة الانتخابية ليكون الحزب المعارض الوحيد حيث حصل على 178 مقعدا[2].

ينحدر حزب العدالة والتنمية من الخط السياسي لتيار النظام القومي الذي أطلقه في أواخر الستينات من القرن الماضي نجم الدين اريكان، الأب الروحي للإسلام السياسي في تركيا، ويميز المفكر الإسلامي " اوميت اكتاش": بين ثلاث تيارات داخل حزب العدالة والتنمية، هي التيار الشرقي، والتيار المحافظ، والتيار الإسلامي، معتبرا ان كلا من اوردغان وعبد الله غول في التيار الأخير. واذا كان التيار الشرقي معاديا للغرب (أوروبا وأميركا)، فالتيار المحافظ يبدي تمسكا بالقيم المحافظة على الصعيد الاجتماعي وبالوضع القائم على الصعيد السياسي، اما التيار الإسلامي فهو الذي يسعى الى التغيير ويوفر ديناميات على مختلف الصعد[3].

لكن زعماء حزب العدالة والتنمية أكدوا في أكثر من تصريح ولقاء صحفي ان

1- ميشال نوفل، عودة تركيا الى الشرق الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، بيروت، 2010، ص 65.

2- محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، رياض الريس للكتب والنشر، ط1، بيروت، 2008، ص29- 30.

3- بكر صدقي، تركيا تنازع بين شرعيتين، مجلة أفاق المستقبل، تصدر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 4، مارس/ابريل 2010، أبو ظبي، ص 69.

حزبهم ليس حزبا إسلاميا، بل هو حزب علماني يعمل في إطار ثوابت الدولة والتي من أهمها العلمانية[1]. ففي حفل تأسيس الحزب، في 14 أغسطس 2001، أعلن مؤسسوه أنهم ليسوا إسلاميين وليسوا معارضين للجمهورية التي أنشأها أتاتورك، ففي ما يتعلق بفلسفة الحزب فقد ورد بشق الحقوق والحريات في وثيقة إعلان المبادئ انه " يعتبر أتاتورك عنصرا للسلام الاجتماعي، وأداة تحمل تركيا الى مستوى الأمم المتحضرة"، وانه " ينظر للدين كأهم المؤسسات الإنسانية على الإطلاق، والى العلمانية كضرورة للديمقراطية ولضمان حرية الاعتقاد". لقد كان هذا الطرح يعني ان أفكار الحزب الجديد تتحدث عن الموضوعية والوسطية والتوفيق[2].

فمع وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة تغير المشهد التركي داخليا وخارجيا، فحزب يتفرد بالسلطة – حكومة وبرلمانا – لم يكن مجرد تغيير في الجهة الحاكمة، وإنما كان مشروعا متكاملاً أتاح لتركيا خلال أربع سنوات ان تكون موضع احترام وتقدير، إذ كان العنوان الأوروبي وبدء مفاوضات العضوية مع الاتحاد الأوروبي هما الانجاز الأبرز داخليا وخارجيا، فقد كانت سياسة تعدد الإبعاد التي انتهجها الحزب في السياسة الخارجية لها مفاعيل مثيرة على علاقة تركيا مع العالمين العربي والإسلامي، فللمرة الأولى يوظف العامل الديني وان ضمن سقوف محددة في السياسة الخارجية، وبموجب هذه السياسة نجحت تركيا في إقامة أوسع شبكة علاقات انفتاحية مع كل الدول العربية والإسلامية من دون استثناء، مع سوريا وإيران، ومع السعودية ودول الخليج[3].

ان إستراتيجية حزب العدالة والتنمية قد بنيت لتأخذ في الحسبان: أولا الخلفية الإسلامية لمعظم كوادر الحزب وقادته. ثانيا انتهاء الثنائية القطبية والتفرد الأميركي في السيطرة على العالم. ثالثا احداث 11 أيلول ورفع واشنطن لشعار "الحرب على

1- ادريس بووانو، إسلاميو تركيا ... العثمانيون الجدد " البدايات، المكونات، التحولات، المعادلات"، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط1، دمشق، 2005، ص 78.

2- ياسر احمد حسن، مرجع سابق، ص 196.

3- محمد نور الدين، تركيا والعالم العربي .. علاقة محسوبة، مرجع سابق، ص183.

الإرهاب الإسلامي". رابعا احتلال العراق (لاحقا)[1].

لقد شهدت سياسة تركيا الخارجية مع تسلم حزب العدالة والتنمية للحكم، تحولات جذرية سمحت بإعادة تعريف موقع تركيا ودورها في المنطقة والعالم، ونقلتها نقلة نوعية أتاحت لها تحقيق ما يمكن ان نسميه "الصعود الإقليمي التفاعلي"، (وهو عبارة عن احتلال موقع مؤثر في المنطقة، ذات طبيعة مُطردة وتفاعلية).

ان مشكلة سياسة تركيا الخارجية خلال المراحل الماضية كانت تكمن في غياب الفهم الصحيح لطريقة صنع القوة والتي تعتمد على المزج بين المقومات الدائمة المتمثلة بالتاريخ والجغرافية من جهة، والقدرات المتوفرة (اي الوضع الاقتصادي والعسكري والتكنولوجي) من جهة ثانية، والتعاطي مع كل منهما تكتيكيا واستراتيجيا. فالتحالفات الإستراتيجية يجب ان تأخذ في الحسبان الاعتبارات الجيو- سياسية والجيو- ثقافية والجيو- اقتصادية، لأنها المصدر الذي يدفع الدولة محور التحالفات الى الصعود والى امتلاك القوة المتعاظمة[2].

ويبدو من الواضح انه منذ مجيء حزب العدالة والتنمية الى السلطة، وتركيا تعيش في خضم إعادة صياغة لمسارها الجيو – سياسي وأولياتها الجيو – إستراتيجية، وفق ما تراه محققاً مصالحها القومية. وتشعر أنقرة بأن الوقت قد حان لكي تسير تركيا في مسار تحدده مصالحها الوطنية الخاصة، بغض النظر عن مدى ملاءمتها او مخالفتها لأهداف قوى أخرى، فقد حان الوقت لإعادة صياغة مسارها وفق مصالحها هي بالأساس[3].

ولا شك ان هذه التحولات لم تأت من فراغ، وإنما جاءت استجابة للمتغيرات والتطورات الداخلية والخارجية، وهكذا استلزمت متطلبات تحقيق النمو المستدام

1- محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، مرجع سابق، ص 275.

2- علي حسين باكير، تصورات عن دور أنقرة المفترض عام 2030، مجلة أفاق المستقبل، العدد 4، مارس/ابريل 2010، أبو ظبي، ص 80.

3- عبد العظيم محمود حنفي، اتجاهات جديدة في السياسية الخارجية التركية، مرجع سابق، ص136.

والاستقرار السياسي، وفقا لبرنامج الإصلاح الخاص بحزب العدالة والتنمية، سياسة خارجية تسعى الى تجنب النزاعات وتحقيق السلام والأمن والاستقرار، كما تضافرت على المستوى الخارجي العديد من العوامل التي مهدت لهذا التحول. فالأمريكيون أهملوا تركيا طويلا، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، كما تجاهلوا مصالحها الإقليمية السياسية والاقتصادية في المنطقة، ولاسيما مع احتلال العراق عام 2003، وقد تلكأ الأوروبيون من جهتهم في قبولها عضوا في الاتحاد الأوروبي وهو ما اضطر أنقرة الى البحث جديا عن فضاء مصالح أخر تلعب فيه دورا رياديا [1].

وبذلك عد وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة بمثابة حدوث ثورة او انقلاب في البلدان الأخرى، حيث حمل هذا الحزب رؤية متكاملة لمكانة تركيا ودورها في المحيطين الإقليمي والدولي، بحيث أضحت تركيا قوة مستقلة عن واشنطن والغرب، بسياستها الخارجية التي وظفت بها للمرة الأولى عناصر إيديولوجية تنطلق من العمق التاريخي والحضاري لتركيا، والتي انبثقت من المكونات الثقافية لقادة حزب العدالة والتنمية ومفكريه وفي مقدمتهم رجب طيب أردوغان وعبد الله جول وبولنت ارينتش واحمد داود أوغلو [2].

ثالثا: الأسباب الاقتصادية:-

مما لا شك فيه أن العامل الاقتصادي يعد من العوامل المهمة في كل منظومة، تهدف الى تبني إستراتيجية جديدة تسعى من خلالها الى الوصول الى أهداف محددة، وكثيرا ما كان العامل الاقتصادي سبباً مباشراً في - زوال وتحرك وتحالف الدول والإمبراطوريات - ، وذلك لارتباطه بشكل مباشر بحياة الناس من جهة، وفي المفاصل الأساسية لتحرك الدولة ونموها من جهة أخرى ، كما يعد عامل أساسي من عوامل مرونتها في المناورة في ساحات العلاقات الدولية، حيث تشير الاحداث الى ان الحرب القادمة هي حرب اقتصادية، حرب لا وجود للأسلحة العسكرية فيها، ولا

1- علي حسين باكير، تصورات عن دور أنقرة، المرجع السابق، ص 80.

2- محمد نور الدين، تركيا وأمريكا في الشرق الأوسط: تقاطعات وتباينات، مجلة شؤون عربية، العدد 139- خريف 2009، ص 144- 145.

تستطيع مختلف الأسلحة إنهائها ما لم تكن المنظومة الاقتصادية حاضرة بقوة. وهذا ما أكدته الأزمة الاقتصادية الأخيرة، وقد كان الاقتصاد من ضمن الأسباب والعوامل الأساسية التي ترتب عليها احداث ومتغيرات، قادت بالنهاية الى ان تتبنى تركيا إستراتيجية جديدة.

ففي 19 شباط / فبراير 2001 بالتحديد انفجرت اخطر أزمة اقتصادية في تاريخ تركيا أفقدت المواطن بين ليلة وضحاها ثلثي قيمة عملته، التي انخفضت بصورة دراماتيكية امام الدولار من 500 الف الى مليون و 500 الف ليرة. وأغلقت أكثر من 400 الف مؤسسة صغيرة أبوابها وارتفع عدد العاطلين عن العمل من مليون ونصف الى ثلاثة ملايين، فضلا عن انخفاض الناتج القومي الصافي من 200 الى 150 مليار دولار عام 2002، كما ظهرت عمليات نهب للمال العام من جانب الحكومة قاربت الـ 12 مليار دولار خلال عامين فقط، ذلك كله رهن تركيا لصندوق النقد الدولي عبر 17 مليار دولار قروض خلال اقل من سنة[1].

كما تراجع الناتج القومي الإجمالي من 194 بليون دولار مع تسلم حكومة أجاويد مهام عملها الى 148 مليار عند سقوطها، كما انخفض معدل النمو السنوي من 8,3٪ الى 9,4٪ تحت الصفر، وارتفع الدين الداخلي والخارجي من 114,6 بليون دولار نهاية عام 1997 الى 305 بليون دولار خلال العام 2002، إضافة الى 120,5 بليون دولار أخرى كانت فوائد لهذه الديون، الأمر الذي أدى الى فشل برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي كان يتم بالتعاون مع صندوق النقد الدولي. وقد كان هذا التردي الاقتصادي وما صاحبه من تدهور في أوضاع البلاد المعاشية احد أهم العوامل المباشرة في اشتداد وطأة الأزمة السياسية في تركيا، ومن ثم انهيار حكومة بولنت أجاويد وسقوطها[2].

كل هذه الاحداث ألقت بثقلها على الوضع السياسي في تركيا، فقد سعى القادة

1- محمد نور الدين، تركيا الى أين؟ حزب العدالة والتنمية (الإسلامي) في السلطة، مجلة المستقبل العربي، العدد 287، كانون الثاني - 2003، ص20.

2- بشير عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 164.

الأتراك لصياغة موقف يعالج هذه المشاكل التي أصبحت شبة مزمنة، والتي كانت تتطلب بحسب الخبراء الاقتصاديين، الحصول على مساعدات يمكنهم من خلالها ان يتجاوزوا الأزمة الاقتصادية والتي قدرت بـ 36 مليار دولار، وكذلك الإبقاء على القروض التي يقدمها صندوق النقد الدولي والالتزام بشروطه، كما رأى البعض ان عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي هو الحل الأمثل لكل المشاكل الاقتصادية[1].

لقد بدى واضحا ان اغلب الأحزاب المتنافسة في الانتخابات عاجزة عن طرح تصورات بحلول حقيقية لمشكلات المجتمع، حيث كانت تدرك تفوق الحزب الجديد (حزب العدالة والتنمية) عنها في ذلك، حيث تبنى حزب العدالة والتنمية برنامجا واضحا لحل مشاكل المجتمع، بات مقنعا لأغلب الناخبين[2]، فقد استطاعت حكومة أردوغان تحقيق معدل نمو مقداره 6.6٪ في إجمالي الناتج المحلي، وتراجعت معدلات البطالة الى ما دون 10٪ عام 2004 للمرة الأولى في تاريخ تركيا الحديث.

كما استفاد الاقتصاد التركي من الظروف الجيو- سياسية، وذلك عبر تحسين تركيا لعلاقاتها مع الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط، وبدول القوقاز والتي أدت الى تقوية علاقتها الاقتصادية بهاتين المنطقتين، كما ان سياسة روسيا الجريئة في ما يتعلق باستخدامها صادرات الطاقة كأداة دبلوماسية زادت من أهمية تركيا باعتبارها ممرا لعبور الطاقة المستخرجة من بحر قزوين الى البحر الأبيض المتوسط، وفي الوقت نفسه تواصل تركيا محاولاتها للانضمام الى عضوية الاتحاد الأوروبي ولو بخطوات وئيدة وانتكاسات عديدة[3].

وبالفعل يكون حزب العدالة والتنمية قد استطاع ان يحقق نتائج كبيرة في المجال الاقتصادي، كانت نتيجة لسياسة الإصلاح والانفتاح الاقتصادي الناجحة التي

1- محمود سالم السامرائي، المساومة في السياسة الخارجية التركية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد13- شتاء 2007، ص 86.

2- ياسر احمد حسن، مرجع سابق، ص 209.

3- أعظم شبلي، توقعات بمستقبل إيجابي للاقتصاد التركي، مجلة أفاق المستقبل، العدد 4، مارس/ابريل 2010، أبو ظبي، ص 78- 79.

اتبعها، فقد قام الحزب منذ توليه السلطة بوضع برنامج خاص للاستقرار الاقتصادي، كما قام بتعديل وإلغاء بعض القوانين الاقتصادية التي تتعارض مع رؤيته الاقتصادية الجديدة، بالإضافة للتعاون مع صندوق النقد الدولي لخفض معدل التضخم، كما قام بتعزيز سياسة الاستيراد والتصدير ... الخ، وبالنتيجة أصبح الاقتصاد التركي ينمو بنسبة أكثر من 5٪ سنويا[1].

وبذلك يتضح لنا مما تقدم ان العامل الاقتصادي كان من ضمن اهم العوامل المساعدة والدافعة الإحداث تغيير سياسي نوعي في الداخل التركي، سرعان ما وجد صداه في الدوائر السياسية الخارجية لتركيا، والتي مثلت إحدى العناصر الأساسية ضمن ما سمي فيما بعد بالإستراتيجية التركية الجديدة.

وخلاصةً لما تقدم يتضح لنا ان هناك سلسلة من التطورات والعوامل أسهمت في حث الأتراك على إعادة صياغة سياسات بلادهم الخارجية بما يتماشى مع تلك التطورات الداخلية والإقليمية والدولية، ولعل من أهمها وأبرزها:

1. الأحداث الداخلية لتركيا: والتي دفعت بحزب اسلامي للوصول الى الحكم بأغلبية مريحة، وسيطرته على السلطتين التشريعية والتنفيذية، والذي حملَ نظريةً جديدة تعمل على ملامسة الإرث التاريخي للأتراك وتوظيفه بشكل يجابي.
2. الأحداث الإقليمية والدولية: خصوصا المراوغة الأوروبية في قبول انضمام تركيا للاتحاد. واحداث 11 ايلول، وما استتبعها من إحداث، كان أهمها إعلان حربٍ عالميةٍ ضد الإرهاب، واحتلال دول مجاورة لتركيا.

وضمن هذه العوامل والمعطيات المتقدمة نستنتج ان كل هذه التحولات والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، كانت مؤشرات على ان السياسة الخارجية التركية تُصاغ من جديد وفقا لأسس جديدة.

1- مراد مرجان، مرجع سابق، ص137.

الفقرة الثانية: معالم الإستراتيجية التركية الجديدة:-

عند النظر الى شبكة العلاقات الدولية التي نسجت خلال فترة الحرب الباردة، نجد ان تركيا صنفت باعتبارها دولة طرفية بالنسبة الى المعسكر الغربي، أي بمثابة " نقطة تحكم " خاصة، تقع عند جنوب قواته المترامية تجاه الشرق، ومع انتهاء الحرب الباردة في التسعينيات، أعيد تعريف علاقة تركيا وارتباطاتها داخل المعسكر الغربي، ليس من الناحية الجغرافية وحسب، بل من خلال مؤسساته ايضا. وفي اطار هذا التعريف الجديد وُصفت تركيا بالدولة الجسرية، وهو ما فرض على تركيا الابتعاد قدر الإمكان عن الأزمات الأمنية التي اندلعت في التسعينيات من القرن الماضي، وكذلك وأثرت عليها تأثيرا مباشرا لهذا الاعتبار.

وفي ظل المتغيرات الدولية في الألفية الجديدة، لاسيما بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول، بات يتحتم على تركيا ان تقوم بتوصيف وضعها توصيفاً صحيحاً، إذ تتمتع تركيا بوضعية ذات أسس جغرافية واستراتيجية هامة. وتحتل موقعاً مركزياً في القارة الام أفروأوراسيا، وتجمعها علاقات مع مناطق مختلفة عديدة، أي انها دولة لا تنحصر في منطقة واحدة بعينها. وبذلك نجد ان تصنيف تركيا باعتبارها دولة طرفية او جسرية بين الغرب والعالم الاسلامي في فترة الحرب الباردة وما بعدها، يعد تصنيفا بعيدا الى حد كبير عن الحقائق الجغرافية، وكذلك التاريخية[1].

ولبيان معالم الإستراتيجية التركية الجديدة، لابد من تبني التقسيم الآتي:-

أولا: مفهوم الإستراتيجية التركية الجديدة:-

لقد مرت السياسة الخارجية التركية بمراحل ثلاث: مرحلة الحرب الباردة حينما كانت تركيا منحازة تماما الى الولايات المتحدة الأميركية وتربطها بإسرائيل علاقة وثقى، ومرحلة ما بعد سقوط الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، وهنا أصبحت تركيا جسرا بين الغرب والشرق غير انها اصطدمت بالرفض الأوروبي والروسي،

1- انظر: احمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، مرجع سابق، ص609.

ومرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001 واحتلال العراق، حيث بدأت تركيا تفتش عن دور خاص لها، وترافق ذلك مع صعود حزب العدالة والتنمية الى قمة السلطة، حيث بادر الى صوغ مشروع سياسي جديد لتركيا يأخذ بعين الاعتبار دورا للتاريخ والجغرافيا والاقتصاد والثقافة والجيش معا.

فقد شكل العقد الذي أعقب سقوط الاتحاد السوفيتي عقدا ضائعا لتركيا، كانت فيه سياستها الخارجية تكتفي بالاستجابة للازمات فحسب، اما مع حزب العدالة والتنمية فقد صار لتركيا سياسة خارجية تجمع بالفعل البعد الجيواستراتيجي الى البعد التاريخي والثقافي[1].

ان التغيرات الكبيرة التي تحدث في تركيا اليوم، تقود قاطرتها حكومة حزب العدالة والتنمية، التي تتمتع بتفويض شعبي كبير، ونلمس مظاهر هذه التغيرات في مختلف الميادين، في السياسة الخارجية وفي الاقتصاد وفي علاقة الحكومة بالجيش وفي ميدان الحريات العامة وفي المبادرات الحكومية لحل مشكلات تعود جذورها الى قيام الجمهورية التركية، كالمشكلة الكردية والمشكلة العلوية وغيرها، ووسط هذا كله تبدوا الحكومة متحمسة لتطبيق معايير الانضمام الى الاتحاد الأوروبي[2].

كما اتبع الحزب منظورا جديدا للسياسة الخارجية التركية يقوم بصورة أساسية على ما يسمى بمبدأ (العمق الاستراتيجي)، وهو المبدأ الذي أرساه احمد داود أوغلو، وزير الخارجية التركي، في كتاب له نشر في عام 2001 تحت عنوان (العمق الاستراتيجي .. موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية)، وقد كان ينظر للكتاب عند صدوره على انه مجرد تأملات لأكاديمي تركي ذي خلفية إسلامية، غير ان اعتلاء أوغلو لمنصب مستشار أردوغان للسياسة الخارجية، ومن ثم وزيرا للخارجية، قد أتاح له الفرصة للتأثير المباشر على السياسة الخارجية التركية في أعلى مستوياتها، وتطبيق الإطار النظري الذي قدمه للسياسة الخارجية التركية في كتابه

1- صقر أبو فخر، التحول التركي الكبير خرافة العثمانية الجديدة، مجلة معلومات، العدد 73- ديسمبر 2009، ص150.

2- بكر صدقي، مرجع سابق، ص 67.

السابق[1].

وبذلك يعرف احمد داوود أوغلو بأنه المهندس المُنظر لسياسة حزب العدالة والتنمية، ولقد اثر في العديد من التطورات السياسية الخارجية الرئيسة، كذلك ثمة إجماع على انه هو الذي ساهم الى حد كبير في تغير خطاب السياسة الخارجية التركية وممارساتها، محولا إياها الى سياسة ديناميه ومتعددة الابعاد، ولقد حدد أوغلو رؤية وأسلوب خط السياسة الخارجية الجديدة والإطار العام لمتابعتها[2].

لذلك تم إعادة تعريف السياسة الخارجية التركية وفق لمبدأ "العمق الاستراتيجي"، وتتمثل الفكرة الرئيسة التي يتمحور حولها هذا المبدأ، في ان قيمة أي دولة في العلاقات الدولية إنما تنبع من موقعها الجيوإستراتيجي، وعمقها التاريخي، وطبقا لهذا المبدأ فان تركيا تتميز بـ "العمق الجغرافي" و "العمق التاريخي"، الذي أهمل وغيب لسنين طويلة، ففيما يتعلق بالعمق الجغرافي فتركيا تعتبر دولة محورية، ومن ثم لا يمكن النظر إليها كدولة جسر تربط نقطتين فقط، ولا دولة طرفية او حتى كدولة عادية تقع على حافة العالم الإسلامي او الغربي، فتركيا تتميز بموقع جغرافي فريد، فجغرافية تركيا تعطيها حالة (دولة مركزية) فريدة تختلف عن الدولة المركزية الأخرى.

وكما ان لتركيا عمقا جغرافيا فإن لها أيضا "عمقا تاريخيا" يتمثل بالإرث العثماني لتركيا حيث كانت الإمبراطورية العثمانية احد مراكز الجذب العالمية، وهو ما انعكس على واقع الدولة التركية المعاصر، حيث يوجد خليط متنوع من العناصر القوقازية والبلقانية والشرق أوسطية والتركية والأناضولية، وهي عناصر تلتقي تحت مظلة الدولة التركية.

ونتيجة لهذا العمق الجغرافي والتاريخي لتركيا، فإن تركيا تمثل دولة ذات هويات

1- محمود عبده علي، أمريكا وتركيا.. من الحرب الباردة الى عصر اوباما، شؤون عربية، العدد 140، شتاء/ 2009، ص169- 170.

2- بوانت أراس، حقبة احمد داود أوغلو في السياسة الخارجية التركية، شؤون الأوسط، العدد 135- ربيع 2010، ص45.

إقليمية متعددة، لذلك فعلى تركيا ان تعتبر كونها دولة طرفية، جزء من الماضي، وتعمل على تدشين سياسة خارجية جديدة تقوم على توفير الاستقرار ليس فقط لنفسها لكن لجيرانها في مناطق نفوذها، وعلى تركيا أيضا ان تضمن أمنها القومي واستقرارها عبر تطوير دور أكثر فاعلية لتوفير النظام والأمن والاستقرار في النظم المحيطة بها[1].

وبذلك تكون تركيا قد انطلقت في صياغة إستراتيجيتها الجديدة، وفقا لنظرية العمق الاستراتيجي، والتي تركز على الابعاد الجيوسياسية لتركيا، ولاسيما على المكونين اللذين يشكلان أساس "العمق الاستراتيجي"، وهما: "العمق الجغرافي Geographical Depth "، و"العمق التاريخي Historical Depth".

ثانيا: أسس الإستراتيجية التركية الجديدة:-

شرعت تركيا مع بداية العقد الحالي في تطوير رؤيتها وسياستها على نحو يتواكب مع المستجدات في القرن الحادي والعشرين، وبذلت جهودها لإرساء رؤيتها على أرضية صلبة توظف فيها موروثاتها التاريخية والجغرافية التوظيف الأمثل. حيث عينت تركيا ست مبادئ لتطبيق سياسة خارجية إيجابية فعالة وهي:-

1. **مبدأ التوازن السليم بين الحرية والأمن:** والحقيقة انه ما لم تحرص دولة من الدول على إقامة ذلك التوازن بين الحرية والأمن بداخلها، فإنها ستكون عاجزة عن التأثير في محيطها. كما ان مشروعية النظم السياسية يمكنها ان تتحقق عندما توفر هذه النظم الأمن لشعوبها، مع عدم تقليص حرياتها في مقابل ذلك. وما نعنيه هو ان الأنظمة التي توفر الأمن لشعوبها وتحرمها في مقابل ذلك من الحرية، تتحول مع الوقت أنظمة سلطوية، وكذلك الأنظمة التي تضحي بالأمن بدعوى أنها ستمنح الكثير من الحريات، ستصاب بحالة من الاضطراب المخيف. وان

1- انظر: محمود عبده علي، المرجع السابق، ص171- 172. وللمزيد من التفصيل حول نظرية العمق الاستراتيجي انظر: احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مرجع سابق.

اتجـه العـالم مـن بعـد احـداث الحـادي عشـر مـن أيلـول عـام 2001 الى تقلـيص الحريات بدعوى تحقيق الأمن إزاء التهديدات الإرهابية.

2. **مبـدأ تصـفير النزاعـات:** وغايتـه إنهـاء النزاعـات وزيـادة الاسـتقرار في المنطقـة مـن خلال البحث عن آليات وقنوات مبتكرة لتسوية الخلافات وبناء جسور للحوار بين الثقافـات، مـا يتطلـب تفعيـل دور الوسـاطة بشـكل مـؤثر، واعتمـاد المبـادرات الاسـتباقية الـتي تجعـل تركيـا عنصـرا مـؤثرا لا متلقيـا، والى جانـب هـذا كلـه، الدبلوماسـية المتناغمــة الــتي تعــني ضــرورة الانخــراط في مــؤتمرات القمــة وفي الاجتماعات ذات العلاقة والتجمعات الدولية، بما يكسـب تركيـا أهميـة إقليميـة ودولية أكبر.

3. **مبدأ التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار:** لقـد اهتمـت الخارجيـة التركيـة في عقـد التسـعينات مـن القـرن المنصـرم اهتمامـاً جـادا ومـؤثرا بالبلقـان، ولاسيما في ازمتي البوسنة والهرسك وكوسوفو، وهو اهتمـام يرتكـز علـى اسـس راسخة. وظلت قدرة تركيا على النفـاذ الى الشـرق الاوسـط محـدودة، مقارنـة بمـا تتمتـع بـه تركيـا مـن تـأثير داخـل البلقـان والقوقـاز، وإذا كـانـت مشـكلة حـزب العمــال الكردســتاني والازمــة الســورية – التركيــة، (والعلاقــات تركيــا مــع اسرائيل) خلال التسعينيات قد لعبت دورا كبيرا في تعطيل تركيا عن النفوذ الى الشـرق الاوسـط، فـإن مشـكلة الصـورة السلبية والادراك الخـاطئ لـدى كـلا الطرفين، تركيا والدول العربية، كانت عامل اساسي وراء عدم انفتاح الطـرفين على بعضهما البعض، فتجسدت هذه الصورة السلبية في زعـم الاتـراك بـأن العـرب قد خانوا الدولة العثمانية وطعنوها في ظهرها، وزعم العرب ان الاتراك قد احتلوا العرب لأربعة قرون. ومن ثم كان ذلك الحاجز النفسي هو العقبة امام انفتاح كلا الطـرفين علـى الآخـر. بيـد ان الضـرورات البراغماتيـة الـتي تولـدت عـن الحاجـة الى الدعم الدبلوماسي المتبادل قد فتحت الطريق امـام هـذه العلاقـات، وحطمـت تلـك الحـواجز التاريخيـة/النفسـية، وهـو مـا جعـل تركيـا اكثـر ارتباطـا بسياسـاتها الشرق اوسطية الفعالة التي انتهجتها منذ عام2002".

4. **مبدأ السياسة الخارجية المتعددة الأبعاد**: ويرتكز الى حقيقة ان العلاقات مع اللاعبين الدوليين ليست بديلة من بعضها البعض، بل هي متكاملة في ما بينها، وهو مبدأ يضع علاقات تركيا الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأميركية في اطار ارتباطها بحلف الناتو وتحت مفهوم العلاقات الثنائية، كما يضع جهود تركيا للانضمام الى الاتحاد الأوروبي، سياستها مع روسيا وأوراسيا على ذات الوتيرة من التزامن باعتبارها علاقات تجري كلها في اطار التكامل، وليست متضادة أو بديلة من بعضها البعض. وان ما نقصده هنا ونود التأكيد عليه هو ان السياسة المتعددة الابعاد التي تنتهجها تركيا منذ اكثر من سبع سنوات لم تتضارب أو تتناقض مع بعضها البعض، ولذلك أضحت سياسات مؤسسية راسخة.
5. **مبدأ الدبلوماسية المتناغمة**: فعند النظر الى اداء تركيا الدبلوماسي من زاوية عضويتها في المنظمات الدولية، واستضافتها للمؤتمرات والقمم الدولية نجد تطورات مهمة وجادة، إذا ما قورنت بأدائها الدبلوماسي قبل عام 2003، فقد استضافت تركيا قمة الناتو، وقمة منظمة المؤتمر الاسلامي فضلا عن استضافتها لمعظم المنتديات الدولية. واصبحت تركيا عضوا مراقبا في منظمة الاتحاد الإفريقي عام 2007، وهو ما يمكن ان يفسر باعتباره نتيجة طبيعية لسياسة تركيا في الانفتاح على إفريقيا منذ عام 2005، فضلا عن مشاركة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في قمة الاتحاد الإفريقي - الأوروبي التي انعقدت في مدريد، وهي المشاركة التي هيأت لتركيا ان تصبح لاعباً مؤثرا في العلاقات بين الاتحاد الافريقي وأوروبا. وبدعوة من جامعة الدول العربية شاركت تركيا على مستوى وزراء الخارجية وعلى مستوى رؤساء الوزراء على حد سواء. كما وقعت مع جامعة الدول العربية على اتفاقية خاصة على خلفية اجتماع دول جوار العراق، وذلك خلال الفترة التي تصاعدت فيها الازمة بين العراق وحزب العمال الكردستاني، حيث قضت الاتفاقية بتأسيس علاقات مؤسسية وتشكيل المنتدى التركي العربي".

6. **مبدأ أسلوب دبلوماسي جديد**: فلفترة طويلة من التاريخ كانت تركيا في نظر العالم دولة جسرية، ليس لها رسالة سوى ان تكون معبراً بين الاطراف الكبرى. أي جسراً بين طرف وآخر دون ان تكون فاعلا بين الطرفين. ولذا بدت تركيا لدى الشرقي دولة غربية، ولدى الغربي دولة شرقية، وكان من الضروري رسم خريطة جديدة لتركيا تجعلها مرشحة لأداء دور مركزي، أي ان تصبح دولة قادرة على انتاج الافكار والحلول في محافل الشرق ومنتدياته، رافعة هويتها الشرقية دون امتعاض، ودولة قادرة على مناقشة مستقبل أوروبا داخل محافل أوروبا ومنتدياتها من خلال نظرتها الأوروبية. وهذه الرؤية ليست موجهة للدبلوماسيين والسياسيين وحدهم بل للمثقفين أيضاً، اذ ان الوصول الى نتائج ايجابية يُعد أمراً مستحيلاً دون إعادة تهيئة وتطوير نموذج جديد للمثقف[1].

ان هذا المبدأ قد استند بالاساس الى ان تُكون تركيا "ديوان اقليمي للاتصال والتفاوض"، حيث عملت على ان تدخل كشريك في جميع ملفات المنطقة الاساسية ذات البعد الاقليمي والدولي، (مع تأكيد المصالحة بين علمانية النظام الرسمي واسلامية المعتقد والنزوع الشعبي)، وقد كان ذلك ابرز منتج عملي لإستراتيجية تركيا الحديثة، وهنا اخطأ الكثير من المعنيين في فهم السياسة التركية خاصة في مسألة " الديوان التركي للاتصال" حيث ظن البعض ان (التركي) يود ان يقوم بوظيفة ناقل الرسائل او السمسار، في حين انه خطط ليكون جزءاً من مجموعة إستراتيجية في المنطقة، وان يحفظ بعضوية فاعلة في الحلف الاطلسي، وان يغادر موقع التابع للغرب المجافي للشرق بعربه واسلاميه، وان يتحول من "دولة حدود" في الحلف الاطلسي

1- لمعلومات اكثر حول مبادئ الاستراتيجية التركية الجديدة انظر كل من: احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي، مرجع سابق، ص 612- 616. علي حسين باكير، تصورات عن دور أنقرة، مرجع سابق، ص 81. محمد نور الدين، تركيا... الى أين؟ دور وتحديات، مرجع سابق، ص43- 44. احمد داوود أوغلو، الاستراتيجيا التركية الجديدة، حوار مع محمد نور الدين، شؤون الأوسط، العدد 116- خريف – 2004. احمد داوود أوغلو، سياسة تركيا في الشرق الأوسط والعلاقات التركية – المصرية، جريدة النهار، بيروت، 2010/6/26.

الى "دولة محور" في المنطقة والحلف على السواء[1].

وختاما لما تقدم يمكن لنا ان نستنتج ان المقاربة الجديدة للسياسة الخارجية التركية قد شكلت خروجاً عن الإطار القديم المألوف زمن الحرب الباردة، حيث كانت من أهم أركان سياستها حين ذلك تعتمد على:-

1. سياسة خارجية مغلقة في دائرة واحدة (الدائرة الغربية بما فيها الولايات المتحدة وإسرائيل).
2. سياسة التقليدية تقوم على الانغلاق داخلاً مع التأكيد على حماية الحدود في آسيا الصغرى، والسبب الأساسي لهذه السياسة كان يكمن في مخاوف الأتراك من أن تحاول الدول العظمى العمل مجدداً على تقسيم الإقليم التركي، حيث كانت عبارة عن ترجمة عملية لمقولة كمال مصطفى (أتاتورك) المشهورة "السلام في الداخل والسلام في الخارج".
3. سياسة حفظ الوضع الراهن، وعدم التدخل في الأوضاع الداخلية للدول المجاورة، (ان الخروج الوحيد عن سياسة حفظ الوضع الراهن كان خلال فترة الحرب الباردة حين تدخلت تركيا العسكري في قبرص عام 1974).
4. رفض الارتباط بكل ما يمد للحضارة الإسلامية بصلة، والعمل على الانصهار في الحضارة الغربية.

ان ظل الإستراتيجية الجديدة لتركيا، فأنها تتصرف للمرة الأولى من خلال سيكولوجيا وفهم وثقة تعكس حقائق مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وإذا كانت هناك شعوب وبلدان لا تزال تعيش في عالم الديناميات والتوازنات التي كانت سائدة في مرحلة الحرب الباردة، فإن تركيا تنطلق بسرعة كبيرة جداً في القرن الحادي والعشرين، لجهة اعتمادها على تنويع سياستها الخارجية المتحركة في اتّجاهات متعدّدة بحسب ما تمليه عليها جغرافيتها وتاريخها، والمنطلقة أيضاً من خدمة مصالحها الوطنية (الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية والأمنية).

1- امين حطيط، تركيا في "الناتو": الحضن الشرقي والدرع الغربية، جريد النهار، العدد 24063، السنة 78، الثلاثاء 7- كانون الاول 2010.

وهكذا تختلف جداً فكرة "العمق الاستراتيجي" وسياسة "صفر مشاكل" عن سياسة الجمهورية التركية خلال الحرب الباردة. وتختلف أيضاً عن سياستها في أغلب سنوات ما بعد نهاية الحرب.

ثالثا: مبادئ الإستراتيجية التركية الجديدة في الشرق الاوسط:-

اتخذت العلاقات التركية مع دول الشرق الاوسط مسارا ديناميا قلما نجد له مثيلاً في التاريخ. وهذا يرجع الى التأثر الثقافي والسياسي، عن طريق الخلفية التاريخية التي أثرت وما زالت في علاقات الطرفين، فضلا على مصالحهم، يضاف الى ذلك ما كان للقرب الجغرافي من اثر البالغ في التأثير في طبيعة توجهاتهم. ان سياسة تركيا حيال هذه المنطقة تتمحور حول ضرورة احتفاظها بموقع يؤهلها لتأدية دور فاعل في هذه المنطقة[1].

فثمة ثلاث سياسات متباينة يمكن لتركيا انتهاجها تجاه الشرق الأوسط: **الأولى:** هي الابتعاد التام عن الشرق الاوسط ومشكلاته، **والثانية:** هي تطوير سياسات متناغمة مع سياسات معسكر دولي ما، كسياستها خلال الحرب الباردة، انطلاقا من تجنب تحمل مخاطر المبادرة منفردة في المنطقة، **والثالثة:** سياسة فتقوم على النظر الى الشرق الاوسط عبر مقاربة تركية خالصة مركزها انقره. وإن بدت السياستان الاولى والثانية مقبولتين من الناحية النظرية إلا أنهما تفتقران الى فرص التطبيق على أرض الواقع حاليا.

وفي ضوء هذه الحقائق والمعطيات الجغرافية والتاريخية، تبنت تركيا أربعة مبادئ أساسية في سياستها تجاه الشرق الاوسط:-

1. **مبدأ إحلال الأمن وكفالته للجميع:** ان إحلال الامن وكفالته لكل شخص دون تمييز بين مجموعة واخرى، ودولة واخرى. هو ما يجعل تركيا تتموضع في موقع الوقوف على مسافة من الجميع، والاضطلاع بدور الوسيط لحل المشاكل والازمات، في مسعى لتوفير الأمن لدول المنطقة على اعتبار أنها لا تحظى

1- محمد ياس خضير الغريري، مرجع سبق، ص151.

بالاستقرار، ولذلك فالهاجس الأمني هو عامل شبه مشترك بينها. فإذا كان الأمن مهما لدولة معينة بذاتها ومفيدا لها، فالأولى تأمينه للجميع، ويتجلى النموذج التركي في القدرة على الموازنة بين متطلبات الأمن وحقوق الفرد والجماعة وحريتها.

2. **مبدأ الارتقاء بمستوى الحوار السياسي الى أعلى درجة**: يفرض التواصل مع جميع الفاعلين من دون تحيز لأحد، إقليميين أو دوليين، حكومات وجماعات ومنظمات غير حكومية وهذا يقتضي تفعيل سياسات مسؤولة متعددة الأبعاد تبتعد عن التنافس مع الاعبين الآخرين، وتمكن تركيا من لعب دور مميز.
3. **مبدأ الترابط الاقتصادي المتبادل**: الذي من شأنه ان يحقق التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة. وتؤمن تركيا بأن التكامل الاقتصادي يعد ركيزة وشرطا أساسيا لإحلال السلام في المنطقة، ولذا فقد بادرت تركيا الى سلسلة من المشروعات الاقتصادية مع دول المنطقة، ووقعت عددا من اتفاقيات التجارة الحرة مع العراق وسوريا ومصر والاردن. فهذا المبدأ يهدف الى تثبيت التواصل السياسي على أسس مستدامة، والدفع باتجاه إيجاد مصالح مشتركة وفوائد متبادلة.
4. **مبدأ التعددية الثقافية**: وهو الطريق الأسرع والأكثر فعالية في ما يتعلق بمخاطبة الآخرين خاصة عبر القنوات المدنية والشعبية، كما وصفة الرئيس التركي الحالي ووزير الخارجية الأسبق عبد الله غول، فالتعايش بين الثقافات المتعددة يعتبر شرطا مسبقا لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. وترى تركيا ان الحفاظ على التعددية العرقية والمذهبية شرط أولي لاستقرار المنطقة.

إن الشرق الاوسط الذي تتصوره تركيا يمثل منطقة تتمتع بالمزيد من الامن والسلام من خلال توفير حوار سياسي مكثف الى أعلى درجة، لا يترك مجالا لتصادم الخلافات والنزاعات، وتوطيد الروابط الدينية والثقافية والعرقية بين المجتمعات على نحو يحقق الاستمرارية لحياة حرة لكافة البشر، وتفعيل العلاقات الاقتصادية

والتجارية بين دوله[1].

وفي التطبيق العملي طرقت تركيا ابواب دول الجوار اللصيق ودول المحيط القريب من اجل تصفية النزاعات، ثم دخلت الى المنطقة عبر القضية الام "القضية الفلسطينية" رافعة شعار الحق الانساني ثم السياسي للفلسطينيين لتحتل بذلك موقعا خاصا في الصراع العربي - الصهيوني لا يبقيها حليفا استراتيجيا لاسرائيل ولا يجعلها عدوا فعليا لها، ثم تطور اداؤها في اتجاه بناء "الديوان التركي للاتصال والتفاوض"[2].

ان ابرز ما يمكن ان نشخصه من عناصر للاستراتيجية التركية عبر تموضعها في الشرق الاوسط هو: نزعة تركيا لاحتلال موقع مؤثر ومتقدم في العالم الاسلامي، ونزعة تركيا لإعتلاء موقع محوري في الشرق الاوسط، هذا كله مع الاحتفاظ بعلاقاتها مع الغرب والولايات المتحدة الاميركية.

ان ما يمكن ان يحسب من ميزة لهذه الإستراتيجية، هو انها إستراتيجية وطنية، تستنهض ارث تركيا التاريخية وتوظف مكامن قوتها، لخدمة الأهداف الوطنية العليا.

وقد اعتبر بعض الباحثين هذه الأسس والمبادئ بمثابة مقاربة لعثمانية جديدة ينتهجها حزب العدالة والتنمية[3] والتي تقوم على مجموعة من الاستعدادات والتوجيهات الأساسية يتقدمها الاستعداد للتصالح مع إرث تركيا الإسلامي والعثماني في الداخل كما في الخارج، وفي إطار هذا المفهوم السياسي الجديد، يتعين على تركيا ان تمارس دورا أكثر حيوية في السياسة الخارجية، وان تعتمد " الحراك

1- لمعلومات اكثر انظر كل من: احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي، مرجع سابق، ص 620- 621. علي حسين باكير، تصورات عن دور أنقرة، مرجع سابق، ص 81. محمد نور الدين، تركيا... الى أين؟ دور وتحديات، مرجع سابق، ص43- 44. احمد داوود أوغلو، الاستراتيجيا التركية الجديدة، حوار مع محمد نور الدين، شؤون الأوسط، العدد 116- خريف – 2004. احمد داوود أوغلو، سياسة تركيا في الشرق الأوسط والعلاقات التركية – المصرية، جريدة النهار، بيروت، 2010/6/26.

2- امين حطيط، تركيا في "الناتو": الحضن الشرقي والدرع الغربية، مرجع سابق.

3- ميشال نوفل، عودة تركيا الى الشرق مرجع سابق، ص 84.

الدبلوماسي " سياسيا واقتصاديا مع الولايات العثمانية السابقة وفي المناطق الأخرى حيث لتركيا مصالح قومية وإستراتيجية.

وتتطلب هذه الرؤية الواسعة للسياسة الخارجية ثلاث محاور:

المحور الأول: استحضار أرث "القوة العظمى" العثماني وإعادة تعريف هوية البلاد الإستراتيجية والقومية.

المحور الثاني: ان العثمانية الجديدة التي تنظر الى تركيا كقوة إقليمية كبرى، وبالتالي لابد لتركيا بصفتها دولة محورية تعكس ثقافتها الإستراتيجية والأبعاد الجيوسياسية للإمبراطوريتين العثمانية والبيزنطية، ان تضطلع بدور دبلوماسي وسياسي واقتصادي فعال في منطقة واسعة تقوم فيها بوظيفة المركز.

المحور الثالث: فهو التمسك بهدف الانفتاح على الغرب على غرار ما كانت تفعل اسطنبول في العهد الإمبراطوري مراعية موضعها بين أوروبا واسيا، وللإرث الأوروبي أهمية كبيرة للعثمانيين الجدد، فهم منفتحون على الغرب والنفوذ الغربي مثلما هم وثيقو الصلة بالإرث الإسلامي والشرقي، خلافا للكماليين الذين يعتبرون الإسلام والتعددية الثقافية والليبرالية في موقع العداء لمشروع الكمالية[1].

لكن ليست طريق تركيا كبلد منفتح على الجميع وطامح للعب دور فاعل في قضايا المنطقة، يضمن حل مشكلاتها ويضمن استقرارها وسلامتها، مفروش بالورود فمبدأ حسن النية ليس قاعدة في العلاقات الدولية، واذا كان انفتاح تركيا على العرب والمسلمين امرأ ايجابيا إلا ان الدور التركي في الشرق الأوسط تحديدا يواجه العديد من التحديات الداخلية والإقليمية والدولية[2].

ويرى بعض الباحثين ان هذه المبادئ المهمة التي تنطلق من نظرية "العمق الاستراتيجي"، التي تفرض على تركيا الولوج السلمي الفعال في كل الأقاليم المتعددة التي تنتمي إليها تبدو مثالية أكثر من اللازم وتواجه بالعديد من التحديات، اهمها:-

---

1- انظر: ميشال نوفل، عودة تركيا الى الشرق المرجع السابق، ص 84- 85.

2- محمد نور الدين، تركيا... الى أين؟ دور وتحديات، مرجع سابق، ص50.

1. **تحدي القدرات:** فمثل تلك المشاركات الهائلة والأدوار تفرض وجود قدرات اقتصادية وسياسة وربما عسكرية لا تتوفر حاليا للدولة التركية.
2. **تحدي الاستمرارية:** فهذه المبادئ ما زالت مبادئ حكومة حزب العدالة والتنمية، ويصعب ان يزعم أنها أصبحت مبادئ إستراتيجية راسخة في الثقافة السياسية التركية بحيث تلتزم بها اي حكومة تركية أخرى قد تعقب حكومة أردوغان في حالة فشلها في الفوز في الانتخابات البرلمانية القادمة او ما قد يعقبها، فهي ما زالت مبادئ حزب وليست مبادئ دولة، او أنها لم تصبح بعد مبادئ دولة ملزمة للجميع.
3. **تحدي وفرة الخيارات:** وهو تحدي نابع من وفرت الخيرات وتشابك وتعقد القضايا امام تركيا ومن صعوبة القيام بدور الموازن الإقليمي في كل النزاعات الإقليمية عندما يفرض عليها ان تكون حليفا او موازنا[1].

غير إننا نقول ان حزب العدالة والتنمية من خلال ما حققه من انجازات على المستوى السياسي والاقتصادي والشعبي، يضاف الى ذلك التراجع الواضح لدور المؤسسة العسكرية في تركيا، يدل على ان إستراتيجيته (الإستراتيجية التركية الجديدة) التي طرحها قد نجحت ومستمرة في النجاح في مواقع ومستويات عديدة وعلى أكثر من صعيد وقضية، بالإضافة الى تجذرها في المجتمع والدولة التركية، غير ان دولة بحجم وموقع تركيا تبقى تطلب المزيد وتواجه المزيد.

الفقرة الثالثة: التطبيقات العملية الأولية للإستراتيجية التركية الجديدة:-

تقتضي هذه السياسات الجديدة الا تكون تركيا طرفا في اي محور، بل تسعى لتكون دولة مركز بين كل العوالم المحيطة بها وهذا يقتضي مؤهلات وأدوات دبلوماسية واقتصادية وثقافية، يرى داود أوغلو ان تركيا تمتلكها، لكن القوة العسكرية ليست أبدا ضمن هذه الأدوات. وقد جسدت تركيا على امتداد سنوات

1- محمد السعيد ادريس، تركيا وتحديات نظرية العمق الاستراتيجي، الخليج، 2009/9/9، نقلا عن مجلة معلومات، مرجع سابق، ص 50.

حكم حزب العدالة والتنمية سياساتها الجديدة وفقا لتكتيكات مختلفة من أهمها: [1].

أولا: الحراك الدبلوماسي:-

يقول عبد الله غول: في ظل التحولات الإقليمية والدولية الخطيرة فأن تركيا لا يمكن ان تبقى محصورة داخل الأناضول، كما يقول أوغلو: ان انحصار تركيا ضمن الأناضول يعني ان تبقى دولة منغلقة على ذاتها وتعاني من مشكلة بناء علاقات مع الخارج، ويعني أيضا إن تصبح دولة منغلقة على نفسها، ولا تستطيع دولة الاستمرار في الحياة وهي منسلخة عن الشرق الأوسط والبلقان وأوروبا واسيا، ولذلك فأن علاقتنا ستبقى ديناميكية مع جميع الإطراف، وهذا ينسجم مع مركزية تركيا كدولة، وسنعمل في كل الاتجاهات[2].

وعلى اثر ذلك اندفعت تركيا الى تطوير سياسة خارجية خاصة بها، منطلقة من ما تملكه من ارث وتراكمات جغرافية وتاريخية وثقافية واقتصادية، تراعي وتعمل على تحقيق الأهداف القومية العليا لتركيا، وبذلك عملت على تجسيد ديوان للتواصل والحوار، (الحراك الدبلوماسي)، وانتقلت الى موقع الطرف المبادر لا المنتظر لما يجري او سيجري.

ومن أهم تجسيدات الحراك الدبلوماسي للسياسة الخارجية التركية هي[3]:-

1. فكرة اجتماع دول الجوار الجغرافي للعراق. والعمل خفض الاحتقانات الداخلية في العراق، وإقناع فئات سنية بالمشاركة بالعملية السياسية الداخلية.
2. التواصل مع حركة حماس، مساعيها المتكررة للتوسط بينها وبين سلطة محمود عباس.

1- علي حسين باكير، وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سابق، ص139.

2- محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، مرجع سابق، ص226.

3- محمد نور الدين، تركيا... الى أين؟ دور وتحديات، مرجع سابق، ص45- 46.

3. التوسط بين السلطة الفلسطينية برئاسة عباس وإسرائيل في نوفمبر 2007.
4. المبادرة في أكثر من اتجاه لرفع الحصار عن غزة، وإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية.
5. الوساطة بين باكستان – إسرائيل، سوريا – إسرائيل، باكستان – أفغانستان.
6. مساعي تركيا لرأب الصدع بين الإطراف الباكستانية الداخلية.
7. الانفتاح التركي الواسع على أرمينيا، والتوسط بين أرمينيا - أذربيجان، من اجل حل مشكلة قره باخ.
8. طرح تركيا مبادرات شجاعة في قبرص، واستمرار الانفتاح على العلاقات مع اليونان.
9. مبادرة تركيا الى خفض التوتر في القوقاز بعد انفجار الصراع العسكري بين جورجيا وروسيا في أغسطس 2008، وطرح تركيا مبادرة منتدى التنمية والاستقرار في القوقاز.

وبذلك كانت "الحراك الدبلوماسي" و الدبلوماسية المتناغمة، ترجمة حقيقية للأسس التي قامة عليها الإستراتيجية التركية الجديدة، والتي استطاعت ان تبني وتقيم أفضل العلاقات وان تطرح تركيا كدولة مركزية في المنطقة، حيث يعتبر انتخاب تركيا للعضوية الغير الدائمة لمجلس الأمن للفترة 2009 – 2010، دليلا على ما تشعر به الأسرة الدولية من ثقة تجاه السياسة الخارجية التي تنتهجها تركيا، وتأييد دوليا واضحا للجهود التركية الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار والرخاء في المنطقة.

ثانيا: تفعيل الحضور الإقليمي والدولي:-

أدركت تركيا أهمية دور المنظمات الإقليمية والدولية في تعزيز الاستقرار والتعاون في محيطها الإقليمي والدولي، وإذا كانت تركيا في الأساس هي عضو في هذه المؤسسات، إلا ان تركيزها كان على تفعيل دورها في منظمة المؤتمر الإسلامي

وإعطائه بعدا جديدا، نظرا لأهمية الأوضاع في المنطقة الإسلامية، ولاسيما بعد غزو أفغانستان والعراق، وتجلى إيلاء تركيا أهمية لمنظمة المؤتمر الإسلامي في انتخاب شخص تركي لأمانتها العامة، وهو ما حصل مع إكمال الدين أوغلو، الذي وان كان رئيسا لمنظمة تمثل كل العالم الإسلامي، إلا انه كان يحمل مناخا قريبا جدا من ذهنية حزب العدالة والتمية، يتمثل بضرورة تفعيل دور المنظمة[1].

إن العلاقات المؤسساتية التي أسستها تركيا سواء بصفتها عضوا أو مراقبا أو شريكا مع العديد من المنظمات الإقليمية والدولية البارزة ذات المهام والمناطق الجغرافية المختلفة، تظهر ميزة تعددية الأوجه لسياستها الخارجية، إلى جانب عملية الانضمام لعضوية الإتحاد، فإن تركيا عضو في منظمات مختلفة[2]، وهي مصممة على الاستمرار في سياستها الخارجية البناءة والمسؤولة والباعثة للثقة حولها، عبر تسخير تجاربها السياسية والاقتصادية والثقافية في سبيل مصالحها الوطنية في عالمنا الذي تكتسب فيه التطورات الدولية أبعادا متعددة.

ويمكن الوقوف على الحضور الاقليمي والدولي لتركيا، من خلال الاتي:-

---

1- محمد نور الدين، تركيا... الى أين؟ دور وتحديات، المرجع السابق، ص 46.

2- مثل (الأمم المتحدة، اللجنة الأوروبية، حلف شمال الأطلسي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، المنظمة الأوروبية للتعاون والأمن، منظمة التجارة العالمية، منظمة المؤتمر الإسلامي، منظمة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي، منظمة التعاون الاقتصادي، مجموعة الثمانية، مؤتمر تدابير زيادة الثقة والتعاون في آسيا، كما تشارك تركيا في مبادرة عملية برشلونة للإتحاد في البحر المتوسط. وتشارك تركيا أيضا بصفة مراقب دائم في فعاليات منظمة الدول الأمريكية وإتحاد الدول الكاريبية والإتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية. ووقعت عام 2007 اتفاقية إطارية لتأسيس منتدى التعاون التركي- العربي تمهيدا لتحويل علاقاتها مع الجامعة العربية إلى علاقات مؤسساتية، ودخلت عام 2008 في إطار مؤسساتي عبر آلية الحوار الإستراتيجي مع مجلس التعاون لدول الخليج العربي، كما ان تركيا كانت من مؤسسي ملتقى تحالف الحضارات بالشراكة مع اسبانيا، وكذلك لم تتخلف عن المشاركة في الاتحاد من اجل المتوسط، الذي دعا إليه الرئيس الفرنسي ساركوزي في يوليو 2009.

1. المشاركة في قوات حفظ السلام:-

لم يكن إظهار مواطنة تركيا العالمية قد بدأ مع وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة، بل كان لمساهمات تركيا بقوات حفظ السلام الدولية يمثل جانبا مهماً في سياستها الخارجية، فقد ساهمت في جماعات المراقبة الدولية على الحدود الإيرانية – العراقية (UNIMOG)، ولاحقا على الحدود العراقية – الكويتية (UNIKOM)، كما أرسلت قوات لحفظ السلام تحت قيادة الأمم المتحدة الى كل من الصومال والبوسنة وجورجيا والخليل- فلسطين- وألبانيا[1].

ومع طرح حزب العدالة والتنمية الإستراتيجية الجديدة والتي تستند عليها سياسته الخارجية، والتي كان من أهم أسسها الانفتاح على جميع العوالم المحيطة بتركيا، والمساهمة في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، كانت مواطنة تركيا العالمية، وما تتمتع به من خبرة، مصدرا وأداة مهمة في تحقيق هذه الإستراتيجية.

فلم تتردد تركيا في ان يكون لها حضور فاعل في مناطق التوتر[2]. فاستمرت في إظهار مواطنتها العالمية من خلال العمل مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، فبعد غزو الولايات المتحدة الأمريكية لأفغانستان عقب 11 سبتمبر، مثلا ساعدت تركيا في مهمات حفظ السلام هناك بناء على طلب من واشنطن، ورغم ان أنقرة رفضت المشاركة في العمليات القتالية، فإنها أرسلت ما يقارب حوالي 1200 من قوات النخبة لدعم تدريب تحالف الشمال على مكافحة الإرهاب، والمساعدة في الجهود الإنسانية[3].

كما شاركت تركيا في قوات اليونيفيل في جنوب لبنان بعد عدوان تموز 2006، كما وافق البرلمان التركي في شباط 2009، على إرسال قوات سلام الى الصومال[4].

1- جراهام فولر، مرجع سابق، ص 117.

2- محمد نور الدين، تركيا... الى أين؟ دور وتحديات، المرجع السابق، ص46.

3 -Kevin Sullivan, Admirers, Hopeful of change, Await U.S President in Turkey, Washington Post, April 5, 2009; Page A01.

4- محمد نور الدين، تركيا... الى أين؟ دور وتحديات، المرجع السابق، ص46.

2. الانفتاح الاقتصادي والثقافي:-

تولي تركيا العامل الاقتصادي والثقافي، أهمية كبير في تحقيق إستراتيجيتها الجديدة، حيث يعتبر موقع تركيا الإستراتيجي وتنوع اقتصادها بالإضافة الى الإرث الثقافي الكبير المستمد من الإمبراطورية العثمانية، من أهم الأدوات التي تستند عليها أسس الإستراتجية التركية الجديدة، وبخصوص العامل الاقتصادي يقول احمد داوود أوغلو: "ان تشكيل ساحات مصلحة اقتصادية مشتركة هو أفضل علاج للعلاقات السياسية المتوترة"، وعلى اثر ذلك انطلقت تركيا في بناء وتوقيع اتفاقيات اقتصادية وثقافية إستراتيجية مع اغلب دول المنطقة[1].

وعلى اثر ذلك تعززت العلاقات بين تركيا والشرق الأوسط في زيادة حجم التبادل التجاري مع دول المنطقة، وقدرت "إيكونوميست" مؤخرا زيادة قيمة الصادرات التركية الى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنحو 700٪ بين عامي 2001و2008، وتعود أهم أسباب هذا الاعتماد المتزايد على التجارة الإقليمية الى سياسة الحكومة التركية، فقد مارست تركيا في اغلب سنوات العقد الماضي الدبلوماسية القائمة على التبادل التجاري عن طريق إرسال وفود الى دول المنطقة كلها من اجل التفاوض حول اتفاقيات تجارية[2].

وبذلك برز الدور التركي صاعدا بقوة على الصعيدين الاقتصادي والثقافي، فعلى **الصعيد الاقتصادي**: فقد وقعت تركيا اتفاقية تعاون مع معظم الدول وخصوصا الأقطار العربية، وكذلك مع منظمات إقليمية عربية، مثل مذكرة التعاون التي وقعت مع مجلس التعاون الخليجي في العام 2008، وقد شهد الميزان التجاري التركي تصاعدا كبيرا في حجم الصادرات والواردات مع العالم في نهاية العام 2008 تجاوز الثلاثمائة مليار دولار بعدما مرت تركيا بأسوأ أزمة اقتصادية في العام 2001[3].

اما على **المستوى الثقافي**: ومن اجل تحفيز الحوار بين المجموعات ذات الخلفيات الثقافية المتنوعة ولأجل تعزيز التسامح، أطلقت تركيا "مشروع تحالف الحضارات"

1- احمد داوود أوغلو، تركيا والديناميات الأساسية للشرق الأوسط، مرجع سابق، ص37.

2- أعظم شبلي، مرجع سابق، ص 79.

3- محمد نور الدين، تركيا... الى أين؟ دور وتحديات، مرجع سابق، ص47.

الـذي يهـدف الى تشـكيل برنـامج لإدارة جامعـة تعمـل ضـد الإحكـام المسـبقة، والتعصـب، والاسـتقطاب، وسـوء الفهـم. وقـد بـدأ العمـل بهـذه المؤسسـة الـتي سميـت "مشـروع تحـالف الحضـارات" في العـام 2005 بـدعم مـن اسـبانيا والأمـم المتحـدة، وقـد باتت اليوم عمليـة أممية تجتـذب الانتبـاه أكـثر فـأكثر، وهـدفها الرئيسـي هـو تعزيـز حقوق الإنسـان والحريـات الـتي هـي قواسـم مشـتركة بـين الحضـارات سـعيا الى عـالم أفضل[1].

ويـذلك اسـتطاعت تركيـا وتحـت حكـم حـزب العدالـة والتنميـة مـن اسـتنهاض مكـامن قوتهـا الجيوسياسـية، والجيواقتصـادية، والجيوثقافيـة، لتوظيفهـا بشـكل دقيـق، وتحجـز مكانهـا مـن الان كدولـة مركزيـة، في النظـام الـدولي الجديـد الـذي قاربت ملامحـه علـى الظهـور، بعـد ان مـرا العـالم بمخـاض كـبير وظفـت فيـه كـل عناصر القوة، والتي كـان لمنطقة الشرق الأوسـط واسيا الوسـطى الـدور البـارز فيهـا، لقـد اسـتطاعت تركيـا عـبر الإسـتراتيجية الـتي رسمتهـا، ان تحقـق مكاسـب كـبيرة بأدوات غير مكلفة، ولم يكـن الـدور التركـي المتعـدد الأبعـاد والوسـيط محصـورا في منطقة الشرق الأوسط فقط، بل شمل كـل المحيط الإقليمي لتركيـا، لـذلك لـيس مـن تركيـز تركـي علـى دور خاص شـرق أوسـطي، بـل هـو متصـل بالإسـتراتيجية التركيـة الجديدة الشاملة، لكـن كـون منطقـة الشرق الأوسط منطقـة متفجـرة فقـد ظهـر الـدور التركـي فيها أكثر حضورا.

ان التطـور الكـبير الـذي شهده الاقتصادي التركـي، أتـاح لحكومـة حـزب العدالـة والتنمية، مرونـة كـبيرة في تحقيق إسـتراتيجيتها علـى الصـعيد الخـارجي، ناهيـك عـن التأييد الشعبي الداخلي الذي زاد نتيجة للمكاسـب الاقتصادية والسياسـية المتحققـة، وعلى اثر ذلك منّح حزب العدالـة والتنميـة تفويضـا شـعبيا كـبير في انتخابـات 2008، ليواصل سياسته.

1- ميشال نوفل، عودة تركيا الى الشرق، مرجع سابق، ص 100.

المبحث الثاني

المؤثرات الإقليمية والدولية على إعادة التموضع التركي

رغم الجهود الحثيثة التي بذلتها وتبذلها تركيا على كافة المستويات والصعد وفي شتى المجالات إلا أن هذه الجهود لم تكن بعيدة عن المؤثرات المختلفة الإقليمية والدولية، فطموحات تركيا الاقتصادية والأمنية والسياسية (في الشرق الأوسط، آسيا الوسطى والقفقاس) تصطدم بمجموعة من العقبات والتحديات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، التي تعمل على منع تركيا من ان تصبح دولة إقليمية تتمتع بموقع الدولة المحورية والمركزية في المنطقة، وفي السياسة الدولية[1].

لذلك سوف نبحث هنا المؤثرات على إعادة التموضع التركي على الساحتين الإقليمية والدولية، وذلك بتقسيمها على فقرتين: المؤثرات الإقليمية، في الفقرة الاولى، والمؤثرات الدولية، في الفقرة الثانية.

الفقرة الأولى: المؤثرات الإقليمية:-

من خلال الترجمة الفعلية والعملية لأسس الإستراتيجية التركية الجديدة، لابد ان تكون لها ردود فعل مختلفة وخصوصا من الدول المركزية الرئيسية، التي تقع في دائرة هذه الإستراتيجية، وهو ما يتطلب من تركيا إدارة حكيمة لهذه المؤثرات من اجل ان تأخذ موضعها الذي رسمته إستراتيجيتها الجديدة بأقل الخسائر وبأكبر المكاسب، ومن ضمن هذه الدول التي سنتناولها بالبحث هي:-

أولا: العلاقات التركية – الإيرانية:-

عندما نحلل العلاقات الثنائية بين تركيا وإيران فإن أول ما يتبادر الى الذهن هو التنافس الكامن بينهما، فإيران هي بوابة مهمة لمنطقة أسيا الوسطى الغنية بالطاقة، وعدد سكانها يربو على 70 مليون نسمة، ولديها 8،7٪ من احتياطات النفط

1- خورشيد حسين دلي، مرجع سابق، ص76.

العالمية، لذلك تبدو إيران أكثر أهمية من ان تستطيع تركيا تجاهلها[1]. كما تتمتع إيران بميزة الانتقال بين المناطق والقارات، فإيران كتركيا لا يمكن عدها من الدول التي يمكن تحديدها بمنطقة ما او حصرها في حوض جيوسياسي واحد[2]. كما ترى إيران جارتها تركيا التي تملك جيشا كبيرا وحديثا ذات عقيدة ومرجعية تستند على نظام ذو أيدلوجية علمانية، كبلد لا يستهان به، حيث يعتبره بعض الإيرانيين كبلد معادي يهدد نظامها.

لقد تزامن الحضور التركي، والذي لعب الضعف العربي وعجزه دورا مهما في قبوله وتنميته، مع تعاظم النفوذ الإيراني في المنطقة، لذلك عملت الأنظمة العربية المتوجسة من النفوذ الإيراني الشيعي، على جر تركيا ذات البعد الإسلامي السني المتمثل بحزب العدالة، للعب دور مضاد او على الأقل كابح، للنفوذ الإيراني المتعاظم[3].

لكن تركيا نجحت تحت قيادة حزب العدالة والتنمية، بالاستمرار في تغليب المصالح الوطنية التركية، وفقا لإستراتيجية الجديدة، لذلك لم تسقط بفخ الفتن المذهبية[4]، الذي حاول البعض جرها إليه، خصوصا بعد الحرب شبه الأهلية التي

1- أوزدن زينب أوكتاف، مدارك أمنية متغيرة في العلاقات التركية – الإيرانية، شؤون الأوسط، العدد 122- ربيع 2006، ص 97.

2- احمد داوود أوغلو، تركيا والديناميات الأساسية للشرق الأوسط، مرجع سابق، ص54.

3- انظر: محمد نور الدين، تركيا... الى أين؟ دور وتحديات، مرجع سابق، ص48- 49.

4- ان تركيا ترفض القيام بدور الدولة المشرقية السنية في مواجهة الدولة المشرقية الشيعية وبهذا نفهم ما قاله اردوغان لبعض من حاولوا دفعه في لبنان للمنافسة مع الرئيس الايراني محمود نجاد (قال انا رئيس وزراء تركيا اعمل مع الجميع ولست زعيما سنيا هنا اعمل للسنة ضد الشيعة). وهو قول سياسي محنك متبصر لان فيه معرفة بحقيقة اساسية قائمة وهي ان المناطق الساخنة في الشرق الاوسط والتي تشكل المداخل لبناء المواقع الاقليمية هي في معظمها ذات ثقل شيعي، او متأثرة به ويكون من الغباء الاستراتيجي ان يعادي الشيعة ثم يدخل الى مناطقهم لبسط النفوذ كما فعلت بعض الدول العربية فوجدت نفسها خارج المسرح عديمة الثقل الاستراتيجي. انظر: امين حطيط، تركيا في الناتو، مرجع سابق.

حدثت في العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003.

وعلى اثر التحولات التي حدثت في سياسة تركيا الخارجية، أخذت العلاقات التركية – الإيرانية بعدا جديدا، إذ عمد الطرفان الى تعميق تعاونهما التجاري والاقتصادي، وذلك مع اعتماد أنقرة الكبير على الغاز والنفط الإيرانيين، وساعد التوافق السياسي في العديد من الملفات على توطيد هذه العلاقة، ولاسيما في إثناء توتر العلاقات التركية – الأميركية والتركية – الإسرائيلية، سواء في ما يتعلق بموقف أنقرة من الملف النووي الإيراني، او من الحرب على لبنان واجتياح غزة[1].

ان هذا الحديث والتحليل ينقلنا الى تساؤل مهم عمّ اذا كان الدور التركي منافسا للدور الإيراني في المنطقة أم لا ؟، ان مجرد الرؤية الى عوامل القوة التي تمتلكها كل من إيران وتركيا يفضي الى استنتاج مفاده ان الطبيعة التنافسية طبيعية بين بلدين مهمين، لجهة الموقع الجغرافي، ولجهة القدرات الصناعية والبشرية والعسكرية. لكن من الزاوية التركية، لم يكن لسياسة تعدد الابعاد ان تنجح في ما لو وضعت إمامها هدف إضعاف إيران، إن من يسعى الى إضعاف الأخر لا يعمل على تعميق التعاون معه. فقد أظهرت تركيا[2] أنها لا تريد ان تكون خصما لإيران او

1- علي حسين باكير، تصورات عن دور أنقرة، المرجع السابق، ص 82.

2- وان ذلك يتضح من خلال:

أ. اقتصاديا، فقد شجع حزب العدالة والتنمية بقوة زيادة التبادلات التجارية مع إيران، فأبرمت اتفاقيات اقتصادية في مجالات النفط والغاز الطبيعي والكهرباء وخطوط النقل والاستثمارات، فقد وصل مستويات التبادل التجاري الثنائي عام 2006 الى 6،2 مليارات دولار، وقد جاءت إيران بالمرتبة الثالثة بعد روسيا واكرانيا في التبادل التجاري الثنائي لتركيا من بين جاراتها، كما يعد الغاز الإيراني اكبر واردات تركيا من منطقة الشرق الأوسط، ففي نيسان 2007 أعلنت تركيا وإيران عن خطط لإقامة تحالف استراتيجي يقوم على مشروع مشترك في مجال الطاقة. لقد غدت تركيا الان محورا لاستهلاك الغاز والنفط الإيرانيين، ونقلهما كذلك الى الغرب.

ب. امنيا، فثمة تعاون مثمر بين الدولتين في القضايا المتعلقة بالأكراد وتهريب المخدرات عبر الحدود، علاوة على الجهود الموحدة في مناوأة طالبان في أفغانستان والقلق المشترك من

عدوا، بل صديقا وشريكا وجارا حسنا[1].

ومن خلال القراءة لمستقبل هذا التوافق، تتضح لنا مجموعة صعوبات ستواجهها السياسة الخارجية التركية مع إيران، فتموضع تركيا في الخندق الإيراني ضمن إستراتيجية الجديدة لتركيا يصطدم بمجموعة عقبات أهمها:

1. لا تنظر طهران بارتياح الى تصنيف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي لتركيا على أنها شريك استراتيجي، وكذلك الأمر بالنسبة الى العلاقات الإستراتيجية المستجدة التركية – السورية، التي من شأنها ان تحرر دمشق من الاحتكار الإيراني ما قد يمهد لعزل طهران.
2. صعود تركيا الإقليمي يؤدي عمليا الى تقليص النفوذ الإيراني لأنه يوجد في المناطق نفسها، التي تطمح إيران الى تسيّدها على الرغم من ان أنقرة تصر على أنها ليست ضد احد.
3. ان الموقف التركي من البرنامج النووي الإيراني ليس ثابتا، ويبدو ان الأتراك يعتقدون ان حصول طهران على أسلحة نووية من شأنه ان يشكل تهديدا لأمنهم القومي.
4. موقف تركيا من عملية السلام اقرب الى الدول العربية منه الى إيران، ويرى بعض الباحثين ان الصعود الإيراني في المنطقة يعتمد في جزء كبير منه على معاداة إسرائيل، والحيلولة دون تحقيق هذا السلام الذي يُضعف موقع إيران ودورها في المنطقة، اذا تم بمعزل عنها[2].

العواقب الجمة والخطيرة لتفكك العراق، وفي عامي 2006و2007 تعاونت تركيا وإيران تعاونا وثيقا في عمليات عسكرية مشتركة ضد حزب العمال الكردستاني.

ج. وفي المجال النووي، فقد وقفت تركيا الى جانب إيران في الملف النووي لإغراض سلمية، وعارضت محاولات الولايات المتحدة عزل إيران وفرض حصار اقتصادي عليها، ورفضت استخدام أراضيها لأي عمل عدواني على إيران.

انظر مفصلا: جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة، مرجع سابق، ص149- 160.

1- انظر: محمد نور الدين، تركيا... الى أين؟ دور وتحديات، مرجع سابق، ص49.

2- علي حسين باكير، تصورات عن دور أنقرة، المرجع السابق، ص 82- 83.

5. ان المتغيرات الدولية والإقليمية والتحولات الجارية، كما يراها بعض الباحثين، أدت إلى بروز معادلة جديدة في الجيوبوليتكا الإسلامية، مفادها انتقال مركز هذه الجيوبوليتكا إلى تركيا بدلاً من العالم العربي، وبأقل وطأة من إيران. فإيران بحكم وضع الشيعة كأقلية في العالم الإسلامي لن تحتل سوى محور ثانوي في جغرافية العالم الإسلامي، في حين ان تركيا تملك كل العناصر الضرورية والإستراتيجية التي تجعلها تتبوأ وتتزعم المركزية في العالم الإسلامي، خصوصا وان الجيوبوليتكا الإسلامية الجديدة تمتد من عتبة أوروبا الوسطى إلى سهول آسيا وهضابها في محاذاة حدود الصين، ووفق هذه النظرة فإن تركيا هي البلد الإسلامي الوحيد الذي يملك بعداً في جميع هذه المناطق. وبذلك سيكون لتركيا بحكم توسطها، إمكانية أن تؤدي دوراً سياسياً واقتصادياً مهماً جداً، في المستقبل[1].

غير اننا نذهب الى خلاف هذا التوجه، فمن خلال ملاحظة المناطق ذات الثقل الشيعي، نجد انها تمتاز بمواقع استراتيجية مهمة وتتمتع بثروات كبيرة (نفطية وغيرها)، جعلتها محلاً للتدخلات الدولية، ولذلك فهي متسمة بصبغة (التوترات والاضطرابات)، وعليه فان اي محاولة للدخول الى هذه المناطق من قبل الدول الاقليمية والكبرى، سيكون عن طريق أقامة علاقات متميزة مع الشيعة، وهنا نجد ان ايران تتمتع بميزات يفتقر لها سواها، من الدول الإقليمية، مما يجعلها قريبةً جداً من هذه المناطق، في حين ان تركيا تحمل قليلاً من هذه الميزات، وبذلك نخلص الى ان مستقبل الشرق الاوسط مقبلُ على نفوذ شيعي سيشكل محوراً يصعب التعامل معه، لانه يمتلك مقومات جيوستراتيجية مهمة وثروات كبيرة، ويحمل في طياته مبادئ عقائدية راسخة، مبنية على رفض التبعية والتدخلات الخارجية، وهنا حتماً ستكون ايران من ضمن اهم الدول واثقلها في المنطقة...

ان ايران تنظر الى تركية حزب العدالة والتنمية ذات الجذور والخلفية الإسلامية، كمنافس لها في هذا المجال المهم، خصوصا وان النظام الإيراني يقوم على أيدلوجية

1- انظر: خورشيد حسين دلي، مرجع سابق، ص12.

إسلامية، وبذلك ترى ان النفوذ والدور التركي الجديد الصاعد في المنطقة، سوف يأخذ بدون شك جزء من المكان الذي كانت تشغله، والذي سيقود بالنتيجة الى ان تكون تركيا لاعباً مهماً على حساب ومكانة إيران، خصوصا وان الولايات المتحدة تدعم هذا التوجه.

فإيران ترى ان تركيا في ظل إستراتيجيتها الجديدة أنها لم تعد أداة مباشرة لمصالح الأمن الأمريكي او الإسرائيلي، ولذلك فان طهران ستكون أكثر انفتاحا على التفاهم مع أنقرة، رغم تحفظها بتوجساتها التاريخية والثقافية والجيوإستراتيجية، فإيران تدرك الموقع المتميز لتركيا، بالإضافة للحضور والعلاقات الإستراتيجية التي تربطها مع أوروبا والولايات المتحدة، والتي يمكن لإيران اذا ما نجحت في بناء وتوطيد علاقات متميزة مع تركيا، ان تكسب ممرا مهما، هي بأمس الحاجة له لاسيما بعد العزلة التي فرضتها عليها أميركا والغرب من جهة، بالإضافة الى كسب النفوذ التركي لدى الغرب والذي يمكن ان يعمل على إخراجها من عزلتها، او بأقل تقدير يكون احد أهم القنوات التي تستطيع ان تتفاوض من خلاله مع الغرب حول برنامجها النووي، من جهة أخرى.

ان أنقرة سوف تستمر في مسعاها الرئيس لتحسين العلاقات مع إيران لما لها من فوائد اقتصادية مهمة، وكجزء من سياستها القائمة على حسن الجوار ودورها الإقليمي المتسع، وان هذه النتيجة تلقي بظلالها بصورة او بأخرى على التوتر او عدم الارتياح في علاقة تركيا مع أميركا وإسرائيل، فهذا المتغير يزيد من التوتر في العلاقات التركية – الإسرائيلية، فهل ستنجح تركيا في أقامت توازن يرضي الجميع ويحقق مصالحا العليا؟

ثانيا: العلاقات التركية – السورية:-

يسلم الجميع بالوجود التاريخي لتوترات كبرى بين تركيا وسوريا، وان استمرار هذه التوتر على نفس المنوال من الجمود والإهمال، يعد ترفاً باهظ التكلفة لكلتا الدولتين اللتين تشتركان بحدود طويلة جدا، وقد فتحت هذه الأجواء السلبية وهذا الجمود مجالا لدول أخرى، مثل اليونان وإسرائيل، لاستغلال هذه التوترات بصورة

متكررة لتحقيق مآربهما[1].

ان مسألة تسوية العلاقات التركية – السورية، التي شهدت مآسي مؤلمة في بعض فصولها، لاقت ترحيبا سوريا لها وبعد مسيرة لم تتعدى بضع سنوات نجح الفريقان من قلب صفحة الجفاء، وإبدالها بالنقيض. ومع تصفير تركيا للمشاكل والخلافات مع دول جوارها الجغرافي، كان السلوك التركي حيال مسالة الصراع العربي – الإسرائيلي يتجه نحو المبادرة، فكانت فكرة التفاوض غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل بوساطة تركية، والتي رحبت بها سوريا لان في طرحها زحزحة لتركيا عن موقع الحليف لإسرائيل الى موقع الوسيط، وهو ما يفرض التوجه الى الوسط وفيه كسب للقضية العربية[2].

ان ما يؤكد عمق العلاقات السورية - التركية والعامل الأساسي الذي يولّد التفاهم ومن ثم التعاون بين الجانبين، هو وجود تصور مشترك حيال قضية فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي، واستطرادا قضية مرتفعات الجولان السورية المحتلة[3].

ويرى الدكتور شفيق المصري، ان تركيا سوف تتمسك بالوساطة بين سوريا وإسرائيل، فقد رأت تركيا عددا من الفوائد الجيوسياسية المتأتية عن هذه المهمة من أهمها:

1. توطيد العلاقات التركية – السورية، والمحافظة عليها تشكل كسبا إضافية لهما معا.
2. استمرار قنوات التواصل مع اسرائيل، وذلك لأن الحزب الحاكم هو حزب إسلامي، الأمر الذي يشكل نموذجا للإسلام المعتدل والذي يتعامل مع إسرائيل وسوريا ويسعى الى التقريب بينهما. وهو ما سوف يغني حزب العدالة عن كثير من الاستفزازات سواء من الداخل التركي ممثلاً بالمؤسسة العسكرية، او

1- جراهام فولر، مرجع سابق، ص132.
2- أمين محمد حطيط، إلغاء مناورة أم إعادة تموضع، مرجع سابق، ص124.
3- انظر: عدنان السيد حسين، العرب والانفتاح التركي مواقف لا موقف، مجلة آفاق المستقبل، العدد 4، مارس/ابريل 2010، ص71- 72.

خارجيا ممثلاً بالمعسكر الغربي والولايات المتحدة.

3. ان عمل الوساطة بحد ذاته يعطي تركيا دورا بارزا في الإطار الجيوسياسي في الشرق الأوسط وفي مواجهة إيران، القطب الثاني غير العربي، في هذه المنطقة.

4. يجمع بين سورية وتركيا هدف سياسي واحد يتمثل بإبقاء الأكراد في الدولتين تحت سقف منخفض يحول دون توفير اي مناخ واسع النطاق للتحرك. وعلى هذا الأساس يمكن ان يكون التفاهم التركي – السوري قائما على عدد من الأهداف المشتركة[1].

لقد أدى تغير العلاقات الدبلوماسية بين تركيا وسورية الى تغيرات إيجابية في العلاقات البينية الاقتصادية والمدنية، وقد كان العنوان الأهم للعلاقات هو تأسيس (مجلس تعاون استراتيجي عالي المستوى) بين البلدين[2].

لقد جاءت المناورات العسكرية المشتركة بين تركيا وسورية في 27و28 نيسان/ابريل 2009 لتنقل العلاقات الثنائية الى مستوى نوعي غير مسبوق، لأنه يدخل عامل المؤسسة العسكرية التركية للمرة الأولى، بهذا الوضوح والعلنية، الى العلاقات مع سورية، ما يفيد ان سياسة تركيا (حزب العدالة والتنمية) تجاه سورية، وسياسة سورية اتجاه تركيا، تحظى بإجماع داخلي تركي. وهذا يحصل للمرة الأولى في تاريخ تركيا، إذا حاولنا ان نفسر ذلك فإن جانبا من ذلك يفسر بأولوية المصالح الوطنية التركية[3].

1- شفيق المصري، مرجع سابق، ص 164.

2- وفي إطار الصداقة المتنامي، تم إلغاء تأشيرات الدخول (الفيزا) بينهما. كما بلغ إجمالي التبادل التجاري بين تركيا وسورية 751 مليون دولار عام 2004، وتم إبرام اتفاقية لإقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين عام 2005، وبعد ان شجعت دمشق الاستثمارات التركية في سورية أقام البلدان شركة مشتركة للتنقيب عن النفط ويقوم البلدان أيضا ببناء شبكة كهرباء مشتركة في المناطق الحدودية، كما ان من الجدير بالاهتمام هو ان عدد السياح الأتراك الى سورية شهد زيادة هائلة بلغت تسعة عشر ضعفا في الفترة بين عامي 2000و2005. انظر: جراهام فولر، مرجع سابق، ص135. عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص71- 72.

3- محمد نور الدين، تركيا... الى أين؟ دور وتحديات، مرجع سابق، ص51.

وعلى الرغم ان هذا التقارب يثير حفيظة أميركا، غير ان أطروحات أميركية كثيرة بدأت تروج لفكرة " فكر الارتباط" بين طهران ودمشق وقدرة تركيا على القيام بمثل هذا الدور[1].

ان هذا التطور كان مصدر غضب وقلق "نسبي[2]" لإسرائيل، حيث كانت تركيا تعد سوريا في السابق مصدر تهديد استراتيجي وامني لها، والذي كان من ضمن العوامل الرئيسية التي دفعت بتركيا للدخول بعلاقة استراتيجية وعسكرية مع إسرائيل، غير ان هذا التحول سيفقد إسرائيل احدى اهم ميزاتها الاستراتيجية اتجاه تركيا[3].

ومن خلال هذا المعطيات يتبين لنا ان إسرائيل تمثل عنصرا مهما، بالإضافة للمشاكل الحدودية والمائية (لواء الاسكندرون- مياه نهر الفرات)، التي تشكل في مجموعها أهم العناصر المؤثر على تموضع تركيا في الخندق السوري، لكن تركيا تنجح حتى الان في تخطي عقبات الملف السوري، وفي الانتقال الى إقامة علاقات ثنائية وصفت بالإستراتيجية، غير ان تركيا تضع في اساس علاقاتها مع سوريا، نقطة اساسية وهي العمل على اخضاع سوريا وفي جميع المجالات للسياسية التركية، من خلال احتوائها بحيث لا تشكل في المستقبل اي تهديد لتركيا..

ثالثا: العلاقات التركية – السعودية:-

لقد تعرض مسار العلاقات التركية - السعودية أكثر من مرة، لعرقلة ومطبّات وصعود وهبوط على مدى سنوات طويلة. وقد يكون شكل النظام وتركيبته وأسسه وخياراته المختلفة في البلدين هو سببها الرئيس، لكن مع وصول حزب العدالة

---

1 - Mona Yacoubian, Syria is Alliance With Iran, Peace Briefing, United Institute for Peace (USIP), May 2007, P. 2.

2- وتتأتى هذه النسبية من خلال الترحيب الإسرائيلي لدور الوسيط التركي بين سوريا – وإسرائيل، (الذي تبدل بعد اجتياح عزة 2009)، وكذلك دعوة الرئيس السوري بشار الأسد مؤخرا، تركيا لإعادة علاقاتها بإسرائيل لكي تتمكن من أداء دور الوسيط بين سوريا واسرائيل.

3- انظر: جراهام فولر، مرجع سابق، ص135.

والتمية الى السلطة، أخذت العلاقات شكلا مختلفا، حيث نجح في تجاوز العوائق التاريخية، ونسج علاقات جديدة ومتميزة[1].

فقد كان من أهم نتائج وصول حزب العدالة والتنمية هو توثيق العلاقات مع السعودية وعلى كافة المستويات، وقد جاء تعزيز العلاقات نتيجة الاحتياج الإستراتيجي المشترك لكلا الطرفين، بضرورة تسريع تنامي وتيرة العلاقات بينهما، على أمل أن تترجم لعلاقات إستراتيجية. انطلاقا من أن المملكة وتركيا من أهم وأقوى الدول في الشرق الأوسط، وتبرز الحاجة إلى ضرورة تفعيل علاقاتهما وتطويرها، لما يشهده العالم والمنطقة من متغيرات كبيرة يشترك الطرفان في اغلب نتائجها[2].

ورغم ان السعودية وتركيا تشتركان في بعض المصالح العامة في المنطقة، ولاسيما فيما يتعلق بفلسطين والإرهاب والاستقرار الإقليمي، كما يشترك الطرفان في القلق من إيران، رغم ان أنقرة اقل قلقا من الرياض، غير ان هذه المصالح مألوفة في المنطقة كلها ولا تدل على أي دفء محدد في العلاقة، فلم تكن السعودية تشعر بالارتياح لنجاح تركيا في فرض عملية انتخابية مفتوحة في منظمة المؤتمر الإسلامي، الأمر الذي اضعف إدارة السعودية التاريخية للمنظمة، كذلك كان لدى الرياض مخاوف بين حين وأخر من توسع تركي في العراق، كما تخشى من الدور التركي المتصاعد في المنطقة ان يأخذ جزء من دورها ومكانتها في العالم الإسلامي والعربي[3].

ان السعودية كدولة محورية بالمنطقة، يحمل ثقلها السياسي والاقتصادي أهمية، ليس فقط من حيث التأثير على التطورات الإقليمية، وإنما كذلك تناول قضايا ذات

1- سمير صالحة، العلاقات التركية - السعودية: غل "ورد" في صحراء الجزيرة.
وقت المشاهدة: 2010- 09- 06 - http://www.alarabiy.net/views/2009/02/12/66276.html -

2- عبد الله الشمري، غول في الرياض .. دعوة لفهم الواقع التركي الجديد، وقت المشاهدة: 2010- 09- 06 - http://www.turkisharab.com/derasat/gulfiriyad.htm

3- انظر: جراهام فولر، مرجع سابق، ص175.

أبعاد عالمية، وانه أمر صحي أن العلاقات التركية - السعودية لا تزال تتطور على أصعدة متنوعة بوتيرة متسارعة. حيث لعبت الاتصالات والزيارات الرسمية المتبادلة على أعلى المستويات دورا مهما في تعزيز هذا التوجه، وقد جرت ترجمة هذا التوجه التصاعدي في العلاقات السياسية إلى نتائج ملموسة على المستويين الاقتصادي والسياسي، ففي غضون عامين، زاد حجم التجارة بين البلدين من 3.3 مليار دولار عام 2006 إلى 5.5 مليار دولار عام 2008، كما أزداد أعداد السائحين السعوديين لتركيا بصورة مستمرة، في الوقت الذي يزور فيه عشرات الآلاف من الأتراك السعودية سنويا للحج. إلى جانب ذلك، يعيش ويعمل في السعودية قرابة 100000 مواطن تركي، يشكلون جسرا قويا ومستمرا للصداقة بين البلدين[1].

ويرى السفير السعودي في تركيا محمد الحسيني: ان هذا التطور هو مسار طبيعي لبلدين يمثلان قوة اقتصادية وإستراتيجية، وذات ثقل كبير في المنطقة، فأنهما فقط من ضمن دول الشرق الأوسط، أعضاء في مجموعة الـ20، فأمر طبيعي ان يكون البلدان بحاجة لبعضهما البعض، بل يجب ان يكون مسار العلاقات ابعد من ذلك، فهما يشتركان، وتتطابق أرائهما ومواقفهما في قضايا كثيرة في المنطقة[2].

فالسعودية تدرك أنها اذا ما استثنت سباق التسلح المحتمل في المنطقة، فإن من شأن إيران نووية أن تغير توازن القوى في المنطقة، وتفرز أخطاراً لا يمكن السيطرة عليها، الأمر الذي يحتم حصول تعاون استراتيجي بين البلدين. كما أن قرب تركيا الجغرافي من إسرائيل وموقفها من حقوق الفلسطينيين أداتين مفيدتين يمكن أن تستخدمهما السعودية في أي مبادرة قادمة من جانبها لضمان حل عادل وشامل للصراع العربي –

1- احمد داوود أوغلو، العلاقات التركية – السعودية تتطور بوتيرة متسارعة، جريدة الشرق الأوسط، العدد 11358، السبت 16 يناير 2010.

2 -http://www.todayszaman.com/tz-web/news-219848-saudi-arabia-working-very-closely-with-turkey-ambassador-al-hussaini-says.html
وقت المشاهدة: 2010- 09- 06

الإسرائيلي[1].

ان هناك تنافس بين الدور السعودي من جهة والدور التركي من جهة أخرى، وبدا واضحا هذا التباين، من خلال دفاع تركيا عن القضية الفلسطينية، ان الدور التركي مهما كان إيجابيا في الدائرة العربية، فلا يخلوا من طبيعة تتصل بصراع النفوذ. وبما ان السعودية رأس حربة في الدور العربي، فإن اي صدام إذا حصل – للدور التركي في المنطقة العربية – فهو حتما اذا لم يكن مع الدور المصري فمع الدور السعودي، لكن تركيا انطلاقا من سياستها المتوازنة بين الجميع، ليست في وارد الصدام مع الدور السعودي[2].

وضمن هذه المعطيات فان الدور التركي الجديد في المنطقة، مستمر وهو في تصاعد لما له من مقبولية لدى اطراف أساسية في المنطقة من جهة، ولما تتمتع به تركيا من أدوات وعوامل جعلتها شريك أساسي في شؤون المنطقة من جهة أخرى، ولذلك ليس امام السعودية اذا ما أرادت تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، ألا ان تتعاون وتتكامل مع الدور التركي الجديد، والذي سوف ينعكس على زيادة مكاسب الطرفين، وتعزيز موقعهما في المنطقة. الامر الذي سيدفع بالعلاقات التركية – الإسرائيلية الى المزيد من التباعد والتأزم.

رابعا: العلاقات التركية – المصرية:-

برغم قرون من التعاملات الوثيقة بين الأتراك والمصريين، فإن علاقة تركيا الحديثة مع مصر لم تكن قط ودية، إذ تراوحت بين العدائية والفاترة. ولا يقوم هذا الفتور على كراهيات تاريخية محددة بقدر ما يعتمد على وقائع من التنافسات الجيوسياسية المعاصرة[3].

وتسعى تركيا إلى التنسيق مع مصر، لأنهما من ضمن اكبر دول منطقة الشرق

1- عبد العزيز بن صقر، آفاق جديدة للعلاقات السعودية – التركية، جريدة الشرق الأوسط، العدد 10116- الأربعاء، 9 أغسطس 2006.

2- محمد نور الدين، تركيا... الى أين؟ دور وتحديات، مرجع سابق، ص50.

3- انظر: جراهام فولر، مرجع سابق، ص171.

الأوسط بالمعايير السكانية والاقتصادية والعسكرية، وتربطهما علاقات خاصة مع أميركا مع اختلاف درجة هذه الخصوصية[1].

لقد كان للمفهوم التركي الجديد انعكاسات مباشرة على علاقات تركيا مع الشرق الأوسط عامة، وعلى مصر خاصة والتي تمثل قلب العالم العربي، فالتعاون التركي – المصري لا يكتسب أهميته من اجل الشرق الأوسط فقط، بل يعد ذا أهمية واضحة في مناطق: أوراسيا، وافريقيا، وأوروبا، وآسيا، والتي تعتبر مناطق سباق وتنافس، للقوى الجديدة. وبخلاف هذه المناطق الجغرافية المباشرة فان ثمة منطقتين مهمتين (هما البلقان وأفريقيا) تلتقي عندهما مصالح كلتا الدولتين، ويمكن كل دولة الاستفادة من الخبرات التاريخية للدولة الأخرى فيها، وتمثل هاتان المنطقتان أهمية حياتية بالنسبة لمصر وتركيا، وهو ما يجعل الاتفاق والتعاون بينهما امراً ضرورياً، وهذا الاتفاق من شأنه ان يضفي على الشرق الأوسط الاستقرار والأمن، وفي الوقت ذاته سيحول دون امتداد تأثيرات وصراعات القوى الأخرى الى داخل الشرق الأوسط[2].

وعلى اثر ذلك تطورت العلاقات السياسية، التي شهدت زيارات متبادلة على أعلى المستويات لمسئولي البلدين، كما شهدت العلاقات الاقتصادية نموا واضحا، بالتوازي مع الحوار السياسي الذي اخذ يتحقق بشكل مكثف اعتباراً من عام 2005، وقد شكل دخول اتفاقية التجارة الحرة حيز التنفيذ عام 2007، والتي من خلالها أصبح الطريق مفتوحاً امام التكامل بين اقتصاديات البلدين، حيث ارتفع حجم التجارة العام من 727 مليون دولار عام 2005 الى ثلاثة مليارات دولار عام 2009، كما زادت الاستثمارات التركية في مصر زيادة واضحة حيث بلغ عدد شركات المستثمرين

1- عبد العظيم محمود حنفي، مرجع سابق، ص 135

2- أحمد داود أوغلو، سياسة تركيا في الشرق الأوسط والعلاقات التركية – المصرية، جريدة النهار اللبنانية، في عددها الصادر في 2010/6/25.

الأتراك العاملة في مصر 290 شركة في أواخر عام 2009[1].

ورغم الأمور المشتركة بين البلدين، تبقى مصر حذرة باستمرار من المساعي التركية للمشاركة في الشؤون العربية بطرق يمكن ان تنقل مركز الثقل الجيوسياسي في المنطقة، او تحجب سعي مصر المهيمن والطاغي للبقاء الحَكَم المسيطر في الشؤون العربية[2].

فعلى الرغم من ان الدور التركي لم يطرح نفسه بالقوة على الآخرين، بل كان يستجيب في حالات كثيرة لرغبة الإطراف المتنازعة نفسها، وبالتالي لم يتقدم بدافع التحدي او المنافسة أو سلب أدوار الآخرين، وقد أشار المسئولون الأتراك أكثر من مرة خلال العدوان الإسرائيلي على غزة، مثلا، الى ان تركيا لا تريد منافسة الدور المصري هناك أو تجاوزه، باعتبار ان الدور التركي مكمل للدور المصري، بل أكثر من ذلك، لا يمكن وقف إطلاق النار بمعزل عن مصر نفسها[3].

ان سياسيات تركيا الأخيرة الرامية الى التقارب مع جميع الدول في منطقة الشرق الأوسط، قد مهدت الطريق امام قيام علاقات تركية – مصرية أفضل، ومع ذلك فإن هذه العلاقة تبقى مؤجلة أساسا ويعود ذلك في المقام الأول الى الطبيعة البطيئة للاقتصاد المصري، ونظامه السياسي الذي يتصف بالجمود والتصلب والروتين والغيرة. ومن غير المتوقع ان تتغلب مصر على ميولها العميقة للنظر الى تركيا على أنها منافس إقليمي على الزعامة، ولكن قد تصبح العلاقات ذات يوم أكثر إنتاجا وتعاونا في ظل نظام أقل استبدادا في القاهرة[4].

خامسا: العلاقات التركية – العراقية:-

يصف القادة الاتراك العراق بأنه عبارة عن شرق أوسط مصغر، ومن خلال هذا

1- سمير صالحة، الثابت والمتحول في العلاقات التركية – المصرية، جريدة الشرق الأوسط، العدد 11347- الثلاثاء 5 ديسمبر 2009.

2- جراهام فولر، مرجع سابق، ص172.

3- محمد نور الدين، تركيا... الى أين؟ دور وتحديات، مرجع سابق، ص54.

4- جراهام فولر، المرجع السابق، ص173.

الوصف يتضح لنا أهمية ومكانة العراق بالنسبة لتركيا. فقد مثلَ العراق على طول التاريخ محطة فاصلة بالنسبة للسياسة الخارجية التركية والأمن القومي التركي، وقد كان للأوضاع التي مر بها العراق ما بعد 2003، تأثيرات وتداعيات مهمة على مجمل الثوابت التركية تجاه العراق، وفي علاقاتها مع الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وعلى الدور التركي في الشرق الأوسط. فقد كان العراق من ضمن العوامل المهمة التي أسست للإستراتيجية التركية الجديدة[1].

فلم يكن تحرك أنقرة باتجاه العراق، استجابة للرغبة الأميركية فقط، والتي توترت علاقاتها مع تركيا على اثر قرار البرلمان التركي[2]، حيث اكتشفت لاحقا انه من الصعب ان تعيد هندسة الأوضاع في العراق دون الحاجة لدور تركي مؤثر. بل كان هذا التحرك عبارة عن استجابة للحفاظ على مصالح تركيا القومية. والتي تتمثل بـ :

أولا: محاولة علاج تداعيات سقوط نظام صدام حسين، ومخاوفها من تأثير الفوضى في العراق على أمنها القومي. **وثانيا:** محاولة كبح الطموحات الكردية الخاصة بالانفصال بإقليم كردستان تمهيدا لإعلان دولتهم المستقلة. **وثالثا:** الحيلولة دون انفجار الأوضاع في مدينة كركوك التي تمثل إحدى "الرئات" الاقتصادية لتركيا بسبب ثروتها النفطية.

بيد ان ذلك لا يتنافى مع وجود مصلحة أميركية خالصة في حضور تركيا بكثافة في الملف العراقي، ليس فقط للحيلولة دون استئثار إيران به، وإنما أيضا بهدف توفير

1- محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، مرجع سابق، ص 248و253.

2- على اثر الضغوطات الأميركية الهائلة قدمت الحكومة التركية برئاسة عبد الله غول مذكرة الى البرلمان التركي تدعوه فيها الى الموافقة على تمركز قوات أجنبية على الأراضي التركية وإرسال قوات تركية الى شمال العراق (وليس الى كل العراق) مقدّمة حيثيات هذه المذكرة بالمصالح التركية العليا. وبناء عليها انعقد البرلمان في الأول من آذار 2003 لبحث المذكرة، وفي نهاية الجلسة أسفر التصويت عن رفض البرلمان للمذكرة بعدما فشلت في الحصول على نصف النواب الحاضرين. انظر: محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، مرجع سابق، ص245- 248.

الدعم اللوجستي والعسكري اللازم لانسحاب القوات الأميركية من العراق[1].

فقد تبنت تركيا حيال الأزمة العراقية، إستراتيجية قوامها حماية وحدة العراق، ورفض اي تقسيم للعراق يفضي الى قيام دويلة كردية في الشمال، ودعم حكومة بغداد في تعزيز المصالحة بين مكونات الشعب العراقي، والمقصود هنا المكونات الطائفية.

لقد نجحت تركيا في تحقيق عقد عدة مؤتمرات لدول الجوار الإقليمي للعراق، وطرح القضية العراقية فيه، حيث شاركت فيها كل دول جوار العراق بالإضافة الى مصر والبحرين، وبحضور الحكومة العراقية، وأحيانا بحضور مندوبين عن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. وكان الموقف المعلن هو الدفاع عن وحدة العراق، ورفض الحركات الانفصالية.

وفي ظل الاضطرابات الداخلية في العراق تبقى أنقرة بدورها ينتابها القلق من فكرة انكشاف المنطقة الكردية أمام مزيد من المناورات الخارجية، بما في ذلك من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وهو قلق لا يخلو من أساس له، حيث اعتبر عبد الله غول، عندما كان وزيرا للخارجية، ان اي دور إسرائيلي في العراق خطرٌ على مستقبل هذا البلد وجميع دول المنطقة، وقال ان تركيا تضع كل الاحتمالات في الاعتبار على الرغم من رفض تل أبيب الرسمي لكافة المعلومات الخاصة بنشاط الإسرائيليين في العراق[2].

وفي ظل هذا الواقع يمكن ان نشخص أهم مؤثرات على إعادة التموضع التركي في العراق بما يلي:-

1. التصادم مع النفوذ الإيراني الذي يجد في العراق وجنوبه امتداد استراتيجيا

1- علي حسين باكير، وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سابق، ص 158.

2- حسني محلي، أنقرة: وجود إسرائيل في العراق خطر على الجميع، جريدة المستقبل 2004/6/24، نقل عن مجلة معلومات، العدد 73- كانون الأول/ ديسمبر 2009، ص 118.

ومذهبيا، ولا يرغب في دخول لاعب قوي كتركيا على خط القضية العراقية، وخصوصا انه ينظر لها من زاوية طائفية.

2. ان السعودية لا ترغب ان ينافسها احد على "سنة العراق" والتي تعتبرهم عمقها في العراق.
3. دخول المسألة الكردية بمراحل خطيرة، خصوصا بعد دخول إسرائيل في حلبة الصراع، والذي يبدو انه يلقى ترحيبا أمريكيا، وهو ما سيلقي بضلاله السلبية على العلاقات مع أميركا وإسرائيل.
4. تغير ميزان القوى في العراق، فتقدم القوى الشيعية والكردية، لا تعتبره تركيا في صالحها.
5. وغيرها من العناصر التي تقف ضد التموضع التركي السليم في الساحة العراقية، غير ان تركيا أثبتت نفسها، للعراقيين وللقوى الإقليمية، انه لا يمكن استبعادها، في اية تسوية او مبادرة خاصة بالعراق.

من خلال ما تقدم يتبين لنا ان إعادة تموضع تركيا وفقا لإستراتيجيتها الجديدة التي تحركت عبرها، في الساحة الإقليمية، قد اصطدم بمجموعة من العقبات، والملفت للنظر ان إسرائيل كانت حاضرة في اغلب هذه الدوائر، وشكلت إحدى العقبات المهمة.

لقد تبين لإسرائيل ان هذا التحرك التركي هو بمثابة تبدل كبيرا في المشهد الاستراتيجي للمنطقة، والذي يجعلها أمام معطيات وواقع جديد يحتم عليها، أولا صياغة إستراتيجية جديدة للتعامل معه، وثانيا إعادة تقييم علاقاتها الإستراتيجية مع تركيا، وثالثا محاربة هذا التوجه الجديدة لتركيا والعمل على منعه او الحيلولة دون تطوره بصورة دراماتيكية.

الفقرة الثانية: المؤثرات الدولية:-

في ظل دولة بحجم ومكانة تركيا، ومع النهج الجديد للإستراتيجية التركية الجديدة، فأن الترجمة العملية لهذه الإستراتيجية والتي تتزامن مع المتغيرات الدولية،

وخصوصا المتغيرات التي تحصل في الخريطة الجيوسياسية للشرق الأوسط، والإطلالة الجديدة للعهد الأميركي، والقوة الصينية الصاعدة، واستئناف الانطلاقة الروسية، والتحفز الأوروبي أيضا، فان هذه الإستراتيجية (التركية) لابد ان يكون لها مؤثرات، تؤثر على تموضعها الجديد في المنطقة والعالم، لذلك سوف نسلط الضوء على الدول الأساسية في الخريطة الدولية، لنتفحص الفعل ورد الفعل من وعلى هذه الإستراتيجية. والتي ترجمتها سياسة تركيا الخارجية، بقيادة حزب العدالة والتنمية.

أولا: العلاقات التركية – الأميركية:-

ظلت الاعتبارات الإستراتيجية مهيمنة على السياسات الأمريكية تجاه تركيا منذ الحرب العالمية الثانية، حيث استفادت الولايات المتحدة من موقع تركيا الجغرافي والإستراتيجي المهم، لذلك بقيت المصالح والتوجهات الأمنية العالمية أو الإقليمية للولايات المتحدة هي القوة المحركة للسياسة الأمريكية تجاه تركيا تحديدا[1].

فليست تركيا، في نظر الأمريكيين الا إحدى أدوات احتواء إيران والعراق، وتدعيم عملية السلام المحتضرة في الشرق الأوسط عن طريق توسيع التعاون التركي – الإسرائيلي، ومراوغة روسيا وإيران والالتفاف حولها في عملية إيصال الكميات الكبيرة من ثروات الطاقة في أسيا الوسطى الى الأسواق، وغيرها من المصالح الإستراتيجية الإقليمية للولايات المتحدة[2].

فقبل خمسة عقود وضعت تركيا في مكان رئيس ضمن سياسة الاحتواء التي مارستها أميركا، ضد الاتحاد السوفيتي السابق والكتلة الشرقية حتى انهيارهما عام 1991. وظلت للسنوات العشر التالية بعد 1991 في مكان رئيس، ضمن سياسة

1- لقمان عمر محمود النعيمي، تركيا في الإستراتيجية الأمريكية المعاصرة دراسة في الموقف التركي من الحرب على العراق عام 2003، (العراق ودول الجوار) أبحاث وقائع المؤتمر العلمي السنوي الخامس لمركز الدراسات الإقليمية – جامعة الموصل المنعقد يومي 20- 21 كانون الأول 2006، دار الأثير للطباعة والنشر، ط1، بغداد، 2007، ص251.

2- هاينتس كرامر، مرجع سابق، ص376.

احتواء أخرى إقليمية مارستها الولايات المتحدة، ضد العراق انتهاء بالإطاحة بالنظام العراقي عام 2003. وكان الدور التركي بالغ الأهمية في نجاح السياستين، وبصرف النظر عما يمكن اعتباره انتكاسات في العلاقة بين الطرفين، فقد سارت الأمور في معظم الأحيان في حدود التفاهم ان لم يكن الود والصداقة، وربما التحالف الاستراتيجي[1].

لقد مثل قرار البرلمان التركي عام 2003 بحرمان الولايات المتحدة من استخدام التراب التركي لأجل غزو العراق، بمثابة صدمة هائلة للعلاقات الثنائية، كما أسهم الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 في اشتداد المخاوف التركية القائمة اتجاه السياسة الكردية العراقية، ولم تكن هذه المخاوف دون مبررات إذ تأكدت احتمالات وجود نواة دولة كردية مستقلة، وكانت النظرة السائدة في تركيا ان السياسات الأمريكية هي السبب الأساس وراء هذه التطورات، ونتيجة لذلك، وغيرها من المواقف واصلت علاقات تركيا مع الولايات المتحدة الانحدار الى ادنى مستوياتها على الإطلاق[2].

ربما لم تشهد العلاقات التركية الأمريكية فترة جفاء وتوتر في العلاقات مثلما حدث في حقبة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش وتحديدا منذ عام 2003، وهو ما يمكن إرجاعه الى عدة أسباب، يمثل أهمها ما ياتي:

1. غزو العراق والتداعيات الناتجة عنه، وخصوصا ما يتعلق بالمسألة الكردية.
2. موقف واشنطن من قضية الأرمن، ولاسيما عندما صوتت لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأمريكي في28سبتمبر2007، على مشروع يؤكد ان ما وقع على الأرمن من الإمبراطورية العثمانية في عام 1815 كان "إبادة"، وان على السياسة الأمريكية الاعتراف بذلك اعترافا تاما، خاصة في سياستها حيال تركيا.

1- ياسر احمد حسن، مرجع سابق، ص 306.

2- انظر: جراهام فولر، مرجع سابق، ص 212- 213.

- Carol Migadalovitz, Turkey: Selected Foreign Policy Issues and U.S Views, Congressional Research Service (CRS), August 29, 2008, P, 4.

3. موقف الرأي العام التركي من الولايات المتحدة، فالشعب التركي يعد من أكثر الشعوب التي تكن مشاعر سلبية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وفقا لاستطلاعات الرأي.

4. التحول الذي شهدته السياسة الخارجية التركية، خصوصا مع تولي حزب العدالة والتنمية السلطة. فنتيجة للمنظور الجديد للحزب الحاكم، وضعت تركيا أسسا جديدة لسياستها الخارجية، من أهمها تصفير المشكلات مع دول الجوار، وتنمية التعاون معها، وهي الأسس التي أثرت سلبا على العلاقات مع واشنطن، ويمكن تحديد ثلاث نقاط خلافية بين واشنطن وأنقرة في هذا الإطار هي: أولا التقارب التركي- السوري، وثانيا التقارب التركي- الإيراني، وثالثا موقف تركيا من القضية الفلسطينية[1].

ان العوامل الإقليمية والدولية الجديدة والمتعددة فتحت الباب امام التحول الكبير في جميع علاقات أنقرة، ولاسيما مع واشنطن، وتبرز حسابات إستراتيجية تركية جديدة تستشعر واشنطن على نحو متزايد بعدم الارتياح إليها، دون ان تكون قادرة على فعل الكثير حيالها[2].

ويبدو ان عوامل التوتر في العلاقات سوف تبقى ملازمة لها، على الرغم من توقيع البلدين على اتفاق الرؤية الإستراتيجية المشتركة في منتصف عام 2006[3].

غير إن المحلل الاستراتيجي الدكتور أمين حطيط يرى: ان أميركا لا ترى غضاضة في التحرك التركي الجديد في الشرق الأوسط وتحديداً باتجاه سوريا وإيران، لإنتاج تفاهم استراتجي معهما، شريطة إلا يكون في نهاية المطاف عدواً لأميركا يلاحقها لطردها من المنطقة. وبالتالي فان أميركا الحريصة على علاقتها الثابتة بتركيا، ستكون مستفيدة من التحرك التركي ونتائجه التي قد تقدم لها

1- انظر: محمود عبده علي، مرجع سابق، ص 164- 174.

2- انظر: جراهام فولر، مرجع سابق، ص 223.

3- انظر: لقمان عمر محمود النعيمي، تركيا في الإستراتيجية الأمريكية المعاصرة، مرجع سابق، ص157- 158.

الفوائد الكثيرة والتي منها:

- إقامة التوازن مع إيران على مسرح المشرق العربي خاصة من باب دعم القضية العربية في فلسطين، حتى لا تبقى إيران وحدها من الدول الإسلامية الممسكة بهذا الملف.
- مساعدة أميركا في إنتاج بيئة الاسترخاء والهدوء في المنطقة.
- تقديم فرصة لسوريا للتخفيف من اعتمادها على إيران كحليف استراتيجي.
- الحيلولة دون ارتماء التحالف الاستراتيجي الإيراني- السوري في حضن كل من روسيا والصين.
- إنشاء قوة ضغط إقليمي على إسرائيل دون ان تتسبب في إحراج القيادة الأميركية، فإسرائيل لا يمكنها كما هو واضح الاستغناء او التفريط بعلاقتها مع تركيا، ولذا تراها مضطرة لمراعاة بعض المواقف التركية وتفهمها صونا لهذه العلاقة، وهنا تستفيد أميركا من الأمر دون إحراج لها.

وعلى ضوء ذلك لا نرى في المسعى التركي، تحركاً للتنصل من موجبات تركيا التحالفية القديمة مع أميركا والحلف الأطلسي، كما لا نعتقد انه يرمي لإنشاء محور استراتيجي إقليمي يواجه القوى الأجنبية عن الشرق الأوسط وفي طليعتها أميركا[1].

لقد أصبح يتعين على الأمريكيين إن يبدوا اهتماما اكبر في الداخل التركي، وبقراءة فكر النخب التركية الجديدة، ومما لا شك فيه فان الأمريكيين يولونها بالفعل قدرا كبيرا من الاهتمام، عبر أكثر من قناة، وعلى الرغم من ان البعض يرى في الانخراط التركي مع أوروبا مقدمة لابتعادها عن الولايات المتحدة، فواشنطن مازالت تدعم التوجه التركي، وترى في تركيا أنها ما زالت غير قادرة على حل

1- أمين محمد حطيط، أين أميركا من إعادة التموضع التركي؟، وقت المشاهدة 2010- 09- 19.

- http://www.arabianus.com/index.php?ind=news&op=news_show_single&ide=753

مشكلاتها الداخلية والخارجية بغير المساعدة الأمريكية[1].

وفي الختام فأن تحسن العلاقات مع واشنطن مرتبط بمجموعة من النقاط أهمها:

1. انخراط واشنطن بصورة اكبر في مكافحة حزب العمال الكردستاني.
2. التعامل بصورة ايجابية مع قضية الأرمن، او التحييد من اعتبارها إبادة جماعية.
3. المحافظة على وحدة واستقرار العراق، ورفض إقامة اي دولة كردية في شمال العراق، والوقوف بالضد من التغلغل الإسرائيلي في شمال العراق.

ثانيا: علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي:-

أن العلاقات التركية – الأوروبية ذات خصوصية فريدة، وقابلية للتأثر والتحول بأكثر من عامل داخلي (تركي- أوروبي) وإقليمي ودولي. فخلال 3 سنوات فقط حصلت تطورات نوعية في تركيا والمنطقة والعالم (11 أيلول 2001- احتلال العراق – وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في 2002- استفتاء قبرص في نيسان 2004) كان لها تأثيرات مهمة وحاسمة في مسار العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي[2].

فالبنى والأطر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التركية هي السبب الأساسي في استمرار عدم التناغم بين تركيا والاتحاد الأوروبي، ورغم ذلك فان ما شهده العالم من تحولات، قد أثرت الى حد بعيد في المنطق السياسي التركي، وكلما تعمقت هذه التحولات ازداد احتمال اقتراب تركيا من الاتحاد الأوروبي[3].

لقد جعل حزب العدالة والتنمية مع وصوله الى السلطة، من الاقتصاد والمحافظة على قضايا المجتمع، والانتماء الى الاتحاد الأوروبي هدفا له الأولوية في السياسة

1- ياسر احمد حسن، مرجع سابق، ص315- 317.

2- محمد نور الدين، تركيا والاتحاد الأوروبي: مسألة الهوية والرهانات والشرق الأوسط، شؤون الأوسط، العدد 116- خريف 2004، ص65.

3- رحمان قهرمان بور، تركيا والاتحاد الأوروبي: مشكلة ثنائية، شؤون الأوسط، العدد 116- خريف 2004، ص111.

الخارجية التركية، وكذلك وسيلة ضغط، توظف داخليا من اجل التجديد في عمق النظام السياسي التركي. لقد اعتبر حزب العدالة والتنمية ان الهوية الإسلامية والانضمام الى الاتحاد الأوروبي خيارين غير متناقضين، بحيث ان حزبٌ كان يتصوره البعض انه يمثل تهديدا للعلمنة والجمهورية، بات يصر على تأكيد التموضع الأوروبي لتركيا، وفي ظل هذا التوجه سعى الحزب الى تطبيق إصلاحات بوتيرة لا سابق لها، في سبيل الانضمام للاتحاد الأوروبي[1].

فأن تسريع الخطى على طريق الانضمام الى الاتحاد الأوروبي مرتبط بشكل وثيق بإستراتيجية ورهانات تركية جديدة تجد في الانضمام الى الاتحاد إقامة مجتمع معافى وخالٍ من المشكلات البنيوية، كما يضمن التقدم في مجالات الاقتصاد والعدالة والحرية وفي الخروج من "عالم ثانٍ" الى "عالم أول".

ان انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي، وإقامتها في الوقت نفسه علاقات متوازنة وجيدة مع محيطها من دون استقطاب هنا او هناك، سيمنح تركيا فرصة التحول ليس الى دولة إقليمية مهمة فحسب بل الى دولة كبرى على الصعيد العالمي، وهو ما يجسده احمد داوود أوغلو منظر هذه الإستراتيجية بقوله: ان على تركيا ان تخرج من كونها دولة مواجهة الى ان تكون دولة مركز[2].

ان ما يؤكد العلاقات التركية – الأوروبية، هي المشتركات الإستراتيجية التي يتبادلها الطرفين، فمنطقة القوقاز، مثلا تعد المورد الرئيس للهيدروكربون للأسواق الأوروبية عبر تركيا، فأوربا عليها دعم الإستراتيجية التركية في منطقة القوقاز وذلك من خلال دعم جهود تركيا: في تحقيق امن وسلامة المنطقة والحد من الخلافات الدائرة بها، ودعم دور تركيا كوسيط لنقل المواد البترولية ومشتقاتها من

1- ميشال نوفل، عودة تركيا الى الشرق، مرجع سابق، ص67.

2- محمد نور الدين، تركيا والاتحاد الأوروبي: مسألة الهوية والرهانات والشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 68.

دول القوقاز الى أوروبا[1].

وضمن هذه المعطيات فعلى أوروبا احتواء تركيا، لان شعور تركيا أنها ستبقى الى الأبد خارج الاتحاد الأوروبي سيدخلها في خيارات إقليمية ودولية جديدة، وروسيا من بين الدول المرشحة لمثل هذا التقارب التركي، وما يعني ذلك من احتمال اختلال المعادلة لمصلحة تحالف تركي – روسي، على حساب دول الاتحاد الأوربي، والبلدان تركيا وروسيا، يمسكان (مع إيران) بمفاتيح اوراسيا، جغرافيا واقتصاديا، والتي ستحتل في السنوات المقبلة موقع المتحكم (مع دول الخليج) في الاقتصاد العالمي وطرق إمداد الطاقة الى أوروبا وأميركا. ان رفضا أوروبيا لتركيا سيجعل تقاطع المصالح بين تركيا وروسيا (ربما إيران) يشكل تكتلا جغرافيا واقتصاديا في وجه أوروبا (المحاذية جغرافيا) والولايات الأميركية[2].

ان قادة حزب العدالة والتنمية يجدون في الانضمام للاتحاد الأوروبي مجموعة مكاسب وأهداف إستراتيجية لتركيا. غير ان ازدياد المواجهات العسكرية للولايات المتحدة في العالم الإسلامي، او ازدياد الإرهاب بشكل ملحوظ في الغرب، او انزلاق منطقة الشرق الأوسط بكاملها نحو مزيد من الفوضى – كل ذلك سيلحق دون شك قدرا من المعاناة بطلب عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، مهما تكن العلاقة بينها وبين احداث الشرق الأوسط مقطوعة، سيدفع بتركيا ليس نحو الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن نحو البديلين الشرق أوسطي والاوراسي[3]. وتثير علاقات تركيا المتنامية مع العالم الإسلامي والعربي، قلق أوروبا، التي تعتبر إسرائيل حليفا استراتيجيا لها في منطقة الشرق الأوسط، وان مثل هذا التوجه التركي يعني حتما إضعاف لمركز إسرائيل في المنطقة، فقد عبرت أوروبا بشكل صريح عن استنكارها

1- ريم عوني، رؤية أوروبية للدور التركي، السياسة الدولية، العدد 177- يوليو 2009، ص 283.

2- لمعلومات أكثر انظر: محمد نور الدين، تركيا والاتحاد الأوروبي: مسألة الهوية والرهانات والشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 76.

3- جراهام فولر، مرجع سابق، ص206.

ورفضها من انزلاق العلاقات التركية – الإسرائيلية الى هذه المستويات، وحملت الجانب التركي مسئولية تأزم العلاقات مع إسرائيل.

ثالثا: العلاقات التركية – الروسية:-

تعرضت العلاقات بين روسيا وتركيا لمتغيرات مثيرة وكبيرة، فقد أسهمت عوامل اقتصادية وجيوسياسية جديدة في صوغ تحول تاريخي حل محل مواجهات الماضي، وعلى اثر ذلك قامت تركيا بإعادة صياغة خياراتها الجيوسياسية حيال روسيا، حيث تعرض روسيا لها فرصا كبرى كشريك في المجالات الاقتصادية والسياسية وحتى العسكرية. وهكذا ترتكز العلاقات التركية – الروسية على أسس جديدة تماما وتنشى علاقات جديدة متينة، بينما تتلاشى معظم القضايا التي كانت موضع خلاف في الماضي، على الرغم من وجود بعض عناصر التنافس الطبيعية، التي تعد أمر طبيعيا لدول بحجم تركيا وروسيا وبموقعهما الاستراتيجي من العالم[1].

وشهدت العلاقات التركية – الروسية، مع وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة، اكبر مراحل التقارب، حتى وصفها الباحثين بأنها "الفترة الذهبية"، وقد مثل قرار رفض البرلمان التركي في 1 مارس 2003، مساعدة القوات الأمريكية في غزو العراق، والتي كانت سببا في تدهور العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الأميركية، وبالمقابل مثلت عاملا مهما في تسريع تطوير العلاقات بين تركيا وروسيا، لقد تطابقت كثير من وجهات النظر بين الإستراتيجية التركية الجديدة وبين سياسة روسيا الصاعدة في المنطقة، وعلى مختلف القضايا والمشاكل فهما يتطابقان في وجهات النظر حول (الوضع في العراق، وإيران وسورية وفلسطين، وقضايا الاستقرار في القوقاز)، وفي كل حالة تكون وجهات نظرهما مختلفة عن السياسية الأميركية[2].

1- جراهام فولر، مرجع سابق، ص179- 184.

2- انظر: علي حسين باكير، وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سابق، ص201.

ان حجم العلاقات الدبلوماسية على مستوى الرئاسات بين البلدين تطور تطورا ملحوظا اذ وصل بين عامي 2004و2005 الى 6 زيارات، بالإضافة الى حجم العلاقات الاقتصادية، فحجم التبادل التجاري قفز قفزات نوعية فبعد ان كان عام 2003 حوالي 6 مليارات دولار، قارب على 25 مليار في عام 2008، وتمثل موسكو اليوم ثاني اكبر مستورد للسلع التركية في العالم بعد ألمانيا، كل هذه المعطيات تمثل حجم التطور الذي تشهده العلاقات.

وعلى الصعيد الاستراتيجي، تملك موسكو مركزا يمكنها من تزويد تركيا بالمعدات العسكرية التي يمكن ان تتمم أسلحة أنقرة التي ينحصر مصدرها في الغرب، كما جرت بين البلدين مناورات بحرية مشتركة في مارس 2006، التي كانت ضمن فعاليات المبادرة الأمنية التي أطلقتها تركيا والتي عرفت بعملية ائتلاف البحر الأسود، حيث كانت موضع قلق من الغرب، والتي اعتبرها محاولة تركية للحفاظ بهيمنتها على المنطقة، ومنع حلف الناتو من توسعة عملية "المسعى الفعال" والتي كانت عمليات مشابهة لهذه المناورات في منطقة البحر الأبيض المتوسط الى داخل البحر الأسود[1].

ورغم تطور العلاقات بين تركيا وموسكو، على مختلف الصعد غير ان هناك نقاط جوهرية تشكل مؤثرا على إعادة تموضع تركيا ضمن إستراتيجيتها الجديدة في علاقاتها مع روسيا الصاعدة ومن أهمها:-

1. ان علاقات تركيا التاريخية والعرقية مع الشعوب الإسلامية في الإمبراطوريات الروسية السوفيتية السابقة لا يمكن ان تختفي تماما كمصدر من مصادر القلق الكامنة بالنسبة الى موسكو.
2. وجود روسيا كقوة أورآسية وأوروبية ضخمة لا تزال تهيمن على هذه الجمهوريات في العديد من المجالات تشكل تحدياً كبيراً أمام الطموح التركي تجاه آسيا الوسطى.
3. التنافس على النفوذ في أسيا الوسطى، وخصوصا على مسارات خطوط نقل

1- جراهام فولر، المرجع السابق، ص182.

الطاقة المتجهة من الشرق الى الغرب نحو أوروبا[1].

غير ان كل هذه القضايا تبدو قابلة للمعالجة، خاصة اذا كان ذلك في ضوء المستوى الذي تنظر فيه روسيا الى تركيا على أنها منافس مستقل لموسكو، ولم تعد أداة للسياسة الأمريكية. وسوف تشجع روسيا هذه الاستقلالية دائما، حيث أنها تؤيد بقوة انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي، وهذا بلا شك ترحيب بالتخفيف من توجه تركيا التاريخي نحو الولايات المتحدة الأميركية.

رابعا: العلاقات التركية – الصينية :-

تعد الصين ثاني دولة كبرى رئيسة بعد روسيا تواصل تركيا بناء علاقة مهمة ومتنامية معها، ويعتبر المصدر الوحيد للخلاف بينهما في هذه العلاقة، التي تشهد تحسنا سريعا، هو ذلك الاضطهاد الذي يعانيه عشرة ملايين "ايغوري Uyghurs" من أصول تركية في إقليم شينجيانج غرب الصين، حيث يعانون من تمييز ثقافي وتهجير إقصائي من مدنهم. وفي ما عدا ذلك فان الطرفان يرحبان بإقامة علاقات وثيقة مع بعضهما.

فقد تضاعفت العلاقات في ظل حكم حزب العدالة والتنمية حيث زاد حجم التبادل التجاري الى أكثر من أربع إضعاف خلال أربع سنوات، وذلك من 900 مليون دولار عام 2001 الى 7، 4 مليارات دولار عام 2005، كما يشترك كلا الجانبين في الاهتمام بالتنسيق والتعاون في شؤون العراق والشرق الأوسط ومحاربة الإرهاب، كما عبرت بكين عن الأمل في نجاح تركيا في مسعاها لنيل عضوية الاتحاد الأوروبي، وأوضح الصينيون أيضا أنهم يرحبون بدور أكثر فاعلية لتركيا في الحلبة الدولية، لما يرمز الى مزيد من الاستقلالية في سياساتها عن واشنطن وبالمصطلح الاستراتيجي فان الصين مهتمة بلا شك برؤية تضاؤل النفوذ الاستراتيجي للولايات المتحدة على الدول الاوراسية، وعلى تركيا بصورة خاصة[2].

1- انظر: خورشيد حسين دلي، مرجع سابق، ص75- 77.

2- جراهام فولر، المرجع السابق، ص196.

ان دور الصين في أسيا الوسطى، والشرق الأوسط في مجال الطاقة اخذ ينمو بسرعة، وسوف يتقاطع حتما مع مصالح تركيا في تلك المناطق، لكن تركيا تدرك جيداً ان الصين هي العملاق الاقتصادي والاستراتيجي خلال العقود المقبلة، لذلك من الضروري ان تسعى تركيا لإقامة علاقات طيبة معه، وهو ما لا تحبذه الولايات المتحدة وكذلك أوروبا، خصوصا في ظل الإستراتيجية التركية الجديدة التي يتبناها حزب العدالة والتنمية، والتي تتقاطع في كثير من توجهاتها مع المصالح الأميركية.

ويكفي هنا النظر من منطلق استراتيجي الى المناورات المشتركة التي جرت مؤخرا بين القوات المسلحة التركية والصينية، لفهم الابعاد الاستراتيجية المستقبلية التي تنطلق منها تركيا للتعامل مع الصين، والتي تعمل على تجذيرها عبر اتفاقيات ومعاهدات ثنائية ومتعددة، ترفع عبرها مستوى العلاقات الى مستويات متقدمة، تتناسب مع حجم الصين والتي باتت كل يوم في مكسب جديد في ساحات العلاقات الدولية والاقتصادية.

حيث أجرت القوات الجوية الصينية والتركية مناورة مشتركة في قاعدة قونية الجوية في منطقة الأناضول، خلال الفترة من 20 أيلول (سبتمبر) إلى 4 تشرين الأول (أكتوبر)، 2010 ، كانت هي الأولى من نوعها بين بكين وبلد عضو في الحلف الأطلسي. لتنتهي قبل أربعة أيام فقط من زيارة رئيس الوزراء الصيني وين جياوباو إلى أنقرة، والتي وقّع خلالها ثماني اتفاقات تعاون اقتصادية وتجارية لتعميق "الشراكة الإستراتيجية، ورفع حجم التبادل التجاري ثلاث مرات ليصبح نحو 50 بليون دولار بحلول عام 2015 .وذكرت صحيفة «صباح» التركية أن الصين مهتمة بالمشاركة في مشاريع لتطوير المترو وبناء جسر ثالث فوق مضيق البوسفور، في حين تدرس تركيا إمكانية تزويد جيشها بصواريخ صينية .أن المناورة سلطت الضوء على سياسة تركيا الخارجية الرامية إلى اكتساب أكبر عدد من الأصدقاء والحلفاء في شتى الاتجاهات، وهو ما يعزز الهواجس الغربية والإسرائيلية من إمكان أن تشيح

أنقرة بوجهها عن الغرب وتتجه شرقاً حيث الصين وروسيا والدول الإسلامية[1].

خامسا: علاقات تركيا مع حلف الشمال الأطلسي:-

لا يخفى على الجميع سبب انضمام تركيا لحلف الناتو، الذي كانت خلفه مجموعة من الأسباب أهمها ما تتعلق بالحرب الباردة من جهة ورغبت تركيا في الانصهار بالحضارة الأوروبية ومؤسساتها من جهة اخرى، غير ان الوضع تغير بشكل كبير بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي مصدر الخطر الأول للدولة التركية حين ذاك.

لكن إنتهاء الحرب الباردة (وزوال الخطر الشيوعي) طرح على حلف الناتو مجموعة من الأسئلة حول إستمرارية وجوده والأهداف التي سيعمل على تحقيقها مستقبلا، حيث تم الإتفاق على توسيع عضوية الناتو وإستبدال المهمات التي كان يقوم بها والتي تمثلت بتوفير حماية جماعية لأوروبا الى القيام بمهمات على مستوى العالم، وأدت هذه التغيرات إلى خشية بعض الدول ومن ضمنها تركيا من تخلي الناتو عن التزامه بكل ما يتصل بالأمن الجماعي لأعضاء الحلف.

وهنا اختلافَ الدول الأعضاء بالناتو بشكل واضح حول تحديد أهداف الحلف، فدول شرق ووسط أوروبا تعتقد أن مهمة الحلف هي بالعمل على الحفاظ على دوره بالدفاع عن الدول الأعضاء من أي إعتداء خارجي، أما دول غرب أوروبا فتعتقد أن مهمة الناتو هي العمل على تطوير قدرات الإتحاد الأوروبي الدفاعية، أما الولايات المتحدة فتتعامل مع الناتو كأداة من أدوات العمل المتعددة لتحقيق مصالحها على المستوى العالمي[2].

---

1 -http://international.daralhayat.com/internationalarticle/208844, وقت المشاهدة، 2010- 11- 30

2- غاليا ليندنشتراوس، دراسة في العلاقات التركية الإسرائيلية، ترجمة يوسف غنيم، بحث منشور على شبكة الانترنيت.

وهنا خشت تركيا من أن توسيع مهمات حلف الناتو سيؤدي لخلق أجواء توتر مع الدول الغير عضوه بالحلف، وهو ما سوف يفقدها مكاسب كبيرة حققتها مع إستراتيجيتها الجديدة، وهنا كان ابرز مكان لاختبار استراتيجية تركيا الجديدة، خصوصا في ما يتعلق بتحديد مهام الحلف الجديدة، وموضوع الدرع الصاروخي.

حيث كادت تركيا تنجح في استراتيجيتها الجديدة الى ان اخضعت لاختبار قاسٍ في لشبونة في قمة الحلف الاطلسي في تشرين الثاني 2010، اختبار تمثل في امرين **الأول:** التزام تركيا بتحديد العدو الجديد المهدد للحلف الاطلسي القائم على عقيدة دفاعية، والثاني التزام تركيا باستراتيجية الدفاع الاطلسي ومستلزماتها العملانية والميدانية.

امام هذه المعضلة رأت تركيا ان الموافقة على اعتماد وتوصيف هذا العدو سيتسبب لها بتعطيل استراتيجيتها الجديدة خاصة في ركنيها، "تصفية النزاعات" وفتح "الديوان التركي للاتصال والتفاوض" وهو امر سيودي بالاستراتيجية كلها ويعيد تركيا الى المربع الاول الذي غادرته عندما اعتمدت النهج الاستراتيجي الجديد مع حزب العدالة والتنمية، ومن جهة اخرى رأت ان رفض توصيف العدو مطلقا سيؤدي الى تعطيل عمل الحلف الاطلسي بحرمانه من "تحديد عدو ما" لا بد منه حتى يبرر استمرار طابعه الدفاعي، خاصة ان قرارات الحلف تؤخذ بالاجماع والمعارضة من قبل اي عضو من الـ 28 تسقط المشروع.

وهنا نجحت تركيا بالتفاهم مع بقية الاعضاء، فغيبت تسمية اي دولة او فريق بما في ذلك ايران او الحركات المسلحة التي تصفها اميركا بالارهاب، لكنها قبلت بأن يكون "الارهاب المنفذ او الممارس في منطقة الشرق الاوسط خاصة" وفي العالم عامة هو هدف عمليات الحلف الاطلسي التي اعتبرت دفاعية حتى ولو نفذت خارج حدود دول الحلف.

اما في الملف **الثاني:** فبعد ان جهدت تركيا للخروج من موقع الدولة الحدودية او الحد الشرقي للحلف الاطلسي لتكون دولة محور او مركز وجدت نفسها مضطرة للقبول بأن تكون اراضيها جزءا من مواقع اقامة الدرع الصاروخية الامامية المتقدمة

والموجهة نحو الشرق، اولا نحو ايران وثانيا نحو الصين من دون استبعاد روسيا (رغم الحديث عن اشتراكها فيه). وعمليا ستكون هذه الدرع عنصرا من منظومة القتال ضد ايران في ما لو استهدفت بحرب اطلسية. ومن اجل ذلك وحلا لهذه الورطة المفروضة عليها، قبلت بالدرع الصاروخية على ارضها مشترطة في الاستعمال مبدأ الضغطة الثنائية (اي لا يستعمل الا باذنها).

وهنا يمكن القول: ان تركيا لا تفكر لا بل هي عاجزة اليوم وبشكل شبه تام عن الخروج من الحلف الاطلسي، وهي التي ترى في الورقة الاطلسية تعويضا ولو محدودا عن صد الاتحاد الاوروبي الباب في وجهها، ثم ان تركيا تعلم ان وقف الشراكة مع اسرائيل قد يكون ممكناً لكن الذهاب بعيدا في الجفاء معها– لا نقول العداء لانه ليس مطروحا اصلا اليوم – هو ايضا يفقدها الكثير من فرص تحقيق طموحاتها، ومن جهة اخرى تعلم تركيا ان حسن العلاقة مع الشرق العربي والإسلامي - وبشكل خاص ايران والعراق وسوريا - ضرورة لا بد منها للنجاح في السعي الى احتلال الموقع الاستراتيجي الإقليمي ومنه الدولي الذي تعول عليه[1].

وختاما لما تقدم يتبين لنا ان الطريق لتموضع الإستراتيجية التركية الجديدة ليس معبدا بالورود، بل يحمل ثقلا كبيرة من العقبات والملفات، التي اما كانت نتاجا للمواقف السياسية التركية الخاطئة في التعامل معها في الماضي، او نتاجا للواقع الجديد الذي حملته معها المتغيرات الإقليمية والدولية، والتي كان لموقع تركيا ومكانتها الدور الكبير في بلورتها بهذا الشكل. وتعد العلاقات التركية – الإسرائيلية واحدة من هذا الملفات الأساسية التي تباينت حولها ردات الفعل الإقليمية والدولية، بين مؤيد للانفكاك وبين معترض على ذلك، وتأتي هذه المواقف نتاجا للمصالح الإستراتيجية لهذه الدول، مبنية وفقا لمصالحها ومبادئها القومية. والتي يتطلب من تركيا الموازنة بينها وبين مصالحها القومية العليا.

1- انظر: امين حطيط، تركيا في الناتو، مرجع سابق.

الفَصْلُ الثّاني

مواطن ومستقبل التأثر الإسرائيلي بالإستراتيجية التركية الجديدة

اكتسبت العلاقات التركية – الإسرائيلية بُعداً استراتيجيا بلغ ذروته أواخر التسعينيات من القرن الماضي، إذ اتفق الطرفان حينها على التعاون في عدد من الملفات، كمحاربة "الخطر الإسلامي"، ومواجهة حرب العصابات (الأكراد والفلسطينيين)، والتصدي للعدو المشترك (سوريا)، إضافة الى التكامل الاقتصادي والتعاون العسكري.

غير ان انفتاح تركيا على دول المنطقة، وعلى جميع الفاعلين "حكومات وجماعات"، على اثر تفرد حزب العدالة والتنمية في السلطة، وطرحة لإستراتيجية جديدة للسياسة التركية، جرد هذه الملفات من أهميتها. وكان التقارب الأخير بين أنقرة ودمشق وطهران، وعواصم عربية أخرى، أثر سلبي في العلاقات التركية – الإسرائيلية، خاصة وانه جعل تل أبيب تدرك ان أهميتها الإستراتيجية تراجعت في حسابات أنقرة[1].

لذلك سوف نسعى لبحث هذه الملفات في ظل إعادة ترجمتها من جديد عبر إستراتيجية تركيا الجديدة، لنتعرف عن كثب على مواطن التأثر الإسرائيلي بها والذي قاد بالنتيجة الى تعريف جديد للعلاقة تركيا بإسرائيل، لننطلق بعد ذلك لاستشراف مستقبل هذه العلاقات في ضوء المدركات الجديدة التي تنطلق منها تركيا.

وفي ضوء ذلك نقسم هذا الفصل الى مبحثين:-

1- انظر: علي حسين باكير، تصورات عن دور أنقرة، مرجع سابق، ص 83.

المبحث الأول: مواطن التأثر الإسرائيلي بالإستراتيجية التركية الجديدة.

المبحث الثاني: مستقبل العلاقات التركية – الإسرائيلية.

المبحث الأول

مواطن التأثر الإسرائيلي بالإستراتيجية التركية الجديدة

لقد كان للإستراتيجية التركية الجديدة مفاعيل كبيرة على إسرائيل، والتي عبرها انتقلت العلاقات الثنائية بين الطرفين الى مستويات جديدة، وخطيرة، حيث أخذت هذه المفاعيل تأثيرها في العلاقات بصورة مباشرة او غير مباشرة، ولذلك سوف نحلل في هذه المبحث مواطن التأثر الإسرائيلي بإستراتيجية تركيا الجديدة، وبالشكل الآتي:

الفقرة الأولى: مواطن التأثر المباشرة.

الفقرة الثانية: مواطن التأثر غير المباشرة.

الفقرة الأولى: مواطن التأثر المباشرة:-

لقد كان للإستراتيجية التركية الجديدة التي طرحها حزب العدالة والتنمية، منذ توليه السلطة، انعكاسات مباشرة على إسرائيل، والتي ألقت بظلالها على مجمل العلاقات التركية – الإسرائيلية والتي تراوحت في اغلب فصولها بين برود وتوتر وصولا الى التأزم، لذلك خصصنا هذه الفقرة، لنتناول بها مواطن التأثر الإسرائيلي المباشر بالإستراتيجية التركية الجديدة، والتي كانت واضحة في موقعين هما:-

أولا: العلاقات الثنائية مع إسرائيل.

ثانيا: موقف تركيا من القضية الفلسطينية.

أولا : العلاقات الثنائية مع إسرائيل :-

لدراسة وتحليل التحول في العلاقات الثنائية بين تركيا وإسرائيل، يكون من الأجدر لمصلحة البحث الأكاديمي ان ندرس كل قناة مشتركة على حد، لذلك قمنا بتقسيم هذه النقطة الى خمس مسارات وبالشكل التالي: -

1. المسار السياسي:-

لقد كانت علامات التحول في مسار العلاقات التركية – الإسرائيلية واضحة منذ وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة، فقد رفض أردوغان استقبال السفير الإسرائيلي في أنقرة، "ديفيد سلطان"، الذي أراد نقل تهاني رئيس الحكومة الإسرائيلية "ارييل شارون"، حيث كان هذا التصرف تعبير يعكس المزاج العام التركي المندد بالتصرفات الإسرائيلية، والمتعاطف مع قضية فلسطين. واستمر هذا التصعيد الدبلوماسي، ففي العام 2003 رفض رئيس الوزراء التركي لقاء نظيرة "ارييل شارون" الذي زار أنقرة قادما من موسكو. وكان سبب ذلك هو تعبيرا لرفض الممارسات الإسرائيلية في فلسطين، والتي وصفها أردوغان بالتصرفات النازية.

كما كانت سياسة إسرائيل في شمال العراق، محل قلق تركي كبير، بعد ملاحظتهم للدور الإسرائيلي في تخريب علاقات أنقرة مع دول الجوار. ففي الوقت الذي كانت أنقرة تنسق مع دول الجوار لمنع الحرب على العراق، كان الموقف الإسرائيلي يدفع بعكس ذلك، وعلى اثر هذه المواقف والإحداث، بدأت بالأفق علامات تأزم في العلاقات التركية – الإسرائيلية[1].

وعلى اثر الاعتداءات الإسرائيلية اتجاه لبنان، كان موقف الحكومة التركية سلبي جدا اتجاه إسرائيل، حيث قام أردوغان بدور نشط على نحو خاص كواحد من القادة الإقليميين القليلين الذين تحدثوا عن الاستخدام الإسرائيلي المفرط للقوة، اتجاه لبنان واستنكر التدمير الواسع للبنية التحتية اللبنانية، كما عملت حكومة حزب العدالة والتنمية، من اجل وقف إطلاق النار وصياغة قرار بذلك، وذلك من خلال

1- عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص 72.

سلسلة من الاستشارات الهاتفية المحمومة مع كل من جورج بوش (الابن) وتوني بلير وكوفي عنان وقادة سوريا ولبنان وإيران والاتحاد الأوروبي وأماكن أخرى، ان هذا الموقف لم يكن مرحب به في إسرائيل ولم يرضيها ألبتة، والتي طالما كانت تعتبر تركيا عمقا استراتيجيا لها[1].

ثم جاء الاجتياح الإسرائيلي لغزة، ليعكس تجذر الموقف التركي بقيادة حزب العدالة والتنمية، اتجاه إسرائيل، والذي بدى واضحا من خلاله ان مسار العلاقات التركية – الإسرائيلية تأخذ منحاً جديداً وتحولاً كبيراً.

فبعد الزيارة التي قام بها رئيس وزراء إسرائيل أيهود اولمرت الى تركيا في 2008/12/22، والتي ابلغ خلالها، أردوغان، ان إسرائيل لن تقوم بما يعكر الاستقرار النسبي الذي كان قائما مع غزة، وان إسرائيل تسعى لتنمية مسار الوساطة التركية مع سوريا، لكن بعد أربعة أيام فقط من الزيارة وقع الاجتياح الإسرائيلي على غزة، بحيث بدا كما لو انه تم بعلم تركيا المسبق من ناحية، وخلافا لما كان اولمرت قد ابلغ به أردوغان من ناحية ثانية. لقد كان هذا الموقف باعثا لانتفاض تركيا عبر رئيس وزرائها أردوغان والذي اعتبر العدوان انه عدم احترام لتركيا من خلال نكث اولمرت لوعوده، وقد تتالت مواقف أردوغان المنددة بقوة بالعدوان على امتداد أيامه الاولى والأيام التي تلته، وكان ذروتها كما بات معروفا، الوقفة الشهيرة لاردوغان في منتدى دافوس في 2009/1/29، حيث ما لبث ان ترك الجلسة التي جمعته بالرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز، احتجاجا، وموجها اشد العبارات التي تستنكر السياسات الإسرائيلية في غزة[2].

لقد كان من ابرز تداعيات العدوان الإسرائيلي على غزة، على المستوى السياسي هو انفراط عقد جمعية الصداقة البرلمانية التركية – الإسرائيلية، بعد استقالة كل النواب الأتراك الأعضاء فيها. ودبلوماسيا، عبر الحادثة التي وقعت بين رئيس جامعة

1- جراهام فولر، مرجع سابق، ص 110.

2- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، إصدار مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، بيروت، 2010، ص194.

اسطنبول والسفير الإسرائيلي في أنقرة، والتي انتهت بطرد السفير الإسرائيلي من مكتب رئيس الجامعة، فقد شهدت جامعة اسطنبول حدثا غير مسبوق في تاريخ العلاقات بين تركيا وإسرائيل، عندما تعرض السفير الإسرائيلي في أنقرة "غابي ليفي" وقنصل إسرائيل في اسطنبول "موردخان اميشاعي" للطرد من الجامعة من جانب رئيس الجامعة البروفيسور مسعود بارلاق[1]. كما تعرض السفير الإسرائيلي للرشق بالبيض عندما كان يزور بعض المؤسسات في مدينة طرابزون[2]. وعلى أثره عبرت الخارجية الإسرائيلية عن ان البعثة الدبلوماسية في تركيا قد تعرضت الى إهانات كبير منذ العدوان على غزة، وان مسار العلاقات مع تركيا يمر بمراحل خطيرة جدا. محملة أنقرة أسباب التوتر في العلاقات.

لم تكن هذه الاحداث تمر اعتباطا، بل كانت عبارة عن مخرجات متصلة بالإستراتيجية التركية الجديدة، التي باتت تنفتح على دوائر متعددة، بعدما كانت تقتصر على دوائر معدودة جدا لإسرائيل النصيب الأكبر فيها. لقد باتت إسرائيل تتلمس، عبر ما تشهده العلاقات الثنائية بين الطرفين او عبر المسار الجديد للمواطنة الإقليمية الجديدة لتركية، ان العلاقات مع تركيا تسير في غير صالحها.

ففي تطور دراماتيكي أصيل له مضامين مهمة طويلة الأجل، تولت تركيا بالفعل رئاسة منظمة المؤتمر الإسلامي، وكان هذا التطور مهما لسببين، **الأول** سعي تركيا بنشاط لأن تكسب المنصب وتعزز دورها في سياسة العالم الإسلامي، **وثانيا** وضعت تركيا أساس عملية ديمقراطية شفافة في منظمة المؤتمر الإسلامي، وأظهرت أنها تتمتع بدعم حديث العهد وشعبية في دوائر منظمة المؤتمر الإسلامي. لقد بذلت تركيا أيضا جهود لكي تكسب السيطرة على ما يسمى لجنة القدس في المنظمة، التي تشرف على مناقشة السياسات المتعلقة بالقضايا العربية – الإسرائيلية. حتى تلعب من خلاله دورا بارزا في العالم الإسلامي والعربي، خصوصا أنها تدرك ان الصراع العربي

1- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008، إصدار مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، بيروت، 2009، ص176- 177.

2- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، المرجع السابق، ص204.

الإسرائيلي يمثل أهم قضية في الشرق الأوسط، وفي أوساط الدوائر الإسلامية والعربية. هذا التطور لم يكن بعيدا عن إسرائيل والتي شعرت بالقلق الشديد من هذا التوجه التركي، ومدى تعارضه مع المصالح الإسرائيلية[1].

وبذلك بات واضحا ان مسار العلاقات السياسية بين تركيا وإسرائيل، تشهد تحولات كبير منذ وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة، وبات واضحا كذلك ان العلاقات تمر بمرحلة لم تعتدها إسرائيل من قبل او تمر بها، منذ ان دُشِنَّ التحالف الاستراتيجي والعسكري بين الطرفين في عام 1996.

2. المسار الاستراتيجي:-

ضمن الأسس التي تبنتها الإستراتيجية التركية الجديدة، ما عرف بسياسة تعدد الابعاد، وخفض المشكلات مع دول الجوار الى مستوى الصفر، او ما أطلق علية بـ "سياسة التصفير". وعلى اثر هذه السياسات قام حزب العدالة والتنمية بنسج امتن العلاقات مع دول الجوار الجغرافي لتركيا، غير ان هذا التوجه التركي كان له انعكاسات مباشرة على موقع إسرائيل الاستراتيجي بالنسبة لتركيا، بحيث قلل من القيمة الإستراتيجية لإسرائيل. فبعدما نجحت تركيا في تحقيق اختراق تصالحي مُلفِت في ملفات وقضايا معقدة ومزمنة كالأرمن والأكراد وقبرص، وتمكنت في نفس الوقت من إيجاد خيارات وفضاءات واسعة للانطلاق والمناورة في علاقاتها مع كل من أوروبا وأميركا. فهذه الملفات والقضايا طالما ظلت تل أبيب تستخدمها في رفع مستوى علاقاتها مع تركيا، والتي تعتبر من أهم ما يجبر أنقرة على التزلف للإسرائيليين سعيا منها – أنقرة- للحصول على الدعم الإسرائيلي او دعم اللوبي الموالي لهم في أميركا وأوروبا، لدعم قضايا ومواقف تركيا.

لكن في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية من جهة، والمتغيرات الداخلية لتركيا من جهة أخرى، وخصوصا المتمثلة بإستراتيجية حزب العدالة والتنمية، لاسيما بعد ان تأكد للأتراك انه ليس بمقدور أي طرف إقناع الأوروبيين بقبول تركيا عضوا في الاتحاد الأوروبي غير الأوروبيين أنفسهم. بالإضافة لتراجع اللوبي اليهودي في أميركا

1- جراهام فولر، مرجع سابق، ص 110- 111.

من دعم القضايا التركية، ولذلك تغيرت القيم الإستراتيجية التي كانت إسرائيل تتمتع بها في نظر الأتراك، والتي على أثرها كانت تركيا تبني وتؤزم بعض علاقاتها في مواقع متعددة، فهنا كان لابد للأتراك ان يُعيدوا رسم علاقاتهم مع إسرائيل، في ضوء المكانة والقيمة الإستراتيجية الجديدة لها.

ففي دليل على تردي العلاقات التركية مع اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة، لم يجتمع رئيس الحكومة التركية أردوغان مع أي مسئول يهودي خلال زيارته التي قام بها الى الولايات المتحدة في 2009/11/5، وهي المرة الأولى منذ بداية التسعينيات، التي لم يلتقي فيها مسئول تركي رفيع المستوى أيا من مجموعات الضغط اليهودية عند زيارته للولايات المتحدة. وكان الرئيس الراحل تورغوت أوزال قد سن هذه العادة، واستمر على منواله كل رؤساء الجمهورية والحكومة اللاحقين، وقالت "جريدة ميليت"، ان سبب عدم حصول هذه اللقاءات كان بطلب من أردوغان الذي لم يجد فائدة منها.

ويبدو الموقف التركي أقوى من قبل، ولاسيما مع تراجع الحاجة لإسرائيل واللوبي اليهودي في الولايات المتحدة، ولاسيما بعد توقيع الاتفاق التاريخي بين تركيا وأرمينيا. اذ بقدر ما تحل تركيا مشكلاتها مع محيطها، بقدر ما تتراجع حاجتها الى علاقات قوية مع إسرائيل[1].

كما تزامن تفاقم واستمرار التوتر في العلاقات التركية – الإسرائيلية مع تنامي التقارب التركي مع كل من إيران وسوريا، واللتان كان التوتر في العلاقات بين أنقرة وكلاً منهما احد الروافد المغذية للتلاقي التركي الإسرائيلي فيما مضى[2].

فمواجهة التهديد الإيراني كان قبل صعود حزب العدالة والتنمية الى السلطة، فيه مصلحة مشتركة للطرفين، وعبره (التهديد الايراني) تم تدشين التحالف الاستراتيجي بينهما، غير ان هذا الوضع بدا يتغير تدريجيا في ظل الإستراتيجية التركية الجديدة،

1- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، المرجع السابق، ص205- 212.

2- بشير عبد الفتاح، أبعاد التحول في علاقات تركيا الإقليمية، السياسة الدولية، العدد 179- يناير/2010، ص134.

ولم تعد تنظر تركيا الى طهران كتهديد بل أحيانا تتعامل معها كشريك.

اما سوريا، فيرى أولئك المحللون ان مشاكلها مع تركيا حول المياه وحزب العمال الكردستاني خلال التسعينيات من القرن الماضي، كان من ابرز العوامل التي أدت الى التقارب العسكري بين تركيا وإسرائيل. اما اليوم فالتوجه يبدو معاكسا خصوصا بعد ان أنشأت تركيا وسوريا المجلس الاستراتيجي الأعلى للتعاون بينهما، غير ان الأهم من ذلك هو عندما اختارتا الإعلان عن إجراء مناورات عسكرية مشتركة بالتزامن مع إلغاء المناورات الدولية التي كان من المقرر ان تشترك فيها إسرائيل، وهو ما تعتبره الأخيرة تعزيزا لمكانة سوريا وتقوية لموقفها التفاوضي ودعما لحزب الله وحماس[1]

ان هذه التحولات التركية، حدت بإسرائيل الى البحث عن قضايا ومواقع إستراتيجية جديدة تعيد لها بعض ما فقدته من أهمية إستراتيجية على اثر الإستراتيجية الجديدة لتركيا، فكان التوجه الإسرائيلي بالسعي لدخول الشمال العراقي، لما يمثله هذا الموقع من أهمية إستراتيجية لإسرائيل وكل من تركيا وإيران وسوريا، غير ان هذا التوجه الإسرائيلي، أدى الى مخرجات سلبية انعكست على المزيد من التوتر في العلاقات التركية – الإسرائيلية. وعلى الرغم ان إسرائيل مازالت تحتفظ برصيد كبير في هذا الموقع والذي مازالت لم تستخدمه بعد بشكل كامل، فربما يكون الحال مختلف تماما، خصوصا اذا استمر التوتر على صعيد العلاقات التركية – الإسرائيلية، من جهة، او برزت متغيرات دولية وإقليمية جديدة، تجعل هذا التواجد ذا قيمة إستراتيجية كبيرة، تساهم في عودت علاقات تركيا مع إسرائيل الى ابعد مما كانت عليه من قبل.

وفي أسيا الوسطى لم يكن الحال مختلفا عن الشرق الأوسط، فسياسة حزب العدالة والتنمية الجديدة جعلت القضايا المشتركة بينها وبين إسرائيل في هذه المنطقة تفقد أهميتها الإستراتيجية.

فبعد ان سخرت إسرائيل علاقتها مع تركيا لصالح تسهيل عملية تغلغلها في دول

1- انظر: بشير عبد الفتاح، الى أين تتجه العلاقات التركية الإسرائيلية؟، مرجع سابق، ص 78.

أسيا الوسطى، التي ترتبط بتركيا بعلاقات مشتركة، فأغلب شعوب هذه المنطقة تتحدث بالتركية او لهجة متفرعة منها، فمن ضمن ما كانت إسرائيل تعرضه على تركيا مقابل ذلك، خلق نوع من التوازن من النفوذ الروسي والإيراني في آسيا الوسطى، وكذلك فتح الطريق امام تركيا للولوج في احداث منطقة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية بالذات[1].

غير ان هذا العرض فقد أهميته الإستراتيجية بعد إقامة تركيا العلاقات متميزة مع روسيا وايران، وكذلك بعد ان باتت تركيا لاعبا استراتيجيا مهما وأساسيا في منطقة الشرق الأوسط، وخصوصا في الملف الفلسطيني، في ظل سياسة حزب العدالة والتنمية، وهو ما جعل إسرائيل تفقد هذه الميزة بل تنقلب عليها سلبيا بسبب الموقف التركي الجديد المساند للقضايا العربية وخصوصا القضية الفلسطينية.

ان أخر ما تحتفظ به إسرائيل في هذا الملف هو قبولها بتمتع تركيا بدور الوسيط، في صراعها مع العرب، والذي فيه مصلحة لإسرائيل كذلك. بسبب اختلال التوازن في الصراع العربي الإسرائيلي، خصوصا في ظل تنامي دور حركات المقاومة، ونجاح سوريا بكسر الكماشة التركية الإسرائيلية التي دشنها التحالف الإستراتيجي بين تركيا وإسرائيل عام 1996، وتمكنها بعض الشيء من الخروج من القبضة الأمريكية، وبنائها علاقات مفتوحة مع أكثر من لاعب دولي، وطرح نفسها بقوة كلاعب إقليمي مهم، خصوصا في الملف العراقي، والفلسطيني، واللبناني، والعربي- العربي، والإيراني، هذا مدعوما باستمرار محافظتها على جهوزية قدراتها العسكرية واستمرار ضمان الحياة فيها عبر الإمداد الروسي وخصوصا الصاروخي. وهنا يتبين ان تركيا هي أكثر دولة يمكنها ان تلعب دور الوسيط وتنجح فيه، لما تتمتع به من علاقات مع جميع الإطراف الرئيسة المتحكمة في هذا الملف.

كما استغلت إسرائيل في السابق تنامي تيار الأصولية الإسلامية في دول أسيا الوسطى، بحيث أصبح مجابهة هذه الظاهرة هدفا مشتركا بينها وبين تركيا، باعتبار ان الأصولية الإسلامية تشكل بالنسبة للطرفين "عدوا مشتركا". فبرغم

1- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، مرجع سابق، ص 227.

سقوط حركة طالبان، واحتلال أميركا لأفغانستان، لم يتوقف التخوف الإسرائيلي من الأصولية الإسلامية، وبخاصه مع التقارب الإيراني – الروسي، والوجود الإيراني الجيوسياسي في أسيا الوسطى[1].

فإسرائيل تدرك أهمية هذه المنطقة والتي ازدادت أهميتها بعد الحديث عن اكتشاف كميات خيالية من النفط في حوض بحر قزوين، لذلك زادت إسرائيل من جهودها المبذولة في هذه المنطقة مستغلة تحالفها مع تركيا والتي تعتبر الصديقة الكبرى لبلدان أسيا الوسطى لمد نفوذها او عرقلة نفوذ الآخرين مثل روسيا وإيران خصوصا، وتقوم إسرائيل بتقديم خدمات وخبرات في مجالات عدة الى هذه الدول وعلى الأخص في قطاع الصناعة والزراعة والصحة والسياحة وغيرها[2].

غير ان تركيا ومنذ مجيء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، غيرت من نهج تعاملها مع منطقة القوقاز وآسيا الوسطى فعوضا عن التنافس والصراع على المصالح والنفوذ اتبعت أنقره فلسفة التعاون والشراكة وقدمت نفسها على أنها الدولة المصدرة للأمن والاستقرار. فقد شهدت علاقات تركيا مع جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز تحسنا مطردا، والسبب في ذلك يعود إلى أن الحزب غير فلسفة تعامله مع إيران وروسيا. فارتبط بعلاقات إستراتيجية مع إيران على مختلف الصعد.

اما روسيا فعوضا عن النظر إليها على أنها "منافس" أصبح يتعامل معها على أنها "شريك" آخذاً بعين الاعتبار معطى الجوار الجغرافي وارتباط المصالح، فعلى سبيل المثال أدخلت تركيا في عهد العدالة والتنمية روسيا شريكا في مشروع خط أنابيب نابوكو الهادف إلى نقل الغاز الطبيعي عبر بحر قزوين من تركمنستان (صاحبة رابع أكبر احتياطي للغاز في العالم) إلى أذربيجان، والذي سيصل بدوره إلى وسط أوروبا بعد أن كان هذا المشروع قد صمم في الأساس لتجاوز روسيا وعزلها وفق الإستراتيجية الغربية. وهذا الخط سوف يزيد من الأهمية الجيوسياسية

1- جاسم يونس الحريري، التغلغل الإسرائيلي في دول أسيا الوسطى، وانعكاساته على علاقاتها مع المنطقة العربية، المستقبل العربي، العدد 371- كانون الأول/ 2010. ص 78.

2- مجموعة أبحاث ومقالات، الصهيونية والبانتركية وقضية غارا باغ، مرجع سابق، ص7.

والجيوإستراتيجية لتركيا، كما أنه في الوقت نفسه يكتسب أهمية بالغة في الحفاظ على الاستقرار السياسي في مناطق القوقاز[1].

من الواضح ان تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية ذي الخلفية الإسلامية، أخذت تمارس سياسة أكثر استقلالا عن أميركا والغرب، وتتجه شرقا نحو دور اكبر في المنطقة العربية والإسلامية ولم تعد القيادة التركية تشعر بحاجتها الكبيرة الى إسرائيل كما في السابق، خصوصا بعد ان رتبت علاقاتها الإقليمية خاصة مع سوريا وإيران. غير ان هذا الانفكاك سوف يكون تدريجيا بسبب الجذور العميقة للعلاقة العسكرية والتجارية بين الطرفين (التركي والإسرائيلي).

3. المسار العسكري:-

ان العلامة البارزة على صعيد العلاقات العسكرية بين تركيا وإسرائيل كان بدون شك التحالف الاستراتيجي العسكري الذي وقع عام 1996، غير انه لم يعد قائما، اذ كان الهدف الأساسي منه هو تشكيل كماشة ضغط على سوريا بشأن حزب العمال الكردستاني وبشأن مفاوضات سوريا مع إسرائيل والتي كان خلال التسعينيات من القرن الماضي، حيث كانت فترة مفاوضات متفرقة ليست متواصلة من وقت لأخر، لكن هذا الاتفاق فقد قيمته عندما انتهت مشكلة حزب العمال الكردستاني بين تركيا وسوريا، وافرغ بشكل كامل مع وصول حزب العدالة والتنمية وخروج تركيا من ان تكون بلد مهدد لا نقل معادي لسوريا، لتكون بلد صديق وحليف أيضا، وبالتالي الثنائية بين تركيا وإسرائيل، على صعيد التدريبات والاستفادة من التكنولوجيا المتوفرة في بعض الصناعات الموجودة لدى إسرائيل، مستمرة ولو بمستوى محدود، لكن الهدف السياسي والعسكري لهذا الاتفاق كونه موجه لطرف ثالث هو سوريا قد انتهى[2].

1- لمعلومات أكثر راجع: علي حسين باكير، وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سابق، ص 199- 208.

2- محمد نور الدين، حوار: اثر الدور التركي المتغير على العلاقة مع إسرائيل و أميركا، مرجع سابق.

لقد جاءت الصفعة الكبرى للعلاقات العسكرية بين تركيا وإسرائيل، خلال اجتماع الهيئة العليا للصناعات العسكرية، الذي عقد في منتصف عام 2004، والذي قررت فيه الحكومة التركية إلغاء كل عقودها العسكرية الموقعة او قيد التوقيع مع الشركات الإسرائيلية احتجاجا على الممارسات التي تمارسها إسرائيل ضد الفلسطينيين، وقد جاء القرار خلال ترؤس رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان للمرة الأولى منذ تسلمه السلطة، اجتماعاً للهيئة العليا للصناعات العسكرية، والذي حضره أيضا رئيس الأركان الفريق الأول حلمي اوزكوك ووزير الدفاع وجدي غونول. كما قررت الهيئة كذلك إلغاء العقود الموقعة مع الشركات الأميركية أيضا[1].

كما شهدت العلاقات التركية – الإسرائيلية في شباط 2009 أزمة غير مسبوقة كانت اقرب الى "دافوس عسكرية"، بسبب التصريحات التي أدلى بها قائد القوات البرية الإسرائيلية "آفي مزراحي"، والتي تهجم فيها على رئيس الحكومة التركية أردوغان شخصيا وعلى الأتراك، متهما إياهم بتنفيذ المجازر ضد الأرمن والأكراد، وباحتلال شمال قبرص، داعيا أردوغان الى ان "ينظر الى نفسه في المرآة أولا".

ان الملاحظة المهمة هنا والتي تتطلب وقفة وتحليل، هو عندما لوحظ ان الرد الأعنف والأول على هذه التصريحات جاء من جانب المؤسسة العسكرية التركية تلاها بيان وزارة الخارجية، وهذه هي المرة الأولى التي تشهد العلاقات الثنائية سجالا بين المؤسسة العسكرية في البلدين، الأمر الذي يعكس عمق الجراح التي أحدثها "مزراحي" في المزاج والوعي التركي، ولعل أهم ما تطرق إليه بيان الجيش التركي هو إشارته العلنية للمرة الأولى الى الضرر الذي قد تلحقه هذه التصريحات بالمصالح القومية لكلا البلدين. وبالمقابل جاء الرد الإسرائيلي سريعا، بقول المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي ان تصريحات "مزراحي" لا تمثل رأي الجيش الإسرائيلي، ولا تلزمه، وهي تصريحات شخصية.

لقد مرت العلاقات العسكرية بين التركية – الإسرائيلية بتوترات جدية، من جراء إقدام تركيا على إجراء مناورات عسكرية مع سوريا للمرة الأولى في تاريخ

1- مجلة معلومات، مرجع سابق، ص 117.

العلاقات بينهما في نهاية نيسان 2009، هذا بالإضافة الى تولي رئيس الأركان التركي "ايلكير باشبوغ" بنفسه مهمة الرد على تصريحات المسؤولين والباحثين الإسرائيليين، والذين عبروا عن انزعاجهم وقلقهم من المناورات العسكرية المشتركة بين تركيا وسورية[1].

لقد تلقى التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل والذي يسير بخطى واثقة منذ العام 1996، صفعة جديدة وقوية، وذلك لإقدام السلطات التركية على تجميد عمليات التنسيق والتشاور مع الإسرائيليين في مجال الاستخبارات، ثم إلغائها لمناقصات وعقودا كانت قد أبرمتها مع الصناعات الحربية الإسرائيلية حول تحديث طائرات ودبابات تركية وكذلك عقود الشراء والمشاركة في تصنيع طائرات إسرائيلية فضلا عن صفقة أخرى في مجال الأقمار الاصطناعية. وفي سياق متصل، سددت حكومة العدالة التركية لطمةً موجعةً لإسرائيل بإعلانها إرجاء المناورات العسكرية الجوية السنوية المشتركة التي كان من المقرر ان تستضيفها تركيا خلال الفترة مابين 12الى 23 أكتوبر 2009،الى آجلٍ غير مسمى، ولم تفلح مساعي المسؤولين العسكريين الإسرائيليين للتهوين من شأن ذلك القرار التركي، فقد حرم هذا القرار إسرائيل من فوائد إستراتيجية هائلة[2].

ووصل التوتر ذروته مع إعلان الصحف الإسرائيلية في 2009/10/10، ان تركيا ألغت مشاركة إسرائيل في مناورات نسر الأناضول، والتي ألغيت بالكامل في ما بعد، والاهم ان وزير الخارجية التركي قد ربط إلغاء المناورات بالوضع في غزة، وان العلاقات لن تتحسن ما لم يتحسن الوضع في غزة، وقد جاءت أول ردة فعل إسرائيلية، على لسان وزير الدفاع أيهود باراك والذي وصف العلاقات مع تركيا بأنها إستراتيجية، داعيا الى عدم إلحاق المزيد من الأذى بها[3].

1- تركيا والقضية الفلسطينية، تقرير معلومات عدد17، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010، ص22.

2- بشير عبد الفتاح، الى أين تتجه العلاقات التركية الإسرائيلية؟، مرجع سابق، ص 73.

3- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، مرجع سابق، ص203.

يتضح لنا من خلال هذه المواقف والإحداث، ان العلاقات العسكرية التركية – الإسرائيلية قد فقدت الكثير من أهميتها ومميزاتها، واذا ما نظرنا الى هذا التراجع، من باب المنظومة المتكاملة للعلاقات التركية – الإسرائيلية، والتي تشهد توتراً، في جميع قنواتها، نجده أمرا طبيعيا، غير ان الملفت للنظر هنا، ما كان يراهن عليه البعض من ان الحصن المنيع المانع لتدهور وانزلاق العلاقات التركية – الإسرائيلية، هو ما يوجد من ترابط وتطابق في الرؤى بين المؤسستين العسكريتين الإسرائيلية والتركية، ناهيك عن تأثيرهما الكبير على السلطة المدنية، فقد باتت هذه الرؤى اليوم على مفترق طرق. ويبدو من خلال ذلك ان المؤسسة العسكرية التركية، بدأت تنسجم بشكل واضح مع قيادات السلطة المدنية، او أنها بدأت تفقد قيمتها وسطوتها السابقة بالتأثير في مجرى الحياة السياسية، او أنها أدركت المتغيرات الجديدة وانسجمت معها، غير ان كل هذه الاحتمالات تبقى وقف التنفيذ لحين ان تعتمد تركيا على بديل عسكري يورد للجيش التركي بما يحتاجه، بعد ان كانت إسرائيل اكبر مورد له.

فلا يمكن لتركيا إن تراهن على المورد العسكري الأمريكي، لأنه مرهونٌ بنوايا حزب العدالة والتنمية وبموقفها من البرنامج النووي الإيراني، ناهيك عن الضريبة الباهضة سياسيا وماليا واستراتيجيا.

ان من خلال تتبع مسار علاقات تركيا مع كل من الصين وروسيا، يبدو ان تركيا تعيد نسج علاقات عسكرية جديدة، تهدف من خلالها الى رفع القدرة والقوة العسكرية لقواتها المسلحة، التي تخوض صراعا داخليا عسيرا مع قوى الانفصال التركي، بالإضافة الى سعيها للمحافظة على المكتسبات الجديدة التي حققتها تركيا. لتدعيم القوة الدبلوماسية، بقوة عسكرية شابة تكون وقف التنفيذ. ورهن المتغيرات الإقليمية المتجددة، والتي نستبعد ان يستخدمها حزب العدالة والتنمية، في ضوء سياسة الدبلوماسية الاستباقية التي يمارسها منذ تولية مقاليد الحكم في تركيا، لكن التخوف يكمن فقط من تطور الموقف الكردي (داخليا وخارجيا)، الذي ما زال مستعصي الحل، ومستمرا في استنزاف موارد تركيا الاقتصادية

والعسكرية.

4. المسار الاقتصادي:-

على الرغم من استمرار العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل، بل أنها شهدت تطورات مهمة خلال السنوات الأولى من حكم حزب العدالة والتنمية، لكنها لم تستطع ان تصمد امام تعكر المسار السياسي بين الطرفين، خصوصا بعد نزول هذا التعكر الى الشارع التركي، والذي بات من أكثر الشعوب كرهاً لإسرائيل ولسياستها، وفقا لاستطلاعات الرأي الغربية.

فقد كان التحول واضحا في سنة 2009، حيث شهدت العلاقات الاقتصادية تراجعا ملحوظا في حجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل فمن خلال مراجعة أرقام الصادرات والواردات الإسرائيلية لسنة 2009 تبين ان قيمة الصادرات الإسرائيلية الى تركيا بلغت نحو 1،073 مليون دولار مسجلة تراجع بنسبة بلغت حوالي 33٪ عن سنة 2008. ومن الملاحظ ان نسبة التراجع في الصادرات الإسرائيلية الى تركيا أعلى من نسبة التراجع العام في الصادرات الإسرائيلية لسنة 2009، والذي سجل تراجعا بنسبة 22٪ عن سنة 2009. وكذلك تراجعت الواردات الإسرائيلية من تركيا من نحو 1،825 مليون دولار في سنة 2008 الى 1،388 مليون دولار في سنة 2009، مسجلا تراجعا مقداره 24٪ [1].

في فترة وجيزة، ترك التوتر في العلاقات التركية – الإسرائيلية، أثره على السياحة الإسرائيلية في تركيا. فقد تحدث السفير الإسرائيلي في تركيا "غابي ليفي"، عن ان العلاقات بين البلدين تبرد وتتراجع، وأعطى أرقام مهمة عن مدى هذا التراجع؛ بقوله ان الرحلات الجوية الإسرائيلية الى تركيا من إسرائيل كانت تقارب العشر رحلات أسبوعيا فيما بالكاد تبلغ رحلة او اثنتين منذ شهر شباط 2009، وكذلك كان عدد السائحين الإسرائيليين في تركيا خلال أشهر الشتاء والربيع يتجاوز الـ150 الفا، اما الان فالعدد قليل جدا يكاد يكون صفرا. ويقول "ليفي" انه يمكن القول ان

1- تركيا والقضية الفلسطينية، تقرير معلومات عدد17، مرجع سابق، ص27.

السياحة الشتوية بين إسرائيل وتركيا قد ماتت تماما[1].

وقد تلقت العلاقات السياحية بين تركيا وإسرائيل واحدة من اكبر الضربات، خصوصا بعد واقعة "دافوس الشهيرة"، فقد شارفت الحركة السياحية الإسرائيلية الى تركيا على التراجع الى نقطة الصفر، وظهور نزعة واسعة معادية لإسرائيل وسياساتها لدى الرأي العام التركي.

ففي إحصاءات سياحية رسمية، فان عدد السياح الإسرائيليين الى تركيا بلغ 200 الف سائح في سنة 2009، بتراجع يقارب النصف عما كان عليه سنة 2008 وهو 400 الف سائح[2].

وبذلك بات واضحا ان منظومة العلاقات التركية – الإسرائيلية جميعها وبكل قطاعاتها تشهد تراجعاً كبيراً، وان ذلك بدون شك مرتبط بالتحرك التركي الجديد الذي يقوده، حزب العدالة والتنمية، ويمكن ان نشير هنا، ان البارز في قطاع العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، هو صمام الأمان الذي يمثله تواجد اليهود في تركيا - يهود تركيا- ولاسيما وإنهم يعدون من ضمن الدعامات الرئيسية للاقتصاد التركي، لذلك يعملون دون انزلاق هذه العلاقات الى مستويات خطيرة قد تضر بدون شك بمصالح الطرفين، لذلك يسعون الى فصل القطاع الاقتصادي وحركته، عن مسار العلاقات السياسية. لكن درجة نجاح هذه المساعي، تعتمد على مدى تغلغلهم في صفوف حزب العدالة ذي الجذور الإسلامية والذي يبدو منيعا حتى الآن، من الاختراق، وفقا للطريقة الإسرائيلية المعتادة.

5. المسار الاجتماعي والشعبي:-

أن نجاح حزب العدالة والتنمية "ذي الجذور الإسلامية" في الوصول الى الحكم عام 2002، برئاسة رجب اوردغان وتقربه من اغلب الدول العربية والإسلامية، وقيامة بناء علاقات إستراتيجية معها. كان يثير القلق داخل صفوف القادة الإسرائيليين

1- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، المرجع السابق، ص200.

2- انظر: محمد نور الدين، العلاقات التركية – الإسرائيلية / الفلسطينية، من دافوس الى حادثة المقعد المنخفض، شؤون الأوسط، العدد 135- ربيع/ 2010، ص 80.

بصورةٍ كبيرة، خاصة وان إسرائيل بدأت تشعر ان الشعب التركي الذي ينتمي 99٪ منه الى الإسلام، بدأ يتصرف على انه جزء من الأمة الإسلامية، في حين كانت تطغى في العقود الماضية الهوية الوطنية بل القومية على انتمائه الديني. حيث بدأ هذا الشعور يترجم عمليا في الشارع التركي من خلال المظاهرات الشعبية الكبيرة، ضد إسرائيل وسياستها "العدوانية" في غزة والضفة من جهة وازدياد عدد وسائل الإعلام الإسلامية، لاسيما المكتوبة منها من جهة أخرى، حيث ازداد عدد القراء وحجم المبيعات لهذه الصحف، والذي وصل الى أكثر من (450) الف نسخة يوميا في عام 2002، واليوم يزيد حجم المبيعات الى أكثر من (1،5) مليون نسخة. وترى إسرائيل ان هذا التحول في المجتمع التركي، سيؤدي الى ضرب العلاقات التركية – الإسرائيلية[1][1].

وفي هذا الصدد نجد ان أسباب هذا التحول الكبير في المجتمع التركي، والمتمثل بتراجع العلمانية ومن يقف ورائها – المؤسسة العسكرية - مقابل تقدم الشعور الإسلامي ذي الطابع السياسي، يعود الى خمسة عوامل أساسية قادت هذا التحول، هي:-

أ. تقديم الولايات المتحدة النموذج الإسلامي التركي بديلاً، بعد دعوتها لتغيير المجتمعات الإسلامية، على خلفية احداث 11 سبتمبر، وهذا يعني بالمقابل كبح الاتجاهات العلمانية والعسكرية المتطرفة.

ب. وصول حزب العدالة منفردا للسلطة، بعد الدعم الشعبي الذي تمثل بالانتخابات النيابية والبلدية، هذه الشعبية اعتبرت من أهم عوامل حمايته من استهداف العسكر، وحماية تجربته في السلطة.

ج. امتناع تركيا عن المشاركة في الحرب على العراق انعكس سلبا على موقع المؤسسة العسكرية، وفي مقابل ذلك تعزز موقع سلطة حزب العدالة والتنمية، وحررها من ضغوط المؤسسة العسكرية.

د. الإصلاحات السياسية التي قام بها حزب العدالة والتنمية، تلبية لطلب الاتحاد الأوروبي، والتي أنتجت اتساع نطاق الحريات وحقوق الإنسان والديمقراطية ....

1- صالح لأي المعايطة، مرجع سابق، ص39.

وتراجع دور العسكر.

- الدينامية الجديدة التي جاء بها حزب العدالة والتنمية، مؤشرا على مرحلة جديدة ومهمة من علاقات الدين بالسياسة في مجتمع أريكته العلمانية المشوهة[1].

وبذلك يكون حزب العدالة والتنمية قد نجح في استغلال الظروف والمتغيرات الدولية والإقليمية والداخلية، لإعادة تعريف الهوية الأيدلوجية لتركيا التي طالما كانت تبحث عنها، وفي توظيف الدين في المكان الصحيح، دون ان يتسبب ذلك في إغضاب المؤسسات الكمالية، الذي بات (حزب العدالة والتنمية) عبر خطابه المنفتح من اشد المدافعين عنها، وذلك من خلال النجاحات التي حققها على صعيد تطبيق شروط الانضمام للاتحاد الأوروبي. غير ان هذا التوجه بكل تأكيد لم يجد له ترحيب في إسرائيل التي باتت قلقة جدا من خطاب حزب العدالة والتنمية، ومن التحول الكبير على مستوى الشارع التركي.

وتواصلا مع ذلك، شهدت العلاقات التركية – الإسرائيلية مزيدا من التوتر على خلفية عرض الشبكة الأولى في التلفزيون العام التركي "تي ار تي - 1" مسلسلا دراميا بعنوان "ايريليك" او "الوداع"، يتناول حياة عائلة فلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي، ففي أول حلقات المسلسل المثير ظهر الجيش الإسرائيلي وهو يرتكب مجازر بحق أطفال ومسنين فلسطينيين، وقد اعتبرت إسرائيل ان المسلسل "معادٍ للسامية وببث الكراهية لإسرائيل"، ولذلك استدعت الخارجية الإسرائيلية جيلان اوزن القائمة بإعمال سفير تركيا لدى إسرائيل لتوبيخها وإبلاغها احتجاج إسرائيل الرسمي على بث المسلسل، على الرغم من تأكيد تركيا أنها ليست لديها أي نوايا سياسية ضد إسرائيل من خلال عرض هذا المسلسل[2].

واستمرارا بهذا الاتجاه المتنامي للشارع التركي ضد إسرائيل وسياستها، واحتجاجا على حصار غزة نظمت جمعية التضامن مع المظلومين وحقوق الإنسان

1- محمد نور الدين، الدين والسياسة في تركيا، شؤون الأوسط، العدد 118- ربيع/2005، ص106- 108.

2- بشير عبد الفتاح، الى أين تتجه العلاقات التركية الإسرائيلية؟، مرجع سابق، ص76.

(مظلوم در) التركية، تظاهرة في 2008/1/23 امام السفارة الإسرائيلية في أنقرة، أطلقت فيها عنان أصوات الصفارات وسيلة للاحتجاج، وألقيت خطب وصفت إسرائيل بالمنظمة الإرهابية الأكبر في العالم. كما التقت منظمات نقابية وإنسانية امام سفارة إسرائيل في أنقرة في 2008/3/4، للتعبير عن احتجاجها على العمليات الإسرائيلية في غزة، كما دعا المتظاهرين الى سحب السفير التركي من إسرائيل، واستمر الغضب الشعبي التركي ليشمل اغلب المدن التركية مثل "مدينة قيصري، وديار بكر"، ناهيك عن أنقرة واسطنبول التي نظمت اكبر المظاهرات ضد السياسة الإسرائيلية في غزة[1].

وبذلك تكون منظومة العلاقات التركية – الإسرائيلية جميعها (السياسية، الاستراتيجية، العسكرية، الاقتصادية، الاجتماعية والشعبية)، قد تعرضت لتحولات كبيرة وان كانت على درجات مختلفة، لكنها تشترك في عامل واحد هو ان العلاقات تسير باتجاه المزيد من التصعيد السلبي، وان مواقع الطرفان قد تغيرت، وان أدوارهم تشهد تبدلاً كبيراً، بحيث وجد كل طرف انه امام عوامل ومتغيرات وادوار جديدة تفرض عليه واقعا جديدا، يتطلب ان يتعامل معه وفقا لمصلحته القومية العليا.

ثانيا : موقف تركيا من القضية الفلسطينية :-

ظل الملف الفلسطيني حتى العام 1991 يمثل عاملا معوقا لتوثيق العلاقات التركية – الإسرائيلية، ولكن انطلاق عملية مدريد ثم اتفاقيات أوسلو أوجد مناخا مؤاتيا لتنشيط تلك العلاقات على نحو ما تكلل بتوقيع اتفاق التعاون الاستراتيجي بين البلدين عام 1996. بيد ان اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000 أفضى الى تعاظم الغضب الشعبي التركي حيال إسرائيل، ما شكل ضغوطا على قادة النظام، علمانيين ومتدينين على حد سواء، حتى وصف رئيس الحكومة التركية في حينه بولنت أجاويد عملية "السور الواقي" في الضفة الغربية عام 2002 بـ "إبادة شعب"، وما ان واصلت إسرائيل عدوانها على الفلسطينيين وصولا الى عملية "الرصاص المصوب" في

1- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008، مرجع سابق، ص172.

غـزة، حتـى اتهمهـا أردوغـان بارتكـاب "جـرائم حـرب". وبـرغم ذلـك يـرفض امنيـون إسرائيليون هذا الطرح، معتبرين مواصلة حكومة العدالـة للتوتر مـع إسـرائيل محاولـة منهـا لتقليم مـا تبقـى مـن أظـافر الجيش التركـي في ميـدان خـارجي جديـد، ألا وهـو العلاقات الإستراتيجية مع "الدولة العبرية"، والتي كان الجيش يؤيدها بقوة[1].

لقد واصلت تركيا دعمهـا للشـعب الفلسـطيني بصـورة مباشـرة وغـير مباشـرة، مـن اجـل التخفيـف مـن معاناتـه، حيـث قامـت بتقـديم الـدعم بغيـة الإسـهام في تحقيـق الإصـلاحات الـتي تقـوم بأجرائهـا السـلطة الوطنيـة الفلسـطينية، وفي إطـار سياسـة حكومة العدالة والتنمية العامة، أعلن عبد الله غـول – عنـدما كـان وزيـرا للخارجيـة - بتـاريخ 24 ديسـمبر 2003 عـن خطـة العمـل الاقتصـادية والاجتماعيـة الخاصـة بفلسطين، والتي تم بموجبها تنويع وزيادة المساعدات المقدمة لفلسطين.

وخـلال الزيـارة الـتي قـام بهـا أردوغـان للمنطقـة بتـاريخ 21مـايو 2005، تم افتتـاح مكتـب لوكالـة التعـاون والتنميـة التركيـة في رام الله، مـن اجـل الإسـهام في التنميـة الاقتصـادية والاجتماعيـة لفلسـطين، بالإضـافة الى هـذا، وبغيـة الإسـهام في جهـود الإصلاح في المجال الأمني، قامت تركيا بمنح 25 الف زي شـرطي علـى شـكل هبـة، وتم زيادة إمكانيات تدريب إفراد الأمن الفلسطيني، كمـا شـاركت تركيـا بشـكل فعال في التواجد الدولي المرابط في مدينـة الخليـل، وذلـك بنـاء علـى الاتفاقيـات المبرمـة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية[2].

لقد أظهر حزب العدالة والتنمية اهتماما ومشـاركة أكـبر في القضـية الفلسـطينية من الأحزاب التي حكمت تركيا في السابق، وهـذا المجـال مـن الاهتمـام يتقاسمـه الى حد كبير شريحة واسعة من الجمهور التركي، خاصـة مـع تزايـد المعانـاة الفلسـطينية. ففي الواقع عملت أنقرة علـى وضـع نفسـها في مقـام المحايـد والوسـيط، وكانـت تعمـل جاهـدة بالإبقـاء علـى سياسـة التـوازن في هـذا الملـف، فعلـى سـبيل المثـال، بعـد انتصـار

1- بشير عبد الفتاح، الى أين تتجه العلاقات التركية الإسرائيلية؟، مرجع سابق، ص74- 75.

2- قوتلاي دوغان، تركيا، إعداد وكالة تورك خبرلر بناء على تكليف المديرية العامة للصحافة والنشر والإعلام التابعة لرئاسة الوزراء التركية، أنقرة، 2006، ص216- 217.

حماس في الانتخابات الفلسطينية في عام 2006، لم تتقاعس حكومة حزب العدالة والتنمية عن إصدار دعوة غير رسمية "لخالد مشعل"، لزيارة أنقرة مما أثار الكثير من الفزع في واشنطن وإسرائيل لان كلا منهما كان يسعى لعزل حماس كليا. ورغم أنها نصحت علنا حكومة حماس الجديدة بالاعتدال، فان أنقرة كان لها حضور أكبر في الحسابات الفلسطينية. وقد زار الرئيس الفلسطيني محمود عباس في وقت لاحق أنقرة لإجراء محادثات موسعة، ودعم رسميا دعوة تركيا لمشعل[1].

وفي مقابل ذلك استمرت علاقات تركيا بإسرائيل، بل أنها شهدت بعض التطور خصوصا في القطاع الاقتصادي والعسكري، عبر ارتفاع معدلات التجارة وإبرام صفقات لشراء معدات عسكرية مثل طائرات بدون طيار، ناهيك عن نجاح تركيا في الملف السوري – الإسرائيلي، بعد ذهابه الى موقع المفاوضات غير المباشرة بين الطرفين بواسطة الوساطة التركية، "غير ان هذا الموقف سرعان ما تبدل جذريا، كما تم تبيانه في الفقرات السابقة".

لقد فرض العدوان الإسرائيلي على غزة نهاية سنه 2008 وبداية 2009، واقعا جديد على مجمل مسار العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين تركيا وإسرائيل، وكذلك على موقف تركيا من القضية الفلسطينية، فضلا عن معظم الملفات المعنية بها تركيا والمتصلة بهاتين المسألتين (العلاقات الثنائية، والموقف من القضية الفلسطينية)، وذلك على مدار سنة 2009. وقد ترك العدوان تداعيات كبيرة وعميقة على العلاقات الثنائية بين تركيا وإسرائيل[2].

فقد تجلى الموقف التركي بشكل واضح في الحرب على غزة في كانون الثاني 2009 والذي ساده الشجب والتنديد، كما طالبت تركيا بمحاكمة إسرائيل على جرائمها، إضافة الى دعم القضية الفلسطينية واستقبال جرحى الحرب وإرسال مساعدات الى أهالي غزة، كما أبدت تركيا استعدادها للمشاركة في قوات دولية للمراقبة في غزة.

1- جراهام فولر، مرجع سابق، ص 107.

2- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، مرجع سابق، ص194.

تحاول تركيا من خلال هذه الجهود المميزة، **أولا:** إرضاء مشاعر الشارع التركي وناخبين حزب العدالة والتنمية، **وثانيا:** التقرب من الدول العربية والإسلامية في المنطقة، لاعتبارات سياسية واقتصادية، لذلك نجد ان تركيا تسعى لأعادت صياغة مسارها الجيوسياسي وفق ما يحقق مصالحها القومية، وهذا واضح من جرأة الحكومة التركية في انتقاد السياسة الإسرائيلية وممارساتها داخل الأراضي المحتلة[1].

وفي سياق متصل بالعدوان على غزة، قام رئيس الحكومة التركية أردوغان بجولة عربية واسعة، سعيا لبلورة موقف يفضي لوقف فوري الإطلاق النار في غزة وفتح المعابر وإرسال المساعدات الإنسانية، كما أطلق أردوغان بعد عودته الى تركيا في 2009/1/4 تصريحات حادة ضد العمليات البرية الإسرائيلية على غزة، وبدوره أطلق الرئيس التركي عبد الله غول مواقف تدين العدوان الإسرائيلي، واصفا إياه بأنه "الظلم بعينه"[2].

ولم تترك تركيا مناسبة إلا وعبرت فيها عن تنديدها بالممارسات الإسرائيلية، ومن أبرزها تلك المواقف التي أطلقها أردوغان من على أعلى منبر أممي في نيويورك في نهاية شهر أيلول 2009، وفي كلمته، تكلم أردوغان بلغة إنسانية وقانونية وأخلاقية واضحة، فدافع عن القضية الفلسطينية، وعن غزة، ففي وقت كانت أنظار العالم قد توجهت الى إعلان إيران وجود مفاعل نووي في مدينة قم، كان أردوغان يشير الى عنوان أخر هو إسرائيل[3].

لقد بات واضحا ان السقف التركي الرسمي، المتصل بالقضية الفلسطينية، سيبقى مرتفعا على الصعيد الوجداني والعملي، بمعزل عن درجة هذا التعاطي، ما دام حزب العدالة والتنمية في السلطة. ولن تتردد تركيا في ان تكون جزءا من أي حل او

1- صالح لأي المعايطة، مرجع سابق، ص29- 30.

2- محمد نور الدين، تركيا والعدوان على غزة: تساؤلات وإجابات، شؤون الأوسط، العدد131- شتاء/2009، ص57- 64.

3- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، مرجع سابق، ص 202.

تسوية للوضع في غزة او فلسطين[1].

فان تركيا التي تقدم نفسها كقوة إقليمية قائدة في العالمين العربي والإسلامي، لا يمكن أن تحسن مكانتها هذه من دون أن تكون نصيرة للقضية الفلسطينية في عيون العرب والمسلمين، وهي تستثمر بجدارة المأزق الأميركي في كل من العراق وأفغانستان، وظهور تعدّدية قطبية جديدة تتّسم بصعود قوى إقليمية قادرة على ممارسة تأثيرها على الساحة العالمية، وحدوث فراغ في القوى الإقليمية العربية (مثل مصر والعراق) التي تراجع نفوذها كثيرا بعد حرب الخليج الثانية، لكي تحقق اختراقاً كبيرا في سياستها الخارجية الجديدة التي تقوم على الاحتفاظ بعلاقاتها مع الغرب، وبالعودة إلى إرثها الإسلامي، وتقوية علاقاتها الاقتصادية والسياسية والثقافية مع جيرانها من الدول العربية والإسلامية التي كانت تقع ضمن سيطرة الامبراطورية العثمانية سابقاً[2].

ان قدرة تركيا على ان تكون رأس حربة في جهود التوافق بين السلطة الفلسطينية وحماس، او التسوية بين إسرائيل والفلسطينيين هي موضع شك في ظل الانقسامات العربية، واستمرار المشروع الإسرائيلي الاستيطاني الرافض لعملية سلام عادلة، لكن

1- تعتقد تركيا بإمكانية حل المشكلة الفلسطينية من خلال خطة سلام قابلة للتطبيق وفق أسس القانون الدولي. وان خطة السلام الشاملة هذه تتطلب معالجة خمس مشكلات كبرى: أ. مسألة مستقبل القدس التي تعد ذات تأثير على جوانب المشكلة الاخرى. ب. مسألة ظهور دولة فلسطينية متماسكة، اي قابلة للعيش بقسميها قطاع غزة و الضفة الغربية. ت. المشكلة الخاصة باللاجئين الفلسطينيين الذين اضطروا للّجوء في 1948و1967. ث. مشكلة استخدام الموارد الاقتصادية. ج. مشكلة المستوطنين اليهود. وترى تركيا في اقامة دولة فلسطينية ضرورية حيوية، وتعتقد بأن الشروط اللازمة لعملية السلام تتمثل في تحقيق المصالحة الوطنية بين المجموعات الفلسطينية، وتطبيع العلاقات السياسية، وارساء الاستقرار. انظر: احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي، مرجع سابق، ص625- 627.

2- توفيق المديني، السياسة الخارجية التركية كما يراها احمد داود اوغلو، شبكة المعلومات تاريخ الدخول. 2010- 12- 02،

- http://www.akhbaralaalam.net/news_detail.php?id=41548

لا شك ان تركيا ستبقى حاجة للجميع، سواء على المسار الفلسطيني، أم الإسرائيلي – الفلسطيني، أم الإسرائيلي – السوري، على الأقل في جانبها اللوجستي[1].

لقد أصبحت القضية الفلسطينية من أهم القضايا التي تهم تركيا، وذلك لمجموعة عوامل أهمها:-

1. لان القضية الفلسطينية قائمة وباتت متجذرة في الوجدان التركي، فقد حظي الدفاع عن غزة والتنديد بالعدوان الإسرائيلي بتأييد كل فئات المجتمع التركي، المدنيين والعسكريين على حدٍ سواء.
2. ان القضية الفلسطينية هي جواز عبور الى كل العالم العربي والإسلامي، بمؤسساته وشارعه الشعبي.
3. لقد باتت القضية الفلسطينية من أهم الأوراق التي تؤثر بنتائج الانتخابات (البرلمانية والبلدية) في تركيا، (خصوصا بعد ان فقد 9 اتراك حياتهم في محاولة لفك الحصار عن غزة على ايدي الجنود الصهاينة).
4. كما ان الدفاع عن هذه القضية لا يستبعد ان يكون انعكاساً للخلفية الاسلامية التي ينطلق منها قادة حزب العدالة والتنمية الحاكم، وان كانوا يربطون دفاعهم عن القضية الفلسطينية بالنواحي ألإنسانية.

يختلف الباحثون بالشأن التركي – الإسرائيلي، حول توصيف الموقف التركي اتجاه القضية الفلسطينية، فمنهم من يعد تركيا طرفاً في الصراع، ومنهم من يعدها وسيطاً فيه، ولمعرفة هذا الموقف بشكل دقيق يتوجب على الباحث ابراز اهم عناصر كل توصيف، ليتبين لنا بعد ذلك حقيقة الموقف التركي، وعلى النحو الآتي:-

أ. سمات موضع الطرف في الصراع:-

1) ان هذا الموضع يتعارض مع مبادئ الإستراتيجية التركية الجديدة، والتي تقوم في احد أركانها الأساسية على ان تكون تركيا تقف على مسافة واحدة من الجميع.
2) هذا الموضع يُفقد تركيا صفة الوسيط، حيث انه يذهب بها الى الصف العربي

1- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008، مرجع سابق، ص 183.

ضد الصف الإسرائيلي، وهنا تنتفي عنها صفة الوسيط النزيه. الذي يضرب بدوره احد أركان الإستراتيجية الجديدة وتحديداً (الديوان التركي للاتصال والتفاوض).

3) هذا الموضوع يجعل أميركا والدائرة الغربية، تقف بالضد من تركيا، وذلك لما تمثله لهم إسرائيل من شريك وحليف مهم في المنطقة، وقد بات هذا الضغط واضحاً اتجاه تركيا بعد ان فَهِمَ انها تتجه بعيدا عن السياسة الأمريكية والغربية، (خصوصا في موضوع الدرع الصاروخي).

4) ما يزال الدور التركي يسوده الشك من قبل الدول العربية والإسلامية، ولاسيما في ظل حكوماتها التقليدية التي تجد فيه منافسا أكثر منه شريكا، وهنا تجد تركيا نفسها حريصة على ان لا تعادي إسرائيل، وان لا تذهب بنفسها بعيدا باتجاه هذه الدول، لتجد نفسها فاقدة لميزات كلا الاتجاهين.

5) ممكن ان يجعلها أمام محل نقد واعتراض من قبل أحزاب المعارضة والمؤسسة العسكرية، التي ترى ان مثل هذا التوجه يؤدي بتركيا الى الابتعاد عن المبادئ الكمالية التي تأسست عليها الدولة التركية.

ب. سمات موضع الوسيط في الصراع:-

1) أنجاح لمبادئها الجديدة, ولاسيما الديوان التركي للاتصال والتفاوض.

2) رفع بعض الضغط عن أميركا ولاسيما عبر إحلالها الأمن في المنطقة من خلال دور الوسيط.

3) رفع رصيدها في الدائرة الغربية، عبر اكتسابها ادواراً مهمة في الشرق الأوسط، مصدر الطاقة المهم لأوروبا، وهنا تطرح نفسها بشكل أقوى عند جلوسها على طاولة مفاوضات الانضمام للاتحاد.

4) يجعلها تتسم بميزات أكثر ما تكون بعض الدول العربية بحاجة لها (مثل سوريا التي دعت لعودة علاقات تركيا مع إسرائيل حتى تضطلع بدور الوسيط).

5) تحافظ على علاقتها بإسرائيل، من خلال ابتعادها عن الاحتكاك المباشرة في الصراع، الذي ينجم اذا مارست تركيا دور الطرف فيه.

وعبر هذه المقارنة نجد ان تركيا يهمها ان تدخل بشكل شريك في جميع ملفات المنطقة الأساسية ذات البعد الإقليمي والدولي، وترسيخ وتجذير(منتدى اقليمي للاتصال والتفاوض) بشكل أكثر فاعلية، غير انها تعمل على ان تحتل موقعا خاصا في الصراع العربي – الإسرائيلي، لا يبقيها حليفاً استراتيجياً لإسرائيل ولا يجعلها عدوا لها، وبذلك يكون من مصلحة تركيا ان تطور اداؤها في اتجاه بناء "الديوان التركي للاتصال والتفاوض"[1].

وهنا يكون الموضع الذي تسعى لهُ تركيا بدون شك هو **(موضع الوسيط)** في الصراع العربي- الإسرائيلي.

وبناء لما تقدم تكون القضية الفلسطينية قد مثلت ميداناً أساسياً مباشراً تأثرت به إسرائيل في ضوء الإستراتيجية التركية الجديدة، خصوصا بعد ان ربطت حكومة حزب العدالة والتنمية مسار العلاقات التركية – الإسرائيلية، بالحل العادل للقضية الفلسطينية، وبحقوق الشعب الفلسطيني، وهو ما جعل الموقف أكثر تعقيدا لا لتركيا بل لإسرائيل التي تجد في صداقة تركيا ومميزاتها المختلفة أهمية إستراتيجية لا غنى عنها، والتي يمكن من خلالها تحقيق الاستقرار وضمان المصالح الإسرائيلية.

ان أهم ما يمكن ملاحظته في هذا الملف هو ان خسارة إسرائيل اكبر من تركيا، خصوصا بعد ان وجد اللاعب التركي البديل عن إسرائيل، والذي تمثل في كسب ساحات جديدة، على المستوى الإسلامي والعربي، معززا حضوره فيها بشكل متفوق، وهو ما على العكس منه في الجانب الإسرائيلي، الذي يجد نفسه امام غياب واضح، او ربما فقدان لحليف اغلب ما كان يوصف بالاستراتيجي، دون القدرة على إيجاد البديل المماثل له حتى هذه الساعة.

الفقرة الثانية: مواطن التأثر غير المباشرة:-

ان أهمية تركيا وإسرائيل من حيث القدرات الذاتية والموقع المتميز، وساحات النفوذ والتأثير لكليهما في الخريطة الدولية والإقليمية، كان له صدى كبير ومؤثر

1- امين حطيط، تركيا في "الناتو": الحضن الشرقي والدرع الغربية، مرجع سابق.

على مجمل العلاقات بينهما، ممثلاً بذلك قيمة إستراتيجية كبيرة تتعدى تأثيراتها الساحة الإقليمية، لذلك كان لابد، لعلاقات بهذا الحجم ان تتشعب مواطن التقائها وتأثيرها، وبالنتيجة فان أي اهتزاز بهذه العلاقات كان لابد ان يجد له ردود فعل في هذه المواطن المختلفة، سواء بالسلب او الإيجاب، وضمن سياسة تبدل الأدوار التي شهدها الطرفان، والتي كان محركها الأساسي، لما طرحته أنقرة من إستراتيجية جديدة. وبذلك سنبحث مواطن التأثر غير المباشر لهذه العلاقات، عبر النقاط الآتية:-

أولا: علاقة تركيا بالعرب والمسلمين وإثرها على إسرائيل:-

منذ وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة، والانفتاح التركي بادٍ في الداخل والخارج، فهناك انفتاح ملحوظ على الجوار الإقليمي من وسط آسيا الى شرق المتوسط ومنطقة الخليج[1].

وبعد التطورات الدرامية في العراق، باتت أنظار تركيا تلتفت لأهمية الشرق الأوسط، وأضحت أكثر اقتناعا بصعوبة تحقيق أهدافها في العراق او الحفاظ على مصالحها في المنطقة دون ان تمتلك علاقات متوازنة مع الدول العربية، ولعل الاقتراب من القضية الفلسطينية يعد احد أركان هذه السياسة، الى جانب تفاعلها مع اغلب الملفات المطروحة في المنطقة، وتكشف لنا اجتماعات دول جوار العراق، التي لعبت تركيا دورا رئيسيا فيها، وكذلك نجاح انتخاب مرشحها "أكمل الدين إحسان أوغلو" أمينا عاما لمنظمة المؤتمر الإسلامي، اهتماما تركيا مضاعفا بالشرق الأوسط، ويشير الى عزم تركيا في الاستمرار بممارسة سياسة مؤثرة في هذه الدائرة، وهو ما يتطلب منها ان تكون حذرة في التعامل مع اللاعب الإسرائيلي المؤثر في هذه الدائرة[2].

وفي عام 2002 حدثت نقطة التحول الأساسية في تركيا، إذ بوصول العدالة

1- عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص 70.

2- بلال شرارة، مرجع سابق، ص 94.

والتنمية الى السلطة منفردا، أحيلت الى التقاعد الطبقة السياسية التركية القديمة ذات التوجهات العلمانية المتطرفة في عدائها للعرب، وصعدت طبقة سياسية تمثل جيلا جديدا من الشباب الذين يمتلكون رؤية متطورة للمتغيرات الإقليمية والدولية، ويدركون أهمية الروابط التاريخية والثقافية والحضارية والمصلحية التي تربط تركيا بعمقها العربي – الإسلامي، ويؤمنون كذلك بقدرتها على القيام بدور فاعل ليس فقط على مسرح السياسة الإقليمية في منطقة اوراسيا فقط، وإنما على مسرح السياسة العالمية أيضا. وعلى اثر ذلك شرعت حكومة العدالة والتنمية بتصفية تركة العلاقات المتوترة مع الدول العربية[1].

ان سياسة تعدد الابعاد التي انتهجها حزب العدالة والتنمية في السياسة الخارجية كان لها مفاعيل مثيرة على علاقة تركيا مع العالمين العربي والإسلامي، فبموجب هذه السياسة نجحت تركيا في إقامة أوسع شبكة علاقات انفتاحية مع كل الدول العربية والإسلامية دون استثناء. لكنها في نفس الوقت سعت في المحافظة على علاقاتها مع إسرائيل، وبموجب سياسة تعدد الابعاد هذه انتقلت تركيا من موقع المتفرج الى موقع المبادر في أكثر من قضية، مثل فكرة اجتماعات دول الجوار العراقي، ولعب دور الوسيط في الأزمة اللبنانية، والمشاركة في قوات اليونيفيل ... سياسة التوازن هذه وضعت تركيا في موقع مؤاتي لتبني المبادرات وطرح الافكار وتقريب وجهات النظر بين المتخاصمين[2].

وفي مطلع عام 2003 فاجئت تركيا العالم العربي بموقفين غير متوقعين، أولهما: هو اقتراح تركيا بطلب الانضمام الى جامعة الدول العربية بصفة عضو مراقب، اما الموقف الثاني: هو رفض البرلمان التركي في مارس 2003، السماح لأميركا باستخدام الأراضي التركية في العدوان على العراق، هذا ويضاف له الاحتجاجات التركية المتكررة على سياسة إسرائيل الاستيطانية وإفراطها في استخدام القوة ضد

1- إبراهيم البيومي غانم، الرؤية العربية لتركيا الجديدة، السياسة الدولية، العدد 169، يوليو 2007، ص 187.

2- محمد نور الدين، تركيا والعالم العربي..علاقات محسوبة، مرجع سابق، ص 183.

الفلسطينيين[1].

فقد ساعدت التطورات التي شهدتها الأعوام الأخيرة في تمكين تركيا من التحول الى لاعب أكثر نشاطا في المنطقة وتسجيل العديد من النجاحات الدبلوماسية، فقد أدت تركيا دورا فعالا في إنهاء الصراع بين الفصائل اللبنانية، وكانت المحاولات التمهيدية التي بذلتها مع سوريا، والتي قامت بها على الرغم من تحذيرات الولايات المتحدة، مثمرة الى حد كبير. وفي هذا السياق لم تتمكن تركيا من نزع فتيل التوترات الدولية المحيطة بجارتها العربية فحسب بل ساعدت أيضا في هندسة بداية ناجحة للمحادثات بين سوريا وإسرائيل، وكان النهج النشط الأكثر وضوحا فيما يتصل بالمسألة الإيرانية، حيث ضاعف القادة الأتراك من الجهود الدبلوماسية في الشهور الأخيرة للمساعدة في تخفيف حدت الأزمة النووية الإيرانية مع الغرب، ان قدرت تركيا على تحقيق هذا التقدم في الشرق الأوسط يعكس تآكل المغريات الإستراتيجية للتحالف مع إسرائيل[2].

وفي هذا الإطار فقد سعت الإستراتيجية التركية الجديدة الى ان تقيم توازنا دقيقا بين مختلف التيارات والمصالح والاتجاهات الأمريكية والأوروبية، والعربية والإسلامية عبر إقامة علاقات جيدة مع جميع جيرانها الإقليميين والقوى الدولية الأخرى، بحيث تخرج تركيا من ان تكون طرفا في سياسة محاور، لتكون على مسافة واحدة من الجميع وهو ما يعبر عنه بأن تكون تركيا بلدا محوريا قادرا على التأثير في مجريات الإحداث لا مجرد شاهد او متلق لها. وانطلاقا من هذه الإستراتيجية الجديدة كان الانفتاح التركي على سوريا وإيران والعالم الإسلامي، كما على أوروبا واليونان وروسيا، وتأييد خطة الأمم المتحدة في قبرص بصورة فاجأت العالم، اما التوتر في العلاقات مع إسرائيل فهو نتيجة طبيعية للسياسة التركية الجديدة، لان هذه العلاقات كانت متضخمة واقرب الى الحلف منها الى اي شي أخر، مما كان يفضي الى توترات وشكوك بالنيات التركية تجاه كل المحيط العربي والإسلامي المعادي

1- إبراهيم البيومي غانم، مرجع سابق، ص 188.

2- انظر: صالح لأي المعايطة، مرجع سابق، ص35.

لإسرائيل، فكان لابد من إخضاع هذا الجسم لعملية "رجيم" قاسية حتى تستقيم الإستراتيجية الجديدة[1].

ولذلك فانه بقدر ما يكبر الدور التركي، وباتجاهات تعزيز العلاقات مع العرب والمسلمين كما هو ألآن، بقدر ما يزداد التوتر الإسرائيلي وتشعر إسرائيل بأن تركيا منافس لها وليس الحليف او الشريك.

ان هناك تحديان أساسيان لإسرائيل في المنطقة اليوم: الأول تنامي القوى الإيرانية على أساس أيديولوجي معارض لمبدأ حتى وجود إسرائيل، والتحدي الثاني هو التحدي التركي، فازدياد الدور التركي بما يحمل من توجهات تركية جديدة تريد التواصل والتفاعل مع العالم العربي والإسلامي، لما يمثله لتركيا من عمق تاريخي وجغرافي وحضاري منذ أيام العثمانيين وحتى اليوم، هذان هما التحديان الأساسيان لإسرائيل. اما العرب – اذا استثنينا حركات المقاومة – فهم لا يشكلون حتى ألان تحدي جدي لإسرائيل، خصوصا في ظل معاهدات السلام او التسوية مع الأردن ومع مصر، وفي ظل عجز الجامعة العربية كمؤسسة تمثل النظام الرسمي العربي[2].

ان هذا التحول الكبير في تعامل تركيا مع العالم العربي والإسلامي، أثار قلقاً إسرائيلياً بصورةٍ كبيرةٍ، لان إسرائيل أدركت ان هذا التحول لم يكن طبيعيا، بعد ان زجت تركيا نفسها في قضايا المنطقة، بصورة لا تراها إسرائيل محايدة، وذهبت الى تجذير علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية بعقد اتفاقيات ومجالس إستراتيجية عالية المستوى، شملت حتى التنسيق العسكري بينها وبين هذه الدول، كما انخرطت في المؤسسات الإقليمية للعالمين العربي والإسلامي، بل تزعمها للمنظمة الوحيدة التي تمثل العالم الإسلامي.

ان المراقب والمتابع للعلاقات التركية – الإسرائيلية، يعلم جيدا أنها مرت بمراحل من البرود، لكنها لم تشهد تحولا بهذا الحجم والمستوى، فإسرائيل باتت تعي جيدا

1- احمد دياب، تركيا وإسرائيل، مرجع سابق، ص167.

2- محمد نور الدين، حوار: اثر الدور التركي المتغير على العلاقة مع إسرائيل و أميركا، مرجع سابق.

أنها فقدت حليفاً استراتيجياً مهماً في المنطقة، الذي تحول بدوره الى لاعبٍ مهم يصارعها النفوذ في الشرق الأوسط.

ثانيا: موقف تركيا من المسألة الكردية وإثرها على إسرائيل:-

منذ قيام الدولة التركية منذ أكثر من ثمانين عاما والقضية الكردية هي الشاغل الرئيسي للحكومات التركية المتعاقبة، حيث بدأ الصراع عندما رفض مصطفى كمال أتاتورك احترام معاهدة سيفر لعام 1920 بين الدول الحليفة والدولة العثمانية، منذ ذلك التاريخ والقضية الكردية تستنزف موارد وطاقات تركيا، رغم ان العلاقات بين الجانبين شهدت فترات من الهدوء النسبي[1].

وقد بدأت ثورات الاكراد على توجهات الدولة القومية العلمانية بعد تأسيس الجمهورية بفترة وجيزة وقد قاموا بسبع عشر ثورة بين عامي (1925- 1938) وقد اتجهت هذه الازمة تنحو منحا امنيا خطيرا اعتبارا من عقد الثمانينات بعد ظهور حزب العمال الكردستاني[2].

وتلعب المشكلة الكردية في فكر السياسة الخارجية التركية دورا غير مناسب ويتصف بالهوس الى حد كبير، ويكمن جزء من الصعوبات التي تواجهها تركيا مع الاكراد في البعد عبر- القومي للمشكلة، فالاكراد يمثلون اكبر مجموعة إثنية منفردة في العالم دون ان تكون لهم دولتهم الخاصة، وهم ينتشرون عبر شرقي تركيا وشمالي العراق وشمال غرب إيران وشمال شرق سورية ومناطق في اذربيجان، ومن بين هذه الدول نجد اكبر عدد من السكان الاكراد في تركيا، إذ يبلغ عددهم 12 مليوناً، ويشكلون ما يقارب 20٪ من سكان تركيا ونصف الاكراد يقطنون المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية من البلاد، والباقون مشتتون عبر غربي تركيا،

---

1 -Phillip Robins, op. cit, P. 661.

2- علي حسين باكير، وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سابق، ص97.

وإسطنبول اكبر مدينة كردية في العالم[1].

تتأتي خطورة وحساسية المسألة الكردية لانها تقع في بؤرة التوازنات الدولية والاقليمية في الشرق الاوسط، وتعد قضية مفتوحة على مختلف انواع الاستغلال، وهي مسألة تتعلق بتركيا تعلقا مباشرا من حيث السياسة الخارجية والتخطيط الاستراتيجي الاقليمي، ومن حيث الوحدة الداخلية، وتحمل هذه الاهمية الجيوسياسية التي تتسم بها المسألة الكردية ملامح متعددة الابعاد، تتجلى في اطر جديدة بين مرحلة واخرى[2].

ولذلك فقد هيمن وجود الاكراد وانشطتهم مدة طويلة على العلاقات الثنائية مع كل من العراق وايران وسورية، وغالبا ما كان ذلك مصدر تعقيد للعلاقات، والأسوأ من ذلك ان القضايا الكردية التركية الداخلية تخلق لأنقرة حالة من الضعف يمكن ان يستغلها الاعداء الخارجيون، وبالفعل فعلى مدى السبعين سنة الماضية كان يتم التلاعب بالاكراد في المنطقة بشكل دوري ضد دولة او اخرى في المنطقة بواسطة كل من بريطانيا وروسيا وإسرائيل والولايات المتحدة الأميركية وايران والعراق وسورية وقبرص وارمينيا[3]. كما تبرز المسألة الكردية ضمن الشروط التي تضغط بها اوروبا على تركيا للانضمام لعضوية الاتحاد الاوروبي، ضمن ما يعرف بضمان حقوق الاقليات وحمايتها، وتعتبر تركيا هذا الموضوع ضمن الخطوط الحمر التي لا يمكن المساس بها خصوصا وانها تتعلق بوحدة الكيان التركي، وهو بذلك يشكل عقبة تضاف للعقبات الجوهرية التي تحول دون وصول تركيا للعضوية الكاملة في الاتحاد الاوروبي.

لقد تفاقم وضع المسألة الكردية بعد عام 1991 بشكل كبير حيث أن الوضع الناشئ في شمال العراق جعل تركيا تقف وجها لوجه امام مخاوفها. فما كانت تخافه دائما أصبح الان واضحا اذ ان الكيان الكردي في شمال العراق أصبح اقرب ما

1- جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة، مرجع سابق، ص 126.

2- احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي، مرجع سابق، ص 483.

3- جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة، مرجع سابق، ص 126.

يكون الى دولة مستقلة ترعاها الدول الكبرى[1].

كما ان الاحتلال الأميركي للعراق في 2003، أفضى الى حدوث نوع من الفراغ الجيواستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، وهنا تبدو تركيا وإسرائيل من بين أكثر القوى ملاحظة لهذا التطور الفارق، ورغبة في التحرك للاستفادة منه وتوجيهه لمصلحتها. فالوضع الإقليمي بعد غزو العراق وتداعياته، معطوفا على حديث الشرق الأوسط الكبير، أفضى الى إفراز ما يمكن تسميته بصراع "الريادة او القيادة او المكانة" بين أنقرة وتل أبيب على المنطقة ويمكن التمثيل لهذا الصراع او التدافع على المستوى الجزئي في كردستان العراق، ان عين أنقرة لا يمكن ان تغفل عن تعدي تل أبيب للخطوط الحمراء في تحركاتها داخل الدائرة الكردية في هذه المنطقة المجاورة، بينما ترى تل أبيب ان توثيق الصلات بهذه الدائرة أهم مكاسب فوضى العراق بعد الغزو الأميركي[2].

ورغم الأهمية القصوى للتطور الايجابي في العلاقات التركية- العربية والتطور الايجابي في العلاقات التركية – الإيرانية بعد الاحتلال الأميركي للعراق والتي تجلت بالمصلحة المشتركة لدول الجوار الإقليمي للعراق، العربية والإسلامية، بوجود عراق موحد الأرض والشعب، لان أي فوضى ناتجة عن فتنة ستكون فرصة لتسلل الفوضى عبر الحدود، غير ان إسرائيل كانت تذهب الى عكس ذلك، فهي أدركت منذ احتلال العراق، ان الإدارة الأميركية لن تنجح في العراق، وهي عاجزة عن تحقيق الاستقرار والديمقراطية، وهنا أيقنت أنها بحاجة الى خيارات متعددة أخرى، لذلك قررت تقليل حجم الضرر، واستغلال هذا المتغير بما يصب في مكانه إسرائيل الإستراتيجية، فعملت على توسيع علاقاتها القائمة منذ عهد بعيد مع أكراد العراق من خلال تأسيس حضور مهم ووجود فعال في المناطق الكردية التي تتمتع بحكم شبه

1 -Gernam E. Fulley : The Fate of Rurds (AFF airs, Spring London 1993, p. 108).

2- احمد دياب، تركيا وإسرائيل، مرجع سابق، ص168.

مستقل[1].

فالمصالح الإسرائيليّة في شمال العراق المتمثّلة بدعم الأكراد تأتي من منطلق احتواء الخطر على وضع إسرائيل الإستراتيجي؛ فإسرائيل تشعر بالدّرجة الأولى بأنّها مهدّدة من إيران سواء على صعيد برنامج التسلح الإيراني أو تعزيز إيران لموقعها الإقليمي، وتحاول من خلال الورقة الكرديّة إيجاد توازن إستراتيجي مع النفوذ الإيراني في جنوب العراق، غير أنها تصطدم بالقلق التركي، الذي يجد أنّه كلما ازداد التغلغل الإسرائيلي في العراق وتحديداً شمالاً، سوف ينعكس سلباً على المستوى الأمني والسّياسي وعلى دور تركيا الإقليمي[2].

وتسعى إسرائيل وضمن مشروعها المعروف في المنطقة الى تفتيت الدول الكبيرة التي تتمتع بسلطة مركزية قوية، ليسهل بعد ذلك تحويل المنطقة برمتها الى دويلات صغيرة تقوم على أسس طائفية او عرقية أو دينية، تبدو إسرائيل وسطها دولة طبيعية، فهذا التفتيت هو وحده الكفيل بتحقيق الأمن الإسرائيلي بمعناه المطلق، بينما لا يمكن لتركيا ان تتسامح مع هذا التوجه وفي العراق تحديدا، هذه نقطة خلاف ساخنة تبرر الحذر التركي من السياسة الإسرائيلية في العراق، عبر الأكراد، وتذكر تل أبيب بأن لدى أنقرة ما تؤلم به الشريك الإسرائيلي من المدخل العربي والفلسطيني[3].

ويملك الأتراك أدلة وقرائن تؤكد سعي تل أبيب لاستخدام الورقة الكردية من اجل إيجاد موطئ قدم لها يخولها مراقبة ما يجري في العراق وإيران وسورية عن كثب، فضلا عن تعزيز القوة العسكرية الكردية لكي تكون شوكة في حلق إيران وتركيا، إضافة الى استحداث قاعدة لوجستية في شمال العراق، تستطيع من

1- بلال شرارة، مرجع سابق، 63- 64.

2- سلام الربضي، التآكل في العلاقات التركية الإسرائيلية واستبعاد التغيّر الاستراتيجي، وقت المشاهدة 2010/9/20.

-http://www.ansarportsaid.net/art.php?id=9&art=1632

3- احمد دياب، تركيا وإسرائيل، مرجع سابق، ص168.

خلالها التجسس على المنشآت النووية الإيرانية، لذلك عمد الإسرائيليون الى تعزيز وجودهم في شمال العراق، فقام الموساد بشراء الأراضي العراقية في مدينتي الموصل وكركوك الغنيتين بالنفط، وساهمت أموال يهودية في تأسيس بنك القرض الكردي في السليمانية ومنذ عام 2003 تشكل جيش يهودي – كردي مشترك للحفاظ على استقلال الكيان الكردي مقابل منح الشركات الإسرائيلية امتيازات باستغلال الثروات النفطية والمعدنية في شمال العراق[1].

وكانت صحف إسرائيلية وأوربية، قد أكدت وجود شركات إسرائيلية في العراق، خصوصا في المنطقة الشمالية، منها صحيفة "يديعوت أحرونوت"، والتي تحدثت في شهر كانون الثاني من عام 2005، عن عشرات الشركات التي تعمل في مجالات الاتصالات والمعلوماتية والمقاولات والاستشارات وغيرها، كما أكدت صحيفة "معاريف" الإسرائيلية عام 2007، هذه المعلومات، وتحدثت عن وجود أكثر من 70 شركة تجارية إسرائيلية تعمل في العراق. ومن جهة أخرى ذكرت تقارير صحفية أوروبية، عن وجود 1200 عنصر من الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية منذ عام 2004 يدربون عناصر من "البيشمركة" في مدينتي اربيل والسليمانية، وقد نشرت هذه المعلومات وكالات الانباء في 3 تشرين الأول 2007، نقلا عن الاستخبارات الفرنسية، وقد أكدت صحيفة "يديعوت" الإسرائيلية هذه المعلومات، كما كشفت أيضا معلومات تتحدث عن وجود معسكر يعرف باسم "المعسكر Z" يديره ضباط إسرائيليون أنشئ في منطقة صحراوية شمال العراق، يستخدم لتدريب القوات الكردية. وكذلك نشرت صحيفة "الغارديان" البريطانية، في 12 حزيران 2004، مقالة "لسايمور هيرش" يوضح فيها أن الأهداف الإسرائيلية من وجودها في المنطقة الشمالية هو "لبناء قاعدة للتجسس على المنشآت النووية الإيرانية".

وفي إطار المعطيات السابقة تبدو العلاقة الإسرائيلية – الكردية العراقية، مسألة قائمة قديما وحديثا، وليس من الأهمية نفي هذه العلاقة او تأكيدها، وخصوصا أنها موجودة منذ أكثر من نصف قرن حيث شهدت هذه العلاقات صعودا وهبوطا تبعـ

1- بشير عبد الفتاح، الى أين تتجه العلاقات التركية الإسرائيلية؟، مرجع سابق، ص75.

لعلاقات الأكراد ببغداد، ومن يريد معرفة تفاصيل هذه العلاقة يمكنه الرجوع الى كتاب "الموساد في العراق .. انهيار الآمال الإسرائيلية والكردية" لمؤلفته "شلومو نكديمون" ففيه من الوقائع والتواريخ والإحداث والزيارات والصور ما يكفي لوضع حد للجدل الدائر حول وجود هذه العلاقة او إنكارها[1].

وبغض النظر عن دقة هذه المعلومات والتفاصيل، لكن لا شك أن بلداً كالعراق يعيش حالة من الفوضى الأمنية ويحوي كميات وافرة من الثروات الطبيعية ويقع في قلب العالم، وكان يشكل رقم صعب في المنطقة، ولإسرائيل تحديدا، والذي يجذب الان العديد من الأجهزة الاستخبارية والمخابراتية لدول مختلفة. لا يكون لإسرائيل تواجد وتدخل في شؤونه، وهي الدولة المحفور على عملتها المعدنية القديمة خريطة لـ"إسرائيل الكبرى" تظهر عليها الحدود النهرية للنيل والفرات[2].

ان ما يعنينا هنا هو معرفة الأسباب التي تكمن خلف هذا التواجد، ومعرفة مدى تقبل الجانب التركي له، والتي يمكن ان نسطرها في هذا النقاط:-

1. إقامة دولة كردية مستقلة تسيطر على نفط كردستان ومعها كركوك، بما يؤمّن للدولة العبرية حاجتها من هذه المادة الحيوية، فضلاً عن الحفاظ على "حياد" العراق وإبقائه ضعيفاً مجزءاً خارج معادلة القوة العربية[3].
2. تشتيت القرار السياسي والأمني القومي في العراق، وتوزيع الإمكانيات الاقتصاديّة والعسكريّة على أكبر عدد ممكن من الجبهات لتبقى الجبهة الشرقيّة لإسرائيل أكثر أمنا.

1- خورشيد دلي، حول العلاقات الإسرائيلية الكردية والردود عليها، شؤون الأوسط، العدد 116- خريف/2004، ص156.

2- انظر: علي شهاب، الموساد يتغلغل في العراق: تجسّس وتدريب وتجارة، جريدة الإخبار اللبنانية، العدد 1022- 2010/1/19 - http://www.al-akhbar.com/ar/node/173587 وقت المشاهدة 2010- 09- 20.

3- ايلي شلهوب، إسرائيل وكردستان: علاقة غرامية متواصلة، جريدة الإخبار اللبنانية، العدد 1022- 2010/1/19 - http://www.al-akhbar.com/ar/node/197252 وقت المشاهدة 2010- 09- 20.

3. من منظور إستراتيجي أمني وسياسي، فإنّ التواجد الإسرائيلي في شمال العراق يعتبر بمثابة ورقة ضغط على كلّ من سوريا وتركيا وإيران، وخاصّة على المستوى العسكري والأمني حيث أصبحت عملية التجسّس الإسرائيليّة من خلال الأجهزة المتطوّرة أكثر خطورة على تلك الدّول أو من خلال ما يمكن القيام به على صعيد اللّعب بالورقة الكرديّة سياسياً. وتنامي الدّور الإسرائيلي عبر البوابة الكرديّة، والدّور الإيراني عبر البوابة الشيعيّة، يعني أنّ إسرائيل وإيران هما اللاعبان الأساسيّان في العراق بعد الولايات المتحدة[1].

وفي مقابل ذلك تسعى تركيا للمحافظة على مجموعة من النقاط في شمال العراق تتمثل بـ:-

1. مقاومة اي اتجاه يهدف الى تقسيم العراق سواء على أساس طائفي او اثني.
2. منع قيام دولة كوردية في كردستان العراق. ورفض ضم كركوك الى كردستان، تحت اي صيغة.
3. تصفية اي نفوذ لحزب العمال الكردستاني الذي يتخذ من جبال كردستان العراق قواعد محصنة.
4. حماية التركمان في كردستان العراق ودعم خطط بمنح التركمان حكما ذاتيا في منطقة كركوك.
5. الحيلولة دون قيام دولة عراقية أصولية غير ديمقراطية ومعادية تشكل تهديدا مستقبليا لتركيا.
6. ان تركيا تعارض إقامة منطقة حكم ذاتي للشيعة في الجنوب وتفضل ان تكون تابعة للمركز، للحد من النفوذ الإيراني المتعاظم في العراق[2].

وبذلك نجد ان المصالح التركية والإسرائيلية قد تناقضت في شمال العراق، وشكلت عامل يضاف الى العوامل الأخرى التي قادت الى نقل العلاقات من موقع

1- سلام الريضى، التآكل في العلاقات التركية- الإسرائيلية، مرجع سابق.

2- بيار مصطفى سيف الدين، تركيا وكوردستان العراق الجاران الحائران، دار الزمان للطباعة والنشر، ط1، دمشق، 2009، ص 159- 160.

التحالف الى موقع أخر، اقل ما يمكن ان يطلق علية موقع اللاتطابق، على مختلف المستويات، ويأتي المستوى الاستراتيجي في مقدمتها.

ان إسرائيل تقيم تواجدها في شمال العراق، بين أمنها القومي وضمان مصالحها الإستراتيجية، وبين استمرار علاقتها الإستراتيجية مع تركيا، وهنا ينكشف امام إسرائيل عاملان أساسيا يحددا خياراتها وتوجهاتها. يتمثل **الأول**: بمدى محافظة تركيا على الاستمرار بسياسة التوازن ضمن إستراتيجيتها الجديدة التي يتبناها حزب العدالة والتنمية وضمان عدم الإضرار بالمصالح الإسرائيلية، ويتمثل **الثاني**: بمدى ازدياد الخطر الإيراني، على الأمن القومي الإسرائيلي، وفقدان إسرائيل العمق الاستراتيجي الذي يضمن لها مواجهة هذا التهديد. غير ان إسرائيل تتخوف من لعبة تبدّل المصالح والأثمان، فهي تخشى من فشل حزب العدالة والتنمية في تحقيق التوازن في سياسته وبالتالي بناء تقارب مع العالم العربي والإسلامي على حساب العلاقة مع إسرائيل. وكذلك من قدرة إيران على الخروج من أزمتها النوويّة مع مجلس الأمن والولايات المتحدة الأميركيّة بأقل الأضرار، وهنا يكون على إسرائيل ضرورة اتخاذ قرارات قد تكون صعبة للغاية، تكلفها الكثير، وتجعل مصالحها وأمنها القومي أكثر انكشافا امام التهديدات الخارجية.

ثالثا: موقف تركيا من المشكلة المائية وإثرها على إسرائيل:-

من المعلوم ان المياه أصبحت في عصرنا الحاضر مادة إستراتيجية وذلك لمن استعملها كسلاح استراتيجي وسياسي، وهذا ما فعلته تركيا إزاء سوريا (والعراق) باعتبارها دولة المنبع وسوريا في عداد دول المصب (هي والعراق) وعادة ما تتحكم دول المنبع بدول المصب ما لم يكن ميزان القوى لمصلحة دول المصب[1]. وقد ارتفعت حدة هذا التحدي مع تفاقم المشاكل المتعلقة بنوعية المياه العذبة وتوفيرها أولا، والتغيرات التي طرأت على معدلات النمو السكاني والنشاطات الاقتصادية على مجرى العقود

1- نبيل خليفة، أفاق التفاهم السوري – التركي: متطلبات المرحلة وثقل التاريخ والجغرافيا، الوسط2004/1/19، نقلا عن مجلة معلومات، العدد 73- كانون الأول/2009، ص 90.

الماضية ثانيا[1].

فلم تعد الحرب الحالية والقادمة تقتصر على المدافع والصواريخ والطائرات، فقد تطورت الى حروب التجويع والحصار الاقتصادي والابتزاز والتحالفات، وبصرف النظر عن رؤية السياسيين والعسكريين، فان خبراء المياه يرون ان الصراعات القائمة والقادمة ستكون "حروب مياه وحروب موارد"، ذلك بعد ان فشلت الحروب التقليدية في تحقيق وفرض الإخضاع وكسر إرادة الشعوب، وان أهم الصراعات المرشحة لان تنتقل الى مستوى "حروب حول المياه والموارد"، هو الصراع العربي - الإسرائيلي. وألان تركيا هي اللاعب الرئيسي في موضوع المياه في الشرق الأوسط، حيث يوجد لديها مشروعات "تركية أطلسية" اشد خطورة وذلك عبر استهدافها لوجود الرافدين العظيمين "دجلة والفرات"، فهي تمثل حجر الزاوية في أي صراع ينشئ في منطقة الشرق الأوسط[2].

فعلى الرغم من انه يمكن ان تكون موارد المياه بالفعل مصدرا للتعاون بين الدول بدلا من النزاع، لكن الحل يعتمد على حسن النية لدى الإطراف المعنية. ولعقود ظل حسن النية غائبا بين تركيا والعراق وسوريا. فقد لعبت "جيوسياسية" المياه التركية دورا كبيرا في سياسة تركيا الخارجية لعقود كثيرة، فنهرا دجلة والفرات ينبعان من تركيا ويتدفقان في النهاية جنوبا، حيث يدخل دجلة مباشرة في العراق، اما الفرات فيتعرج عبر شمال غرب سورية قبل ان يدخل العراق. وعندما يكون الطلب مرتفع على هذين النهرين من قطاعي الزراعة والطاقة الكهرومائية، لدول المصب، حتما يكون التوتر والقلق، كبير جدا، نظرا للأهمية الحيوية التي يمثلها هذا الموضوع للدول المعنية.

وخلافا لمياه دجلة والفرات، فان نهري جيهان وسيحان الكبيرين يمدان تركيا أيضا بموارد ثمينة للمياه، وقد اقترحت تركيا انه يمكن في النهاية ضخ بعض هذه

1- لجنة الموارد المائية المستدامة للشرق الأوسط، المياه للمستقبل الضفة الغربية، قطاع غزة، إسرائيل والأردن، ترجمة فؤاد سروجي، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2003، ص7.

2- صالح لأفي المعايطة، مرجع سابق، ص32.

المياه الى كل من سورية والأردن وإسرائيل وغربي السعودية او حتى دول الخليج. لكن هذا المشروع متوقف ألان، لانه مرتبط بحل النزاع العربي – الإسرائيلي [1].

وقد اعتقدت تركيا ان سيطرتها على مصادر مياه نهري دجلة والفرات سيعطيها القوة التي من خلالها تستطيع ان تقايض العرب بالنفط، او تملك ورقة الضغط عليهم متى شاءت مصلحتها ذلك، فقد اتجهت السلطات التركية اتجاهين في مشاريعها المائية:

الاتجاه الأول: استغلال مياه الفرات للزراعة وتوليد الطاقة الكهربائية، **والاتجاه الثاني:** بيع المياه للعرب والإسرائيليين. وعلى اثر ذلك شعر العرب بالقلق الشديد لان الماء الذي هو أساس الحياة، قد أصبح ضمن استراتيجيات كل من تركيا وإسرائيل [2].

وقد كانت هذه المسألة لسنين طويلة من أهم الأدوات التي استخدمتها إسرائيل لتعزيز علاقتها بتركيا على حساب كل من سورية والعراق.

لكن في ظل سياسة حزب العدالة والتنمية الرامية الى تصفير المشاكل مع دول الجوار، فقد عملت تركيا على الانتقال بهذا الملف الى المستوى الطبيعي كأقل احتمال، انسجاما مع الانفتاح الكبير الذي شهدته علاقات تركيا بدول جوارها الجغرافي، لذلك بادرت الى عقد اجتماع وزاري جمع وزير الري السوري والعراقي بضيافة وزير الطاقة والمياه التركي حلمي غولار، ويعتبر هذا الاجتماع الأول من نوعه منذ حوالي عشرين عاما، والذي انتهى باتفاق الإطراف على إعادة إحياء عمل اللجان الفنية والوزارية المشتركة، والعمل على فتح صفحة جديدة في ملف المياه العالق وإغلاق صفحات الخلاف الذي ساد في الماضي حول إدارة وتقسيم مياه نهري دجلة والفرات، وقد عد المراقبون ان عقد اجتماع بهذا المستوى، والذي سادته أجواء التفاهم والصراحة الايجابية، يعد انجازاً بحد ذاته، لأنه يعكس الرغبة السياسية القوية بين

1- جراهام فولر، مرجع سابق، ص 122.

2- عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 2008، ص104- 112.

الدول المشاركة في حل هذا الملف[1].

ان تركيا خرجت من ان تكون أداة بيد إسرائيل من اجل الضغط على سوريا او العراق بموضوع المياه، فألان لم نعد نسمع هذه المشكلة بين سوريا وتركيا، ولكن هذا لا يعني أنها حلت نهائيا، ولكن يمكن القول انها خرجت من ان تكون عامل او عنصر تفجير في العلاقات بين تركيا وسوريا والعراق[2]. فتركيا مستمرة في محافظة على ثقلها الإقليمي، خصوصا في علاقاتها مع العرب، والذي كان أخره عبر موضوع المياه، وذلك عندما باشرت في معالجة هذا الموضوع عبر تقسيم مياه نهري دجلة والفرات واستبعاد اي مواجهات في هذا الملف الحيوي، هذا فضلا عن تبدّل علاقتها مع إسرائيل والدفاع عن الحقوق العربية[3].

وبذلك نجد ان إسرائيل قد خسرت أيضا ميدانا أخرا كان يعد حيويا جدا لها، فقد استطاعت من خلاله في الماضي توثيق علاقاتها بتركيا، والتأثير على الدول العربية في نفس الوقت.

وختاما لما تقدم ذكرهُ، يتبين لنا ان إسرائيل قد تأثرت بالإستراتجية التركية الجديدة سلباً في اغلبها، هذا ومع ما باتت عليه الأوراق والمناطق المحفزة لتوثيق العلاقات التركية – الإسرائيلية، تأخذ اتجاها جديدا، افقدها قيمتها الإستراتيجية، فكيف سيكون التعامل من الجانب الإسرائيلي، ووفقاً لإية نظرية او مبدأ ؟

1- مجلة معلومات، مرجع سابق، ص 96.

2- محمد نور الدين، حوار: اثر الدور التركي المتغير على العلاقة مع إسرائيل و أميركا، مرجع سابق.

3- عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص 72.

المبحث الثاني

مستقبل العلاقات التركية – الإسرائيلية

بعد ان حللنا مواطن التأثر الإسرائيلية بالإستراتيجية التركية الجديدة، جاء منطق البحث الأكاديمي ليضغط علينا لتبيان مسارها المستقبلي، والتكهن وفقا للمعطيات التي تكونت لدينا عبر الفصول السابقة من هذا البحث، لاستشراف مستقبل هذه العلاقات المثيرة للجدل في أوساط النخب الأكاديمية المتخصصة، ولذلك حددنا هذا المبحث لتحليل مستقبل العلاقات التركية – الإسرائيلية، وقد قسمناه الى فقرتين:-

الفقرة الأولى: مفاعيل المتغير التركي على مسار العلاقات التركية – الإسرائيلية.

الفقرة الثاني: الأفاق المستقبلية للتعامل التركي مع إسرائيل.

لفقرة الأولى: مفاعيل المتغير التركي على مسار العلاقات التركية– الإسرائيلية:-

تميزت العلاقات التركية - الإسرائيلية على مدى ستة عقود بوجود مصالح مشتركة على كافة المستويات، وذلك تحت رعاية سلسلة من الحكومات التركية العلمانية التي سيطرت على الحكم لمعظم هذه الفترة. غير ان الفصل الأهم في هذه العلاقات بداء أوائل التسعينيات عبر عقد مجموعة من الاتفاقيات على مستويات مختلفة، كان أبرزها اعتماد اتفاق استراتيجي أمني وقعه مسؤولون عسكريون في23 فبراير1996، وبهذا الاتفاق وما تلاه من اتفاقيات مكملة له، دخلت العلاقات التركية- الإسرائيلية، مرحلة جديدة من التعاون الاستراتيجي. غير أن الأمر بدَ في التغير وخاصة مع تولى حزب العدالة والتنمية، وطرحه إستراتيجية جديدة لتركيا.

ان مواقف أنقرة الأخيرة وخصوصا ما يتعلق منها بالعدوان الإسرائيلي على غزة، وما ارتبط به من توجيه رئيس الوزراء التركي انتقادات حادة وقاسية لسياسات تل أبيب قد أفضى الى حدوث قدر من التوتر في العلاقات بين الجانبين أثارت العديد من

التساؤلات حول مستقبل العلاقات التركية - الإسرائيلية[1].

لذلك سوف نركز في هذه الفقرة على محددات الدور التركي الجديد اتجاه العلاقة مع إسرائيل، تلك المحددات، التي تعد بمثابة كوابح تحول دون عودة العلاقات الى مجراها الطبيعي، كما سوف نسعى الى توضيح أهم الممكنات التي تساهم وتدفع باتجاه استمرار العلاقات. لتكون بمثابة مقارنه عملية نستطيع من خلالها تشخيص المسار المستقبلي الذي سوف تسلكه او تتمحور حوله العلاقات التركية – الإسرائيلية. لذلك سوف نوزع هذه الفقرة على نقطتين:

أولا: كوابح استمرار العلاقة مع إسرائيل.

ثانيا: مُمكنَات استمرار العلاقة مع إسرائيل.

أولا: كوابح استمرار العلاقة مع إسرائيل:-

هناك مجموعة من الكوابح، قادت باتجاه التحول في العلاقات التركية – الإسرائيلية، وما زالت مستمرة بالعمل ككوابح تحول دون العودة للتموضع السابق للعلاقات، والتي يمكن لنا ان نقسمها الى قسمين: كوابح داخلية، وكوابح خارجية:-

1. الكوابح الداخلية:-

أ. بقاء حزب العدالة والتنمية في السلطة:-

اذا ما استثنينا بعض الفترات التاريخية التي مرت بها العلاقات التركية – الإسرائيلية، لاسيما في ظل ظروف البيئة التركية وما استتبعها من حاجة تركيا للنفط العربي والمساندة السياسية في صراعها مع اليونان، فان الأتراك ظلوا ينظرون الى إسرائيل على أنها المُعَبر الحقيقي لاكتسابهم أهمية كبيرة في الرؤية الأمريكية، وان الطموحات والرغبات لديهم في أداء دور قيادي إقليمي في المنطقة لا يتم الا من

1 -Gaza offensive dents Turkey – Israel ties, International Herald Tribune, January 13, 2009.

خلال إسرائيل. فقد كانت السياسة التركية قائمة على أساس قناعات القوى السياسية والعسكرية في تركيا، والتي ترى ان التحالف مع الغرب والولايات المتحدة هو أفضل السبل لضمان امن بلادهم وخدمة أهدافهم الإستراتيجية، وبذلك احتلت إسرائيل مكانة كبيرة وهامة في الإستراتيجية التركية منذ نشوئها[1]

غير ان بقاء حزب العدالة والتنمية تحديدا على رأس السلطة وبهذه الأغلبية، بالإضافة الى استمرار سريان الإستراتيجية التركية الجديدة، يعد تحدياً حقيقياً، وقد يكاد يكون رئيسياً، امام عودة العلاقات التركية – الإسرائيلية الى مسارها السابق.

ب. الشارع التركي المسلم:-

كما يشكل **الشارع التركي**، واحدا من اهم الكوابح الداخلية التي تواجهها عودة العلاقات التركية – الإسرائيلية الى مسارها السابق، وخصوصاً بعد التحول في خريطة السلطة الفعلية للبلد، والتي تمثلت بتقدم القوى المدنية (حزب العدالة والتنمية)، والتي كان للشارع التركي الدور الكبير في دعمها، مقابل تراجع سلطة العسكر، فقد كان لتأجج الشارع التركي (ذي الجذور والنزعة الإسلامية المناصر للقضية الفلسطينية) ردود فعل مباشرة وجدت صداها في أروقة البرلمان والسلطة التنفيذية. فقد تحدث رجب طيب أردوغان، قائلا: ان خطابنا ما هو الا تعبيرٌ عن صدى الشارع التركي، وعن وجدانه، وضميره.

وقد وجدت بعض مطالب الشعب التركي طريقها الى التنفيذ، ومن الأمثلة على ذلك، ما تمخض من قرارات حكومية حول تجميد وإلغاء بعض العقود العسكرية مع إسرائيل، بالإضافة الى إلغاء مجموعة مناورات عسكرية كان من المقرر ان يشارك بها سلاح الجو الإسرائيلي[2].

1- حسين حافظ العكيلي، مرجع سابق، ص247.

2- سامية بيبرس، الدور التركي المتعاظم في منطقة الشرق الأوسط، شؤون عربية، العدد 141- ربيع/2010، ص 184.

فالتحدي الكبير الذي يمثله الشارع التركي الإسلامي، يتمثل بدعم بقاء حزب العدالة والتنمية في السلطة، ودعمها للإصلاحات الحكومية التي تدفع بالمزيد من تقوية الحكومة مقابل إضعاف سلطة وموقع المؤسسة العسكرية، التي تمثل الحليف الإستراتيجي للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية.

ج. الخطر الإسرائيلي على وحدة تركيا:-

ظهور الخطر الإسرائيلي على وحدة تركيا وهو ما تلمسناه من خلال التحرك الإسرائيلي على أكثر من منحى أبرزه التواجد الإسرائيلي المريب في شمال العراق وعلاقته بأكرادها، يضاف لذلك التحرك الإسرائيلي مؤخرا نحو دول البلقان لتشكيل حلف يطوق تركيا.

ففي مواجهة الإحساس بخسارة الحليف التركي لجأت حكومة بنيامين نتنياهو إلى مد الجسور مع اليونان، قبرص، كرواتيا، مقدونيا، بلغاريا، رومانيا وصربيا... بحثاً عن تحالف باتت الصحافة الإسرائيلية تطلق عليه (حلف البلقان) حيث أجرت خلال الفترة الماضية مناورات جوية مع عدد كبير من الدول المذكورة بعد أن أوقفت أنقرة الطيران الإسرائيلي من القيام بمثل هذه المناورات في الأجواء التركية وألغت المشاركة الإسرائيلية في المناورات السنوية المعروفة بنسر الأناضول، بل وفي خطوة غير مسبوقة لجأت تركيا إلى إجراء مناورات عسكرية مع الصين للمرة الثانية خلال أشهر قليلة وهي الأولى للصين مع دولة عضو في الحلف الأطلسي. واللافت أن التحرك الإسرائيلي تجاه دول البلقان أخذ طابع استغلال الأزمة المالية التي تضرب هذه الدول ولاسيما اليونان وذلك على شكل تقديم قروض وفتح الباب أمام الاستثمار وإقامة مشاريع خدمية وتدفق السياح الإسرائيليين.. في محاولة لدفع هذه الدول إلى التحالف معها[1].

وهناك مؤشرات على أن دول البلقان الأخرى أبدت مؤشرات " إيجابية " تجاه

---

1 - خورشيد دلي، إسرائيل بين البحث عن تحالف بديل لتركيا واستعادة التحالف معها، http://alwatan.sy/dindex.php?idn=92363

التعاون مع إسرائيل، وتضم هذه الدول: رومانيا التي فتحت مجالها الجوي بالفعل أمام إسرائيل، صربيا، مونتنيغرو، مكدونيا، وكرواتيا. ولا خلاف على إن العوامل الاقتصادية ليست العوامل الوحيدة التي أقنعت دول البلقان بالتعاون مع إسرائيل واستعدادها لتعويضها عن النقص الناجم عن تراجع مظاهر التعاون الاستراتيجي مع تركيا. ويشير بعض الباحثين بشكل خاص إلى العوامل التاريخية والثقافية والدينية، حيث أن معظم هذه الدول تكن مشاعر العداء لتركيا لأنها وقعت تحت الحكم التركي المباشر لأكثر من خمسة قرون، أثناء عهد الخلافة العثمانية، بالإضافة إلى تنامي الإسلامفوبيا في أوروبا والتي جعلت الكثير من النخب في أوروبا تشعر بتضامن مع إسرائيل في مواجهتها العالم الإسلامي، وضمنه تركيا. ولا يخفي السفير الإسرائيلي في صوفيا نحجال جانلر تأثير الإرث التاريخ والثقافي في دفع دول البلقان للتعاون مع إسرائيل، ومسارعة إسرائيل لاستغلال نافذة الفرص هذه بكل قوة[1].

د. انخفاض مستوى الفائدة:-

عدم تحسس فائدة مميزة من العلاقات التركية – الإسرائيلية بالمقارنة مع العلاقات التركية – العربية/الاسلامية، على المستوى السياسي والشعبي لتركيا، وخصوصا من الناحية الاقتصادية.

فقد استطاع الاتراك تحقيق العديد من المكاسب الاقتصادية دون ادنى جهد فحسب تأكيدات مصدر حكومي تركي فإن قيمة المبادلات التجارية السنوية بين تركيا والدول العربية تجاوزت 20 مليار دولار خلال العامين الماضيين وهي في تزايد، بفضل الانفتاح الذي قامت به انقرة على الدول المجاورة وتبسيط الاجراءات الجمركية وإلغاء تأشيرات الدخول[2].

فهذا التطور عادي اذا ما تمت المقارنة بين العوامل السكانية معدل الانتاج بين

---

1 - صالح النعامي، إسرائيل تحاصر تركيا بالتحالف مع دول البلقان، http://www.alhiwar.net/ShowNews.php?Tnd=12113

2 - الهادي غيلوفي، العرب والاتراك ما بين المصالحة التاريخية والمصالح الاستراتيجية، شؤون عربية، العدد 143، خريف 2010، ص222.

الدول العربية وإسرائيل، فالدول العربية تمتاز بكثافة سكانية وهي دول مستهلكة من الطراز الاول، مقارنة بحجم سكان إسرائيل والتي تعد ذات طبيعة انتاجية تصديرية، وبذلك تفضل تركيا فتح اسواق جديدة امام صناعاتها الناشئة.

وبناء لما تقدم يمكن القول ان هذه العوامل تشكل أهم الكوابح الداخلية الحائلة دون عودة العلاقات التركية – الإسرائيلية الى مسارها السابق.

2. الكوابح الخارجية:-

أ. سريان أسس الإستراتيجية التركية الجديدة:-

من بين الكوابح الخارجية ما تثيره أسس الإستراتيجية التركية الجديدة، والتي من أهمها تصفية الخلافات مع دول الجوار، وتنمية التعاون معها، فقد نجحت تركيا الى حد كبير في هذه السياسة، فتحسنت العلاقات كثيرا مع سوريا وتطورت مع إيران. ودخلت في علاقات استثمارية في الداخل التركي مع رؤوس أموال عربية، خليجية أساسا ولاسيما مع السعودية والإمارات، ومع روسيا كانت اتفاقيات مختلفة وتكثيف للزيارات المتبادلة[1].

ان هذه الأسس – أسس الإستراتيجية التركية الجديدة - قد أثرت سلبا على العلاقات مع إسرائيل، وتجسيدا لهذا التأثير يمكن لنا في هذا الصدد ان نسوق مثالين على ذلك، يتمثل الأول: بالتقارب التركي – الإيراني، ويتمثل الثاني: بالتقارب التركي – السوري[2].

ويشكل هذا التقارب الذي اخذ إشكال التحالفات الإستراتيجية بين تركيا وهذه الدول، من أهم الكوابح امام إعادة العلاقات التركية – الإسرائيلية الى موضعها الطبيعي، حيث ترى إسرائيل في هذه الدول تهديدا مباشرا لأمنها القومي، بل ولفكرة وجودها كدولة، والاهم من ذلك ان تركيا لا تأخذ هذا القلق الإسرائيلي

1- محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، مرجع سابق، ص 281.

2- محمود عبده علي، أمريكا وتركيا من الحرب الباردة الى عصر اوباما، مرجع سابق، ص 172 -173.

علـى محمـل الجـد، بـل ذهبـت الى بنـاء بعـض العلاقـات علـى حسـاب علاقاتهـا الإستراتيجية مع إسرائيل، كما حدث في إلغاء المناورات العسكرية مع إسرائيل، وإقامتها مع سوريا في وقت متزامن.

ب. الانفتاح على العالم العربي والإسلامي:-

فعلى الرغم من ان حزب العدالة والتنمية لا يريد ان يكون الانفتاح على العرب والمسلمين، على حساب علاقات تركيا مع إسرائيل، لذلك حاولت تركيا ان تجسد سياستها من دون أن تتسبب في قطيعة مع الولايات المتحدة وإسرائيل، إلا ان ذلك لم يكن كافيا لنجاح هذه السياسة، اذ بدت هذه التوجهات على حساب العلاقات مع واشنطن وتل أبيب. فكل خطوة ايجابية تجاه العرب والمسلمين هي انتقاص من حجم العلاقة مع المحور الأمريكي – الإسرائيلي، لقد تبدىَ جليا لحكومة حزب العدالة والتنمية ان لسياسة الانفتاح الجديدة حدودا لا يمكن تخطيها دون دفع ثمن باهض[1].

غير ان حزب العدالة وضمن الإستراتيجية الجديدة، ينظر الى المصالح القومية لتركية، بالمقام الأول، مقدماً إياها على أي خيار أخر، وهو يرى في التقرب من العرب والمسلمين، عمقا إستراتيجيا كبيرا لتركيا، يعود عليها بالفوائد السياسة والاقتصادية، ناهيك عن تقديم نفسها – تركيا - لأوروبا على انها دولة مركزية في محيطها الإقليمي، وتمثل محور لتواصل الشرق بالغرب، وهو ما يجعل المفاوض التركي أكثر قوة عند جلوسه على طاولت المفاوضات لعضوية الاتحاد الأوروبي، لذلك يعتبر تقارب تركيا مع العرب والمسلمين من أهم الكوابح التي تعترض مسار العلاقات مع إسرائيل.

ه. التأزم في القضية الفلسطينية:-

مما لا شك فيه يعتبر ملف القضية الفلسطينية من اهم القضايا التي لها

1- محمد نور الدين، سياسة تركيا الإقليمية بين الحساسيات الداخلية والاعتبارات الخارجية، شؤون عربية، العدد 126، صيف 2006، ص 80- 81.

انعكاسات مباشرة على العلاقات التركية – الإسرائيلية، وهذا ما تلمسناه مؤخرا، وبهذا الشكل يعد أي تأزم في مسار التسوية الفلسطينية، وهو ما قد ينجم عنه من تجدد الانتفاضة الفلسطينية او حتى حرب مع الكيان الإسرائيلي، ذو اثار مباشرة على التأزم في العلاقات التركية – الإسرائيلية، خصوصا بعد ان باتت تركيا تتبنى موقفا واضح من القضية الفلسطينية، وهو ما تمثل بدعم حقوق الفلسطينيين والاستعداد للدخول في تأزيم للعلاقات مع إسرائيل على حساب هذا الملف.

وبذلك يعتبر الملف الفلسطيني من اهم الكوابح امام تطور العلاقات التركية – الإسرائيلية، خصوصا اذا ما سار هذه الملف باتجاه المزيد من التشنج والتأزم وعدم الحل العادل.

ت. حاجة تركيا لأسواق جديدة:-

ان تركيا وضمن الإستراتيجية الجديدة، هي بأمس الحاجة الى الموارد الاقتصادية حتى تغطي تكاليف هذا الخروج من داخل الأناضول، كما يقول غول رئيس تركيا، "ان تركيا لا يمكن ان تبقى داخل الأناضول"، وحتى تستمر في لعب دور الدولة المركزية، لذلك سوف تشكل الموارد الاقتصادية عنصر حيوي في دعم الإستراتيجية التركية الجديدة، فتركيا تسعى الى دعم صناعاتها الناشئة، وذلك عبر فتح المزيد من الأسواق الخارجية.

وعندما كان الاهتمام التركي بالجمهوريات الإسلامية لاسيما الوسطى والقوقاز والقيود المفروضة على دورها في هذه المنطقة، سواء بسبب التنافس الإيراني او المعارضة الروسية التي لا تزال تعتبر هذه الجمهوريات ضمن نطاقها الحيوي، لذلك سوف يتوجه التحرك التركي باتجاه منطقة المشرق العربي لاسيما في المجال الاقتصادي[1].

ولذلك فلا شك، ونحن نؤيد ذلك، ان يكون في مقدمة العوامل التي سوف تشكل

1- جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1998، ص30.

كابحا في تنامي او عودة العلاقات التركية – الإسرائيلية الى مسارها السابق، هو اهتمام تركيا بمصالحها الاقتصادية في المنطقة وفتح أسواق المنطقة امام المنتجات التركية، وتوسيع نطاق التعامل الاقتصادي، ان تركيا تتطلع الى البحث الدائم عن أسواق خارجية لصادراتها وشركاتها وعمالتها وعن استثمارات أجنبية في القطاعات المتنوعة.

ولذلك تسعى تركيا بشكل مستمرة في تطوير علاقاتها مع العرب والمسلمين وخصوصا مصالحها الاقتصادية العديدة في المجالات كافة لاسيما النفط والغاز، والاستثمارات، ان هذه المجالات يصعب على تركيا العثور على بديل لها، وفي نفس الوقت هي تفوق بكثير حجم المصالح الأمنية والاقتصادية مع إسرائيل، لذلك تركيا لن تضحي بهذه المصالح من اجل إسرائيل، وهو ما يشكل كابحا مهما امام عودة العلاقات التركية – الإسرائيلية الى سابق عهدها[1] وبذلك تشكل هذه العوامل الداخلية والخارجية كوابح تقف امام إعادة تموضع العلاقات التركية – الإسرائيلية الى وضعها السابق.

ثانيا: مُمكنات استمرار العلاقة مع إسرائيل:-

هنالك من يعول على مجموعة من العوامل، تشكل ممكنات تعمل دون ذهاب العلاقات التركية – الإسرائيلية الى حد القطيعة، ويراهن بأنها ستعمل على عودت العلاقات الى مسارها المعتاد، ويمكن لنا ان نتناول هذه الممكنات عبر تقسيمها الى قسمين: ممكنات داخلية وممكنات خارجية:-

1. الممكنات الداخلية:-

أ. العلاقات التاريخية:-

يُعول بعض الباحثين كثيرا على الجذور التاريخية للعلاقات التركية – الإسرائيلية، في أنها ستشكل اكبر مانع لتدهور العلاقات، معتبرين إياها من أهم

1- حسين حافظ العكيلي، مرجع سابق، ص240- 241.

ممكنات استمرار العلاقات، فهم ينطلقون مما شهدته العلاقات في بعض مراحلها السابقة من توترات كان جميعها على خلفية الصراع العربي – الإسرائيلي، وصلت الى حد سحب السفراء، ثم ما لبثت ان عادت الى وضعها الطبيعي، وذلك لما يجمع الطرفان من قواسم إستراتيجية مشتركة – والتي كان في اغلبها من مخرجات الحرب الباردة – فهم يعدونها كابحا وضابطا لإمكانية اتساع فجوة أي خلاف او توتر بين تركيا وإسرائيل.

غير إننا نرى ان التوترات الأخيرة تأتي في ظل بيئة داخلية وإقليمية ودولية مغايرة تماما، وهو ما يؤشر لاحتمالات ونتائج مختلفة، تشير الى إمكانية حدوث تنافس وتدافع على النفوذ في المنطقة بين الطرفين ولكن على المدى البعيد، لذلك فأن أي تحليل يسعى لتشخيص ممكنات استمرار العلاقات التركية، يجب ان لا يعول كثيرا على العامل التاريخي، بل يجب ان ينطلق من البيئة الجيوسياسية الجديدة، لكلا الطرفين، آخذاً بنظر الاعتبار التغيرات الداخلية والإقليمية والدولية كمادة مهمة في تشخيص ممكنات استمرار العلاقة.

ان العلاقات ذات الجذور البعيدة مع إسرائيل وخصوصا العسكرية، تمنح تركيا أوراقاً حقيقيةً ومؤكدة للضغط في تعاطيها مع إسرائيل، بشرط استمرار العلاقة معها، والمحافظة قدر الإمكان على التوازن في إدارة ملف المسألة الفلسطينية، حتى لا تفقد صفة الوسيط.

ب. يهود تركيا:-

مما لا شك فيه ان وجود – يهود تركيا – الذين تمتد جذورهم الى القرن الخامس عشر، يعد مؤثراً جدا في الدولة التركية، خصوصا وإنهم يسيطرون على أهم المرافق الحيوية في الاقتصاد التركي، حيث يعدون من أهم رجال الإعمال في تركيا، بالإضافة الى الروابط القوية التي تربطهم برجال السياسة الأتراك.

فلطالما كان هذا اللوبي يدفع باتجاه توطيد العلاقات مع إسرائيل، وقد كانت له

نتائج مؤثرة على صعيد توطيد علاقات تركيا بإسرائيل[1]، ناهيك عن الروابط التي تربطه باللوبي اليهودي في أميركا، ان هذا العامل سوف يسعى بشتى الوسائل للحيلولة دون ذهاب العلاقات التركية – الإسرائيلية الى المزيد من التأزم، وسوف يعمل على عودة العلاقات الى مسارها الطبيعي.

ت. مشاكل تركيا:-

يواجه حزب العدالة والتنمية سلسلة من المشاكل في السياسة الخارجية ومشاكل داخلية، والتي تشكل بمجموعها تهديدا مباشرا لفرص فوزه منفرداً في الانتخابات البرلمانية العامة القادمة. فتحسن العلاقات مع أرمينيا يبدو أنها تتعثر او لا تسير كما يشتهي حزب العدالة والتنمية، فالأرمن ما يزالون يرفضون تقديم اي تنازلات، ومسألة الإبادة الجماعية أثيرت مرة أخرى في الكونغرس الأميركي، وقد أبدى اللوبي الإسرائيلي في أميركا استعداده لمساعدة تركيا لكن بشرط بتغيير خطاب أردوغان اتجاه إسرائيل، وعودة العلاقات الى سابق وضعها.

كما ان سياسة حزب العدالة والتنمية اتجاه أكراد تركيا، لم تخرج بنتائج كما كان متوقعاً، فبعد العفو عن مجموعة من مقاتلين حزب العمال الكردستاني والذين عادوا على اثر ذلك من العراق الى تركيا، وكذلك فك عزلة زعيمهم عبد الله اوجيلان، ناهيك عن الحرية السياسية التي تتمتع بها الأحزاب الممثلة للكرد، وغيرها من النتائج على المستوى الثقافي، لكن بالمقابل ازداد تمرد حزب العمال الكردستاني، حيث قام بشن غارات ضد مسؤولين وضباط في الجيش في جميع أنحاء تركيا، ورفع من حجم عملياته ضد الجيش التركي، وللتذكير فقط، فأن تركيا تعتمد على طائرات إسرائيلية بلا طيار لتعقب المقاتلين الأكراد.

واذا كان هناك تنفر للأكراد من سياسة حزب العدالة والتنمية فهي كذلك لا تحظى بشعبية كبيرة مع الطائفة العلوية في تركيا، الذين يخشون من تزايد السنة "أسلمة تركيا"، وكلا الفريقين من المرجح أن يعارض حزب العدالة والتنمية في

1- حسين حافظ العكيلي، مرجع سابق، ص229- 230.

انتخابات العام القادم. كما ان الأحزاب المعارضة الرئيسية في تركيا تنتقد سياسة حزب العدالة والتنمية، وخصوصا حزب الشعب الجمهوري، الذي ينتقد زعيمه سياسة أردوغان المحلية ويصفها أنها خلقت "إمبراطورية الخوف" في تركيا، وذهب إلى حد اتهام حكومة أردوغان بأنها فاشية[1].

ان ما تعانيه تركيا من مشاكل داخلية وخصوصا صراعها مع حزب العمال الكردستاني الممتد لعقود من الزمن، يتطلب من تركيا تجهيزات عسكرية متطورة، كانت إسرائيل اكبر مورد لها، بالإضافة الى التعاون الاستخباري، وما دامت هذه المشكلة قائمة، سوف تبقى أنقرة تتطلع الى إسرائيل التي تجد فيها الأسلحة ذات الكفاءة العالية والمتطورة، وذات الأسعار المناسبة لتركيا.

فمن المتوقع ان يشكل هذا العامل احد العوامل التي ستساهم في استمرار العلاقات، نظرا لبرنامج التحديث العسكري التركي، فإن تركيا ستحافظ تقريبا على علاقة عسكرية الى حد ما مع إسرائيل، حتى في غياب تعاون استراتيجي بين الدولتين، ورغم تجميدها وإلغائها بعض العقود العسكرية، لكن طبيعة العلاقة القائمة – ضمن هذا العامل - يمكن ان تكون مثار تساؤل إضافي اذا تبين ان إسرائيل تتجه نحو مزيد من التدخل في الشمال العراقي، او تتجه نحو مواجهات عسكرية مع إيران او سوريا، وهي دول ترى تركيا أنها قلما تكون مصدرا للتهديد. وهنالك دول أخرى – مثل الصين وروسيا والدول الأوروبية – يمكن ان تحل محل جوانب معينة في العلاقة العسكرية بين تركيا وإسرائيل، ولاسيما اذا أدركت تركيا ان تكاليف علاقة مؤسستها العسكرية الحميمة بإسرائيل بالغة الضرر لمصالحها الإقليمية الأخرى[2].

---

1 -http://israelseen.com/2010/06/27/the-deterioration-of-israeli-turkish-relations.03 -10- -2010 وقت المشاهدة

2- جراهام فولر، مرجع سابق، ص170

2. **الممكنات الخارجية:-**

أ. التمتع بصفة الوسيط في الصراع العربي – الإسرائيلي:-

ان علاقات تركيا مع إسرائيل غير مرشحة للقطيعة في ظل رغبة تركيا في ان يزداد نفوذها، وان تستمر بدور الوسيط، لذلك لا مناص لتركيا في ان تُبقي على علاقاتها الجيدة مع إسرائيل، لان اي علاقات سيئة تعني انتفاء دور الوسيط وبالتالي تفقد تركيا احد عناصر قوتها، لذلك ليس من مصلحة تركيا وفقا لنظريتها بالسياسة الخارجية ان تكون علاقاتها سيئة مع إسرائيل او تسعى لقطعها[1].

وكذلك لان تركيا تدرك ان المسألة الفلسطينية هي جواز العبور ليس فقط للعالم العربي بل الى منطقة الشرق الأوسط عموما، وان السمة الفريدة والمهمة والمميزة، التي تتمتع بها تركيا هي العلاقات الثنائية بينها وبين إسرائيل والعرب، والذي يؤهلها لان تلعب دور الوسيط في أي تسوية على مستوى الصراع العربي الإسرائيلي، لكن بخسارتها العلاقة مع إسرائيل، ستكون قد فقدت صفة لا يتمتع بها لاعب في منطقة الشرق الأوسط، لذلك تشكل هذه النقطة عاملاً مهماً في عدم ذهاب العلاقات الى ابعد من ذلك بينها وبين إسرائيل. لان وجود هذه العلاقة يجعل من الدور التركي ضروريا ومساعدا في أية مفاوضات إسرائيلية - فلسطينية[2].

فالطموحات التركية التي برزت مع حزب العدالة والتنمية، تُقَابل ببعض الكوابح والمحاذير، فمن المعروف ان الصراعات والقضايا الإقليمية تحتاج الى ادوار أكثر فاعلية من أنقرة، فالقدرات الدبلوماسية التركية والرغبة النشطة في القيام (دور الوسيط)، لا تكفي وحدها للضغط على الإطراف المعنية ودفعها نحو قبول حلول او تسويات، وهو ما تتمتع به إطراف أخرى مثل الولايات المتحدة، وبدرجة اقل الاتحاد الأوروبي، فالتأثير الدبلوماسي والسياسي لا بد وان يستند الى أوراق ضغط حقيقية. والمحك في ذلك ليس فقط في توافر أوراق الضغط، وإنما أيضا الرغبة والقدرة على

1- محمد نور الدين، حوار: اثر الدور التركي المتغير على العلاقة مع إسرائيل واميركا، مرجع سابق.

2- محمد نور الدين، تركيا وأمريكا في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 151.

استخدامها وتوظيفها عند الضرورة. فلدى تركيا بعض الأوراق والملفات القابلة للتوظيف في التأثير على الإطراف الإقليمية بما فيها الدول العربية وإسرائيل، من بينها – على سبيل المثال – ورقة المياه، والعلاقات الاقتصادية القوية[1].

ب. تقدم حل القضية الفلسطينية:-

بناء لما تقدم ذكره يتضح لنا ان اي تقدم لحل القضية الفلسطينية، سوف يكون له اثر مباشر على تطور العلاقات التركية – الإسرائيلية، حيث ان تركيا تدعم بقوة وتتبنى المبادرة العربية للسلام وتعمل من اجل استمرار التفاوض، ولذا فان نجاح التسوية او على الاقل العودة الى التفاوض هو من الممكنات القوية لاستمرار العلاقة بين تركيا وإسرائيل، خصوصا وان تركيا تتمتع بمقبولية لدى اغلب اذا لم يكن كل اطراف الصراع. وان الذهاب في هذا الاتجاه سوف يتيح لتركيا تطبيق احدى اسس استراتيجيتها الجديدة وهو ما بات يطلق علية (الديوان التركي للاتصال والتفاوض).

ت. العلاقات الاقتصادية البينية:-

ومن ضمن العوامل الأخرى التي تعمل كممكنات تدفع باتجاه عودة العلاقات او الحيلولة دون انتقالها الى حد القطيعة، هي العلاقات الاقتصادية بين البلدين، والتي تمثل لإسرائيل أهمية كبيرة، وهو يمكن لنا ان نشخصه هنا من خلال أهم مشروع بين البلدين، والذي يطلق عليه مصطلح "مشروع القرن".

فقد عُد اتفاق تركيا وإسرائيل، على إنشاء خط أنابيب من جيهان الى ميناء عسقلان من ابرز التطورات الاقتصادية، ذات البعد السياسي، فقد تم الاتفاق على إعداد تصور شامل لهذا الموضوع اثناء زيارة لوزير البنى التحتية الإسرائيلي "بنيامين بن اليعازر" الى تركيا واجتماعه مع نظيرة التركي حلمي غولير في 16 أب 2008، حيث سيمتد هذا الخط المقترح، من ميناء جيهان التركي على البحر الأبيض المتوسط الى

1- سامح راشد، مرجع سابق، ص 72.

ميناء عسقلان الإسرائيلي.

ويهدف الخط الى نقل النفط والغاز والكهرباء والمياه الى إسرائيل. والاهم انه سيتصل بعد ذلك بالخط الموجود حاليا بين عسقلان وإيلات، ومن ثم يخطط لان ينقل هذه الخط المواد عبر حاويات بحرية الى الهند، وكذلك الى بلدان شرق آسيا. والخط المقترح هو عمليا امتداد للخط القائم بين سامسون على البحر الأسود وجيهان على البحر المتوسط، وسوف ينقل الغاز الطبيعي والنفط المتدفق في خط سامسون – جيهان، وخط باكو – جيهان، وهذا يتطلب عقد اتفاقيات بين إسرائيل وكل من روسيا وأذربيجان وتركمانستان لنقل النفط والغاز عبر خط جيهان – عسقلان[1].

ويذكر حلمي غولير وزير الطاقة التركي: "ان الخط المقترح ليس خطاً ذا بعد اقتصادي فقط، بل هو اسهام مهم في الاستقرار والسلام في المنطقة. فالمواد التي ينقلها هي مما تحتاجه المنطقة. فإذا نجحنا في هذا الموضوع نكون نحن وإسرائيل ساهمنا بقوة في التمية والاستقرار والسعادة في هذه المنطقة. هذا ليس مشروعا ثنائيا مع إسرائيل فقط، بل متعدد الإطراف"، وبالمقابل قال إليعازر وزير البنى التحتية الإسرائيلي: "ان تركيا وإسرائيل بهذا التوقيع على الخط تسهمان بعملية السلام في المنطقة"، وقال "انه توقيع كبير جدا".

كما قال وزير الطاقة التركي غولير، وخلال زيارته الى الهند، كان برفقة رئيس الحكومة التركية في خريف 2008 الى: ان الهند ستكون شريكا في المشروع الذي يفيدها. وقال ان خط جيهان – الهند سوف يخفف عن مضيقي البوسفور والدردنيل جزءا من ناقلات النفط، كما انه سيوصل النفط الى الهند خلال 19 يوما بدلا من 46 يوما، مقدار الرحلة البحرية عبر مضيق جبل طارق ورأس الرجاء الصالح، كما سيكون الخط نقطة تحول في العلاقات الهندية – التركية. ولا شك ان خط جيهان عسقلان البحر الأحمر، في حال اكتماله، سيشكل عاملا كبيرا في توثيق العلاقات التركية – الإسرائيلية، كما انه يعزز الحضور الإسرائيلي في الشرق الأوسط وعلاقات إسرائيل مع العالم، ومع دول مثل الهند وروسيا وأذربيجان

1- محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، مرجع سابق، ص 317.

وتركمانستان، وبعض دول جنوب شرق آسيا[1].

ث. علاقاتهما مع الغرب وأميركا:-

ان ما يدعم استمرار العلاقات التركية – الإسرائيلية، هو ارتباط الطرفين – ولو على مستويات مختلفة - بالإستراتيجية الأمريكية، بالإضافة الى الروابط الأخرى، فترتبط تركيا بحلف الشمال الأطلسي، ولها وضع خاص في علاقاتها مع الدول الأوروبية، اما إسرائيل فلها علاقات خاصة جدا بالولايات المتحدة الأميركية، ولها ارتباطات مختلفة بالدول الأوروبية. ويحاول كل منهما تأكيد روابطه وانتمائه الى الغرب، فتركيا تؤكد روابط انتمائها لأوروبا وتسعى وراء انضمامها الى الاتحاد الأوروبي بوصفه هدفا لا يمكن التنازل عنه في المستقبل، اما إسرائيل فهي صنيعة الغرب في المنطقة العربية، والتي من بين أهداف زرعها في المنطقة هي حماية المصالح الغربية، وخصوصا ما يتعلق بعدم قيام وحدة عربية[2].

كما يراهن البعض على البرجماتية التي تتمتع بها كل من أنقرة وتل أبيب، وكذلك المقاصد والمصالح الإستراتيجية المدعومة أمريكيا، لعلاقاتهما، في ان تحافظ على مساحة واسعة، لا بأس بها من التفاهم لتجاوز تلك الموجة العاتية من التوتر، فبرغم استمرار التوتر وتجدد بواعثه ومسبباته، وبرغم تحميل كل طرف على الأخر مسؤولية تصاعده، لم تكف مساعي الجانبين لتلطيف الأجواء ووضع نهاية للتوتر القائم، حيث أطلق الجانبان مساعي معلنة وسرية تتم على المستويين الرسمي والشعبي لإعادة الدفء الى علاقاتهما[3].

وتبذل الولايات المتحدة الأميركية، التي ترتبط بعلاقات إستراتيجية مع الطرفين وتشترك معهم في مصالح مشتركة في المنطقة، مساعي مباشرة لعدم ذهاب العلاقات الى مستويات خطيرة، فهي تسعى الى إعادة العلاقات الى وضعها الطبيعي، فهي ترى

1- انظر: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008، مرجع سابق، ص180- 181.

2- حسين حافظ العكيلي، مرجع سابق، ص232- 234.

3- بشير عبد الفتاح، الى أين تتجه العلاقات التركية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص80.

ان أي تدهور في هذه العلاقات، سوف يذهب الى رفع رصيد حساب كل من إيران وسوريا في المنطقة على حساب إسرائيل ومصالحها. بل ربما يذهب بتركيا الى المزيد من التحييد اذا لم نقل التقارب مع روسيا والصين، وهو ما يمثل لأميركا خسارة حليف ولاعب كبير وصاعد في المنطقة، بالإضافة الى مزيد من التطويق لإسرائيل ولدورها المتكامل مع المصالح الأميركية في المنطقة في هذه المرحلة الحساسة التي تشهد موجة كبيرة مناهضة للمصالح والسياسة الأميركية، مقابل تنامي القوى الإسلامية الراديكالية والإرهابية (كما يسميها الأميركيون). لذلك فالمحافظة على هذه العلاقات تعد من أولويات السياسة الأميركية.

ويرى بعض الباحثين، والمختصين بالشأن التركي – الإسرائيلي، ونشاطرهم بالرأي لكن بحماسة اقل، ان هذه العوامل وغيرها، هي وافية وتدفع للاعتقاد ان تركيا وإسرائيل ستتمكنان من تجاوز الأزمات مهما كانت خطرة وذلك انطلاقا من المصالح المشتركة الكامنة. اذ ليست هناك مشكلات خطيرة بينهما على المستوى الثنائي فهما لم تخوضا قط حربا فيما بينهما، كما إنهما لا تشكلان تهديدا استراتيجيا الواحدة للأخرى. فضلا عن ذلك، وعلى الرغم من كل التغيرات في الخريطة الجيوستراتيجية في المنطقة، لا تزال تركيا وإسرائيل تتشاطران نظرات مشتركة الى التهديدات، فالدولتان تتخوفان من اليوم الذي قد تمتلك فيه إيران أسلحة نووية، وتحتاج كلتاهما الى مشاطرة المعلومات والخبرات التكنولوجية لمحاربة شبكات الإرهاب الدولية، ومنها حزب العمال الكردستاني الذي مازال يقلق تركيا. ولذلك فعلى الرغم من ان العلاقات التركية – الإسرائيلية وفي ظل حكومة حزب العدالة والتنمية خسرت الكثير من الحميمية التي كانت تتمتع بها في التسعينيات، الا ان الروابط والمصالح المتبادلة لا تزال قوية بما يكفي للسماح للشريكين بتجاوز الأزمات التي تطرأ من حين لأخر[1].

1- حسين يعقوب قشاقش، الدور التركي في الشرق الأوسط منذ عام 2003، بحث دبلوم، غير منشور، مقدم لكلية العلوم السياسية والادارية والدبلوماسية، الجامعة الإسلامية في لبنان، 2008- 2009، ص 24- 25.

ومن هنا تنوعت ممكنات المحافظة على العلاقات التركية – الإسرائيلية، وهو ما ينبع من أهميتها الإستراتيجية للطرفين مستندة الى عوامل تاريخية وجيواستراتيجية، تشكل ضمانات لعدم ذهاب العلاقات الى حد القطيعة، وتعمل في نفس الوقت كرافعة تعمل على عودتها، لا نقل الى سابق عهدها، بل الى مسار طبيعي يتفاعل مع الإحداث دون الوصول الى حد القطيعة.

وخلاصة القول، ان العلاقة مع إسرائيل ستكون مادة دسمة جدا في الانتخابات العامة القادمة لتركيا والتي من المتوقع إجراءها في حزيران 2011، فسوف يقوم اوردغان باللعب بورقة إسرائيل، سعيا لإعادة انتخابه من جديد، لكن ما هو شكل هذا اللعب، هل الذهاب الى مزيد من التوتر او العكس. نحن نرى انه سوف يسعى الى مسك العصا من الوسط، سعياً للحصول على الدعم الشعبي وذلك بدغدغة مشاعر الشارع التركي الذي مازال يرى ان دم الأتراك الذي سقطوا على (أسطول مرمرة) لم يجف، ومن جهة أخرى، يسعى للمحافظة على هامش لا بأس به من المرونة في حال لم تستقم الملفات الخارجية كما يخطط لها حزب العدالة والتنمية، فستكون "الإسعاف" الإسرائيلية حاضرة للمساعدة.

لكن التساؤل هنا هو ما مدى قدرة القادة الإسرائيليين في فهم حقيقة موقف وسياسة قادة حزب العدالة والتنمية من جهة، ومواقف وخلفية انتماء الشارع التركي من جهة أخرى، وتفهمهم لذلك، فهل ستنجح إسرائيل بالموازنة، بين المحافظة على جبروتها وعنجهيتها المعروفة بها، وذلك بعدم تقديم أي تنازل لتركيا، وبين كسب ود قادة حزب العدالة والتنمية، وإقناعهم بالرجوع في العلاقات الى وضعها الطبيعي.

ان لكلا الطرفين مصالح مشتركة لدى الأخر، وان كلاهما يحتاج الأخر، وكذلك كلاهما يتخذ من البرجماتية عنصرا في التعامل في سياسته الخارجية ولو على مستويات مختلفة، هذه العوامل وغيرها، تؤكد ان الطرفان سوف يخرجان بصيغة ترضيهما وتحقق قدر المستطاع الأهداف والمصالح التي يسعيان لتحقيقها من خلال علاقتهما مع بعضهم البعض.

الفقرة الثانية : الأفاق المستقبلية للتعامل التركي مع إسرائيل :-

يمكن لنا ان نتناول هذه الفقرة عبر تقسيمها الى نقطتين وبالشكل الآتي:-

أولا : المكانة المستقبلية لتركيا في الساحة الشرق أوسطية وأثرها على إسرائيل :-

عندما تنظر تركيا الى نفسها ، على امتداد نصف قرن ، تجد أنها كانت طرفا في موقع سلبي ، من الصراعات الإقليمية لمصلحة المحور الغربي – الإسرائيلي ، وما كان لها ان تقوم بأي دور بأي قضية ، في هذه الساحة.

ففي جميع مؤتمرات واجتماعات السلام حول الشرق الأوسط التي عقدت بعد انتهاء الحرب الباردة كانت تركيا غائبة. لكن مع حزب العدالة والتنمية تغير المشهد ، فلم تسعْ تركيا لقطع روابطها ومصالحها مع المنظومة الغربية – الإسرائيلية ، لكنها أضافت الى سياستها الخارجية بعدا جديدا ذلك المنتمي الى عمقها الحضاري والتاريخي المتمثل بالعالم العربي والإسلامي. وباتت تركيا على مسافة واحدة من كل الإطراف المتصارعة. لكنها في نفس الوقت منحت "للوساطة" مفهوما جديدا ، فهي لا تعني – الوساطة – لديها أبدا ان لا تعبر عن موقفها المبدئي والأخلاقي ، وألا تقف الى جانب المعتدى عليه ، ومعارضة المعتدي ، فالوساطة لديها ليست مرادفة لـ "الحياد". فهي ترى ان ما تكسبه من موقف أخلاقي اكبر بكثير من أي مكسب يمكن ان توفره لها "حيادية" تساوي بين الجلاد والضحية[1] ، وهذا ما جعلها تدخل في اختلاف ومن ثم توتر مع إسرائيل ، نحن بصدد التكهن بمستقبله.

وضمن هذا المفهوم فان الدور الوسيط لتركيا ، في المحصلة ، لا تزال مواصفاته تنطبق على تركيا وعلى تركيا فقط ، فالدور الوسيط لتركيا ، وبخلاف ما يروّج له المنزعجون من الموقف الأخلاقي لتركيا أصبح بحكم عامل وجود (حماس) وبحكم العلاقة الجدلية بين تركيا وحماس ، أكثر ضرورة من قبل ولا يمكن الاستغناء عنه إلا في حال حصول معجزة في موقف مصر من حماس ، هذا غير محتمل في المدى المنظور.

1- محمد نور الدين ، تركيا والعدوان على غزة: تساؤلات وإجابات ، مرجع سابق ، ص 59.

فتركيا لها علاقات مميزة مع قيادات حماس، وحماس على الرغم من أن مباحثاتها الآن موجودة ومستمرة مع مصر إلا أن قيادات حماس تثق بشكل مطلق برئيس الوزراء أردوغان والقيادات التركية، كما ان تركيا لها علاقات مميزة مع أمير قطر فهذا التماسك الإقليمي بين سوريا قطر وحماس والقيادات الفلسطينية الأخرى، كل ذلك كاف لأن تلعب تركيا مستقبلا الدور الوسيط[1].

فلم تنجح أي قوة إقليمية او دولية في امتلاك خصائص ومقاومات الدور الوسيط، في منطقة معقدة مثل الشرق الأوسط، كتركيا. فتركيا اليوم قد تكون البلد الوحيد الذي له علاقات جيدة مع الجميع في الشرق الأوسط، فهو على علاقة مع جميع الإطراف المتناقضة الآتية:-

إسرائيل – سوريا، إسرائيل – الفلسطينيون، حماس – محمود عباس، سوريا – مصر والسعودية، إيران – أميركا، إيران – إسرائيل، 8 و 14 آذار في لبنان، الحركات الإسلامية (الإخوان المسلمين تحديدا) والأنظمة التي تعارضها..... الخ

وفي منطقة متفجرة مثل الشرق الأوسط سيكون الجميع بحاجة الى قوة ثالثة تلجم الاندفاعات والجموحات في لحظة معينة. ورغم المواقف الأخلاقية لتركيا إثناء احداث غزة والتي فسرت انحيازا لطرف دون أخر فان الجميع يتحسسون بقوة أهمية استمرار وجود قوة وسيطة[2].

فعلى الرغم من هذا المفهوم للوسطية لدى تركيا والذي أزعج البعض كثيرا، غير ان تركيا أصبحت لاعباً أساسياً في الشرق الأوسط، طالما أنها تحتفظ بعلاقات مميزة مع الرئيس السوري بشار الأسد كما في اعتبار أن سوريا طرف أساسي في معادلات السلام في الشرق الأوسط فإن الرئيس السوري لن يقبل بأي وسيط آخر في

---

1 - http://www.aljazeera.net/NR/exeres/348BC476-7C2E-40DC-9645-56071CC15379.htm02 -10 -2010 :وقت المشاهدة

2- انظر: محمد نور الدين، تركيا والعدوان على غزة، المرجع السابق، ص 59- 63.

السلام مع إسرائيل إلا عبر تركيا، وتركيا تعرف ذلك[1].

وفي الختام يمكننا القول: ان مستقبل العلاقات التركية – الإسرائيلية، سوف يبقى مرهونٌ بمكانة تركيا المستقبلية في الساحة الشرق أوسطية، والتي بدورها مرتبطة بتطورات العوامل الداخلية والإقليمية والدولية للطرفين، غير ان تركيا ورغم مفاجئات الإحداث الدولية، التي أضحت متسارعة بفعل عوامل التكنولوجيا من جهة والإرهاب ومحاربته من جهة أخرى، وما يمر به العالم من أزمات على مختلف الصعد، والتي أضحى التكهن بها مستعصيا حتى على الباحثين والمتخصصين، نرى ان تركيا قد حسمت خيارها، وذلك بربط عودة العلاقات مع إسرائيل بتسوية عادلة للقضية الفلسطينية، التي اصبحت شريكٌ فيها، وهي تعي جيدا ان هذه التسوية لن تتحقق بين ليلة وضحاها، فهي بهذا الشكل، كسبت أولا إرضاء ضجيج الشارع التركي الذي بات عربيا أكثر من العرب في الدفاع عن قضاياهم والتحسس بها، وثانيا أعطت العلاقات التركية – العربية/الإسلامية، دفعات جديدة باتجاه التقارب أكثر، بعد ان ربطة علاقاتها مع إسرائيل الإستراتيجية، بقضاياهم ومشاكلهم، وبهذا الشكل بات عليهم (الدول العربية والاسلامية) ان يندفعوا أكثر باتجاه التكامل مع المصالح التركية المختلفة.

ثانيا: الرؤى المستقبلية للعلاقات التركية – الإسرائيلية :-

ينظر بعض الباحثين الأتراك ونحن نوافقهم في الرأي، الى ان مستقبل العلاقات التركية – الإسرائيلية، مرتبط بمجمل التطورات الإقليمية، والتي يأتي في مقدمتها طبيعة وتوجهات الحكومة الإسرائيلية الجديدة التي ستتشكل على إعقاب الحكومة القائمة التي توصف بتشددها وبتناقض مواقفها، كذلك مصير ومستقبل المصالحة الفلسطينية – الفلسطينية، والاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني على التهدئة، وإبداء الحكومة الإسرائيلية الجديدة أو الإعلان عن موقفها المبدئي على الأقل فيما يتعلق

1 - http://www.aljazeera.net/NR/exeres/348BC476-7C2E-40DC-9645-56071CC15379.htm02 -10 -2010 :وقت المشاهدة

بمسار السلام مع السوريين، والملف النووي الإيراني، والوضع العراقي، كل هذه العوامل ومعطيات تطوراتها، هي التي ستؤثر على الموقف التركي المستقبلي ومصير ومستقبل العلاقات التركية – الإسرائيلية.

ومن جهة أخرى، يرون ان إسرائيل لا يمكن لها أن تفكر بأي خيار آخر في علاقاتها مع تركيا، وذلك لاعتبار أن تركيا هي المتنفس الاقليمي الوحيد للدولة الإسرائيلية في الوسط الذي تعيش فيه، فهي محاطة بدول معادية لها، ولوجودها، فتركيا هي الدولة الإسلامية الوحيدة التي لها علاقات إستراتيجية اقتصاديا وعسكريا مع إسرائيل.

ويرون ان إمكانية طي صفحة الخلاف، تصطدم بمجموعة من العقبات الكبيرة، وذلك بسبب وجود قناعة وإيمان مطلق لدى القيادات التركية الجديدة بأنه لا يمكن لهم بعد الآن أن يثقوا بأي مسؤول إسرائيلي، وأيا كان مستواه ولكنهم يرون ونحن كذلك، ان السياسة في النهاية تعني مدى المناورات في العلاقات الدولية، وتركيا في وضعها الحالي طالما هي عضو في الحلف الأطلسي ومرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي ولها علاقات مع واشنطن وأخرى مع منظمات اللوبي اليهودي في أميركا، فبدون شك ستكون حريصة على هذه العلاقات مع إسرائيل حتى وإن لم تكن مؤمنة بها أو راضية عليها.

غير ان هناك بعض الباحثين الإسرائيليين، يقللون من أهمية تركيا على هذا النطاق باعتبارها المتنفس الوحيد لإسرائيل، ويرون ان إسرائيل تقيم علاقات مع العديد من الدول سواء الصديقة والقريبة، لكنهم في نفس الوقت لا يقللون من أهمية العلاقة مع تركيا، فيرون ان العلاقات التركية - الإسرائيلية موجودة منذ القدم، وتتصف بأنها علاقات تاريخية، ويرون ان ما تشهده العلاقات من توتر هي بمثابة سحابة صيف يمكن تخطيها، فيجب ان يقدم الطرفان تنازلات حتى تعود العلاقات الى طبيعتها، لما لها من فوائد ومصالح تعود بالفائدة على الطرفين، فيرون ان هذه المشاكل ليست مستعصية وقابلة للحل، اذا ما انسجمت الرؤى لدى قيادات الطرفين،

وهم يراهنون على وجود عوامل كثير سوف تدفع باتجاه هذا الانسجام[1].

وبناء لما تقدم يمكن لنا ان نتوقع ان العلاقات التركية – الإسرائيلية تسير في احتمالين ربما لا ثالث لهما، هو اما ان تذهب هذه العلاقات نحو المزيد من التعارض، بسبب التقارب التركي – العربي، وتمسك تركيا بهذه العلاقة، وعدم قدرتها على تحقيق التوازن بينها وبين العلاقة مع إسرائيل، او ان تتمسك تركيا بعلاقاتها مع إسرائيل وفي نفس الوقت مع العرب، حتى تبقى مستمرة في الاضطلاع بدور الوسيط، الذي أتقنته على مدى فترة حكم حزب العدالة والتنمية، وهي مؤمنةٌ به ولا ترغب في ان تفقده، وهي تعي جيدا ان وقود هذا الدور هو العلاقة مع إسرائيل، فهي على اثر ذلك سوف تسعى الى عدم فقدانه وبالتالي عدم فقدان العلاقة مع إسرائيل، والذي نتوقع ان تسير به العلاقات في المستقبل، بعد ان "تراوح قليلا" لحفظ ماء وجه الشارع التركي، والعربي.

ففيما يتعلق **بالاحتمال الأول:** فعلى الرغم من ان بعض الباحثين يذكرون ان العلاقات التركية – الإسرائيلية، قد شهدت محطات من التدهور، رغم ان تركيا كانت في ذروة انخراطها بالتحالف الغربي الإسرائيلي، فمثلا في العام 1956 سحبت تركيا سفيرها من إسرائيل وخفضت مستوى تبادلها الدبلوماسي معها الى مستوى قائم بالإعمال في اثر العدوان الثلاثي على مصر، واستمر التمثيل على هذا المستوى حتى العام 1980 عندما خفضت تركيا في الثاني من كانون الأول هذا المستوى الى منزلة سكرتير ثان في اثر قرار إسرائيل ضم القدس الشرقية المحتلة الى القدس الغربية. كما كانت تركيا قد بادرت في 28 أب 1980 الى إغلاق قنصليتها في القدس احتجاجا على قرار اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل. كما تم استدعاء السفير التركي في إسرائيل الى أنقرة ولفترات متفاوتة أكثر من مرة في العقدين الأخيرين. هذا كله وهي في أوج انصهارها مع المعسكر الغربي، فكيف سيكون الحال وهي الان تشهد سياسة تقترب من الاستقلالية عن الغرب، وتتزامن مع فتح علاقات نوعية

---

1 - http://www.aljazeera.net/NR/exeres/348BC476-7C2E-40DC-9645-56071CC15379.htm02 -10 -2010 :وقت المشاهدة

مع العرب والمسلمين، ولذلك فلا يستبعدون ان تذهب أنقرة الى قطع العلاقات مع إسرائيل.

فانطلاقا من الإستراتيجية التركية الجديدة، والتي انبثقت عن رؤية قادة حزب العدالة والتنمية، فقد اعتمدت أنقرة سياسة نشطة في الشرق الأوسط، منطلقة من أهمية إقامة العلاقات مع الدول العربية والاسلامية، سوريا وإيران على وجه الخصوص، وعلى اثر ذلك اخذ الدور الإقليمي لتركيا يتسع في المنطقة، هذا التوجه كان يلاقي مساندة وترحيب من الشارع التركي الإسلامي، والذي منح زعيم حزب العدالة والتنمية "أردوغان" المزيد من التأييد، الذي جعله يندفع باتجاه المزيد من الولوج في القضايا الإسلامية والعربية. مقابل اتخاذه المزيد من المواقف والآراء والتوجهات المتشددة اتجاه إسرائيل.

وإسرائيل كذلك اعتمدت سياسة أكثر تشدداً اتجاه أنقرة، فعلى اثر تشكيل حكومة ائتلافية برئاسة "بنيامين نتنياهو"، اعتمدت إسرائيل موقفا أكثر تشددا بشأن الموضوعات الرئيسية مثل قضية غزة، ومحادثات السلام مع الإدارة الفلسطينية، والاتصالات مع سوريا، وقد أصبح البرنامج النووي الإيراني القضية رقم واحد في قائمة إسرائيل، وفي جميع هذه المسائل، حدثت فجوة في التفاهمات بين تركيا وإسرائيل. وقد عمقت تصريحات أردوغان وسلوكه الفجوة أكثر. والتي وصلت في النهاية الى نقطة خلاف خطيرة في الرأي بين أنقرة وإسرائيل[1].

وعلى الرغم من ان بعض الباحثين يتبنون هذا الرأي، لكننا لا نوافقهم الرأي بهذه الحدة التي تصل الى حد القطيعة، ونوافقهم الرأي على أنها لم تعد ودية كما في السابق، فنقول انه حتى لو تم تطبيع العلاقات بعد الأزمة، فإنها لن تكون ودية كما كانت في السابق، لذلك يبدو من الصعب العودة الى مستوى "الشراكة الإستراتيجية" في العلاقات بين الحكومات، كما كان في السابق، على الأقل في المستقبل القريب. لكنها لم تصل الى حد القطيعة.

---

1 -http://www.turkishweekly.net/news/96206/-opinion-future-of-the-turkish-israeli-relations.html. 03 -10 -2010 :وقت المشاهدة

غير إننا نرى في الاحتمال الثاني: الأقرب للواقع والمنطق، فحكومة العدالة والتنمية تسعى الى إعادة التوازن لسياستها الخارجية التركية، فهي تعتقد ان احتفاظها بعلاقات جيدة مع الجانبين العربي والإسرائيلي سوف يجعلها مؤهلة بالقيام بدور الوسيط، لمساعدتهما – الجانب العربي والإسرائيلي - في التوصل لحل، وهذا الاعتقاد قد يكون مفتاحاً للدور الذي تسعى تركيا للقيام به في منطقة الشرق الأوسط، وهو دور مهم قد يفتح لها الباب لتكون جسرا للتواصل بين أوروبا والمنطقة، بما يقربها أكثر من الحصول على عضوية كاملة في الاتحاد الأوروبي[1].

فعلى الرغم من ذهاب إسرائيل بالقول ان تركيا لم تعد تصلح للقيام بدور الوسيط، نظرا لعدم حياديتها ووقوفها الى جانب الفلسطينيين على حساب إسرائيل، على اثر الإحداث الأخيرة لغزة. غير ان إسرائيل اذا ما أرادت تحقيق السلام مضطرة للقبول بهذا الدور، وذلك لان أية تسوية مستقبلية غير ممكنة من دون إشراك حماس في العملية السلمية، وبما ان القوى المؤيدة لحماس مثل سوريا وإيران غير قادرة على القيام بدور الوسيط مع إسرائيل او عرب الاعتدال، وفي ظل عدم ثقة حماس الى حد ما بقوى ذات علاقة مع إسرائيل مثل مصر والأردن، وفي ظل عدم اعتراف إسرائيل وأوروبا وأميركا بحركة حماس، فان الدولة الوحيدة التي تثق فيها حماس والقادرة على التواصل مع القوى المعادية لها والقوى ذات التأثير عليها هي بلا شك تركيا. واذا كان الجميع يسعون الى تسوية ما في المستقبل فان المرور بحماس أمر لا مفر منه والطريق الى حماس يمر فقط عبر أنقرة، حتى إشعار أخر.

وعن مدى انصياع إسرائيل الى الرضوخ والقبول بدور الوسيط لتركيا، فيكفي التذكير فقط "بمشروع القرن" وبكل دلالاته السياسية والاقتصادية والإستراتيجية، للدلالة على أهمية تركيا لإسرائيل وبالتالي استمرار قبولها بالدور التركي الوسيط كلما شعرت بالحاجة اليه.

وان ما نتج من فعل اسرائيل اتجاه (اسطول الحرية) على سبيل المثال، لهو دليل واضح على الافرازات الخاطئة، لسوء التقدير الاسرائيلي في التعامل مع المتغير

1- احمد دياب، تركيا وإسرائيل، مرجع سابق، ص 168- 169.

التركي بالشكل الصحيح، والذي نقل العلاقات الى مستويات جديدة اكثر تعقيدا.

فتركيا حتى الان (خصوصا مع حادثة الحرية) لم تتخذ مواقف شديد من إسرائيل رغم التعنت الإسرائيلي والتكبر، فهي تسلك طريق المجتمع الدولي، وهو ما يعود بنفس الوقت على رفع صورتها - مواطنة تركيا العالمية - امام المجتمع الدولي الى الارتقاء أكثر، تاركة لحلفاء إسرائيل وخصوصا الأمريكان، إقناعهم بأهمية العلاقة مع تركيا، وبهذا الشكل نتوقع ان تبقى العلاقات تراوح لفترة من الزمن على هذه الوتيرة، حتى تضحى عودة العلاقات التركية – الإسرائيلية، واضطلاعها بدور الوسيط، أهمية كبيرة لإسرائيل وللعرب، ولو على مستويات مختلفة، لتحقيق السلام في المنطقة الذي مازال يراوح مكانه منذ عقود، خصوصا في ظل بقاء القوى السياسية العربية التقليدية في السلطة.

اما بخصوص بحث إسرائيل عن البديل التركي، والذي تمثل بزيارة "نتنياهو" الأخيرة لليونان وتعزيزه للتعاون التجاري والعسكري معها، (وكذلك رفع مستوى علاقة إسرائيل مع بعض دول البلقان مؤخراً) في مسعى لإثبات قدرة إسرائيل على إيجاد بدائل للعلاقة مع تركيا او على الاقل توفير خيارات من شأنها تقليص كلفة الجفاء معها، خيار ما زال قاصرا عن تحقيق مبتغاة بالشكل المطلوب[1].

وان ما يمكن اعتباره رهانا إسرائيليا على خسارة حزب العدالة والتنمية لأكثريته النيابية في الانتخابات المقبلة، وبالتالي انتظار عودة تحالف الاحزاب الاخرى الى الحكم من اجل العودة بالعلاقات مع تركيا الى سابق عهدها، هو بمنزلة مغامرة جديدة غير محسوبة النتائج، فيبدو ان الخيارات السياسية والاقتصادية التي تعتمدها حكومة اردوغان تصب كلها في اتجاه توسيع القاعدة الشعبية للحزب، وخصوصا بعدما اعطت هذه الخيارات ثمارها في المجال الاقتصادي، بالاضافة الى انها تلتقي مع التأييد العارم للقضية الفلسطينية لدى الرأي العام التركي. وهنا يجب ان تدرك الحكومة الاسرائيلية ان الاستراتيجية التركية الجديدة تجاه المنطقة لا تنطلق من

1- بشير عبد الفتاح، سباق الادوار الاقليمية في منطقة الشرق الاوسط، شؤون عربية، العدد 134، خريف 2010، ص 32.

خيارات عاطفية او شخصية، بل هي سياسة براغماتية تخدم مصالح تركيا العليا.

ومن هنا فإن الارضية الامنية والعسكرية التي نشأت عليها علاقات تركيا باسرائيل قد تغيرت لتحل مكانها مصالح تركيا المختلفة، والتي تقضي باعتماد سياسة الانفتاح تجاه جميع دول الشرق الاوسط واسيا الوسطى.

ومن هنا فإن أي محاولة اسرائيلية للحفاظ على هذه العلاقة المهمة مع تركيا يجب ان تبدأ من تحقيق السلام، لأن السلام وحده كفيل بتسهيل دخول اسرائيل كشريك إقليمي قادر على الالتقاء مع التوجهات التركية الجديدة، وبالتالي المحافظة على العلاقات التاريخية القائمة مع انقرة[1]. لذلك فان نفاذ الوقت لمعالجة هذا الملف، لا يصب بالمصلحة الإسرائيلية، فكل يوم تدرك تركيا فوائد سياستها المستقلة والوطنية، وحجم الفوائد المتأتية منها، خصوصا في دائرة الشرق الاوسط. وهو ما يدفعها الى تبني سياسات اكثر حدة اتجاه إسرائيل، وما كان التعديل الاخير الذي طال وثيقة الامن القومي التركي "الدستور السري"[2]، والتي اعتبرت لأول مرة ان

1- نزار عبد القادر، العلاقات التركية – الاسرائيلية بين التحالف الاستراتيجي والقطيعة، مرجع سابق، ص64- 65.

2- صادقت الحكومة التركية على مشروع قانون جديد يعتبر (إسرائيل) أكبر خطر رئيسي يهددها في المنطقة، وذلك بعد إقرار مجلس الأمن القومي التركي النسخة الجديدة من "الدستور السري"، أو "الكتاب الأحمر" الذي يُعَدّ الوثيقة الرسمية الأهم في تحديد الاستراتيجيات العريضة التركية الخارجية والداخلية لخمس سنوات مقبلة. وصنّفت تركيا، في الفصل المخصّص لـ"التهديدات الخارجية لتركيا وعلاقاتها الخارجية" علاقتها بـ(إسرائيل)، من خلال العبارة الآتية: " يجدر التركيز على أن انعدام استقرار المنطقة بسبب النشاط الإسرائيلي، وسياساتها "الدولة العبرية" التي قد تسبّب بسباق تسلّح في المنطقة، هما تهديد لتركيا". وتعتبر هذه المرة الأولى في سيرة العلاقات التركية - الإسرائيلية منذ 1949 التي تُذكَر فيها (إسرائيل) كتهديد خارجي بالنسبة إلى تركيا، حيث لم يُربَط القانون بجريمة "أسطول الحرية"، بل بالسياسات العبرية التي تزعزع استقرار الشرق الأوسط، وتشجّع على انطلاق سباق تسلُّح في المنطقة. وأوضحت صحف تركية، أن الكتاب الأحمر أزال سوريا وإيران "بالإضافة إلى اليونان "جزئياً" وبلغاريا وجورجيا وارمينيا" من لائحة الدول التي تُعَدّ تهديداً خارجياً لتركيا. وكانت نسخة الكتاب الأحمر لعام 2005 تعد إيران "التهديد الأول"

اسرائيل تمثل مصدر التهديد الاول في الشرق الاوسط، بالاضافة لحذف ايران وسوريا من قائمة الدول التي تشكل تهديدا لتركيا، كما يعزز هذا الطرح ما نشرته مؤخرا صحيفة يدعوت احرنوت الإسرائيلية بتاريخ 2011/1/6، على ان 64٪ من الاتراك يؤيدون تجميد العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل.

ان هذه أدلة واضح على ان اسرائيل اصبحت غير قادرة ان تؤثر على تركيا، ونحن نرى ان السبب في ذلك هو قصور اسرائيل عن تجرع ما تمر به تركيا من تغيرات جذرية، وعن انتاج سياسة جديدة تتعامل مع هذا المشهد الادراماتيكي الجديد، وحتى ذلك الوقت فان الأمور تسير بغير الصالح الاسرائيلي.

لتركيا على خلفية نظام حكمها الإسلامي وقدراتها النووية، فيما اعتبر مراقبون أن هذا التحول برفع سوريا وإيران واستبدالهما بـ"إسرائيل" هو تحول استراتيجي من العيار الثقيل سيكون له تداعياته على المنطقة. راجع: وقت المشاهدة، 2010- 12- 01، http://almoqawma1.tripod.com/news.htm

الخاتمـــة

سيطر على الجمهورية التركية منذ نشوءها (عام 1923م)، على أنقاض الإمبراطورية العثمانية، عاملان **تمثل الأول**: بهاجس الخطر الأمني – داخليا وخارجيا – والخوف من التقسيم والتجزؤ، بينما **تمثل الثاني**: بسيطرة نخبة - عسكرية علمانية – على مفاصل الدولة، كان هدفها الذهاب بتركيا نحو أوروبا بكل ما تحمله من معاني وقيم بل وحتى سلوك، ناكرة بذلك طبيعة المجتمع التركي المسلم، وفارضة عليه ثقافة جديدة، رافضةً الارتباط او حتى الاقرار بتاريخه الديني والحضاري والثقافي، وكان لنتيجة ذلك ان ألغت هذه النخبة، السلطنة عام 1921م، ومن ثم ألغيت الخلافة عام 1924م، معلنة بذلك أدارت القبلة باتجاه أوروبا، بأعتبار ان مكان تركيا الحقيقي نحو الغرب وليس الشرق.

وما ان بدأت الحرب الباردة، حتى اختارت تركيا الاصطفاف ضمن المعسكر الغربي، مجذرة هذه العلاقة بالانتماء لحلف الشمال الأطلسي عام 1953م، لتصبح الحاجز المنيع أمام التقدم الشيوعي، منخرطةً بكل كيانها ضمن الإستراتيجية الأميركية، واذا كانت إسرائيل صنيعة الغرب في الشرق الأوسط، فان هذا الأمر يحتم على تركيا ان تخضع بكل سهولة للأوامر الغربية، فما كان من تركيا الا ان اعترفت بالكيان الصهيوني اعترافاً واقعياً عام 1949م، ثم اعترافاً قانونياً كاملاً بدولة الاحتلال الإسرائيلي عام 1950م، وتم تبادل البعثات الدبلوماسية، وبذلك تكون تركيا أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل، غير مباليةٍ لا بحقوق العرب ولا بمشاعر المسلمين.

ومن هنا بدأ الانفصال عن العوالم العربية والإسلامية – إذا إستثنينا بعض التجاذبات بسبب بعض الظروف الاقتصادية او السياسية - بأعلان الانصياع للأوامر الغربية والأمريكية، متوجة هذا التطور بعلاقات إستراتيجية كانت صورتها الواضحة بشكل مطلق عام 1996 وهو تاريخ التحالف العسكري مع إسرائيل والذي

نقل العلاقات نقلة نوعية، وصفت بالإستراتيجية والتكاملية.

غير ان العالم منذ العام 2001، كان على موعد جديد مع التغيرات الجوستراتيجية، أنتجتها بعض الاحداث والوقائع، والتي قادتها الولايات المتحدة الامريكية، والتي كان لمنطقة الشرق الأوسط النصيب الأكبر منها، وخلال هذه المخاض الذي كان يمر به العالم، كانت تركيا تمر بأزمة اقتصادية وسياسية، ممتزجة بأزمة الهوية المزمنة التي تعيشها منذ نشوئها والتي فرضها الحكم الاتاتوركي.

وامام هذا الواقع المرتبك على مختلف الصعد، ما كانت تركيا لتدخل العام 2002، حتى اجمع الباحثون والمراقبون على ان تغييرا ما سيحصل في تركيا، بدخولها في عهد جديد، لاسيما بعد ان فاز حزب العدالة والتنمية – ذو الجذور الإسلامية – بأغلبية مكنته من السيطرة على السلطتين التشريعية والتنفيذية، طارحةً إستراتيجيةً جديدةً لتركيا منطلقةً من عمقها التاريخي والحضاري، الذي غُيبَ طويلاً.

من هنا ولما يتمتع به هذا حزب العدالة والتنمية من عمق وتأييد شعبي، ومن فهم وقراءة صحيحة للمتغيرات التي يمر بها العالم ولاسيما المنطقة، طرح إستراتيجيته الجديدة، والتي انطلقت من مجموعة مبادئ أهمها:

أولا:- ان تركيا دولة مركز في المنطقة ولها عمق استراتيجي وحضاري وثقافي يجب ان يكون في الحسبان ضمن اية سياسة تتخذها تركيا.

ثانيا:- ان تركيا ليست دولة أوروبية فقط بل هي دولة شرق أوسطية وآسيوية وبلقانية وقفقاسية، ولها نفوذ يمتد من البحر الأدرياتيكي إلى حدود الصين، وعلى تركيا ان تستثمر مكامن قوتها وتسعى لتوظيفها لخدمة مصالحها القومية، ولا تربط نفسها بجهة على حساب جهة أخرى.

ثالثا:- ان تركيا لاعبٌ جيو- استراتيجي في منطقتي البلقان والشرق الأوسط، وكذلك محور جيوبوليتيكي مهم يعول عليه الأوروبيون والأمريكيون لتحقيق عدة أهداف استراتيجية، بالإضافة الى ان تركيا تمثل ممراً مهماً لنقل مصادر

الطاقة فهي حلقةُ الوصل بين الشرق والغرب، ولذلك فعليها ان تقيم علاقات مع الجميع وان تقف على مسافةٍ واحدةٍ من الجميع، وهذا فقط ما سوف يجعلها دولةً مركزيةً في المنطقة والعالم.

رابعا:- ان تركيا تحمل أرثاً من الخصام والعداء مع جوارها الجغرافي، لم يعد مبرراً، وان تصفير هذه المشكلات يعود على تركيا بالنفع الكبير ويفتح لصناعتها الناشئة الأسواق، باتجاه التسويق ليس التجاري فقط بل حتى الثقافي لما لتركيا من عمق ثقافي وحضاري مهم.

خامسا:- ان منطقة الشرق الأوسط تمثل لتركيا عمقاً مهماً يجب ان ترتبط به بعد جفاءٍ دام فترة طويلة، فيجب إحياء هذه العلاقات، خصوصاً وان هذه المنطقة تعاني الآن من فراغ استراتيجي مهم قد يحول تركيا الى الدولة الراعية للسلام في هذه المنطقة، لما يمكنها ان تقوم به خصوصا وان لها علاقات مع اغلب الفرقاء، وهو ما لا تتمتع به اية دولة في المنطقة.

من هذه المبادئ وغيرها صاغ قادت حزب العدالة والتنمية أسس الإستراتيجية التركية الجديدة، والتي كان لها تأثير مباشر على العلاقات التركية – الإسرائيلية، لما لهذه العلاقات من خصوصية في السابق، فسعت تركيا الى ان تكون على مسافة واحدة من الجميع وان تحافظ على التوازن في علاقاتها مع الجميع، لكن هذا التوازن لم يكن بالأمر اليسير، فقد كان اي تقارب مع العرب والمسلمين، يقابل بالمزيد من التأزم والتشنج والتنافر من الجانب الإسرائيلي، حتى أضحت العلاقات التركية – الإسرائيلية، حديث الباحثين والمحللين، في مدى حقيقة هذا التحول، وما سوف تحمله الإستراتيجية التركية الجديدة من تغيرات جديدة للمنطقة، والى أين تسير بتركيا، هل الى التوازن ام التقاطع في علاقاتها السابقة – الأوروبية والأمريكية والإسرائيلية ؟

الاستنتاجات:-

أولا :- الاستنتاجات على المستوى الداخلي لتركيا

1. لقد بات واضحا لنا ان تركيا تريد وتسعى الى التصالح مع نفسها أولا، وذلك عبر إنهاء الخلاف الذي كثيرا ما أطلق عليه – أزمة الهوية – فقد اعتبرت من عمقها الإسلامي والحضاري هويةً لها، وفي التمسك بالنظام الديمقراطي والعلماني، خيارا سياسيا واجتماعيا، يوظف ضمن القالب التركي والذي أطلق عليه (الديمقراطية المحافظة)، ونرى أنها قد نجحت في ذلك وهي ما تزال مستمرة على هذه الطريق بعد ان منحها الشارع التركي التفويض بذلك.
2. ان الشارع التركي بما يحمله من انتماء وتطلع، ذو اهتمام كبير لدى الطبقة السياسية الجديدة، وان صياغة القرارات التركية الخارجية تأخذ بنظر الاعتبار تطلعات ورأي هذا الشارع.
3. ان الطبقة السياسية الجديدة تحمل مشروعا متكاملا لتركيا وهي تسير على خُطى ثابتة ومدروسة في تعاملاتها الداخلية والخارجية، وعلى اثر ذلك انطلقت في مشروع لتعديل وسن القوانين التي تسير بهذا الاتجاه، فدخلت في حوارات حقيقية لحل المسألة الكردية، وغيرها من المشاكل الداخلية، وعلى الصعيد الخارجي انطلقت من مبدأ تصفير المشاكل، وسياسة تعدد الابعاد، فعملت على نسج امتن العلاقات مع دول جوارها الجغرافي، بانية معها اتفاقيات إستراتيجية، منهيةً بذلك حقبة طويلة من التوجس الأمني الذي كان سببا في إقامتها للأحلاف التي جعلتها مع طرف ضد طرف أخر. فهيَ تتعامل مع كل ملف على حِدة، لتؤكد بذلك استقلالية سياستها الخارجية، وقد مكنتها هذه السياسة من بناء شبكة علاقات واسعة نادرا ما تتمتع بها دولة في العالم.
4. ان علاقتها الواسعة مع مختلف الدولة مكنها من الاضطلاع بدور الوسيط، لكن كذلك الوسطية لدى تركيا مفهوما خاصا، فهي لا تعني لديها الاضطلاع بدور ساعي البريد، بل الدور المركزي والمبادر والضاغط للخروج بنتائج ايجابية،

وقد نجحت على أكثر من صعيد في هذا المبدأ.

5. تبنت تركيا اسلوب الحياد، ولكن بمفهوم جديد، فهو لا يعني عدم اتخاذ المواقف، بل العمل على اخذ المبادرة في الوقت المناسب، جاعلة منه قوة ديناميكية مستندة على مبدأ الدبلوماسية الفاعلة او الاستباقية في حل اغلب القضايا، فهي ترى ان تحقيق السلام في العالم وفي الشرق الأوسط تحديدا يعود بالفائدة الكبيرة على تركيا، لذلك باتت الإستراتيجية التي اتبعها حزب العدالة والتنمية ذات فائدة كبيرة لتركيا اقتصادياً وسياسياً وإستراتيجياً، وما زال الشارع التركي يمنحها التأييد والنصرة.

ثانيا :- الاستنتاجات على المستوى الخارجي لتركيا

1. عبر هذه الإستراتيجية الجديدة، بات لدى تركيا خيارات ودوائر اهتمام متعددة، بعد ان كانت منغلقة على دائرة واحدة، فهي لا تربط أبدا بين انفتاحها على الشرق وسعيها للانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي، فلا ترى تقاطعا في ذلك، بل على العكس ترى بهذا الانفتاح – على الشرق – قوة أضافية تعزز موقف المفاوض التركي عند جلوسه على طاولة المفاوضات مع المفاوض الأوروبي، وذلك بطرح تركيا نفسها كدولة مركز وجسر يربط الشرق بالغرب.
2. ان العلاقات مع العالم الإسلامي والعربي - خصوصا إيران وسوريا – بات خيارا استراتيجيا لتركيا، ترى عبره - أدوات - تجعلها حاضرة عند أعادة طرح او صياغة اي نظام جديد في الشرق الأوسط، فلا ترى أنها ملزمة بالتضحية بذلك من اجل علاقاتها مع إسرائيل.
3. ان العلاقات التركية – الإسلامية والعربية، باتت حقيقة واقعية، وخيارا تركياً لا حياد عنه لما لها من أهمية كبيرةً – اقتصاديا واستراتيجيا – حيث تسعى تركيا لتجذيرها عبر المؤسسات والمنظمات التي تشترك بها مع هذه الأطراف، وما زالت مستمرة في تجسيرها لهذه الشراكة بطريقة اكبر، وصولا الى الشراكة والتكامل.

4. ان تركيا دخلت بقوة في شؤون الشرق الأوسط وأصبحت لاعبا مهما بعد الفراغ الذي ساد على اثر أحداث 11 أيلول 2001، وهي في هذا الوضع تسعى لطمأنة الدول العربية من أنها لا تنافس أحدا على موقعه ونفوذه، غير ان الواقع اثبت عكس ذلك، بعد ان اعتبرتها بعض الدول العربية منافساً له في مناطق نفوذها. فتركيا تجد نفسها معنية بكل ما يحدث في الشرق الأوسط، ومن واجبها التدخل لحماية نفوذها ومصالحها، غير ان هذا الدور خصوصا بعد تنصل اغلب الدول العربية من الاضطلاع به، يوحي بان تركيا باتت الحامي والمدافع عن قضايا العرب والمسلمين، وهو ما نقلل من أهميته بالتقاطع مع بعض الدول – مصر والسعودية – لقدرة الحكومة التركية في تجاوز اي خلاف قد ينشىء في المستقبل.

5. بات واضحا لدى تركيا ان الانضمام للاتحاد الأوروبي، يأتي عبر الباب التركي وليس عبر الباب الأميركي او الإسرائيلي، فتركيا هي وحدها التي تمتلك وتستطيع ان تقنع أوروبا بقبولها، عبر النهوض بطاقاتها المختلفة، وعبر بنائها نظاما سياسيا ديمقراطيا واقتصادا قويا، فهي تتمتع بميزات اذا ما وظفت واستغلت بالشكل الصحيح، تجعل قبولها في أوروبا خيارا أوروبياً قبل ان يكون تركياً، ومن هنا تضاءلت القيمة الإستراتيجية لأميركا وإسرائيل خصوصا في هذا الملف، ملف الانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي.

6. ان استقلال السياسة التركية جعلها تقترب كثيرا من روسيا والصين وأوروبا، بعد ما كانت تعتبر تركيا تابعاً للإدارة الأميركية والتي هي على تشابك مستمر معها على المصالح والنفوذ، وهنا عملت تركيا على تجذير هذه العلاقات عبر اتفاقيات ومشاريع اقتصادية، ومؤسسات – منظمات – تربطها بهذه الدول.

ثالثا :- الاستنتاجات على المستوى العلاقات التركية – الإسرائيلية

1. ان العلاقات مع إسرائيل لم تعد تشكل لتركيا قيمة إستراتيجية كما في السابق، فقد كان لسياسة تصفير المشاكل، وسياسة تعدد الابعاد، ان جعلت

من إسرائيل تخسر الكثير من مكانتها الإستراتيجية في السياسة التركية، غير ان هذه المكانة قابلة للعودة في حال ظهور تهديد جديد لتركيا في المنطقة، ويعد المشروع النووي الإيراني اذا ما وجدت فيه تركيا تهديدا حقيقياً لها، ان يرفع من المكانة الإستراتيجية لإسرائيل، لكننا لا نعول كثيرا على هذا الحدث بعد ان باتت العلاقات التركية – الإيرانية مترابطة ومتشابكة بكثير من المشاريع الاقتصادية والإستراتيجية.

2. ان علاقات تركيا مع إسرائيل مهمة في بعض جوانبها لتركيا – خصوصا العسكرية – غير ان تركيا تمكنت من توفير البديل، والذي يتمثل بالروسي والصيني، فتركيا الآن تبني علاقات عسكرية متطورة خصوصا مع الصين، الدولة التي باتت قوة دولية كبيرة، مستمرة بالصعود باتجاه العالمية.

3. ان العلاقات التركية – الإسرائيلية، مهمة لتركيا لأنها تمنح وتعزز صفة – الوسيط – لتركيا وتعطيها بعدا مهما وكبيرا، لكن هذه الأهمية تفقد قيمتها اذا ما تقاطعت مع علاقاتها بالعرب والمسلمين، فهنا تكون الكفة العربية والإسلامية هي الطاغية، وعلى الرغم من ذلك فهي تسعى الى الإبقاء على هامش من المرونة تلتقي به مع إسرائيل، يعزز دورها الإقليمي شرط ان لا يُعيقه.

4. إسرائيل امام التغيرات الإقليمية في الشرق الأوسط، باتت تسعى لتعزيز نفوذها عبر الدخول لمناطق الفراغ خصوصاً في (شمال العراق، السودان، الصومال، بعض دول أسيا الوسطى) غير أنها تصطدم بالتنازع على النفوذ مع إيران وتركيا الصاعدة، والتي أصبحت إسرائيل تعدها منافساً إقليمياً كبيراً بعد ان كان حليفاً استراتيجياً، لكنها ما زالت تعول على سلطة العسكريين، والتي هي كل يوم في خسارة لنفوذها أمام قادة حزب العدالة والتنمية، في ان تعيد مسار العلاقات الى سابق عهدها، لكن الواقع الجديد يحتم عليها أعادت صياغة جديدة للتعامل مع هذا المنافس الجديد، ولذلك هي ما زالت في مخاض إعادة هضم هذا التحول، والذي نرى انه سوف يحسم لصالح عدم الذهاب الى التأزيم، لما تمثله تركيا من أهمية كبيرة لإسرائيل.

5. ان تواجد إسرائيل في مناطق النفوذ التركي – شمال العراق مثلا – تعتبره إسرائيل نوعاً من التوازن مع ما باتت تتمتع به تركيا من أدوات ونفوذ كبير في المنطقة، غير ان هذه التصرف بات واقعاً يؤزم العلاقات ولا يعود بها الى الوضع الطبيعي، لكن إسرائيل تجد فيه بديل عن المكانة الإستراتيجية لتركيا، فقد بات البديل عن تركيا يتمثل لإسرائيل بمثل (شمال العراق، وبعد دول البلقان، اليونان، قبرص، روسيا) غير ان جميع هذه الدول لا يمكن لها ان تحل محل تركيا، وهذا ما بات حقيقة خضع لها القادة الصهاينة، لكنهم ما يزالون عاجزين عن الاقتناع بهذا الواقع الجديد، تدفع بهم عنجهيتهم الى أفساد الأمور والعجز عن حلها، غير ان المهم هنا أنهم متمسكين بالعلاقة مع تركيا لكن دون تقديم الكثير من التنازلات.

6. لقد بات الخيار العسكري الإسرائيلي غير مجدي في اغلب استخداماته، فلم ينجح في استنزاف القوة السورية – فنفوذها في تزايد – . او تراجع او انحسار القوة المقاومة – فقد باتت تهدد الداخل الإسرائيلي- فما تقدمه إسرائيل من خسائر عبر الخيار العسكري، اكبر مما سوف تخسره في حالة دخولها في تسوية سلمية، وهي ترى في تركيا الدول الوحيدة التي يمكنها ان تحمل هذه المفاوضات بشكل يقود الى نجاحها، خصوصا وأنها ترتبط بعلاقات طيبة ومهمة مع سوريا ولبنان وحماس، مما يمكنها من الضغط على هذه الجهات بقبول التسوية التي لا تكون قاسية كثيرا على إسرائيل، غير ان هذا الخيار ما يزال مرتبطاً بتغيير الخريطة السياسية لإسرائيل، والتي باتت قريبة، أمام تنفر الصهاينة من قادتهم التقليديين.

7. ان العلاقات التركية – الإسرائيلية، ضرورة لإسرائيل قبل تركيا، فإسرائيل أمام عجز القوة العسكرية عن تحقيق الأهداف الإسرائيلية، وامام تحول القوى المقاومة – حزب الله اللبناني وحركة حماس تحديداً – الى قوة مهددة للعمق الإسرائيلي، والى استمرار سوريا في كسر الطوق الأميركي ونجاحها في زيادة نفوذها في المنطقة، فهنا إسرائيل لا تريد وضمن المفهوم الإستراتيجي، ان تفقد

اذا لم يكن حليف، فصديق كانت ترتبط معه بعلاقات وصفت بالإستراتيجية، في فترة ليست بالبعيدة.

8. ان العلاقات التركية – الإسرائيلية تعود على إسرائيل بالنفع الكبير وخصوصا في المجال الاقتصادي، فمشروع القرن مثلاً اذا ما أنجز كما هو متوقع له من شأنه ان يعزز من مكانة إسرائيل لدى الكثير من الدول، وان يعود عليها بالمنافع الاقتصادية الكبيرة، ولذلك فقطع العلاقات مع تركيا سوف يحمل إسرائيل الكثير من الخسائر، عليه ولما ترتبط به الدولتين من مشاريع ومن روابط تاريخية، سوف تمنع من تأزم العلاقات الى ابعد مما هي عليه الآن ، وحتى ذلك الوقت سوف تستمر العلاقات التركية – الإسرائيلية تراوح مكانها ضمن هذا المنوال.

الاقتراحــات

1. على الدول الإسلامية وخصوصا العربية، الاستفادة من الواقع التركي الجديد الذي أنتج سياسة التقت في اغلبها مع القضايا العربية، وذلك عبر عدم النظر لتركيا على أنها منافس، والعمل على تحويل الترابط بتركيا الى علاقة مؤسساتية تلتقي خلالها مؤسسات الطرفين – التشريعية والتنفيذية والاقتصادية – فنقترح لذلك بناء مؤسسة اقتصادية تسعى للتكامل بين الدول الرئيسية في الشرق الأوسط – تركيا، إيران، العرب – لان الاقتصاد هو من يُقرب الدول والشعوب, ومن ثم الانتقال عبر هذه العلاقة الى تكامل مستقبلي شامل على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي.
2. ان قطع تركيا لعلاقاتها بإسرائيل بشكل كامل في هذه المرحلة، لا يصب في المصلحة العربية، لاسيما وان بعض العرب – خصوصا سوريا – يجدون في تركيا الدولة الوحيدة (تقريباً) القادرة على الاضطلاع بدور الوسيط بين العرب والكيان الصهيوني وصولاً الى تسوية عادلة.
3. ان إسرائيل تمر حاليا بوضع محرج، خصوصا بعدما تبين بان قوتها العسكرية غير قادرة على حسم الأمور وهذا ما اتضح خلال – حرب لبنان في 2006، وفي اجتياح غزة 2008 – هذا من جهة ومن جهة أخرى تحول حليف لها كان يوصف بالإستراتيجي الى موضع المحايد، وهي ترى فيه انه تموضع الى جانب القوى الإسلامية والعربية، فهنا يتوجب على العرب الاستفادة من من الدور التركي الجديد وتوظيفه في دعم القضية الفلسطينية وتعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط، وكذلك دعم حركات المقاومة التي أثبتت أنها الرادع الوحيد أمام العنجهية الإسرائيلية، واستغلال التحول التركي في فرض واقع جديد على إسرائيل باتجاه طريق مفاوضات السلام، يكون الدخول لها نداً بند.
4. تعميم التجربة التركية في طرح الإسلام المعتدل، والديمقراطية المحافظة، لبناء علاقات متوازنة مع الغرب.

5. العمل على حفظ وحدة العراق وإعادة دوره المؤثر في المنطقة لخلق التوازن من خلال استثمار الموقف التركي الداعي لوحدة العراق، والعمل على استثمار حجم التشابك الاقتصادي والسياسي بين تركيا والعرب، في ظل وجود طبقة سياسية تركية ذات توجهات اسلامية، والعمل على انتزاع اعتراف تركي بحقوق العرب في مياه نهري دجلة والفرات، وتضمينها في اتفاقية تضمن حقوق الجميع.

6. يجب دعم مشروع حزب العدالة والتنمية، لاستمرار بقائه في السلطة، وعدم عودة الطبقة السياسية التي كانت بالضد من قضايا العرب والمسلمين، وذلك من خلال منح الأتراك الاستثمارات في البلدان العربية، ونقل رؤوس الأموال العربية الموجودة في الغرب، واستثمارها في تركيا وتوظيفها في دعم الحقوق العربية.

7. يجب الاهتمام بالجانب الثقافي، وذلك عبر التعرف أكثر على الواقع التركي، بتنشيط حركة الترجمة للثقافة التركية المعاصرة بمختلف فروعها، والعمل على ربط المؤسسات الثقافية والأكاديمية ببعضها البعض، والاهتمام بمراكز البحوث والدراسات المتخصصة بالشأن التركي، بتوفير الإمكانيات المناسبة للاضطلاع بدورها المهم، في فهم الواقع التركي ونقل الصورة عن هذا الجار المهم والكبير، والذي نرتبط معه بكثير من الروابط.

8. الاهتمام بالإعلام العربي، لنقل صورة العرب الحقيقية، والعمل على أقامة قنوات عربية ناطقة بالتركية، واستصدار جريدة عربية باللغة التركية، تنقل واقع العالم العربي وما يمر به من أحداث وما يتخذه من مواقف.

المصادر والمراجع

المصادر:

1. القرآن الكريم
2. ميثاق الأمم المتحدة
3. معاهدة سيفر 1920م.
4. معاهدة لوزان 1923م.

المراجع:

أولا :- المراجع العربية

1) الكتب

1. باكير، علي حسين، وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مجموعة باحثين، منشورات مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، بيروت، 2010.
2. بووانو، ادريس، إسلاميو تركيا ... العثمانيون الجدد " البدايات، المكونات، التحولات، المعادلات"، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط1، دمشق، 2005.
3. بيضون، محمد عبد الحميد وآخرون، العلاقات التركية الإسرائيلية: مخاطر وتحديات، الناشر الحركة الثقافية في لبنان، ط1،بيروت، 1999.
4. التميمي، عبد الملك خلف، المياه العربية التحدي والاستجابة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 2008.
5. الجاسر، محمد طه، تركية ميدان الصراع بين الشرق والغرب، دار الفكر، دمشق، 2002.
6. حسن، ياسر احمد، تركيا البحث عن مستقبل، الدار المصرية اللبنانية، ط1، القاهرة، 2006.

7. حلاق، حسان علي، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، دار الهدى، ط2، جامعة بيروت العربية، 1990م.
8. درويش، هدى، العلاقات التركية اليهودية (وأثرها على البلاد العربية منذ قيام يهود الدونمة 1648 م الى نهاية القرن العشرين)، دار القلم، ط1، دمشق، 2002.
9. دلي، خورشيد حسين، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، اتحاد الكتاب العربي، دمشق، 1999.
10. رضوان، وليد، العلاقات العربية – التركية دور اليهود والتحالفات الدولية والإقليمية و PKK في العلاقات العربية – التركية العلاقات السورية – التركية نموذجا، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، بيروت، 2006.
11. زهر الدين، صالح، مشروع (إسرائيل الكبرى) بين الديموغرافيا والنفط والمياه، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، ط1، بيروت، 1996.
12. سرحان، محمد، النظام العثماني (الهجرة اليهودية في فلسطين 1492-1952)، دار دمشق، 1993.
13. سري الدين، عايدة العلي، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، دار الأفاق الجديدة، ط1، بيروت، 1997.
14. سري الدين، عايدة العلي، دول المثلث بين فكي كماشة التركية الإسرائيلية، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 1997.
15. سيف الدين، بيار مصطفى، تركيا وكوردستان العراق الجاران الحائران، دار الزمان للطباعة والنشر، ط1، دمشق، 2009.
16. شرارة، بلال، تركيا وإسرائيل أسئلة وأجوبة قلقة، دار عالم الفكر، ط1، بيروت، أيلول/ سبتمبر 2004.
17. شلبي، عبد الوهاب الودود، جنرالات تركيا لماذا يكرهون الإسلام؟ وهل الإسلام عقبة في طريق النهضة والتقدم؟، دار النصر للطباعة الإسلامية، القاهرة، 2001.

18.عبد القادر، محمد الخير، نكبة الأمة العربية بسقوط الخلافة العثمانية، مكتبة وهبة، القاهرة، 1985م.
19. عبد الكريم، إبراهيم، الصناعات العسكرية الإسرائيلية: المحددات – البنية – الصادرات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، ابو ظبي، 2004.
20.عثمان، احمد، تاريخ اليهود، ج3، مكتبة الشرق، القاهرة، 1994م.
21.علي، اورخان محمد، السلطان عبد الحميد الثاني، دار الوثائق، الكويت، 1986م.
22.عيسى، حامد محمود، القضية الكردية في تركيا، مكتبة مدبولي، ط1، القاهرة، 2002.
23.الغريري، محمد ياس خضير، الدور الامريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الاوروبي 1993- 2010، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.
24.الكيلاني، هيثم، التعاون العسكري العربي – العربي في ظل تنامي القدرات العسكرية لدول الجوار الجغرافي، مركز الدراسات العربي – الاوروبي، ط2، بيروت، 1997.
25.مجموعة أبحاث ومقالات، الصهيونية والبانتركية وقضية غارا باغ، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ط1، بيروت، 2002.
26.محمود، معين احمد، إسرائيل واختراق جبهة آسيا رؤية جيو – إستراتيجية، إصدار باحث للدراسات، بيروت، 2009.
27. مرتضى، احسان أديب، الأمن القومي الإسرائيلي: في تطوراته المفهومية والعملانية، باحث للدراسات، ط2، بيروت، 2006.
28.المسيري، عبد الوهاب، اليد الخفية، دار الشروق، بيروت، 1998.
29. معوض، جلال عبد الله، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.

30. معوض، جلال عبد الله، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1998.
31. منشأ القضية الفلسطينية وتطورها، 1917- 1988، (الأمم المتحدة، نيويورك، 1990).
32.موسى، شحادة، علاقة إسرائيل مع دول العالم، منظمة التحرير الفلسطينية، 1971.
33.النجار، احمد السيد وآخرون، إسرائيل من الداخل ألان .. ومنذ نصف قرن (صراعات داخلية وطموحات خارجية)، مركز دراسات الغد العربي، ط2، دمشق، 2003.
34.النعيمي، احمد نوري، اثر الأقلية اليهودية في سياسة الدولة العثمانية تجاه فلسطين، منشورات مركز الدراسات الفلسطينية، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1982.
35.النعيمي، احمد نوري، تركيا والوطن العربي، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، ليبيا، 1998.
36.النعيمي، احمد نوري، تركيا وحلف الشمال الاطلسي، المطبعة الوطنية، الاردن، 1981.
37.النعيمي، احمد نوري، اليهود والدولة العثمانية، دار البشير، الأردن، 1997م.
38.النعيمي، احمد نوري، يهود الدونمة، دار البشير، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1995.
39. نور الدين، محمد، تركيا الصيغة والدور، رياض الريس للكتب والنشر، ط1، بيروت، 2008.
40.نور الدين، محمد، تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات، ط1، رياض الريس للكتاب والنشر، بيروت، 1997.
41.نور الدين، محمد، حجاب وحراب الكمالية وأزمات الهوية في تركيا، رياض الريس للكتاب والنشر، ط1، بيروت، 2001.

42.نوفل، ميشال وآخرون، العرب والأتراك في عالم متغير: الجزء الأول وجهة النظر العربية، مركز الدراسات والإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط1، بيروت، 1993.
43. نوفل، ميشال، عودة تركيا الى الشرق الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، بيروت، 2010.
44.هلال، رضا، السيف والهلال: تركيا من أتاتورك الى اربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي، دار الشروق، ط1، القاهرة، 1999.
45.الهلالي، محمد مصطفى، السلطان عبد الحميد الثاني بين الإنصاف والجحود، دار الفكر، دمشق، 2004.
46.الهندي، صبحي عبد الوهاب، معجم الحدود العوامل الجغرافية في الصراعات الدولية، دار جروس برس، ط1، لبنان – طرابلس، 2006.

2) الدوريات (المجلات المتخصصة)

1. احمد، حسن بكر، العلاقات العربية – التركية بين الحاضر والمستقبل، دراسات استراتيجية، العدد 41، تصدر عن مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، ابو ظبي، 2000.
2. ادريس، محمد السعيد، تركيا وتحديات نظرية العمق الاستراتيجي، مجلة معلومات، تصدر عن المركز العربي للمعلومات، العدد 73 – ديسمبر، 2009، بيروت.
3. أراس، بوانت، حقبة احمد داود أوغلو في السياسة الخارجية التركية، شؤون الأوسط، تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 135، ربيع/2010.
4. أغيللي، مصطفى، اتفاقية الكويز وتكامل الاقتصاد الإسرائيلي، شؤون الأوسط، العدد 122، ربيع/ 2006.

5. أوبالانس، إدجار، الارتباط الإسرائيلي – التركي، الحرس الوطني، الرياض، عدد 197، سنة 20، كانون الأول / ديسمبر 1998.
6. أوغلو، أحمد داود، الإستراتيجيا التركية الجديدة، حوار مع محمد نور الدين، شؤون الأوسط، العدد 116، خريف/2004.
7. أوغلو، أحمد داود، تركيا والديناميات الأساسية للشرق الأوسط، شؤون الأوسط، العدد 116، خريف/2004.
8. أوكتاف، أوزدن زينب، مدارك أمنية متغيرة في العلاقات التركية – الإيرانية، شؤون الأوسط، العدد 122، ربيع/ 2006.
9. باكير، علي حسين، تصورات عن دور أنقرة المفترض عام 2030، مجلة أفاق المستقبل، تصدر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 4، مارس/ابريل 2010، أبو ظبي.
10. برادى، حسن، أمن إسرائيل وصراعات الايدولوجيا السياسية، كراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، السنة الرابعة عشر، العدد 143، سبتمبر/ 2004.
11. بور، رحمان قهرمان، تركيا والاتحاد الأوروبي: مشكلة ثنائية، شؤون الأوسط، العدد 116، خريف/ 2004.
12. بيبرس، سامية، الدور التركي المتعاظم في منطقة الشرق الأوسط، شؤون عربية، تصدرها الامانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 141، ربيع/2010.
13. تشاندار، جنكيز، التقارب التركي – الإسرائيلي، شؤون الأوسط، العدد 51، نيسان /ابريل – أيار/ مايو 1996.
14. توجهات السياسة التركية وانعكاساتها، مركز زياد للتنسيق والمتابعة، ط1، الإمارات، 2001.

15. حاقان ياووز. العلاقات التركية – الإسرائيلية من منظور الجدل بشأن الهوية التركية، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت، العدد 33، شتاء/ 1998.

16. الحريري، جاسم يونس، الإبعاد الإستراتيجية للتحالف التركي – الإسرائيلي لعام 1996 وانعكاساته على الأمن القومي العربي، سلسلة الدراسات الخاصة 3، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، الدوحة، 2004.

17. الحريري، جاسم يونس، التغلغل الإسرائيلي في دول أسيا الوسطى، وانعكاساته على علاقاتها مع المنطقة العربية، المستقبل العربي، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت، العدد 371- كانون الأول/ 2010.

18. حسين، عدنان السيد، العرب والانفتاح التركي مواقف لا موقف، مجلة آفاق المستقبل، العدد 4، مارس/ابريل 2010.

19. حسين، غازي، تركيا والعرب وإسرائيل، مجلة الفكر السياسي، تصدر عن اتحاد الكتاب العرب في دمشق، العدد 4- 5، شتاء/ 1998- 1999.

20. حسين، غازي، تركيا: إلغاء مناورة أم إعادة تموضع؟، مجلة معلومات، تصدر عن المركز العربي للمعلومات، العدد 73 – ديسمبر، 2009، بيروت.

21. حنفي، عبد العظيم محمود، اتجاهات جديدة في السياسية الخارجية التركية، السياسة الدولية، تصدر عن مؤسسة الأهرام بالقاهرة، العدد 156، ابريل/ 2004.

22. حيدر، رندة، مستقبل العلاقات بين تركيا وإسرائيل: دراسة إسرائيلية، مجلة معلومات، العدد 73، ديسمبر/2009.

23. خليفة، نبيل، أفاق التفاهم السوري – التركي: متطلبات المرحلة وثقل التاريخ

والجغرافيا، مجلة معلومات، العدد 73، ديسمبر/ 2009.

24. دلي، خورشيد، حول العلاقات الإسرائيلية الكردية والردود عليها، شؤون الأوسط، العدد 116، خريف/2004.

25. دياب، احمد، تركيا وإسرائيل .. أزمة عابرة أم منافسة قادمة؟، السياسة الدولية، العدد 158، أكتوبر/ 2004.

26. راشد، سامح، دور تركيا الإقليمي.. أفاق ما بعد غزة، شؤون عربية، العدد 137، ربيع/2009.

27. الرشدان، عبد الفتاح علي، التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل ومخاطرة على الوطن العربي، شؤون عربية، العدد 106، يونيو/حزيران، 2001.

28. الزبيدي، مرشد، الجذور التاريخية للتحالف التركي الصهيوني، مجلة الفكر السياسي، العدد الرابع والخامس، شتاء/1998- 1999.

29. السامرائي، محمود سالم، المساومة في السياسة الخارجية التركية، المجلة العربية للعلوم السياسية، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت، العدد13، شتاء/ 2007.

30. السبعاوي، عوني عبد الرحمن، وعبد الجبار مصطفى النعيمي، العلاقات الخليجية – التركية معطيات الواقع وأفاق المستقبل، دراسات إستراتيجية، العدد43، ط1، 2000.

31. سويد، ياسين، إستراتيجية التحالف الإسرائيلية وخطرها على الأمن القومي العربي، شؤون الأوسط، العدد 70، آذار / مارس 1998.

32. شبلي، أعظم، توقعات بمستقبل إيجابي للاقتصاد التركي، مجلة أفاق المستقبل، العدد 4، مارس/ابريل 2010.

33. شبيب، منيب، نظرية الامن الاسرائيلية في ظل التسوية السلمية في الشرق

الاوسط، باحث للدراسات، بيروت، 2009.

34. شكارة، احمد، إيران والعراق وتركيا: لأثر الاستراتيجي في الخليج العربي، سلسلة محاضرات، تصدر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية - أبو ظبي، العدد 75، ط1، 2003.

35. صدقي، بكر، تركيا تنازع بين شرعيتين، مجلة أفاق المستقبل، العدد 4، مارس/ابريل 2010.

36. طلاس، مصطفى، التعاون التركي الاسرائيلي، مجلة الفكر السياسي، العدد الاول، دمشق، 1998.

37. الطيار، خليل ابراهيم، التعاون العسكري التركي – الإسرائيلي ومخاطرة على الامن القومي العربي، شؤون عربية، العدد 97، مارس / اذار 1999.

38. عبد العزيز، هشام فوزي، دور التحالف التركي – الإسرائيلي في التصدي للنفوذ الإسلامي وعمليات الأكراد المسلحة في تركيا، مجلة البصائر – (جامعة البتراء الأردنية)، م4 ،ع2 أيلول 2000.

39. عبد الفتاح، بشير، أبعاد التحول في علاقات تركيا الإقليمية، السياسة الدولية، العدد 179، يناير/2010.

40. عبد الفتاح، بشير، سباق الادوار الاقليمية في منطقة الشرق الاوسط، شؤون عربية، العدد134، خريف، 2010.

41. عبد القادر، نزار، العلاقات التركية – الإسرائيلية بين التحالف الاستراتيجي والقطيعة تركيا تتوسع شرقا على حساب إسرائيل والغرب، مجلة الدفاع الوطني، بيروت، العدد 74، تشرين الاول/ اكتوبر 2010.

42. العزاوي، وصال نجيب، " أبعاد التعاون العسكري التركي – الإسرائيلي، دراسة في الدوافع والأهداف " ، دراسات إستراتيجية (بغداد) ، عدد 5 ، 1998م.

43. العزاوي، وصال نجيب، تطور التحالف التركي – الإسرائيلي والأمن العربي، مجلة دراسات شرق أوسطية، تصدر عن مركز دراسات الشرق الأوسط – عمان، ط1، السنة 5، العدد 12، صيف 2000.

44. العلاف، ابراهيم خليل، نحن وتركيا: دراسات وبحوث، سلسلة شؤون إقليمية رقم (18)، إصدارات مركز الدراسات الإقليمية في جامعة الموصل، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، ط1، بغداد، 2008.

45. علي، محمود عبده، أمريكا وتركيا.. من الحرب الباردة الى عصر اوباما، شؤون عربية، العدد 140، شتاء/2009.

46. عودة، جهاد، التحالف العسكري التركي – الإسرائيلي، السياسة الدولية، العدد 153، يوليو/ 2003.

47. عوني، ريم، رؤية أوروبية للدور التركي، السياسة الدولية، العدد 177، يوليو/ 2009.

48. غانم، إبراهيم البيومي، الرؤية العربية لتركيا الجديدة، السياسة الدولية، العدد 169، يوليو/ 2007.

49. غانم، إبراهيم البيومي، الانتخابات التركية .. دوافع وحدود التغيير السياسي، السياسة الدولية، العدد 151، يناير/2003.

50. غيلوفي، الهادي، العرب والاتراك ما بين المصالحة التاريخية والمصالح الاستراتيجية، شؤون عربية، العدد 143، خريف 2010.

51. فخر، صقر أبو، التحول التركي الكبير خرافة العثمانية الجديدة، مجلة معلومات، العدد 73، ديسمبر/2009.

52. كشك، أشرف عبد الحميد، الاتفاق التركي – الإسرائيلي وأثره في الأمن القومي العربي، شؤون الأوسط، العدد52، حزيران / يونيو 1996.

53. الكيلاني، هيثم، الاتفاق التركي – الإسرائيلي، الحرس الوطني -

الرياض، عدد 204، أكتوبر/1999.

54. مارديروسان، بوغوص، الكويت وأرمينيا: المصير المشترك للدول الصغيرة في العلاقات الدولية، مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية في جامعة الكويت، سلسلة الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، العدد 5، أكتوبر / 2004.

55. ماrديني، نظام، تركيا: موقع وادوار، شؤون الأوسط، العدد 123، صيف/ 2006.

56. المجيد، محمد بحر عبد، اليهود في الأندلس، المكتبة الثقافية، العدد 237، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة 1970م.

57. محلي، حسني، أنقرة: وجود إسرائيل في العراق خطر على الجميع، مجلة معلومات، العدد 73، ديسمبر/ 2009.

58. محمد، ثامر كمال، وسليم، نبيل محمد، العلاقات التركية – الأمريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة، ط1، دراسات إستراتيجية، العدد 95، 2004.

59. المصري، شفيق، تركيا الشرق الأوسطية، الاقتصاد والإعمال، العدد 30، حزيران/ 2008.

60. المعايطة، صالح لافي، تركيا بين الموقع الاستراتيجي والدور القادم، مجلة الأردن للشؤون الدولية، تصدر عن المعهد الدبلوماسي الأردني، المجلد 2، العدد 4- 5، شتاء – صيف/ 2009.

61. معوض، جلال عبد الله، العلاقات التركية – الإسرائيلية حتى نهاية الثمانينات، شؤون عربية، عدد 88، كانون الأول/ ديسمبر 1996.

62. مفتي، مالك، الجرأة والحذر في سياسة تركيا الخارجية، دراسات عالمية، ع27، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابو ظبي، 1998.

63. المنوفي، كمال، تطور العلاقات السوفيتية – التركية، السياسة الدولية، العدد 224، 1971.
64. نعمة، كاظم هاشم، التعاون التركي – الإسرائيلي: قراءة في الدوافع الخارجية، مجلة المستقبل العربي، عدد 220، حزيران/1997.
65. نور الدين، محمد، استراتيجيا تركية جديدة، شؤون الأوسط، العدد 116، خريف/ 2004.
66. نور الدين، محمد، الدين والسياسة في تركيا، شؤون الأوسط، العدد 118- ربيع/2005.
67. نور الدين، محمد، تركيا والعدوان على غزة: تساؤلات وإجابات، شؤون الأوسط، العدد131، شتاء/2009.
68. نور الدين، محمد، تركيا والاتحاد الأوروبي: مسألة الهوية والرهانات والشرق الأوسط، شؤون الأوسط، العدد 116، خريف/ 2004.
69. نور الدين، محمد، تركيا... الى أين؟ دور وتحديات، المستقبل العربي، العدد 364، حزيران/ 2009.
70. نور الدين، محمد، سياسة تركيا الإقليمية بين الحساسيات الداخلية والاعتبارات الخارجية، شؤون عربية، العدد 126، صيف/ 2006.
71. نور الدين، محمد، اتفاق تركيا وإسرائيل في إطار إستراتيجية أنقرة، مجلة معلومات، العدد 25، تموز/1996.
72. نور الدين، محمد، العلاقات التركية – الإسرائيلية / الفلسطينية، من دافوس الى حادثة المقعد المنخفض، شؤون الأوسط، العدد 135، ربيع/2010.
73. نور الدين، محمد، العلاقات التركية – الإسرائيلية: زراعة وسياحة وأكراد، شؤون تركيا، تصدر مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث

والتوثيق – بيروت، عدد9، خريف/ 1993.
74. نور الدين، محمد، اليهود في تركيا- أرقام ومعطيات، شؤون تركيا، عدد3، تشرين الثاني/ نوفمبر1992.
75. نور الدين، محمد، تركيا الى أين؟ حزب العدالة والتنمية (الإسلامي) في السلطة، مجلة المستقبل العربي، العدد 287، كانون الثاني/ 2003.
76. نور الدين، محمد، تركيا والعالم العربي..علاقات محسوبة، السياسة الدولية، العدد 169، يوليو 2007.
77. نور الدين، محمد، تركيا وأمريكا في الشرق الأوسط: تقاطعات وتباينات، شؤون عربية، العدد139، خريف/2009.
78. نور الدين، محمد، سياسة " حافة الهاوية " التركية: مقاربة للدوافع والاستهدافات، شؤون الأوسط، العدد 76، تشرين الأول/ أكتوبر 1998.
79. يافوز، م. هاكان، العلاقات التركية الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية، دراسات عالمية، العدد 29، تصدر عن مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2000.

3) التقارير

1. التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008، إصدار مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، بيروت، 2009.
2. التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، إصدار مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، بيروت، 2010.
3. تركيا والقضية الفلسطينية، تقرير معلومات عدد17، إصدار مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010.

4) **الاطاريح والرسائل والبحوث الجامعية.**

1. العكيلي، حسين حافظ وهيب، العلاقات التركية الإسرائيلية وأثرها على الأمن القومي العربي للفترة من (1980- 1996)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، بإشراف الأستاذ الدكتور خليل إبراهيم السامرائي، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2001.
2. قشاقش، حسين يعقوب، الدور التركي في الشرق الأوسط منذ عام 2003، بحث دبلوم، غير منشور، مقدم لكلية العلوم السياسية والإدارية والدبلوماسية، الجامعة الإسلامية في لبنان، 2008- 2009.
3. محمود، خليل ابراهيم، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية – التركية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، غير منشورة (بغداد: معهد البحوث والدراسات العربية، 1988).

5) **المؤتمرات العلمية.**

1. العطية، غسان، الصهيونية حركة عنصرية واستعمارية، أبحاث المؤتمر الفكري حول الصهيونية (الصهيونية والعنصرية) بغداد 8- 2 تشرين الثاني/ نوفمبر، 1976، مج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، 1977.
2. مرجان، مراد، دور الأحزاب السياسية في العمليات الديمقراطية حزب العدالة والتنمية في تركيا، توثيق فعاليات المؤتمر (الأحزاب السياسية في العالم العربي الواقع الراهن وأفاق المستقبل) الذي عقد في عمان 12- 13 حزيران 2004، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، 2004.
3. النعيمي، لقمان عمر محمود، تركيا في الإستراتيجية الأمريكية المعاصرة دراسة في الموقف التركي من الحرب على العراق عام 2003، (العراق ودول الجوار) أبحاث وقائع المؤتمر العلمي السنوي الخامس لمركز الدراسات الإقليمية – جامعة الموصل المنعقد يومي 20- 21 كانون الأول

2006، دار الأثير للطباعة والنشر، ط1، بغداد، 2007.

6) **الصحف.**

1. صحيفة الشرق الاوسط:

العدد 11358- السبت 16 يناير 2010، المقال: العلاقات التركية – السعودية تتطور بوتيرة متسارعة.

العدد 11347- الثلاثاء 5 ديسمبر 2009، المقال: الثابت والمتحول في العلاقات التركية – المصرية.

العدد 10116- الأربعاء، 9 أغسطس 2006، المقال: آفاق جديدة للعلاقات السعودية – التركية.

2. صحيفة النهار اللبنانية:

العدد الصادر بتاريخ 2010/12/7، المقال: تركيا في "الناتو": الحضن الشرقي والدرع الغربية.

العدد الصادر بتاريخ 2010/6/25، المقال: سياسة تركيا في الشرق الأوسط والعلاقات التركية – المصرية.

7) **المقابلات الشخصية.**

– مقابلة شخصية مع د. محمد نور الدين، حول: اثر الدور التركي المتغير على العلاقة مع إسرائيل وأميركا، بتاريخ 27 أيار 2010.

ثانيا :- الكتب والبحوث المترجمة.

1. أوغلو، احمد داود، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، بيروت، 2010.
2. دوغان، قوتلاي، تركيا، إعداد وكالة تورك خبرلر بناء على تكليف المديرية العامة للصحافة والنشر والإعلام التابعة لرئاسة الوزراء التركية، أنقرة، 2006.
3. ديوارنت، ويل، قصة الحضارة، ج26، مج13، الإصلاح الديني، ترجمة عبد الحميد يونس، شركة نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 2001.
4. روبنس، فليب، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، مكتبة مدبولي، ط1، القاهرة، 1993.
5. غوردون، فيليب، وتاسبينا، عمر، تركيا على الحافة، ترجمة فرج الترهوني، مجلة الثقافة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ع 147، سنة 26، مارس/ ابريل، 2008.
6. فولر، جراهام، الجمهورية التركية الجديدة تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، دراسات مترجمة 36، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، ابو ظبي، 2009.
7. كرامر، هاينتس، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد التحدي الماثل امام كل من أوروبا والولايات المتحدة، تعريب فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، ط1، الرياض، 2001.
8. لجنة الموارد المائية المستدامة للشرق الاوسط، المياه للمستقبل الضفة الغربية، قطاع غزة، إسرائيل والاردن، ترجمة فؤاد سروجي، الاهلية للنشر والتوزيع، ط1، عمان 2003.

9. لوبراني، اوري، العلاقات بين إسرائيل ودول الجوار المحيطة بالعالم العربي: تركيا وإيران وأثيوبيا، في ندوة الموقف الإسرائيلي من الجماعات الأثينية والطائفية في العالم العربي، ترجمه عن العبرية الدار العربية، الدار العربية، القاهرة، 1997.

10. ليندنشتراوس، غاليا، دراسة في العلاقات التركية الإسرائيلية، ترجمة يوسف غنيم، بحث منشور على شبكة الانترنيت.

11. مذكرات السلطان عبد الحميد، ترجمة د. محمد حرب، دار القلم، ط3، دمشق، 1991.

12. مستقبل إسرائيل الاستراتيجي، مركز أرييل للبحوث السياسية، سلسلة اعرف عدوك، ترجمة وإصدار مركز باحث للدراسات، ط2، بيروت، 2006.

13. واكسمان، دوف، تركيا وإسرائيل: ميزان قوى جديد في الشرق الأوسط، ترجمة صبحي الجابي، مجلة الفكر السياسي، العدد 7، صيف/1999.

ثالثا :- شبكة المعلومات "الانترنيت"

1. حطيط، أمين محمد، أين أميركا من إعادة التموضع التركي؟

http://www.arabianus.com/index.php?ind=news&op=news_show_single&ide=753

2. دلي، خورشيد، إسرائيل بين البحث عن تحالف بديل لتركيا واستعادة التحالف معها.

http://alwatan.sy/dindex.php?idn=92363

3. الريضى، سلام، التآكل في العلاقات التركية الإسرائيلية واستبعاد التغيّر الاستراتيجي.

http://www.ansarportsaid.net/art.php?id=9&art=1632

4. شلهوب، إيلي، إسرائيل وكردستان: علاقة غرامية متواصلة، جريدة الإخبار اللبنانية، العدد 1022 - 2010/1/19.
http://www.ansarportsaid.net/art.php?id=9&art=1632
5. الشمري، عبد الله، غول في الرياض .. دعوة لفهم الواقع التركي الجديد.
http://www.turkisharab.com/derasat/gulfiriyad.htm
6. شهاب، علي، الموساد يتغلغل في العراق: تجسّس وتدريب وتجارة، جريدة الإخبار اللبنانية، العدد 1022، 2010/1/19.
http://www.al-akhbar.com/ar/node/197252
7. صالحة، سمير، العلاقات التركية - السعودية: غل "ورد" في صحراء الجزيرة.
http://www.alarabiy.net/views/2009/02/12/66276.html
8. المديني، توفيق، السياسة الخارجية التركية كما يراها احمد داود اوغلو.
http://www.akhbaralaalam.net/news_detail.php?id=41548
9. النعامي، صالح، إسرائيل تحاصر تركيا بالتحالف مع دول البلقان.
http://www.alhiwar.net/ShowNews.php?Tnd=12113
10. http://almoqawma1.tripod.com/news.htm
11. http://israelseen.com/2010/06/27/the-deterioration-of-israeli-turkish-relations
12. http://international.daralhayat.com/internationalarticle/208844
13. http://sh.rewayat2.com/public/Web/5965/014.htm.
14. http://sh.rewayat2.com/public/Web/5965/014.htm.
15. http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Printable&id=1609&lang.
16. http://www.aljazeera.net/NR/exeres/348BC476-7C2E-40DC-9645-56071CC15379.htm.
17. http://www.aljazeera.net/NR/exeres/348BC476-7C2E-

40DC-9645-56071CC15379.htm.
18. http://www.palestineinfo.info/arabic/shoonalkaian/kamos/derasat/derasat5.htm.
19. http://www.todayszaman.com/tz-web/news-219848-saudi-arabia-working-very-closely-with-turkey-ambassador-al-hussaini-says.html.
20. http://www.turkishweekly.net/news/96206/-opinion-future-of-the-turkish-israeli-relations.html.

رابعا :- المراجع الأجنبية

1. Carol Migadalovitz, Turkey: Selected Foreign Policy Issues and U.S Views, Congressional Research Service (CRS), August 29, 2008.
2. Gaza offensive dents Turkey – Israel ties, International Herald Tribune, January 13, 2009.
3. Gernam E. Fulley : The Fate of Rurds (AFF airs, Spring London 1993).
4. Jacob Abadi, " Israel and Turkey: from covert to overt relation " The Hournal of confilet studies, University of New Branswiek, Canaga full, 1995.
5. John king , " Turkey and Israel ", Middle East International , No. 524, 26 April 1996.
6. Julianne Smith, Turkey and Europe: A Widening Gap? In Turkeys Evolving Dynamics: Strategic Choices for US – Turkey Relations, CSIS, March 2009.

7. ....Kevin Sullivan, Admirers, Hopeful of change, Await U.S President in Turkey, Washington Post, April 5, 2009.
8. lhsan Gurkan, " Turkish-Israeli and the Middle East peace process", Turkish Review of Middle East Studies, NO. 7(1993).
9. Mona Yacoubian, Syria is Alliance With Iran, Peace Briefing, United Institute for Peace (USIP), May 2007.
10. Phillip Robins, The Overloaded State: Turkish Policy and the Kurdistan Issue, International Affairs, October, 1993.
11. Popert Alson, The Turkey - Israel Agreement and The Kurdish Question, Middle East International 14 May 1996.
12. Robert Olson, "Israel and Turkey - Consolidating Relations", Middle East International, No. 547, April 4, 1997.